

حاشية
على

شرح السبل للبلوي

تأليف

أبي العرفان

محمد بن علي الصبان

منه علماء الفرة الثانية عشر للهجرة

وبالحمد

شرح السلم المنورق لأحمد الملوي

الطبعة الثانية

طبعة مضطوى إلى الجاهلي وأول مصر

١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م / ١٥٩

وَزِنُوا بِالْقِسْطِ الْمُسْتَقِيمِ

(فرآن کریم)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك يا من أفاض على رباض عقولنا غيوث سحاب التصورات والصدقات ، وأطلع في سموات بصائرنا شمس معرفة الكليات والجزئيات ، ونشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك اللهم على أجناس الخلوقات بأنواع الحبات ، ونشهد أن سيدنا محمداً عبداً ورسولك البعوث بالبرهان الواضح والقول الشارح والآيات البنات ، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ما ترنحت أشكال النصوص بأنفاس النسمات ، وأفصح ذو منطلق عما في خزائن ضميره من المكنونات .

أما بعد : فيقول راجي الغفران [محمد بن علي الصبان] ، أحسن الله عمله وبلغه في الدارين أمه : لما من المولى اللطيف على هذا العبد الضعيف بقراءة الشرح الصغير على السلم ، لشيخنا الرحمة الأستاذ المولى علي مؤلفه ، عليه رضوان الرب الأكرم ، وباقرائي ذلك الكتاب ، لجم غفير من مهرة الطلاب ، وتحصل منها ما يسره الله تعالى من تقريرات شريفة ، وتحقيقات بديعة منيفة ، ونسكات ألمية ، ودقائق لودعية ، نظمها في سلك التصنيف ، وجعلها حاشية على هذا الشرح النيف ، فحلت بحمد الله تسر الناظرين يشهد برفعة مكانها وعلو شأنها أذكاء المصلين ، وبرزت بعون الله عز وجل شمساً في سماء التحقيق ، سمية الجنبات عن أن يكون لها على الشرح المذكور شقيق . واعلم آني وقفت لهذا الشرح على حاشيتين : الأولى الحاشية المنسوبة للعلامة الكبير الشهير عطية الأجهوري رحمه الله تعالى ، وأصلها تقريرات كتبها بعض أفاضل إخواننا على نسخته من الشرح بعضها من تقرير مؤلفه حين إقرائه إيابه وبعضها مما ظهر له فأمر شيخنا المذكور بتجريدها وزاد عليها من الشرح الكبير وغيره ، ولكون أصلها ذلك كان فيها تساهل كثير سفته على غالبه . الثانية حاشية أخينا الفاضل للتقن الشيخ أحمد بن يونس الخليلي وفقه الله وإياه والمسلمين ، وهذه كنت آليت على نفسي لقتض أن لأنظر فيها مدة إقرائي الشرح وتأليف الحاشية ، فلما أتممت إقرائه وتسويدها سبرت حاشيته فالتقطت منها محاسن فأنثى ووجدته فانه من محاسن حاشيتي المالا يحصى ووافق خاطره خاطري في أشياء وتساهل في مواضع كثيرة جداً سنشير إلى بعضها ولو بمجرد ذكر ما يخالفه كما يعلم جميع ذلك بالوقوف على حاشيتي وحاشيته - وما توفيق إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب -

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله) ينبغي لكل متكلم في فن أن يتبرك بذكر طرف ما يتعلق بالسملة ، والحمد لله من جهة ذلك الفن . فأقول : أما البسملة فعلى كونها جملة خبرية تكون القضية شخصية إن قدر نحو أبتدي* أو أنا مبتدي* أو ابتدأت بالاضافة المهدية ، وكلية إن قدر نحو

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله

يتبدى كل مؤمن أو المؤمن يتبدى أو ابتدأ باللام والاضافة اللتين للاستغراق .

أقول : وجزئية ان قدر نحو يتبدى بعض المؤمنين أو بعض ابتدأ أو يتبدى المؤمن أو ابتدأ باللام والاضافة اللتين للجنس في ضمن بعض غير معين وهذه اللام هي السمة في اصطلاح البيانين لام العهد القهني ، ومهملة ان قدر نحو يتبدى المؤمن أو ابتدأ باللام والاضافة اللتين للجنس في ضمن الفرد غير مقيد بالبعضية أو الكلية ، و بعض هذه الأوجه أظهر من بعض كما لا يخفى على البصير . وجوز بعضهم أن تكون كلية القضية هنا باعتبار إضافة اسم إلى الجلالة استغرافية وشخصيتها باعتبارها عهدية .

وأورد عليه أن مدار الكلية وغيرها على الموضوع لاعلى المجرور . وأجيب بأن المجرور موضوع في المعنى ، فالعنى اسم الله تعالى أبدى به ولهذا قال النحاة المجرور خبر عنه في المعنى وفطر المنطوق إلى المعنى لا لا لفظ . أقول وعلى قياس اعتبار إضافة الاسم في كلية القضية وشخصيتها تعتبر في جزئيتها وإجمالها . ثم أقول لا يصح أن تكون القضية الطبيعية بأن يراد الجنس من حيث هو لا باعتبار الموضوع لفظا إذ لا يصح أن يراد من المؤمن مثلا الجنس من حيث هو لأنه لا يقع منه ابتداء أو مصاحبة أو استعانة ولا باعتبار إضافة اسم إذ لا يصح أن يراد جنس الاسم من حيث هو لأنه لا ينطق به حتى يقع ابتداء به أو مصاحبة أو استعانة . واعلم أن لكل نسبة قضية كيفية في نفس الأمر تسمى مادة وعنصرا ويسمى اللفظ الدال عليها في القضية الملقوطة وحكم العقل بتكليف النسبة بها في القضية المعقولة جهة . والكيفيات أربع : الضرورة وهي وجوب النسبة عقلا ، والدوام وهو استمرارها عقلا ، والامكان المنقسم قسمين عاما وهو سلب الضرورة عن الطرف المخالف للحكم ، وخاصا وهو سلب الضرورة عن الطرف المخالف والطرف الموافق ، والاطلاق وهو تحقيق النسبة بالفعل وقد قسموا القضية باعتبارها خمسة عشر قسمها هي الموجهات : الضروريات السبع : الضرورية المطلقة والمشرطة العامة والمشرطة الخاصة والوقئية المطلقة والوقئية اللادائمة والمنقشرة المطلقة والمنقشرة اللادائمة . والدوام الثلاث الدائمة المطلقة والعرفية العامة والعرفية الخاصة ، والممكنات : الممكنة العامة والممكنة الخاصة والمطلقات الثلاث : المطلقة العامة والوجودية اللادائمة والوجودية اللا ضرورية كما سيأتى بسطه . إذا عرفت ذلك فكيفية القضية هنا إما الامكان عاما أو خاصا وإما الاطلاق لا غيرها فيصح أن تكون من احدى الممكنتين أو المطلقات الثلاث بأن يقال بسم الله الرحمن الرحيم بالامكان العام أو بالامكان الخاص أو بالاطلاق العام أو بالاطلاق لادائما أو بالاطلاق لاضرورة وتجوز بعضهم جعلها من غير ذلك غير مستقيم أما على كون جملة البسملة انشائية فليست قضية بالكلية لأن القضية هي الخبر ومن أراد تحقيق خبريتها وانشائها فليرجع إلى رسالتنا الكبرى على البسملة . وأما الممدلة فعلى كونها خبرية تكون القضية شخصية ان جعلت آل للعهد وكلية ان جعلت للاستغراق وجزئية ان جعلت للجنس في ضمن بعض غير معين ومهملة ان جعلت للجنس في ضمن الفرد غير مقيد بالبعضية أو الكلية .

أقول : لا مانع من جعل القضية هنا طبيعية بأن يراد جنس الحمد من حيث هو ويصح توجيه القضية هنا بالاطلاق العام والامكان بقسميه إلا إن خص الحمد بالحمد القديم فبالامكان العام وبالاطلاق العام وبالضرورة والدوام أما على كونها انشائية : أى لانشاء الثناء بضمونها لا لانشاء مضمونها حتى يشكل كما سيأتى إيضاحه فليست قضية بالكلية لما مر . أقول : بقى هنا بحث نفيس وهو أن آل في الحمد ان جعلت للعهد والمعهود الحمد القديم فقط بقسميه حمده تعالى لنفسه وحمده لأصفيائه امتنع كون اللام للملك إذ شأن المملوك الحدوث وإن جعلت للعهد والمعهود مامرا مع حمد

أصفيائه له أولجلس الحمد القديم وجنس الحمد الحادث أولاستفراق أفرادها فإن أريد كل على حدة صح كونها لذلك بالنسبة للحادث ولغيره بالنسبة للقديم وإن أريد المجموع من حيث هو مجموع صح كونها لذلك لأن مجموع القديم والحادث حادث فاعرف ذلك (قوله العالم بالكميات والجزئيات) من العلوم أن تعليق الحكم المشتق يؤذن بعليه المشتق منه فتقتضى العبارة علية العلم لثبوت الحمد لله ولا يتخى ما فيه أما أولا فلأن من الحمد الحمد القديم بناء على أن المراد بالحمد ما يشبهه كما هو للتبادر وليس نبوته له معللا بالعلم ، وأما ثانيا فلأن ثبوت حمد الحوادث له تعالى ليس لخصوص العلم بل لكونه الإله الحق النعم بجميع النعم التصف بالصفات الجميلة العلم وغيره من الخلق والرزق اه . ويجب عنهما بأن العطل هنا ليس نفس الحكم الذى هو الثبوت المذكور بل الثناء به . فان قلت: الحمود عليه لا يكون إلا اختياريا . قلت المراد بالاختيارى ما يشمل الاختيارى حكما وهو ماله دخل ما فى صدور فعل اختيارى ولو بالشرطية فدخل فيه ذات الله وجميع صفاته والكميات جمع كلى نسبة إلى الكل من نسبة الجزء إلى كله فإن الكلى كاهية الانسان جزء من حقيقة فردة كريد إذ حقيقته للماهية الانسانية مع الشخص والجزئيات جمع جزئى نسبة إلى الجزء من نسبة الكل إلى جزئه ومن الجزئيات ذات الله تعالى وإن كان لا يطلق عليها اسم الجزئى تأديبا إذ المراد بالتصور فى تعريف الجزئى التصور ولو بوجه ، وفى قوله والجزئيات رد على الفلاسفة الذين ينكرون علم الله بالجزئيات كائنكرون حشر الأجساد ويقولون بقدم العالم وقد كفروهم بهذه الثلاثة لكن أول بعض المحققين كلامهم فى السائل الثلاثة بما يخرجهم من الكفر وجلب ذلك يطول (قوله المهادى العقول) بجزء العقول على الاضافة ونصها على المفعولة والمهداية الدلالة وتعدى إلى المفعول الثانى بالى واللام ولازم من كونها بمعنى الدلالة أن تعدى تعديتها فلا يقال إن الدلالة تعدى بعلى ثم تارة يراد منها مطلق الدلالة كفى قوله تعالى - وأما نوح فهدينا نوحا - وتارة يراد الوصلة كفى قوله تعالى - إنك لتاهدى من أحييت - والأنسب أن يراد بالعقول النفوس لأنها المدركة حقيقة والعقول آلات أو بقدر مضاف : أى ذوى العقول وأل فيها جنسية أو عهدية والمعهود عقول العلماء لاسترفاقية ثلاثا ينافيه قوله إلى حل الخ إذ لم يهد كل عقل إلى ذلك (قوله إلى حل صعب العقول) الحل مصدر حل يحل بالضم بمعنى الفك أما يحل ضد يحرم فبالكسر وأما يحل بمعنى ينزل فبالضم والكسر وبهما قرئ قوله تعالى - ومن يحلل عليه غضبى - فى الكلام استعارة نصر بجهة أصلية إذا شبه التسهيل بالفك أو مكنية إذا شبه صعب العقول باللبال المعقدة تشبيها مضمر فى النفس وجعل الحل تخييلا وإضافة صعب إلى العقول على معنى من التبعية أى على معنى لام النسبة أى الصعاب المنسوبة للعقول من نسبة الجزء للكل أو على معنى فى يجعل العقول ظرفا مجازا من ظرفية الجزء فى الكل والمراد بالعقول ما قابل النفوس وهو المدرك بالعقل من غير مدخلة النقل ور بما مى به خصوص للنطق وإرادته هنا تورث ركازة مع قوله بطرق الخ كما يظهر بأدنى تأمل (قوله بطرق اكتساب التصورات والتصديقات) الباء للآلة متعلقة بحل والطرقت جمع طريق يذكر ويؤنث وجمع التصور والتصديق مع أنهما مصدران لاختلاف النوع إذ التصور يكون تصور موضوع ويكون تصور محمول ويكون تصورا بنسبة بدون إذعان لها على ما سأتى والتصديق يكون تصديقا بنسبة قضية محلية ويكون تصديقا بنسبة قضية شرطية إلى غير ذلك وجمع الطريق مع أن اكتساب التصورات بطريق واحد وهو القول الشارح واكتساب التصديقات بطريق واحد وهو القياس فهما طريقان إما لأنه كثيرا ما يراد بالجمع مافوق الواحد لاسيما فى هذا الفن ، وإما لأنه اجتبر تعدد أنواع كل من الطريقين وأفراده ، وإما لأنه أراد بالطرق هذين الطريقين ومباديهما

العالم بالكميات
والجزئيات المهادى
العقول إلى حل صعب
المعقول بطرق
اكتساب التصورات
والتصديقات

لمبادئ القول الشارح الكميات الخمس ، ومبادئ القياس القضايا ثم استعمل الطرق فيما ذكر مجاز
 بالاستعارة لأنها حقيقة في المحسوسات (قوله) والصلاة والسلام) إن جعلت هذه الجملة خبرية لفظا
 إنشائية معنى وجعلت جملة الحمد كذلك فلا كلام في صحة العطف وكذلك إن جعلنا خبريتين لفظا
 ومعنى لحصول المقصود منهما على هذا التقدير أيضا . أما جملة الحمد فلأن الأخبار بضمونها من جملة
 أفراد الحمد إذ هو وصف بجميل ، وأما جملة الصلاة والسلام فلما قلنا بعضهم من أن المقصود بها التعظيم
 لاحقية الدعاء وهو حاصل بالإخبار بضمونها أما إذا جعلنا متخالفين في صحة العطف الخلاف الجاري
 في عطف الانشاء على الخبر وعكسه والمنع رأى البيانين وابن مالك وابن عصفور نقلا له عن
 الأكثرين والجواز رأى الصغار وجماعة آخرين فالأولى حينئذ جعل الواو استثنائية لأنها تدخل
 على الاسم كما في قوله تعالى وأجل مسمى عنده كما تدخل على المضارع في نحو - لنين لكم وتقر في
 الأرحام - وإن قصرها بعضهم على الثاني والدول إلى الصلاة لما في التصلية من الإيهام وإلى السلام
 لمشكلة الصلاة والأنسب أن آل فيهما للعهد والمعهود الصلاة والسلام الأكلان (قوله على سيدنا
 محمد) أي كائنان على سيدنا محمد فالخبر لمجموع المتعاطفين ويحتمل أنه للأول وخبر الثاني محذوف
 لدلالة خبر الأول عليه فتكون جملة الثاني وخبره المحذوف معترضة بين الأول وخبره وأول الثاني وخبر
 الأول محذوف لدلالة خبر الثاني عليه فتكون الواو بينهما عاطفة جملة على جملة ، وأولى هذين
 الاحتمالين أولهما لأن الحذف أليق بالأواخر ولا يخفك تقرير الاستعارة التبعية في على ، والسيد فيعل
 فيأوه الأولى الساكنة زائدة والثانية المتحركة أصلية منقلبة عن واو لاجتماعها مع الياء وسبق
 إحداهما بالسكون ، من ساد يسود إذا فاق شرفا ، ومحمد بدل أو عطف بيان وقولهم البديل منه في نية
 الطرح أعلى كما قاله جماعة أو من حيث العمل لا المعنى كما قاله آخرون أو معناه كما قاله السامعي أن البديل
 مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه كالنعت والبيان (قوله الجامع لأجناس الكمالات والفضائل) نعت
 لمحمد لاسيدنا لثلاث يلزم تقديم البديل أو عطف البيان على النعت مع أنه يقدم على جميع التوابع عند
 اجتماعها على الصحيح ، والجنس والنوع والصف وال ضرب والقسم بمعنى واحد لثة ولما تباينت
 الثلاثة الأول عرفا فكان الأول أعم من الثاني والثاني أعم من الثالث ذكرها الشارح على هذا
 الترتيب تقدما للأعم كما تقول زيد حيوان إنسان زنجي والكمالات جمع كال وهو المزية أعم من
 أن تكون قاصرة وهي التي تتحقق وإن لم يتعد أثرها للغير كالعلم أو متعدي وهي التي لا تتحقق إلا
 بتعدى أثرها للغير كالكرم وتسمى الأولى فضيلة وجمعها فضائل والثانية فاضلة وجمعها فواضل
 فعطف الفضائل على الكمالات من عطف الخاص على العام للسجع أول كثرة الفضائل عن الفواضل ،
 وظاهر أن تسمية الأولى فضيلة والثانية فاضلة مجرد اصطلاح وإلا فكل من الامتين من الفضل
 وهو الزيادة فكل صفة زائدة على محلها تستحق لعة أن تسمى فضيلة وفاضلة والمراد بجمعها أجناس
 الكمالات انصافه بالفرد الأعلى من كل جنس منها . فان قلت: الكمالات جمع فلة فلا يدل على ما فوق
 العشرة . قلت: القلة والكثرة إنما يعتبران في نكرات الجموع دون معارفها كما صرح به غير واحد من
 المحققين منهم شيخ الاسلام زكريا في شرحه على البخاري في كتاب الإيمان عند قوله صلى الله عليه
 وسلم «آية الإيمان حب الأنصار وآية النفاق بغض الأنصار» فمعارف الجموع صالحة للقلة والكثرة وفي كلام
 الشارح نوع من البديع ، وهو بناء السجع أو النظم على رويين ، ومنه في النظم قول الحريري :

يخاطب الدنيا الدنية إنها شرك الردى وقرارة الأكدار
 دار مقما أضحكت في يومها أبكت غدا تباهما من دار

والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد الجامع
 لأجناس الكمالات
 والفضائل

(قوله المختار) هو هنا اسم مفعول فالفه منقلبة عن ياء مفتوحة لتحركها وافتتاح ما قبلها وإن كان يحكى اسم فاعل أيضا فالفه منقلبة عن ياء مكسورة لئلا يفسد قولهم من أفضل الأنواع : أى من أفراد أفضل الأنواع إذ المختار فرد فيكون المختار منه أفرادا وأفضل الأنواع هو النوع الاساني على مذهب جمهور أهل السنة خلافا للمعتزلة وبعض أهل السنة في تفضيلهم النوع الملكي وإن انفق الجميع ماعدا الزمخشري على ما يتبادر من كشافه من أفضلية جبريل على أفضلية النبي صلى الله عليه وسلم على سائر المخلوقات وأل في الأنواع للاستغراق وتفضيل الكامل على الناقص إنما يكون نقضا إذا فضل عليه بخصوصه أما إذا فضل عليه في ضمن عام فلا كما هنا ولما كان لا يلزم من اختياره من بين أفراد أفضل الأنواع أشرفية أصله وقبيلته قال وأشرف الخ وإضافة أصناف إلى ما بعدها للبيان ، والأرومات جمع أرومة كسهولة وهي الأصل والتبائن جمع قبيلة وهي الجماعة أصلهم واحد وفي كلامه تلميح إلى قوله صلى الله عليه وسلم «لأن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل واصطفى قريشا من كنانة واصطفى من قريش بن هاشم واصطفاني من بني هاشم فأنما خيار من خيار من خيار» ولم يقل من خيار مرة رابعة ليوافق ما قبله لكرهتهم تكرار اللفظ فوق ثلاث مرات قال الإمام ابن تيمية وقد أئاد الخبر أن العرب أفضل من العجم وأن قريشا أفضل من العرب وأن بني هاشم أفضل من قريش وأن المصطفى صلى الله عليه وسلم أفضل من بني هاشم فهو أفضل الناس نسبا ونفسا وليس فضل العرب فقريش فبني هاشم مجرد كون المصطفى منهم وإن كان هذا من الفضل بل هم في أنفسهم أفضل وبذلك ثبت النبي صلى الله عليه وسلم أنه أفضل نسبا ونفسا وإلا لزم الدور كما ذكره النواوي (قوله وعلى آله وأصحابه) إن أريد بالآل من تحرم عليهم الزكاة وهم مؤمنو بني هاشم وبني المطلب عند إمامنا الشافعي ومؤمنو بني هاشم فقط عند الإمام مالك كان بين آل والأصحاب عموم وخصوص من وجه فعطفهم على آل لادخال الصحب الذين ليسوا بالآل كآبي بكر وعمر وعثمان وإن أريد بالآل أئمة الأمة أوجيع أمة الاجابة كما هو الأنسب في مقام الدعاء على ما قالوا كان بينهما العموم والخصوص المطلق فالعطف لشرف الأصحاب ، وإنما قلت على ما قالوا لأن المرضى عندي أن لا يطلق القول بأن نسبة إرادة أمة الاجابة في مقام الدعاء بل التفصيل بحسب ذلك الدعاء فإن كان حاله يناسب إرادة أهل بيته حمل آل عليهم كما في قولك : اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله الذين أذهب عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا وإن كان يناسب إرادة الأتقياء حمل عليهم كما في قولك : اللهم صل على محمد وعلى آله الذين جملتهم بالتقوى وحفظهم من المعاصي وإن كان يناسب إرادة أمة الاجابة حمل عليهم كما في قولك : اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله الذين شرفتهم باتباعه (قوله ذوى العقول الزكية) الأحسن أنه صفة للآل والأصحاب وأن المراد بالعقول النفوس لأنها الخاطبة والمدركة حقيقة ولاستلزام زكاة النفوس زكاة العقول دون العكس لأن ميل النفس إلى الشهوات وميل العقل إلى الكمال لكن إن أريد بالآل أئمة الأمة كان المراد بالزكية التامة أو الطاهرة من دنس المعاصي وإن أريد به أمة الاجابة كان المراد التامة أو الطاهرة من دنس الكفر (قوله وصائبي الأنظار) الإضافة على معنى في أى الصائبين في أنظارهم يقال صاب وأصاب : أى وافق الواقع والأنظار جمع نظر وسيأتى وفي نسخة وصوائب الأنظار على أن الإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف والمعطوف عليه على النسخة الأولى وذوى وعلى النسخة الثانية العقول . فإن قلت في إضافة الصفة إلى الموصوف إضافة الشيء إلى نفسه لأن الصفة عين الموصوف . قلت المتجه عندي جوازها نظرا إلى تمايزها بدلالة الصفة على ما لم يدل عليه الموصوف من المعنى القائم به على أنه قد نقل يس أن العلامة ابن عرفة قال إن الحق مذهب الكوفيين من جواز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف

المختار من أفضل الأنواع وأشرف أصناف الأرومات والتبائن وعلى آله وأصحابه ذوى العقول الزكية وصائبي الأنظار

اللفظ ومنها قوله تعالى - كتب ربكم على نفسه الرحمة - اه وقوله من إضافة الصفة إلى الموصوف أي ما كان صفة إلى ما كان موصوفاً أو المراد الصفة والموصوف بالحق اللغوي فلا يرد أن التعت لا يتقدم على النوع ولا يضاف إليه (قوله وعلى التابعين) هم المجتمعون بالصحابة ولويسيرا أو بدون رواية على الأصح عند المحدثين وقوله ومن تبعهم ضميمه يرجع إلى التابعين فقط على الأقرب والمراد بمن تبعهم من عمل عملهم وإن لم يكن على عقبهم والباء في باحسان بمعنى في والمراد بالاحسان العمل الصالح الإيمان وغيره من الطاعات أو الإيمان فتدخل عصاة المؤمنين والأول أنسب ببيانهم بقوله من ذوى الأنوار وبدائع الأسرار وإن أمكن أن يراد أنوار وأسرار الإيمان والثاني أنسب بمقام الدعاء لكن إن أريد بالآل جميع أمة الاجابة لم يحسن أن يراد بمن تبع التابعين ما يشمل عصاة المؤمنين لدخول من تبعهم حينئذ في الآل ولا وجه لتخصيصهم بالذكر ثانياً كما أنه إذا أريد بالآل أتقياء الأمة لم يحسن أن يراد بمن تبعهم من تبعهم في الأعمال الصالحة لما ذكرناه من فهمم والأنوار جمع نور وهو بمعنى الضياء والضوء لغة : وقال أهل الهيئة النور ما كان عرضياً كنور القمر فإنه عارض له من الشمس بمقابلتها له وانطباع ضوئها فيه لشدة صفاته والضوء والضياء ما كان ذاتياً كضوء الشمس وسائر الكواكب وما استدلوا به قوله تعالى - هو الذى جعل الشمس ضياء والقمر نورا - والبدائع جمع بديع فويل بمعنى مفعل وهو المخترع لاجل مثال سابق ويأتى بمعنى اسم الفاعل أيضاً ومنه - بديع السموات والأرض - و يطلق البديع على الزق ومنه الحديث «إن تهامة كبديع العسل حلواؤه حلواؤه» شبهها بزق العسل لأنه لا يتغير بخلاف اللبن قاله في المختار والأسرار جمع سر ويأتى لمعان الأنسب منها للشيء الذى يكتم لعزته وحسنه وإضافة بدائع إلى الأسرار إما بمعنى أن من إضافة الصفة للموصوف (قوله أما بعد) ينسب الظرف على نية لفظ المضاف إليه أى إرادته وملاحظته وبنائه على الضم على نية معناه أى إرادة مدلول المضاف إليه وملاحظته مع قطع النظر عن لفظه وعدم ملاحظته وإمّا بنى في هذه الحالة لشبهه بأحرف الجواب في الاستثناء بها عن اللفظ الذى بعدها ولما اتفق هذا الاستثناء في الحالة الأولى لأن اللفظ المنوى كالثابت لم يبين فيها الظرف هذا ما يظهر لى في معنى نية اللفظ ونية المعنى وفي وجه البناء في الحالة الثانية دون الأولى ولعله أقرب مما لغرينا فتأمل وإمّا كان بنائه على حركة ليعلم أن له أصالة في الاعراب وللتخلص من التقاء الساكنين وإمّا كانت الحركة ضمة لتسكّل له جميع الحركات ولتخالف حركة بنائه حركة إعرابه والأولى كون الظرف متعلقاً بالجزاء وهو أقول المحذوف والمعنى مهما يكن من شيء فأقول بعد ما تقدم إلى كنت الخ لا إطلاق الشرط حينئذ وعدم تقييده بهذه البعدية بخلاف ما إذا جعل متعلقاً بالشرط والمعلق على شيء مطلق أقوى تحقّقاً من المعلق على مقيد ولأن تقييد القول بالمجمل جزء بهذه البعدية أدلّ على امتثال طلب البدء بالسلمة والجملة من تقييد الشرط بها وإمّا فتر القول لوجوب استقبال الجزء بالنسبة إلى الشرط وكون الشارح شرح كتاب السلم أمر مضى فكيف يعاقب على مستقبل وهو الشرط ولأن مضمون الجزء هنا هو كونه شرح فيامضى كتاب السلم أمر ثابت سواء صدر منه في هذا الشرح المختصر التسمية فما بعدها أولاً فما معنى تقييده بكونه بعد ما صدر منه هنا بناء على المختار من تعليق الظرف بالجزاء لكن قال الفاضل الرودانى في حاشيته على التصريح إمّا يحتاج إلى ما ذكر لو كان الشرط هنا التعليق لكن قد مر أنه لجرد الاستلزام والربط به . بقى أنه يعكّر على تقدير القول تصريح الأشئفى في شرح قول ابن مالك : وحذف ذى الفاعل في ثر الخ بوجود حذف الفاعل مع حذف القول . ويجاب بأنه غير متفق عليه فى المعنى والمجمع حكاية قول بوجود ذكر الغاء فى الاختيار حتى مع حذف القول وأن الجزء فى قوله تعالى - فأما الذين أسودّت وجوههم - الآية

وعلى التابعين ومن
تبعهم باحسان من
ذوى الأنوار وبدائع
الأسرار .
أما بعد :

فدوقوا أى فيقال لهم ذوقوا (قوله فاني الخ) توطئة لبيان السبب الحامل على تأليف هذا الشرح المختصر الآتي في قوله ثم رأيت الخ والتأكيد هنا لشرف الخبر أو لتزليذه منزلة الشكوك فيه أو المنكر تواضعا من الشارح حيث استصغرفه عن أن يكون شرح كتاب السلم الشرح للموصوف بما يأتي وجعل ذلك منه حقيقا بأن يشك فيه أو ينكر فأكد لذلك (قوله) قد كنت شرحت فيما مضى الخ أقسم كنت المتوعدة في المضى لثلاثتهم لواقصر على شرحت أن شرحت بمعنى أشرع على حد - أتى أمر الله - وقوله فيما مضى تأكيد أول الاشعار بعد زمن ذلك الشرح الكبير لاستعماله عرفا لذلك (قوله كتاب السلم) من إضافة الأعم إلى الأخص وهي الإضافة التي للبيان وأما البيانية فهي التي بين متضاهيها عموم وخصوص وجهي وهو مجرد اصطلاح مع أن منهم من لا يفرق بينهما أو من إضافة للدعى إلى الاسم (قوله شرحا بديع الاتقان) مصدر مبين للنوع إن أريد به المعنى المصدرى ومنسوب بنزع الحافض أى بالفعل عند نزاع الحافض إن أريد به الألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة أى يشرح وهذا أنسب بالأوصاف الآتية وكون النصب بنزع الحافض ساعيا غير متفق عليه كما يفتيه في حاشية الأشونى ، والاتقان الأحكام وإضافة بديع إلى الاتقان من إضافة الصفة المشبهة إلى مرفوعها كحسن الوجه وأما رفع الاتقان على الفاعلية لبديع ونصبه على التشبيه بالمفعول به فيمنع منهما الرسم لاقتضاهما تنوين بديع وتنوين النصب يرسم ألفا ولا ألف هناعم أن الرفع قبيح والنصب ضعيف كابين في محله (قوله) مشتملا على فرائد التحقيقات) الفرائد جمع فريدة وهي الدررة الثمينة المفردة بطرف لنفساتها والتحقيقات جمع تحقيق بفتح أى ذكر الشيء على الوجه الحق وبمعنى إثبات الشيء بدليل ثم يحتمل أن يكون باقيا على معناه المصدرى وأن يكون بمعنى اسم المفعول أى الأحكام المحققة وعلى كل يحتمل أن الإضافة في فرائد التحقيقات من إضافة المشبه به إلى المشبه أولبيان أو على معنى من التبعية فيكون في فرائد التحقيقات استعارة مصرحة حيث شبه أحاسن التحقيقات بالفرائد ويحتمل على بقاء التحقيق على معناه المصدرى أن الإضافة من إضافة المتعلق بالفتح إلى المتعلق بالكسر على معنى من الابتدائية أى الأحكام الحاصلة من التحقيقات وفي فرائد على هذا أيضا استعارة مصرحة حيث شبه تلك الأحكام بالفرائد ثم إن أريد بالشرح الألفاظ وبفرائد التحقيقات الأحكام المحققة كان من اشتغال الدال على المدلول وإن أريد بالشرح الألفاظ وأبقيت التحقيقات على معناها المصدرى ولم تحجب إضافة الفرائد إليها من إضافة المتعلق بالفتح إلى المتعلق بالكسر كان من اشتغال أداة الشيء عليه وإن أبقى الشرح على معناها المصدرى وأريد بفرائد التحقيقات الأحكام المحققة كان من اشتغال الشيء على مدلول آتله وإن أبقى الشرح على معناه المصدرى وأبقيت التحقيقات على معناه المصدرى كان من اشتغال الكل على الأجزاء وعلى هذا يقاس الأمر فيا يأتي والاشتغال على جميع ما تقدم معنوى لاحتسب (قوله) ونسكات التدقيقات) النسكات جمع نكطة بالضم وهي في الأصل ما يحفره الإنسان بنحو عود عند تفكره في أمرا مشتقة من النسكت وهو البحث في الأرض بنحو عود شبه بها المسئلة الظيفية المتميزة عن نظائرها في الحسن بجامع التميز ثم صارت حقيقة عرفية فيها والتدقيقات جمع تدقيق يطلق بمعنى ذكر الشيء على وجه فيه دقة وبمعنى إثبات للمسئلة بدليلين وبمعنى إثبات المسئلة بدليل وإثبات الدليل بدليل وبمعنى استعمال الفكر في المعاني والألفاظ ثم يحتمل بقاء التدقيق على معناه المصدرى فتكون الإضافة من إضافة المتعلق بالفتح إلى المتعلق بالكسر على معنى من الابتدائية وأن تكون بمعنى الأحكام المدققة فتكون الإضافة على معنى من التبعية أولبيان (قوله) بدائع المرقان) مصدر عرف كالعرف وفي كونها بمعنى العلم خلاف والذي درج عليه شيخ الإسلام

فاني قد كنت شرحت
فيما مضى كتاب السلم
شرحا بديع الاتقان
مشتملا على فرائد
التحقيقات ونسكات
التدقيقات وبدائع
المرقان

ذكرنا في رسالة الحدود له أنها بمعناه وأنه ورد إطلاقها في حقه تعالى ومنع دعوى استبعادها سبق
 الجهل والاضافة من إضافة التعلق بالفتح إلى التعلق بالكسر على معنى من الابتدائية ومنع بعض
 بقاء العرفان هنا على معناه المصدري ناشئ عن عدم فهم الإضافة كما فهمنا والله الوفاق والرد بالعرفان
 عرفان الشارح قال عهدية أو عرفان الشارح وغيره قال جنسية (قوله وذلت) عطف على
 شرحت وفي نسخة إسقاط الواو فتكون الجملة صفة ثانية لشرحا لأن الجمل بعد التكررات صفات
 كما لا يخفى والتذليل جعل الشيء ذليلا متقادا وللرد به هنا التسهيل على طريق الاستعارة المصروفة
 التبعية أو المجاز المرسل ويحتمل أنه شبه في نفسه صواب للمشكلات يقوم ذوى لمتباعد وتخاص على
 طريق الاستعارة المكنية والتذليل تخييل والاضافة في صواب المشكلات من إضافة الصفة للكاشفة
 إلى الموصوف. نعم إن جعلت الصواب بمعنى شديدة الصعوبة كانت الصفة غير كاشفة واحتمل كون
 الإضافة على معنى من التبعية (قوله على طرف الحمام) بضم المثناة نبت ضعيف. يذهب فرج السقوف
 والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف أى ووضعتها فهو من باب حذف الواو مع ما عطف لعدم
 اللبس أو بذلت على تضمينه معنى وضعت تضمينا نحويا وقد نقل أبو حيان في ارتشاه عن الأكثرين
 أنه ينقاس فهو من باب الجمع بين الحقيقة والمجاز أو بحال محذوفة من فاعل ذلت أى واضعها أو من
 مفعوله أى موضوعه فعلى هذين التضمنين يبان وهو مقيس وكونها على طرف الحمام أى على حده
 الأعلى وهو قائم في منته كناية عن سهولة تناولها والكناية ذكر للزوم وهو هنا الوضع على طرف
 الحمام وإرادة اللازم وهو هنا سهولة التناول (قوله واستخرجت) السين وإثاء لتحسين اللفظ وضير
 منه يرجع إلى كتاب السلم واختلاف الضمائر مرجعا لا يضر إذا دلت القرينة ويحتمل أن من معنى
 في كما وجد في بعض النسخ فالضمير للشرح والطرف لغير متعلق باستخرجت أو مستقر حال مقدمة
 من مستودعات أسرار والسقوف لحي. الحال من النكرة تقديم الحال وتخصيص النكرة بالاضافة
 وهذا الاحتمال أعنى يكون من معنى في وإن أشير بعموم المستخرج منه كالمعنى مقتضى الحذف إلا
 أن الاحتمال الأول أبلغ لتضمنه مدح الشرح بقوة خدمته لقن وتقيد بمنطوقه ومفهومه ومخباته
 ومدح المتن بكونه منطوقا على مخبات ودقائق ومدح مضنه بأن فيه قوة على تأليف مقن على هذا
 الوجه وإضافة مستودعات أسرار من إضافة الصفة إلى الموصوف (قوله وطرافت أفهام) الطراف
 بالطاء المهملة جمع طريف وهو الشيء الجديد كالطراف وضدها التليد والتأد لأنها الشيء القديم
 والأفهام جمع فهم وهو الإدراك فيحتمل أن يكون باقيا على معناه المصدري فتكون الإضافة من إضافة
 الصفة للموصوف أو من إضافة المتعلق بالفتح إلى المتعلق بالكسر على معنى من الابتدائية ويحتمل
 أن يكون بمعنى المفهومات فتكون الإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف أو على معنى من التبعية
 ويصح على غير أول وجهي الاحتمال الأول أن تكون الطراف جمع طرفة والمراد بالأفهام أفهام
 الشارح أو أفهام الشارح وغيره (قوله وظفرت منه) أى من كتاب السلم ويحتمل أن من بمعنى في
 والضمير للشرح والكلام في إضافة دقائق أنظار كالكلام في إضافة طرافت أفهام (قوله ومخبات أستاذ)
 المخبات جمع مخبة وهى في الأصل الحسنة المستورة بالخفاء لكن إذا أضيف إلى ما ستر به كما هنا
 استغنى عن قوله بالخفاء فرادا من التكرار والمراد بها هنا الدقائق على طريق الاستعارة المصروفة
 والأستاذ جمع ستر بكسر السين وهو ما ستر به وهو ترشيح للاستعارة باقى على حقيقته أو مستعار
 للألفاظ (قوله واحتدثت فيه) أى في كتاب السلم أو في الشرح والجار والمجرور على الأول حال
 مقدمة من مجرور على بناء على تجويز ابن مالك وموافقته تقديم الحال على صاحبها المجرور

وذلت فيه صواب
 المشكلات على طرف
 الحمام ، واستخرجت
 من مستودعات أسرار
 وطرافت أفهام وظفرت
 منه بدقائق أنظار
 ومخبات أستاذ
 واحتدثت فيه

بالحرف لاصفة له مقدمة عليه لامتناع تقديم الصفة على الموصوف وعلى الثاني إما للمرتعلق باهتديت
أو حال مقدمة من مجرور على كاسر (قوله على غرائب نكات) من إضافة الصفة للموصوف أو على
معنى من التبعية وكذا قوله وعرائس أ بكر ويصح جعل التركيبين من قبيل التركيب التوصيفي وإن
كان الأنسب بما قبلهما جعلهما من الإضافي والعرائس جمع عزوس وهو الزوج رجلا كان أو امرأة
أيام البناء والأ بكر جمع بكر ضد الثيب وفي التركيب استعارة مصرحة حيث شبه السائل الحسنة التي
لم تحم حولها أفعال القاصرين بالعرائس الأ بكر (قوله ثم رأيت أن المهم الآن قد قصرت) رأى
علمية سد مسد مفعولها أن ومعمولاها وفي نسخة اسقاط أن فالمفعول الأول المهم والثاني جملة
قد قصرت وجعل رأى على نسخة الاسقاط بصريه بتقدير مضاف: أي أحباب المهم وجملة قد قصرت
حالا تكلف لادليل عليه ولايجوز إليه مع أن المقصود بالرؤية قصور المهم لاذوات أصحابها في حال
القصور والمهم جمع همة بفتح الهاء وكسرهما وهي في اللغة الإرادة يقال هم بالشئ: أي أرادوه وبابه
رد قاله في المختار وعرفا حالة للنفس يتبعها غلبة انبعاث إلى نيل مقصود ما فان تعاقبت بحال الأمور
فعلية أو يسفاسفها فدنية المراد بالآن زمن تأليف هذا الشرح الصغير وما بعده وما قبله يسير لأمدة
حركة واحدة من حركات تلك معدل النهار كما هو معنى الآن عند الحكماء وفي كون فتحه اعرابية أو بانية
وأموجب بناءه خلاف بين النحاة مبين في محله وقصرت من القصور وهو العجز أو من القصر ضد الطول
لكن جعله من هذا يجوز إلى تكلف تجوز (قوله في هذا الزمان) تعبير به هنا وفيما قبله بالآن للتفنن
والزمان عند التكميلين مقارنة متجدد موهوم متجدد معلوم كقارئة مجيء زيد لطاوع الشمس فهو
من مقولة الإضافة واختلاف الحكماء فيه على أقوال منها أنه حركة تلك معدل النهار فهو من مقولة
الآن ومنها أنه مقدار حركته فهو من مقولة الكم ومنها أنه نفس الفلك فهو من مقولة الجوهر إذا
علمت ذلك علمت أنه من المقولات على بعض الأقوال فيكون استعمال اسم الإشارة فيه على هذا
البعض من قبيل الاستعارة المصروفة لآلته موضوع لكل مشار إليه حاضر محسوس وتقريرها
أنه شبه أول المقول الكلي بالمحسوس الكلي بجامع قوة التميز عند التكلم أو السامع فسرى التشبيه
بين الجزئيات فاستعنا بناء على هذا التشبيه الحاصل بالسرابة لفظ هذا الموضوع للجزئي المحسوس
للجزئي معقول فهي تبعية للتشبيه بين الكليين كما حققه المولوى في تعريف الرسالة الفارسية وبناء غاية
البيان مع الخلاف في ذلك في رسالتنا في الاستعارات (قوله قد تبليت) أي صارت بليدة فصيغة الفعل
هنا لا بصيغة كتنجس الطين وتكسدت: أي تغيرت من عطف اللازم على المزموم (قوله فصرفت الهمة
ثانيا) أي صرفا ثانيا فهو مفعول مطلق أو زمانا ثانيا فهو ظرف أو حالة كوني ثانيا: أي عاطفا لها فهو
حال مؤكدة وصرف الشئ إلى الشئ عطفه وتوجيهه إليه فيكون في كلامه استعارة مكنية حيث
شبه الهمة بذابة يصرفها سائقها إلى الجهة التي يريد بها بجامع التوصل بكل تشبيهها مضمر في النفس
وصرفت تخييل وهذه الجملة معطوفة على جملة رأيت من عطف المسبب على السبب (قوله نحو
الاختصار) أي جهته فشبه الاختصار بليدة ذات جهة تشبيهها مضمر في النفس على طريق الاستعارة
المكنية ونحو تخييل ويحتمل أن لفظ نحو ترشيح للاستعارة المكنية في الهمة والذي يظهر لي أن
نصب نحو بنزع الخافض وهو إلى لا بالظرفية لأنها على معنى في وجهة الاختصار مصروف إليها لا مصروف
فيها إلى شئ والمراد باختصار الشرح الكبير الاتيان ببعض ما فيه وترك البعض لا الاتيان بجميع
ما تضمنه من المعاني في عبارة مختصرة لأنه خلاف الواقع قوله والاختصار عطف تفسير وأل في الاختصار بدل
عن الضمير على مذهب الكوفيين أو التقدير نحو الاختصار على مذهب البصريين (قوله ونبد الأغيار)

على غرائب نكات
وعرائس أ بكر، ثم
رأيت أن المهم الآن
قد قصرت والمقول
في هذا الزمان قد تبليت
وتكسدت فصرفت
الهمة ثانيا نحو
الاختصار والافتقار على
التحقيقات ونبد الأغيار

أى طرح اعتبار التحقيقات كالأقوال الصغرى التى يحكمها فى الشرح الكبير ولا يظهر ما يحسن
 ما هنا من اشتغال الكبير على غير التحقيقات وقوله سابقا مشتتلا على فرائد التحقيقات لمخ لأن
 اشتغاله على ما ذكره سابقا لا ينافى اشتغاله على غيره مما لا يوجب باراد مثله كالأقوال الصغرى . فان
 قلت كيف أدخل الـ على اعتبار مع قول النحاة إن غير من الأسماء التى لا تقبل أن تتوغلها فى الإبهام .
 قلت حكوا فى باب الاستثناء ثلاثة أقوال فى غير قبل تعرف بالإضافة مطلقا وقبل لا تعرف مطلقا
 وقيل إن وقعت بين صدين تعرفت كما فى قوله تعالى : صراط الذين أنعمت عليهم غير الضبوب
 عليهم . إلا فلا يعنى القول الأول ببنى أن تقبل الـ على أنه لا يلزم من عدم قبول المفرد عدم قبول الجمع .
 بقى أن مقتضى ما ذكره من اقتصاره على التحقيقات التى فى الكبير وترك ما سواها أن جميع ما خلا عنه
 الصغرى عما هو فى الكبير ليس تحقيقات الواقع خلافه لاشتغال الكبير على تحقيقات تتعلق بالمتن واللفظ
 ليست فى الضغبر ويمكن دفعه بحمل الـ فى التحقيقات حسية ولا يلزم من اقتصاره على جنس تحقيقات
 الكبير وترك ما سواه أن جميع ما انفرد به الكبير ليس تحقيقات فافهم (قوله ما زجا) للزج الخلط
 الشديد الذى لا يمكن معه تمييز وبابه نصر كما فى الصباح والبراد هنا مطلق الخلط لحصول التميز فيكون
 مجازا مرسلنا من ذكر التقليد وإرادة اللطخ وهو إما حال فنوية من فاعل صرف : أى ناول بالزج
 أو مقارنه من فاعل الاختصار والاقصر المذوف وكأنه قال نحو اختصارى إياه أو اقتصرى فيه حالة
 كوفى ما زجا أو من فاعل فعل محنوف : أى وتلست بذلك ما زجا (قوله امتزاج الماء بالراح) نائب متاب
 المفعول المطلق والأصل امتزاجا مثل امتزاج الماء بالزجاج فاختصر والراح الخمر قيل تبيت زاجا لارتياح
 شاربها لها ولها أسماء كثيرة وكثرة الأسماء قد تكون ليجرد شهرة السمي وإن كان حسبا على أنه يمكن
 اعتبار شرفها عند دعوتها وفى الكلام تشبيه ضمى للشرح بالماء بجامع أن كلامه لتناول ما مزج به
 ورافع لصعوبته ولأن بالراح بجامع احتياج كل فى سهولة تناوله إلى غيره . فان قلت فى تشبيه المتن بالراح
 شئ من الدم . قلت اشتغال التشبيه على شئ دميم لجامع بينهما حميد لا يضر فى التشبيه الأثرى . أنه شبه
 بالأبد مع اشتغاله على ذمائم الكبر والخمر مع لزوم نظرو النقص له على أنه يمكن أن يزداد بالراح راح الجنة
 وبالماء ماء التسليم المزوج به راحها كما قال تعالى : ومزاجه من تسليم . وقوله والجسد بالروح فيه أيضا
 تشبيه ضمى للشرح بالروح بجامع توقف الارتفاع على كل المتن بالجسد بجامع أنه لا يتفجع بكل الإواسطة
 غيره . وقرروا يعلم أن فى كلامه نشرنا على ترتيب الف ثم نشرنا على تشويش الف لكن كان الأنسب
 إضافة الامتزاج إلى الروح لأن السر يان لها لا للجسد فهمي أحق بأن ينسب الامتزاج إليها وإن كان كل
 ممزجا بالآخر وليوافق التركيب قبله فى جعل ما شبهه بملطف معزوجه كما جعل المتن كذلك فى قوله ما زجا
 للشرح بالمشروح ولهذا قال فى الكبير امتزاج الأرواح بالأشباح والذى دعاه إلى ما صنع هنا مراعاة
 السجع فاعضض على هذه التكاثر اللطيفة (قوله وما توفيقى إلا بالله) أى وما كوني موفقا إلا بإعانة الله
 فالتوفيق هنا مصدر المبني للمفعول بناء على الصحيح من جواز صوغ مصدر للمبني للمفعول عند عدم
 اللبس وإنما قدرنا المضاف للتخلص من دخول الباء على الفاعل المستنكره عند أهل اللسان لإبهام
 كونه آله لما شاع من دخول الباء على الآلة أفاده الزمخشري فى كشافه وإنما جعلنا التوفيق هنا
 مصدر المبني للمفعول ليلائم تقدير المضاف المذكور والتوفيق خلق قدرة الطاعة فى العبد ولا احتياج
 إلى زيادة وتسهيل سبيل الخير إليه لإخراج الكافر بناء على أن القدرة عرض يقارن الفعل كما ذهب إليه
 الأشعري إذ ليس فى الكافر على هذا قدرة الطاعة بل فيه استطاعتها فقط أما على أن القدرة تسبق
 المقهور كما ذهب إليه غيره ووجهه كثير فيحتاج (قوله عليه توكلت) تقديم المفعول لإفادة الحصر وهو

ما زجا للشرح بل للشرح
 امتزاج الماء بالراح
 والجسد بالروح
 - وما توفيقى إلا بالله
 عليه توكلت .

هنا من حصر الموصوف في الصفة : أي توسعي محصور في كونه على الله تعالى في مثل هذا التركيب
 مجردة عن حقيقة الاستعلاء لاستحالته هنا وإنما هي مجرد الارتباط والتعلق أي بها لضرورة تعدد
 الفعل والتوكل تفويض الأمور إلى خلقها وترك التدبير تسليبا لخلق الكائنات (قوله وإليه أنيب)
 أي أرجع يقال آب وباء وتاب وأتاب بمعنى رجوع والتقديم هنا أيضا لإفادة حصر الموصوف في
 الصفة (قوله أبدي) أو ابتدائي الخ) أشار بذلك إلى أصالة الباء وإلى صحة تقدير متعلقها فعلا واسما
 عاما أو خاصا وإن كان الأولي كونه فعلا لأنه الوصل في العمل خلاصا لأنه آمن بالمقام وفي تقدير الشارح
 ذلك مؤخرا إشارة إلى أولوية تأخير إفادة الحصر وهو من حصر الموصوف في الصفة : أي حصر
 الابتداء مثلا في كونه بسم الله وهو قصر أفراد إن قصد به الرد على من يعتقد شركة غير الله في طلب
 الابتداء باسمه وقصر قلب إن قصد به الرد على من يعتقد أن غيره تعالى هو المطلوب الابتداء باسمه وقصر
 تعيين إن قصد به الرد على المتردد فيمن يطلب الابتداء باسمه ولا يرد على جعل التقدير بسم الله الرحمن
 الرحيم ابتدائي كائن أن المعدل لا يعمل محدثا ولا مؤخرا لأن محل ذلك إذا لم يكن المعمول ظرفا أو مجرورا
 لتوسيعهم فيما ومحل مجرور الباء نصب على الفعولية بالمتعلق المقدر إلا إذا أقيم مجموع الجار والمجرور مقام
 المتعلق بعد حذفه لكونه عاما أو خاصا دل عليه قرينة فيكون محل المجموع أعراب هذا المتعلق فحله رفع
 إن جعل متعلقا بخبر حذف وأقيم المجموع مقامه كما يقول أكثر النحاة في نحو زيد في الدار إن الخبر هو
 التحمل للضمير والعامل فيه الرفع هو الجار والمجرور لقيامهما مقام المتعلق وصيرورة كالعدم وإن رجع
 للتأخرين أنه المتعلق المحذوف لملاحظته في الجملة ونصب إن جعل متعلقا بحال حذف وأقيم المجموع مقامها
 والأصل أو لم مستعينا أو متبركا بسم الله مثلا هذا هو الموافق لما رجع به بعض المحققين من أن المحل إذا
 كان الطرف لغوا للمجرور فقط وإذا كان مستقرا لمجتمع الجار والمجرور وقولهم لا محل للحرف : أي وحده
 وأن المستقر هو ما حذف عامه العام أو الخاص لقرينته وأقيم مقامه نحو زيد في الدار : أي كائن وزيد من
 العلماء : أي معدود والمفعول بخلافه فأعرف ذلك (قوله بالسملة) تطلق مصدرا لبسمل إذا قال بسم الله
 وعلمنا على بسم الله الرحمن الرحيم كما هنا (قوله تأسيا) مفعول لأجله : أي اقتداء بالقرآن وهو في الأصل
 مصدر قرأ قلب شرعا على اللفظ المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم المتعبد بتلاوته المتعدي بأقصر
 سورة منه وفي قوله تأسيا بالقرآن إشارة إلى أنه إمام متبوع وتليجئ إلى قوله تعالى - وكل شيء أحصيناه
 في إمام مبين - والعزير يطلق على ما لا نظير له وعلى الغالب وصح إرادة كل منهما ولا ادعتهما معا على
 طريق استعمال المشترك في معنييه (قوله وامثالا) أي طاعة لمقتضى الخ إنما قال لمقتضى لأن الأمر
 فيه ضمني وكأنه قال ابدؤوا في أموركم ذوات البال بسم الله الرحمن الرحيم فكل أمر الخ وتضمنه الأمر
 عبر في جانبه بالامثال وفي جانب القرآن بالتأسي لعدم تضمنه الأمر كضمن الحديث والقول إن أتى على
 معناه المصدرى كانت جملة كل الخ مفعولا وكانت ما في قوله فيما أخرجه : أي رواه واقعة على قول بالمعنى
 المصدرى أيضا من ظرفية الخاص في العام . لا يقال إنما روى الأئمة القول . لأننا نقول لو سلم ذلك فروايتهم
 المقول متضمنة لروايتهم القول وإن كان بمعنى القول كانت جملة كل الخ بدلا أو عطف بيان وما واقعة على
 مقول والظرفية من ظرفية الخاص في العام أيضا والأئمة بهمذين وبإبدال الثانية بجمع إمام وقديكون إمام
 جمعا كما في قوله تعالى - واجعلنا اثنين إماما - والمراد بهم ههنا أئمة الحديث (قوله بكل أمر) المراد به واحد
 الأمور لا واحد الأوامر وإضافته على معنى اللام وإن لم يصح التصريح بها إذ هو غير لازم والمعنى الأفراد
 النسوبة لا أمر ذي البال نسبة الجزئيات لكلها (قوله ذي بال) عبر بذي دون صاحب لأن الوصف بذي
 أشرف لاختصاصه بتبعية الموصوف وتابعة المضاف إليه بعكس صاحب ومن ثم وصف الله بونس في مقام

وإليه أنيب -

(بسم الله الرحمن

الرحيم) أبدي

أو ابتدائي أو أول

أو تليق وابتداء بالسملة

تأسيا بالقرآن العزيز

وامثالا لمقتضى قوله

على الله عاياه وسلم فيما

أخرجه الأئمة « كل

أمر ذي بال

ذكر الأنبياء ومدحهم بذي النون وفي مقام النهي عن التشبه به صاحب الحوت ، والبال يطلق على معان :
 منها الحال والقلب والحوت العظيم كما في القاموس والختار والمراد به هنا الحال أي ذى حال بهم به شرعا
 وقيل القلب على أن المراد قلب متعاطي ذلك الأمر فتكون الإضافة لأدنى ملاحظة أي كل أمر بهم قلب
 متعاطيه ويشعله أو على أن المراد قلب ذلك الأمر تشبها حالته المهم بها بالقلب بجماع الشرف على طريق
 الاستعارة المصراحة ولا ينافي هذا أن من معاني البال الحال كما في الاستعارة لما حققه حفيد السعد من
 أن اللفظ المشترك في اصطلاح المتخاطب إذا استعمل في أحد معانيه لا باعتبار أنه موضوع له اللفظ بل
 باعتبار علاقة بينه وبين معنى آخر من معانيه كان مجازا فأحفظه أو تشبها في النفس للأمر المهم
 بالإنسان في الشرف مع الرمز إلى التشبه به بشئ من لوازمه وهو البال على طريق الاستعارة
 الكنية . أقول : لا يرد على هذا أن فيه جمعا بين الطرفين لأن ذا القلب هو الإنسان لأنما غنمه
 فإن ذا القلب أعم من الإنسان والتشبه به خصوص الإنسان وهو لم يذكر بخصوصه ولا يضر دخوله
 في عموم ذى القلب وفي كلام الشارح عند قول المصنف مادام الحجا يخوض الخ ما يدل لذلك كما ستعرفه
 (قوله لا يبدأ) صفة ثانية لأمر فتيه جرى على الأحسن وهو تقديم النعت المفرد على النعت الجملة وقوله
 فيه أي سببه في سببية ففائدة إقامتها مع صحة أن يقال لا يبدأ بسم الله الخ إفادة أن المطلوب كون الأمر
 ذى البال سببا باعثا على التسمية في ابتدائه لا مطلق وقوع التسمية في ابتدائه ولو بسبب آخر بحيث
 يكون غير منظور إليه عند التسمية وتائب فاعل يبدأ ضمير مستتر يعود على أمر أو قوله بسم الله
 الخ ولا ضمير في يبدأ (قوله بسم الله الخ) روى بباء واحدة وبياء من فعل الرواية الأولى المطلوب
 البدء بسم الله أي اسم كان وعلى الثانية المطلوب البدء بلفظ بسم الله الرحمن الرحيم والأولى
 أصح فالأحسن إرجاع الثانية إليها بالفاء القيد وقوله فهو أجندم دخلت الفاء في الخبر لتشبهه المبتدأ
 هنا باسم الشرط في العموم لكن هذا قليل لأن المبتدأ هنا ليس من صور المبتدأ الذي تدخل
 في خبره الفاء بكثرة لتشبهه باسم الشرط في العموم واستقبال معنى ما بعده وهي خمس عشرة صورة
 موصول بفعل صالح للشرطية بأن يكون خاليا من أداة شرط وعلم استقبال وما النافية وقد موصول
 بظرف موصول بجار ومجرور موصوف بأحد هذه الثلاثة فهذه ست صور مضاف إلى الموصول
 أو الموصوف المذكورين وتحت ست صور موصوف بالموصول المذكور وتحت ثلاث صور فالجملة
 خمس عشرة صورة ، وأما دخولها في خبر كل مضافا إلى غير الموصوف والموصول السابقين فقليل
 نحو : كل نعمة من الله ، ونحو قول الشاعر :

كل أمر مباحد أومداني فمستوط بحكمة المتعالي

ونحو هذا الحديث . أقول : ما ذكر من كون دخول الفاء هنا قليلا صرح به بعضهم وهو مسلم إن كان
 العبرة عند تعدد صفة ما أضيف إليه المبتدأ بالصيغة الأولى والإفلا بل يكون من الكثير لأن المبتدأ
 هنا مضاف إلى موصوف بفعل صالح للشرطية وهو لا يبدأ فأشبه اسم الشرط في العموم واستقبال معنى
 ما بعده فأعرفه والأجندم المقطوع اليد أو الذاهب الأنامل من الجذام يقال جذمت يده كفرح كذا
 في القاموس وعلى الأول اقتصر في المصباح ويروى أقطع وهو المقطوع اليد كما في القاموس والمصباح
 ويروى أتر وهو مقطوع الذنب كقولهما والكلام على كل من الروايات الثلاث من باب التشبيه البليغ
 وهو تاحذف فيه الأداة والوجه أو من باب الاستعارة المصراحة على الخلاف بين الجمهور والسعد التفتازاني
 في نحو يد أسد والمقصود من الثلاثة أنه مقطوع البركة ككلام الشارح وإن تم حسا ومراده البركة
 الكلمة فلا ينافي وجود أصلها (قوله وفي رواية محمد الله) التحقيق كما قاله العلقي أن الحمد المطلوب

لا يبدأ فيه بسم الله
 الرحمن الرحيم فهو
 أجندم أي مقطوع
 البركة وفي رواية
 «بسم الله»

الابتداء به في الحديث هو الحمد النبوي لا العرفي لأنه طاري بعد (قوله روله) أي بكتا روايته
 (قوله وحسنه ابن الصلاح وغيره) للتحسين بالنسبة إلى ابن الصلاح بمعنى هل تحسين القبر له لأن
 مذهبه أنه لا سبيل في عصره فما بعده إلى التصحيح والتحسين والتضعيف تصور الممهم وخالفه
 في ذلك النووي ويمكن أن يقال حسنه هو نفسه قبل أن يقول بهذا المذهب (قوله أي الثناء الخ)
 تفسير الجملة قبله بتدليل إعادة الخبر لكنه لم يشرحه كما شرح البيهقي بل أتى به كافي عبارة المصنف
 وقوله بجعل الصفات إن أثبت الباء على ظاهرها من كونها صلة الثناء احتج إلى التجريد في الثناء
 فرارا من التكرار وإن جعلت سببية أو بمعنى على فلا (قوله إذ الحمد) أي لغة تعليل المحذوف بدل
 عليه أي التفسيرية أي وفسرنا بهذا التفسير لأن الحمد الخ وقوله هو ضمير فصل أتى به لتأكيد
 المحصر المستفاد من تعريف جزأى الجملة كما في قوله تعالى - إن الله هو الرزاق - كما أفاده في الطول
 أو ضمير منفصل أتى به لتقوى الحكم لتكرار الاسناد (قوله الثناء) مصدر أتى عليه إذا ذكره
 بخبر وقيل إذا أتى بما يدل على إصابته بصفة حميدة فيعمل الأول لا يكون الثناء إلا باللسان فلا يحتاج
 إلى قولهم باللسان بخلافه على الثاني . فإن قلت التعريف يشمل التقديم والحادث وما حقيقتان
 متباينتان وجمع حقيقتين متباينتين في تعريف واحد متع - قلت امتناعه إذا كان على وجه يحصل
 به معرفة كل من الحقيقتين خصوصا بالسكينة وما هنا ليس كذلك (قوله بالجميل) الباء سببية
 أو بمعنى على إذا كون الجميل غير حادث مطبوع إنما هو شرط في المحمود عليه لا المحمود به لجواز كونه
 حادثا مطبوعا كما إذا أثبت على زيد محبته بسبب إحسانه اليك وقد يتحدان ذاتا ويختلفان اعتبارا
 كما إذا أثبت عليه بالاحسان بسببه بالاحسان من حيث الوصف في عبارتك محمود به ومن حيث كونه
 سببا باعثا على الثناء محمود عليه (قوله غير الحادث المطبوع) أي الذي طبع عليه المحمود في قوله
 المطبوع حذف وإصال وغير الحادث المطبوع صادق بالتقديم والحادث غير المطبوع ووصف المعرفة بغير
 بناء على أنها تعرف بالإضافة إلى المعرفة وإن لم تكن بين ضدين أو على أن ال في الجميل حنسية
 ويدخلها في حكم التكررة وخرج بهذا القيد الثناء على الحادث المطبوع فإنه مدح لاحد كالثناء
 لأجل الحسن وعلى عن العبارة المشهورة أعنى قولهم على الجميل الاختياري لآخرها الحمد على ذات
 الله وصفاته لأن الاختياري ما كان عن اختيار وإرادة ولا يكون ذلك إلا للحادث . وإن أوجب عنه
 بأن المراد الاختياري ما ليس موجودا عن قهر أو المراد الاختياري حقيقة بأن كان عن اختيار وإرادة
 أو حكما بأن كان له دخل ما في صدور فعل اختياري ولم يقل على جهة التعظيم كما قال غيره إخراجا لما قاله
 تحقير فانه استهزاء وتهكم لتصور هذه الصورة أو لعدم صدورهما من مصنف (قوله وأبدأ ثانيا الخ)
 محصل ما أورده هنا أربعة أسئلة لمسكن كان الأولى حذف قوله ثانيا ثلثا يتكرر السؤال الثالث وهو
 قوله وقدم البسملة الخ مع الأول إذ معنى قوله وأبدأ ثانيا بالحمد ثنى به بعد إتيانه بالبسملة أولا وهذا
 محصل الثالث ولأن بعض ملزم من التأسي بالقرآن ورواية بحمد الله وهو هذه الرواية لا ينتج التأنيبه
 ويمكن أن يقال لا يدخل لقوله ثانيا في السؤال وإنما زاده فيه لبيان الواقع كذا قيل . وأقول يمكن وجه
 آخر وهو أن يكون له دخل ويكون المراد تأسي بالقرآن وهو رواية المدغاية ما فيه أن الأول
 دليل للقيد والتقديم معا والثاني للقيد فقط ويكون قوله وقدم البسملة الخ استئنافا يابيا أجب به عما رد
 على دفع التعارض بما ذكره . حاصله أن هذا الدفع حاصل أيضا على تقدير ابتداءه بالجملة ابتداء حقيقيا
 وبالبسملة إضافيا فلم يقدم البسملة على الجملة وآثرها بالابتداء الحقيقي فهو من تارة الجواب عن السؤال
 الثاني لا السؤال مستقل محطوف على قوله وأبدأ الخ ولا يضر انفصاله من قوله وأبدأ الخ لأن الإعادة

رواه أبو داود وغيره
 وحسنه ابن الصلاح
 وغيره (الحمد لله) أي
 الثناء بحميد الصفات
 لله إذ الحمد هو الثناء
 بالجميل غير الحادث
 المطبوع ولقد بدأ ثانيا
 بالحمد لما مر

الحاجة لانتم نكراراً (قوله) وجمع بين الابتداءين (الح) هذا السؤال مقطوع فيه النظر عن الترتيب
 لتلا محصل تكرار في الأسئلة ولأن الفعل بالروايتين لا يتبعه (قوله) عملاً بالروايتين السابقتين) أقول
 كان عليه أن يقول تأسيا بالقرآن وعملاً بالروايتين السابقتين لما لا يخفى (قوله) وإشارة إلى أنه أي
 الحال والشأن لتعارض بينهما : أي في الحقيقة وإن تبادر إلى الذهن . اعلم أن نوح التعارض مبنى
 على جعل الباء لمجرد التعدية صلة يبدأ فإن جعلت للاستعانة أو المصاحبة فلا لأن الاستعانة بشئ
 أو المصاحبة له لاتنافي الاستعانة أو المصاحبة لشيء آخر كذا قال غير واحد . أقول : الظرف على هذا
 مستقر حال والأصل في الحال أن تكون مقارنة وحينئذ يرد عليه أنه إن أريد بالابتداء في الروايتين
 الابتداء الحقيقي لم يكن للقارن عليه سوى للاستعانة بذ كرشى . واحد أو المصاحبة له فيرجع التعارض
 وإن أريد الإضافي كان مجرد إرادته كافياً في دفع التعارض من غير احتياج إلى حمل الباء على خلاف
 ظاهرها ويرد عليه أيضاً أنه لا يظهر إذا كان للبديوه فيه قولاً إذ النطق بشئين معا غير ممكن ويمكن
 دفعهما بأن المقارنة في كل شئ بحسبه وأنها بمعنى عدم التراخي فتأمل وبق دفع التعارض أوجه آخر
 ذكرناها في رسالتنا الكبرى على البسمة (قوله) إذ الابتداء حقيق) أي ابتداء حقيق نسبة إلى
 الحقيقة مقابل المجاز لأن حقيقة الابتداء بالشيء جملة أول أمره وفتحها فاطلاق الابتداء على الإضافي
 مجاز علاقته التشابه في سبق كل وهذه النسبة من نسبة المعنى إلى لفظه ان أريد بالابتداء المنسوب
 المعنى والمنسوب إليه لفظ الابتداء المستعمل في موضوعه وهو الظاهر ومن نسبة اللفظ إلى المعنى
 الموضوع هو له ان أريد العكس (قوله) وهو ما) أي ابتداء لم يسبقه شئ . أي ابتداء أوفى الكلام
 حذف مضاف : أي لم يسبق متعلقه بفتح اللام وهو مابدى به شئ (قوله) وإضافي) أي نسبي وقوله
 وهو ما كان بالإضافة إلى ما بعده : أي الذي كان ابتداء بالنسبة إلى الفعل الذي بعده سبقه شئ .
 أولاً فهو أعم مطلقاً من الحقيقي فكل حقيق إضافي ولا عكس وآثروا التعبير بالإضافة على التعبير
 بالمجازي مع أنه الأنسب في المقابلة لاشعاره بالمراد من غير الحقيقي وأنه ما كان ابتداء بالإضافة إلى
 ما بعده هكذا سنح بالبال (قوله) لأن حديثها أقوى) وجه ذلك بعضهم بأن حديث البسمة صحيح وحديث
 الحمدلة حسن وبعضهم بأن حديثيها صحيحان لكن حديث البسمة أصح لأن الصحة والحسن والضعف
 متفاوتة الرتبة وبعضهم بأن حديثيها حسنان لكن حديث البسمة أحسن ورجح هذا (قوله) كما
 قيل) فيه اتحاد المشبه والمشبّه به إذ الذي قيل هو أن حديثها أقوى . والجواب أنها وإن اتحدتا ذاتاً
 اختلفتا اعتباراً . أي باعتبار القائل وهو كاف على أننا لانسلم اتحادهما ذاتاً لأن الألفاظ أعراض فلانقل
 عن عملها ولا تقوم بحلين وليس مراده تضعيف هذا القول لأنه الذي رأيناه منصوباً عليه في غير
 موضع بل الإشارة إلى أنه ليس من عندنا به هو منصوص عليه لغيره (قوله) وعملاً بالكتاب والاجماع
 أي الفعل لمضى العلماء سلفاً وخلفاً على تقديم البسمة على الحمدلة . أقول كان الأنسب أن يقول وتأسيا
 لما لا أن يقال افتتاح الكذب بهما على هذا الترتيب ومضى علماء الأمة عليه يتضمنان الأمر
 وإن كان في ذلك خفاء لطلب الشارع متابعة كتاب الله وعلماء الأمة فيكون الشارح راعياً هنا هذا
 التضمن الخفي فغير بالعمل ولم يراعه فيما مر وفيما يأتي لحفائه فغير بالتأسي وتعبيره هنا بالكتاب وفيما
 مر بالقرآن فتن (قوله) وآثر) أي اختار وقوله في الحمد متعلق بآثر وقوله بالجملة الاسمية متعلق
 بالتصدير أي اختار في مقام الحمد للتصدير بالجملة الاسمية على التصدير بالجملة الفعلية تأسي بالآية القرآنية
 فإنها صارت بالجملة الاسمية وإن لم يكن بعدها جملة فعلية في الآية بخلاف المتن فالتأسي إنما هو في
 التصدير بالجملة الاسمية ولا يضر اختلاف الآية والمتن بتعقيب الاسمية بالفعل في المتن دون الآية فاندفع

وجمع بين الابتداءين
 عملاً بالروايتين
 السابقتين وإشارة إلى
 أنه لا تعارض بينهما
 إذ الابتداء حقيق
 وهو ما لم يسبقه شئ
 وإضافي وهو ما كان
 بالإضافة إلى ما بعده
 وإن كان مسبوقاً وقدم
 البسمة لأنها أولى
 أقوى كما قيل وعملاً
 بالكتاب والاجماع
 وآثر التصدير في الحمد
 بالجملة الاسمية تأسياً
 بالآية الآتية

أما اعترض به هنا وأل في الآية لجنس آيات الحمد المفتوح بها السور أو لاستيفائها أو لهدمها واليهودانية
 الفاتحة وقد يبعد هذا عدوله عن التبعيض بالكتاب أو القرآن إلى التصيير بالآية القرآنية فتدبر (قوله)
 ولدلائها) أي الجملة الاسمية على الثبوت أي ثبوت مضمونها . أقول كان الأولى أن يقول على الثبات
 أي الدوام لأنه هو الذي اختصت بالدلالة عليه الجملة الاسمية لا الثبوت بمعنى الحصول إلا أن يقال
 مراده الثبوت الكامل وهو الدائم أو استعمال الثبوت بمعنى الثبات . وإعلم أن الذي تدل الاسمية
 عليه بطريق الوضع مطلق الثبوت وأما دلالتها على الدوام فليست بطريق الوضع بل بواسطة غلبة
 الاستعمال كما قال جماعة أو العدول عن الفعلية كما قال آخرون . وبيانه أن أصل الحمد لله حمدت
 حمدا لله فعدل عن ذكر الفعل إلى حذفه لدلالة مصدره عليه ثم عن نصب المصدر إلى رفعه لدلالة على
 الدوام ثم أدخلت آل للتعريف على اختلاف أقسامه والفعلية إما تدل بطريق الوضع على مطلق
 الحدث أي الوجود بعد العدم ويسمى هذا أيضا تجديدا وأما دلالتها على التجدد بمعنى الوجود مرة
 بعد أخرى إذا كانت مضارعية فبواسطة القرينة الخارجية أو غلبة الاستعمال (قوله دون الفعلية)
 أقول : قد تعارض العلة المذكورة بدلالة الفعلية على التجدد الاستمراري دون الاسمية إلا أن يقال
 رجح العلة المذكورة مناسبة الجملة الاسمية المحمود بها من حيث دلالتها على الدوام الأشرف وأول
 ما وقع الحمد لأجله وهو ذات الله وصفاته الدلول عليهما بقوله الله الملك على الذات للوضع وعلى الصفات
 بواسطة وجوبها للذات الموضوع له وإن كان من جملة ما وقع الحمد لأجلها الجملة الفعلية به أنسب
 لتجديده وهو نعمة إخراج نتائج الفكر الدلول عليها بقوله الذي قد أخرجنا نتائج الفكر . فإن قلت
 لا إشعار في الكلام بعلة غير نعمة الإخراج من الذات والصفات إذ لم يحدد أن تطبيق أمر باسم غير صفة
 يدل على علة مدلوله . قلت الإشعار بعلة ما ذكر بواسطة الدوق حيث قيل الحمد لله الذي أخرج ولم
 يقل الحمد الذي أخرج مع أنه أخصر على أن لفظ الله محلل على ذات متصفة بصفات الكمال ومشتهر
 اقصافها بحيث لفظ كثير الصفات عند سماع هذا الاسم لم يبعد أن يجعل التعليل به في حكم التطبيق
 بالمشق كما أفاده الفري في حاشيته على الطول (قوله وما يرد) أي على الجملة الاسمية من أنها لا تدل
 على تولى المتكلم أي تعاطيه ومباشرته الحمد بنفسه أي لأنها خبرية لفظا ومعنى ولا يلزم من الاخبار
 بثبوت شيء آخر اقصاف الخبرية فلا تدل الجملة على أن المتكلم حمد بنفسه وإعلمنا خبر عن الحمد بثبوت
 الله . وحصل ما أوجب به اختيار أنها إنشائية معنى أي لإنشاء الحمد بمضمونها لا لإنشاء مضمونها حتى يستشكل
 بأن مضمونها وهو ثبوت الحمد لله ليس مقدورا للعبد حتى ينشئه وظاهر صنيعه تسليم أنها إذا كانت
 خبرية لفظا ومعنى لا تدل على تولى المتكلم الحمد بنفسه وليس كذلك لأن الاخبار عن الحمد بثبوت له تعالى
 حمدلأنه التناء بالجميل ووصفه تعالى بثبوت الحمد له تناء عليه بحمیل وأما قولهم الاخبار عن الشيء ليس
 من ذلك الشيء فلهذا إذا لم ينطبق تعريف الخبر عنه على الاخبار إلا أن الاخبار من الخبر عنه كنهنا وكما
 في قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب ويمكن أن يكون جوابا لشارح بما ذكره على وجه التناول مع
 الورد لأعلى وجه التسليم حقيقة . والحاصل أن الإراد المذكورة جوابا لمن أحدهما منع أنها خبرية لفظا
 ومعنى حتى يرد ما ذكره وهو ما في الشرح ثانيها تسليم ذلك وتوجيه تولى المتكلم الحمد بنفسه عليه (قوله)
 على الصحيح) ومقابلها أنها خبرية لفظا ومعنى ويحصل الحمد بها كحصر ولعل وجه كون ما ذكره هو الصحيح
 ما قاله بعضهم إن الشارع نقلها إلى الإنشاء كما نقلت بعث واشترت ونحوها وأنه لا يجوز إلى الإراد
 والجواب السابقين في تقرير كونها خبرية لفظا ومعنى (قوله الذي قد أخرجنا) من المعارف الموصول وصلته
 في معنى المشتق فيكون المصنف حمد على هذه النعمة بعد حمده على الذات والصفات على مقتضى قاعدة أن

ولدلائها على الثبوت
 دون الفعلية وما يرد
 من أنها لا تدل على
 تولى المتكلم الحمد
 بنفسه . أحجب عنه
 بأنها إنشائية على
 الصحيح فتدل عليه
 (الذي قد أخرجنا)

تعلق الحكم بالمشق يؤذن بعلة المشتق منه . أقول : ولم يصح بالمشق وهو مخرج مع ورود اطلاقه عليه تعالى في قوله - والله مخرج ما كنتم تكتمون - وفي قوله - ومخرج الحق من المبت - لعدم شهرته وذكره في الأسماء الحسنى المعروفة ، فعلم أن زعم عدم وروده باطل (قوله أى أظهر) أقول : الأحسن أى أوجد لأن الإيجاد أبغ من الإظهار ولأن شأن الإظهار أن يكون لموجود قبل وكون النتائج موجودة قبل ظهورها لأرباب الحجا غير محقق فتأمل (قوله نتائج الفكر) خص نتائج الفكر التى هى العلوم النظرية بالذ كرون الضرورية لأن الضرورية لا خلاف فى أن الله تعالى هو المؤثر فيها وهو بصد الرب وأيضاً الحمد عليها بفهم الأولى إذ لا كسب للعبد فيها ويحتمل أن يريد بالفكر حركة النفس فى المعقولات التى هى معناه لغة وبالنتائج ما يترتب على هذه الحركة من العلوم سواء كان ضرورياً أو نظرياً فيكون حمد على جميع العلوم ضرورياً ونظرياً أفاده شيخنا المؤلف فى كبره وعلى هذا الاحتمال يدخل التصور أيضاً فى النتائج فتكون النتائج بالمعنى المراد هنا أعم من النتائج الاصطلاحية لشمولها الضروريات والتصورات بخلاف النتائج الاصطلاحية لاختصاصها بالتصديقات النظرية كما ستعرفه (قوله جمع نتيجة) فعيلة بمعنى مفعلة على وزن اسم المفعول ويوجد فى كثير من النسخ بعد قوله جمع نتيجة ماضيه وهى ما يحصل عقب النظر من العلم بالمنظور فيه له وهو تفسر لنتيجة بما يجرى على الاصطلاحين الآتين للناطق والتكلمين ومن فيه بيان لما والعلم بمعنى العلم ليوافق الاصطلاحين الآتين والباء سمية لالتعدي إذ المنظور فيه هو الدليل وليست النتيجة العلم بالدليل بل العلوم بسبب الدليل لكن النسخة التى قرئت فى الدرس على شيخنا المؤلف بسلمى ليست فيها هذه العبارة ولم يأمر القارىء بقراءتها ولم ينبه عليها فكأنها كانت فى الأصل ثم ضرب الشيخ عليها ونقلها بعض النساخ قبل الضرب عليها ولذلك لم توجد فى الشرح الكبير (قوله عند الناطقة) جمع منطوق والتاء فيه للإشعار بالنسب أتوا بها فى الجمع عوضاً عن باء النسب فى المفرد (قوله تصديق) أى مصدق به ويفهم منه أن النتيجة لا تطلق عند عدم على التصور وقوله من تسليم يشير إلى أن المدار على تسليم التصديق وأنه لا تشترط حقيقتهما فى الواقع وقوله تصديقين : أى قولين مصدق بهما فالمصدر فى الموضعين بمعنى اسم المفعول ومن نص على ذلك الشارح فى كبره فى باب القياس ولم يقل أو أكثر لأن الأصح أن الحجة لا تترك من أكثر من مقدمتين وأن ما يترأى تركه من أكثر فهو آئسة متداخلة كما ستعرفه وقوله لانداهما متعلق بيلزم وخرجه التصديق اللازم من تسليم تصديقين لانداهما بل لأمر خارج كقولهم زيد مساو لعمره وعمرو مساو لبكر ينتج زيد مساو لبكر فليس هذا قياساً اصطلاحاً لعدم تكرار الحد الوسط لأن الحد الوسط فى الشكل الأول يكون محمولاً فى الصغرى موضوعاً فى الكبرى والأمروها ليس كذلك كما لا يخفى ولما أتت نتيجة اصطلاحاً لأنها إنما صدقت ولزمت من تسليم هاتين المقدمتين بواسطة أمر خارج وهو أن مساوى المساوى لشيء مساو لذلك الشيء لانداهما ألا ترى أنك لو أبدلت مادة المساواة بمادة العداوة مثلاً وقلت زيد عدو لعمره وعمرو عدو لبكر لم يلزم أن زيداً عدو لبكر والمراد بالتصديق ما يشمل اليقين والظن والجمل المركب فدخلت النتيجة الظنية اللازمة لتسليم تصديقين ظنيين والمجهولة جهلاً مركباً اللازمة لمجهولين كذلك (قوله وعند المتكلمين) جمع متكلم وهو الممارس لعلم الكلام وفى تسميته بعلم الكلام أوجه معلومة فى عملها ومن ذكرها التفاتاً فى أول شرح العقائد النسفية (قوله ما يحصل العلم به الخ) أى معلوم شأنه أن يعلم : أى يحصل العلم التصديق به عقب العلم التصديق بوجه دلالة الدليل : أى بالجهة التى بسببها دل الدليل على المدلول كالحديث فى العالم الذى هو دليل وجوده تعالى ووجه الدليل عند المتكلمين

أى أظهر (تأني) جمع
نتيجة وهى عند
الناطق تصديق يلزم
من تسليم تصديقين
لانداهما وعند
المتكلمين ما يحصل
العلم به عقب العلم بوجه
الدليل واستناد الأخرى
إلى الله تعالى

بمنزلة الحد الوسط عند المناطقة والدليل إن جعل شاملا لليقيني والظني عرف بأنه ما يتوصل بصحيح النظر فيه إلى العلم أو الظن بمطوب خبري وعلى هذا يراد بالعلم في تعريف النتيجة ما يشمل الظن لكن يلزم عليه دخول المجاز في التعريف إلا أن يدعى شهرته وإن خص باليقين أسقط من تعريفه قولنا أو الظن وأبقى العلم في تعريف النتيجة على ظاهره وقولنا في تعريف الدليل بصحيح النظر فيه : أى بأن ينظر فيه من الجهة الموصلة وقولنا بمطوب خبري أخرج ما يوصل إلى مطلوب تنصوري وهو المعرفة والفرق بين الاصطلاحين أن كلا من النتيجة والدليل عند المناطقة مركب ولا يلزم ذلك عند التسكمين وأن كلا منهما عند المناطقة يشمل ما كان عن جهل مركب بخلافهما عند التسكمين كما عرفت (قوله إشارة) أى ذو إشارة أو مشير أو جعل الأسناد نفس الإشارة مبالغة على الأوجه الثلاثة في زيد عدل (قوله إلى مذهب أهل الحق) أى أهل المذهب الحق وهو الصدق متحدثان ذاتا لأنهما الحكم الذي بينه وبين الواقع مطابقة مختلفان اعتبارا لأنه ان اعتبرت المطابقة من جانب الحكم سمي حقا ومن جانب الواقع سمي صدقا والأكثر استعمال الصدق في الأقوال ويحتمل أن المراد بالحق الله تعالى فإن أهل السنة أهل الله والمذهب مفعول يطلق لغة مصدرا ميميا بمعنى الذهاب وإسما لزمان الذهاب وإسما لمكانه والمراد به هنا الأحكام المختارة مجازا ثم يحتمل أنه نقل مذهب بمعنى مكان الذهاب من مكان الذهاب إلى الأحكام المختارة على سبيل الاستعارة التبعية بأن يكون شبه اختيار الأحكام بساوك الطريق واستعير للأول اسم الثاني وهو الذهاب واشتق منه مذهب بمعنى الأحكام التي هي محل الاختيار أعني التي وقع عليها الاختيار وجامع التشبيه توجه الإرادة في كل ويحتمل أنه نقل مذهب بالمعنى المصدري من ساوك الطريق إلى اختيار الأحكام على سبيل الاستعارة الأصلية ثم من اختيار الأحكام إلى الأحكام المختارة على سبيل المجاز المرسل لعلاقة التعلق فيكون مجازا بمرتين وهذا كله بحسب الأصل فلا ينافي ما صرح به بعضهم من أنه صار حقيقة عرفية في الأحكام المختارة هكذا حقق المقام (قوله من العلوم وغيرها) أى كسائر الأفعال الاختيارية ومن تبعية (قوله وسيأتي الخلاف في الربط) أى الارتباط والتلازم بين الدليل والنتيجة : أى بين العلم بالدليل والعلم بالنتيجة كما ستعرفه ، ومحل آتيانه قول المصنف :

وفي دلالة المقدمات على النتيجة خلاف آت

على أو عاوى أو تولد أو واجب والأول المؤيد

وهو لإمام الحرمين والثاني للأشعري والثالث للمعتزلة والرابع للفلاسفة واختار المصنف الأول وسيأتي بسط ذلك وهذا أعني قوله وسيأتي الخ مرتبط بالتعاريف الثلاثة . قال الشارح في كبره فإن قلت لو كان الربط عقليا كما هو مذهب إمام الحرمين لزم عدم صحة أسناد إخراج النتيجة إلى الله تعالى لكونها ليست مقدورة حينئذ بل إن وجد العلم بالمقدمتين وجد العلم بها حتا فيكون العلم بالنتيجة واجبا والواجب لا يتعلق به القدرة . قلنا مثل هذا الوجوب عرضي فلا يمنع تعلق القدرة كما أن العرض والجوهر متلازمان يجب وجود أحدهما عند وجود الآخر ويستحيل عدمه عند وجود الآخر فإذا أراد الله تعالى أن يوجد اللازم الذي هو النتيجة أو العرض أوجد المزموم الذي هو الدليل أو الجوهر فكل من إيجاد المزموم وإيجاد اللازم بقدرة الله تعالى ولا يتعلق القدرة بالجمع بين الدليل وعدم النتيجة لاستحالة الجمع بين المزموم وعدم لازمه استحالة ذاتية والقدرة لا تتعلق بالمستحيل الذاتي اه ببعض اقتصار (قوله الفكر) قال في القاموس الفكر بالكسر ويفتح إعمال النظر في الشيء فكيف الفكر والفكرى بكسرهما اه وقال في المختار فكر تأمل والاسم الفكر والفكرة والمصدر الفكر بالفتح وبابه نصر اه (قوله يطلق على المفكر فيه مجازا) أى مرسل من باب إطلاق المصدر كما هو ظاهر القاموس

إشارة إلى مذهب أهل الحق من أنه لا تأثير للعبد في شيء من العلوم وغيرها وسيأتي الخلاف في الربط بين الدليل والنتيجة إن شاء الله تعالى مبسوطا (الفكر) يطلق على المفكر فيه مجازا

أو اسم للصدر كما في المختار على اسم المفعول كإطلاق الاعطاء أو العطاء على الشيء المعطى (قوله) وعلى حركة النفس في المعقولات لانه أى تنقلها من بعض المعقولات إلى بعض وفي حاشية الناصر اللقاني على المحلى نقل على السيد يطلق الفكر على معان ثلاثة : الأول حركة النفس في المعقولات أى حركة كانت وهذا هو الفكر الذى يعد من خواص الانسان ويقابله التخيل وهو حركتها في المحسوسات . والثانى حركتها من المطلب الذى تتردد في ثبوته كحدوث العالم إلى مبادئه كتغير العالم وحركتها من مبادئه اليه جزمة به أعنى مجموع الحركتين وهذا هو المختار فيه وفي جزأيه جميعا في المنطق . والثالث وهو الحركة الأولى من هاتين الحركتين وحدها من غير أن توجد الثانية معها وإن كانت هي المقصودة منها وهذا هو الفكر الذى يقابل به الحدس الذى هو عكسه لأنه الانتقال من المبادئ إلى المطلب اه وفي الآيات الينيات ما يفيد أن الفكر يطلق أيضا على الحركة الثانية وحدها حيث نقل عن السيد ما نصه : فان قلت ماذا أريد بالنظر للعرف بما ذكر أم مجموع الحركتين كالمهور أى القصد أم الحركة الثانية كما هو مذهب التأخرين . قلت : الظاهر حمل على المعنى الأول إذ به حصل المطلوب لا بالحركة الثانية وحدها ثم نقل عنه أنه في بعض كتبه لم يحمله على المعنى الأول وأنه نفسه اعترف في مواضع بحصول المطلوب بالحركة الثانية وحدها وفي الآيات أيضا نقلا عن الناصر : لقائل أن يقول إن أريد بالمعقولات ما يدرك العقل بذاته بلا واسطة خرج عنها الوهميات والخياليات فتخرج عن حدّ النظر مع أن مثل قولنا هذا عدوّ زيد وكل عدوّ لا تقبل شهادته على من عاداه فهذا لا تقبل شهادته على زيد نظرا بلا شبهة وهكذا في الخياليات وإن أريد بها ما يدرك العقل بذاته أريد بواسطة فيشمل الوهميات والخياليات فقله أى المحلى بخلاف حركتها في المحسوسات فيسمى تخييلا لا فكرا مشكلا والظاهر أن الشارح أى المحلى وغيره ممن عبر بهذه العبارة ذهب مع الأقدمين القائمين بأن العقل لا يدرك المحسوسات أصلا وإنما يدركها الحواس وأما على طريق التأخرين القائمين بأن العقل يدرك المحسوسات أيضا لكن بواسطة الحواس فينبغي أن تسمى حركتها في المحسوسات فكرا أيضا اه وفي الآيات أيضا يبنى زيادة القصد في قوله أى المحلى حركة النفس في المعقولات ليخرج حركتها فيما يتوارد من المعقولات بلا اختيار كما في المنام فانها لا تسمى فكرا اه والظاهر إبقاء النفس على حقيقتها لأحمله على العقل كما عزم ليوافق ما تقرّر أن المدرك حقيقة النفس وأما العقل وسائر القوى فالآلات في إدراكها (قوله) وعلى النظر الاصطلاحي اصطلاحا أى على مدلوله فهو مرادف له في الاصطلاح كما في الشرح الكبير (قوله على الأخير) تصرّح بما تفهمه القاء من رجوع قوله يعرف إلى قوله وعلى النظر الاصطلاحي اصطلاحا (قوله بأنه ترتيب أمور الخ) قال عبد الحكيم في خاشيته على القطب هذا تعريف الفكر عند التأخرين ، وعند المتقدمين مجموع الحركتين حركة من المطلوب المشعور به بوجه إلى المبادئ وحركة منها إلى المطلوب المجهول بوجه آخر اه قال الشارح في كبره الترتيب في اللغة جعل كل شيء في محله وفي الاصطلاح جعل الأشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون بعضها نسبة إلى بعض بالتقدم والتأخر والمراد بالأمور أمران فأكثر وإنما اشترط التعدد في الأمور لأن الترتيب لا يمكن إلا عند التعدد . فان قلت يرد على التعريف التعريف بالفصل وحده أو الخاصة وحدها فلا يكون جمعا لأن الفصل أمر واحد كالخاصة . قلت أما على مذهب الأقدمين فليس التعريف بالفصل وحده أو الخاصة وحدها بمرضى عندهم وإن وقع أوله وجعلوه مركبا تقديرا فناطق في تقدير شيء ناطق فيكون المراد ترتيب أمور في الذكر أو التقدير . وأما التأخرون فهو جائز عندهم وهو داخل أيضا لأنه مركب معنى إذ ناطق في معنى شيء له التعلق لكن الأحسن عندهم أن يعرف بتعريف آخر بأن يقال وضع معلوم أو معلومين للتأذى إلى مجهول والمراد بالمعلوم الشيء الحاصل

وعلى حركة النفس في
المعقولات لانه وعلى
النظر الاصطلاحي
اصطلاحا فيعرف على
الأخير بأنه ترتيب أمور
معلومة للتوصل إلى
مجهول (لأرباب)
أى أصحاب (الحجاء)
بالقصر أى العقل

في العقل سواء كان يقينيا أو ظاهريا أو عن جهل مركب وسواء كان تصوّريا أو تصديقا، فالترتيب في التصورات كما إذا أردنا أن نتوصل إلى معرفة الإنسان فانا نقول هو الحيوان الناطق بترتيبه الخاص أعنى تقديم الجنس على الفصل وفي التصديقات كما إذا أردنا أن نتوصل إلى معرفة أن الإنسان متحرك بالارادة فتوسط بينهما الحيوان وترتب هكذا كل إنسان حيوان وكل حيوان متحرك بالارادة والمراد بالتوصل إلى مجهول وصول العقل إلى معنى مجهول تصوّري أو تصديقي وانما اشترط في الأمور المرتبة أن تكون معلومة لاستحالة تحصيل شيء بماليس محاصل واشترط في المطلوب أن يكون مجهولا لأن تحصيل المحاصل محال وطلب حصوله عبث اه بعض تصرف وبعض زيادة . فان قلت: استعمال العلم فيما يشمل الظن مجاز فلا يدخل في التعريف . قلت يجوز دخول المجاز في التعريف عند قيام القرينة الواضحة وهي هنا شهرة استعمال النظر فيما ينتج الظن والنتيجة هو ترتيب الأمور المظنونة مع كثرة استعمال العلم فيما يشمل الظن . فان قلت: اشتراط الجهل بالمطلوب يناق الاستدلال على الشيء ثانيا بعد معرفته أولا بدليل . قلت: المقصود بالنظر الثاني معرفة وجه دلالة الدليل الثاني على النتيجة أو زيادة الاطمئنان بها لا العلم بها (قوله) وأل فيه

للكمال) أى للعهد والمعهود العقل الكامل فلا يقال لم يذكر من أقسام آل التي للكمال والعهد هنا علمي لأن المخاطب يعلم أن المراد العقل الكامل من قوله أخرج نتائج الفسك لأن الفسك المنتج إنما يكون لصاحب العقل الكامل وليس المراد البالغ نهاية الكمال لما يلزم عليه من القصور بل ماله كمال ما (قوله) وفي تصديره) أى التصدير النسبي إذ التصدير الحقيقي إنما هو بالسمة (قوله) الشعر ذلك) صفة للتصدير واسم الإشارة يرجع إليه من وضع الظاهر موضع الضمير (قوله) بأن مقصوده علم العقول) أقول قد يقال إن كانت الاضافة في علم العقول للاستفراق فباطل إذ مقصوده في المنطق فقط أو للجنس ورد أن الجنس يتحقق في كل نوع من أنواعه فلا إشعار حينئذ بخصوص المنطق أو للعهد والمعهود خصوص المنطق ورد أن التصدير بما ذكر لا يشعر بخصوصه لتداول الأصوليين والمكملين هذه الألفاظ هذا إن أبقى قوله علم العقول على معناه الاضافي فإن أريد به المعنى العامي لخصوص المنطق ورد عليه ما ورد على احتمال العهد . ويمكن الجواب باختيار الثاني ومنع اشتراط الاشعار بخصوص المقصود في أصل براءة الاستهلال وادعاء كفاية الاشعار بحسنه في أصلها وباختيار الثالث والرابع ومنع عدم إشعار ما ذكر بخصوص المنطق ، لأن تداول النتائج عند غير المناطقة دون تداولهم بكثير ولا يخفى على أحد أنه ليس في مجرد الاتيان بألفاظ متداولة عند المناطقة تصريح بأن مقصوده علم المنطق حتى يحسن أن ينفوه بأنه لا يصح التعبير بالإشعار وأنه كان عليه أن يقول ما يصرح بمقصوده (قوله) براءة الاستهلال) الاستهلال في الأصل أول ظهور الهلال ، ثم استعمل في مطلق افتتاح الشيء والبراعة مصدر برع بضم الراء وفتحها إذا فاق أقرانه في العلم أو غيره ، فاضافة البراعة إلى الاستهلال على معنى في : أى البراعة في الاستهلال : أى ابتداء الكلام (قوله) روحاني) نسبة إلى الروح من نسبة مشابهة الشيء إليه ووجهه المشابهة أن كلا من العقل والروح أمر خفي والألف والتون زائدتان في النسب للتأكيد وقوله به تدرك النفس الباء لآلة وتقديم الجار والمجرور ليس للحصر بل للاهتمام لشرف العقل على بقية آلات الإدراك من الحواس الظاهرة والباطنة ، وفي كلامه جرى على التحقيق من أن المدرك حقيقة النفس والعقل آلة كما قلنا وقوله العلوم : أى المعلومات : أى التي شأنها أن تعلم فصيح تسلط الادراك عليها وقوله الضرورية : أى الحاصلة لا عن نظر والنظرية : أى الحاصلة عنه (قوله) أسلم الأقوال) أى في العقل ففنها ما حكى عن القاضي وإمام الحرمين أنه العلم ببعض الضرورات أى ببعض مصدقات الواجب والجائز والمستحيل بحيث يقول في بعض الواجبات لابد

وال فيه للكمال وفي
تصديره الكتاب
النتائج والفكر
والعقل المشعر ذلك بأن
مقصوده علم العقول
براعة الاستهلال وهي
أن يذكر المتكلم في
أول كلامه ما يشعر
بمقصوده . والعقل نور
روحاني به تدرك
النفس العلوم
الضرورية والنظرية
وهذا أسلم الأقوال
وفي هذا البيت

منه ككون الواحد نصف الاثنين وفي بعض الاستحيالات تمتنع ككون الواحد نصف الأربعة وفي بعض الجائزات كجلوس زيد لأن مرادها أن العقل تصور حقائق الواجب والجائز والمستحيل وإن كان هو ظاهر كلام الشيخ السنوسي في شرح الصغرى والوسطى وبسط الأقوال وردّها في الشرح الكبير (قوله أبحاث فنية) قد قلنا أحسنها وسيأتي معنى البحث لغة وعرفا في فصل مباحث الألفاظ (قوله وشحنا بها الشرح) التوشيح لباس الوشاح وهو ملبوس يفسج من آدم يتخذ نساء العرب وترصعه بالجوهر وتجعله بين عاتقها وكشحتها في كلامه لإعجاز مرسل في وشحنا بأن يكون استعماله في لازمه وهو التحسين أو استعارة مصرحة تبعية فيه بأن يكون شبه تحسين الشرح بالأبحاث بترتين المرأة بالوشاح أو استعارة مكنية في الشرح حيث شبهه بعروس تلبس الوشاح أوفى الأبحاث الشريفة حيث شبهها بالوشاح ووشحنا على كل منهما تخييل (قوله وحط الخ) من عطف السبب على السبب لأن حط الحجب سبب لإخراج النتائج أو العلول على علته الغائية لأن غاية حط الحجب لإخراج النتائج أفاده في الكبير . أقول الظاهر أن السبب والعلّة الغائية للحط المذكور خروج النتائج لإخراج الله إياها فاعل جعله مسببا عن الحط وعلّة غائية له باعتبار أثره وهو الخروج فتأمل والحط في الأصل الإزاحة الحسية من علو إلى سفلى فتجاوز به هنا إلى مطلق الإزاحة الحسية لعلاقة الإطلاق والتقييد ثم إلى الإزاحة المعنوية لعلاقة التشابه (قوله بدل) أى بدل بعض من كل على ما قرره شيخنا الشارح في درسه أو بدل اشتال (قوله من مجموع الجار والمجرور) أقول هذا هو الظاهر فما إذا كان الجار الثاني غير الأول لفظا كما هنا ويحتمل إذا كان عينه أن يكون المبدل منه المجرور الأول والمبدل المجرور الثاني ولادخل الحرف في الإبدال وإنما أظهر مع البديل إيضاحا يفيد هذا قول غير واحد في كثير من المجرورات أن المجرور بدل من المجرور قبله بإعادة العامل لكن يرد عليه تصريح بعضهم بوجوب حذف عامل البديل فتأمل (قوله أعنى عنهم) أقول لوجه لهذه العناية ولو قال أى عنهم يعنى عن عقلمهم الذى كالماء لكان وجها (قوله فمن الخ) فرع على التفسير المذكور ثلاثة أشياء: الأول كون من بمعنى عن والثاني كون ال عوضا عن الضمير وقد جرى في هذين على مذهب الكوفيين إذ البصريون لا يميزون نيابة بعض الحروف عن بعض اطرادا ويحملون ما يؤم ذلك على الشذوذ أو التجوّز في الفعل بتضمينه معنى فعل يتعدى بذلك الحرف ولا تعوض ال عن الضمير ويحملون ما يؤم ذلك على حذف الضمير. والثالث كون الإضافة في سماء العقل من إضافة المشبه به إلى المشبه كافي لجين الماء والتسمية بالمشبه به والمشبه باعتبار ما كان قبل حذف أداة التشبيه لفظا وتقديرا وناسى التشبيه قصدا للبالغة لأن إضافة المشبه به إلى المشبه من فروع التشبيه البليغ وهو ما حذف فيه الأداة كذلك ولما كان في هذا توسع بحذف الأداة أطلق عليه المصنف في شرحه مجاز بمعنى التوسع لاجتماع المجاز المصطلح عليه عند اللبانيين كذا حمل على الشارح في كبره وتجوز بعض تشبيه العقل بالفلك الأعظم في النفس على طريق الاستعارة المكنية وجعل السماء تخيلا يردّ بأن السماء ليست من لوازم الفلك الأعظم وخواصه بل هي جرم آخر مستقل بنفسه كالإتني على من له أدنى إلمام بفن الهيئة ولوجعات الاستعارة المكنية بتبديده العقل بالنجم في الاهتداء بكل لكان وجها فاعرفه (قوله ومن يانية) يصح أن تكون ابتدائية أى كل حجاب ناشئ من الجهل كالبلادة (قوله لكونه محلا الخ) أى فالجامع كون كل محلا لطالع مطلق شموس وقوله المعنوية صفة لشموس بدليل المقابلة بعد وحيد فلا يصح أن يكون قول الشارح شموس المعارف من إضافة المشبه به إلى المشبه بل فيه استعارة مصرحة حيث شبه أصول المعارف وأهماتها بالشموس بجامع كثرة نفع كل والنسبة في المعنوية إلى المعنى من نسبة

أبحاث فنية وشحنا
بها الشرح (وحط)
أى أزال ووضع (عنهم)
أى أرباب الحجا
(من سماء العقل)
بدل من مجموع الجار
والمجرور أعنى عنهم أى
عن عقلمهم الذى كالماء
فمن بمعنى عن وال فى
العقل عوض من
الضمير والإضافة في
سماء العقل من إضافة
المشبه به إلى المشبه
(كل حجاب) مفعول
حط (من سحب
الجهل) أى الجهل
الذى كالسحاب ومن
يانية وشبه العقل
بالسحاب لكونه محلا
لطالع شموس المعارف
المعنوية كالأبن الهاء
عمل

الجزئيات إلى كلها (قوله لظهور شمس الاشرار) التعبير أولا بطلوع وثانيا بظهور للتفتن وإضافة شمس إلى الاشرار من إضافة الموصوف إلى الصفة والاشراق الاضاء وأما الشروق فهو الطلوع وباب فله دخل (قوله الحسية) نسبة إلى الحس وهو الادراك بالحاسة الظاهرة وهي هنا البصر من نسبة الشيء إلى متعلقه بكسر اللام (قوله لكونه يحجب العقل الخ) أى فالجامع أن كلا يحجب : أى يمنع (قوله عن الادراكات) أقول أى عن أن يكون آلة في الادراكات فلا ينافى ما مر أن الإدراك حقيقة النفس ومن نسب إليه الادراك فقد تجاوز وقوله المعنوية : أى المتعلقة بالمعاني لا بالشمس فالوصف محض وكذا إن جعلت الادراكات بمعنى الإدراكات فإن أريد أن الادراكات نفسها معنى من المعاني كان الوصف لازما أى به ليقابل به قوله الآتى الحسية لكن جعل الحسية فيها يأتى صفة للشيء الإدراك بعيد هذا الاحتمال (قوله وكل من السحاب والجهل وجودى) أى قتناسب طرفا التشبيه . وأقول أما كون السحاب وجوديا فظاهر وأما كون الجهل وجوديا ففيه أن الوجودى منه إنما هو الجهل للركب أما البسيط فلا لأنه عدم العلم بالشيء عما من شأنه العلم به ولذلك كان بين البسيط والعلم تقابل العدم والمملكة وبين المركب والعلم تقابل الضدين والمقصود هنا مايعمهما ويحجب بأنه أراد أن الجهل في الجملة وجودى . وقد اختلف في حقيقة السحاب فذهب الحكماء إلى أنها أبحرة تصاعدت وانعقدت ونقل السيوطى في كتابه الهيئة السنية في الهيئة السنية آثارا فيه في بعضها أنه ثمر شجرة في الجنة (قوله حتى للاتهاء) توجيه ذلك أن يراد بالمعرفة المعرفة الكاملة ويقتر أن الازالة تدريجية بأن يزال حجاب أوائل العلوم ثم حجاب أواسطها ثم حجاب بقيتها أشار له ابن يعقوب كذا في حاشية شيخنا العدوى على شرح المصنف وبه يندفع ما يتوهم من عدم صحة كون حتى للاتهاء لاقتضاء الاتهائية أن ماى لاتنهائه تدريجى والازالة هنا ليست تدريجية إن قلت الغاية بعد حتى داخله في الغاية فتقتضى وجود الخط وقت البدؤ مع أنه ليس كذلك . قلت: محل الدخول إذا لم تكن قرينة على عدمه كما هنا ويمكن أن يكون في قول الشارح : أى إلى أن بدت إشارة إلى ما قلنا لخروج الغاية بعد إلى هذا ويصح أن تكون حتى تفرعية وإليه أشار المصنف في شرحه (قوله أى العرفة التى كالشمس) اقتصر الشارح هنا على جعل الاضافة من إضافة المشبه به إلى المشبه قال في كبره ويصح أن تكون فيه استعارة بالكناية بأن شئت المعرفة بالسما والشمس تخييل باقيا على حقيقته أو مستعارة للسائل الواقع عليها المعرفة اه ويصح أن تكون الشمس مستعارة للسائل المذكورة على طريق التصريحية المستقلة (قوله والجمع للتعظيم) جواب عما يقال الشيء الذى شئت به المعرفة بناء على ما ذكره من أن الاضافة من إضافة المشبه به إلى المشبه أو الذى جعل لفظه تخييلا باقيا على حقيقته بناء على اعتبار المسكنية شئ واحد هو الشمس الحسية فكيف الجمع . وحاصل الجواب أنه جمع تعظيها لها فكأنها شمس متعددة ويحتمل أن الجمع باعتبار تعدد أيامها ومحالها وتزايده منزلة تعددها نفسها إما على استعارة الشمس للسائل الواقع عليها المعرفة استعارة مصرحة فالجمعية ظاهرة إذ لاختفاء في تعدد تلك المسائل المرادة من الشمس على هذا الوجه (قوله رأوا مخدراتها) بتقدير الفاء التفرعية أى فرواوا مخدراتها ورأى بصرية فنكتشف حال هكذا يستفاد من صنيع المصنف في شرحه (قوله أى مخدرات شمس) أى فالضمير راجع إلى شمس وهذا باعتبار ظاهر اللفظ وإلا فالضمير فى المعنى على ما ذكره من أن إضافة شمس إلى العرفة من إضافة المشبه به إلى المشبه عائد على العرفة كما لا يخفى إذ الشمس على هذا الاحتمال مراد بها معناها الحقيقي (قوله يعود إلى المضاف) أى غالبا وقد يعود إلى المضاف إليه كما في قوله تعالى

لظهور شمس الاشرار
الحسية والجهل
بالسحاب لكونه
يحجب العقل عن
الادراكات المعنوية
كما أن السحاب يحجب
الناظر عن إدراك
الشمس الحسية وكل
من السحاب والجهل
وجودى (حتى) للاتهاء
أى إلى أن (بدت) أى
ظهرت (لهم شمس
المعرفة) أى المعرفة
التى كالشمس والجمع
للتعظيم (رأوا مخدراتها)
أى مخدرات شمس
المعرفة إذ القاعدة أن
الضمير يعود إلى
المضاف ما لم يكن لفظ
كل فيعود

- ادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها - (قوله لما أضيف) فيه إجراء الصفة أو الصلة على غير ملحق
 لأمن اللبس (قوله شبهت بالعراس) أى تشبيها ضمينا تضمنه تشبيه الصعوبة بتخدير العروس أى
 سترها تحت الحدر بجامع الخفاء فى كل واستطارة لفظ التخدير لعمى الصعوبة واشتقاق مخدرات بمعنى
 صعوبة من التخدير بمعنى الصعوبة كما هو قاعدة الاستطارة التبعية فى المشتقات نعم إن كانت مخدرات
 بما غلبت عليه الاسمىة والتحق بالجوامد كما قد يرعى إليه كلام الشارح كانت الاستطارة أصلية وكان
 التشبيه الذى ذكره الشارح قصديا قنامل والقرينة على هذه الاستطارة إضافة مخدرات إلى ضمير شمس
 العرفة والرؤية ترشيح للاستطارة وكذا الانكشاف إن كان حقيقة فى الحسيات فقط وإضافة مخدرات
 إلى الضمير قال الشارح فى كبيره إنا يمانية أومن إضافة الخاص إلى العام اه ولعل الأول لا اعتبار
 الصعوبة فى معنى المخدرات دون كثرة النفع واعتبار كثرة النفع فى معنى الشمس دون الصعوبة
 لاجتماع المخدرات والشمس حيثند فى المسائل الصعبة الكثيرة النفع وانفراد المخدرات فى الصعبة القليلة
 النفع والشمس فى كثرة النفع السهلة والثانى لا اعتبار الصعوبة وكثرة النفع معا فى المخدرات واعتبار
 كثرة النفع فقط فى الشمس فافهم (قوله نحمده) النون إنا للتكلم العظم نفسه لاطهار سبب مدلولها
 وهو تعظيم النفس والسبب الحامل عليه تعظيم الله به تأهيله للعلم تحذنا بنعمة الله أولئككم مع غيره
 احتقارا لنفسه عن أن يستقل بحمده تعالى (قوله نانيا) أى حمدا نانيا أوزمنا نانيا بقطع النظر عن
 كونه بالفعلية أو الاسمىة وقوله بعد حمده أولاى حمدا أولا أوزمنا أولا بقطع النظر عن كونه بالاسمىة والفعلية
 فالمدعى إنما هو الحمد مرتين إحداها بالاسمىة والأخرى بالفعلية لا الحمد مرتين أو أولاها بالاسمىة وثانيتها
 بالفعلية ثلاثا يعترض بأن الة الثانية لا تقيد الترتيب أى تقديم الحمد بالاسمىة على الحمد بالفعلية ولتقديمه على
 الترتيب فى قوله سابقا وآثر التصدير الخ (قوله بين الأمرين) أى الحمد بالاسمىة والحمد بالفعلية وقوله
 الكاسين تثنية كاس وهو الإناء الذى يشرب فيه أو مادام الشراب فيه مؤنثة مهموزة كذا فى القاموس
 وقوله مهموزة أى أصالة فلا ينافى جواز قلبها ألفا. إذا علمت ذلك علمت أن فى كلامه استعارة مصرحة
 حيث شبه الجملةين بالكاسين بجامع تحصيل المطلوب بكل ويشرب ترشيح والمراد أنه يحصل ثوبا بالاسمىة
 وثوبا آخر بالفعلية (قوله حال) أى بتقدير قد على أشهر القولين وهو وجوب اقتران جملة الحال الماضوية
 بقدر لفظا أو تقديرا (قوله أوصفه) قال فى الكبير وهذا أولى من جعله حالا لأن الحالية تشعر بتقييد الحمد
 لأن الحال قيد فى عاملها . فان قيل الحال هنا لازمة لأنه تعالى جليل دائما . قلنا الحمد مطلقا أفضل من
 الحمد باعتبار وصف اه (قوله على مذهب الكسائي) قال فى الكبير كذا ذكره شيخنا لكن لم نطلع
 فى كتب النحو على أن أحدا يميز وصف ضمير الغيبة الراجع إلى معين بجملة والجملة لا تكون صفة إلا بالنكرة
 أو معرفة فى معنى النكرة والأمثلة التى نقل إجازة الوصف فيها عن الكسائي ليس فيها وصف بجملة بل بمعرفة
 نحو: اللهم صل عليه الرموف الرحيم ونحو - لا إله إلا هو العزيز الحكيم - وقولك مررت به المسكين
 والجمهور يحملون مثله على البدل اه وقوله أو معرفة فى معنى النكرة مثاله مدخول آل الجنسية كالذى
 فى قول الشاعر * ولقد أمرت على اللثيم يسبنى * (قوله يحل المفرد محلا) فىقال جليلا (قوله والاعتراضية
 لا يحل المفرد محلا) وإلا كان لها محل من الاعراب مع أنها لا محل لها منه . أقول قد يبحث فيما علل به
 عدم صحة كونها اعتراضية بأنها إنما يحل المفرد محلا على تقدير أنها حال لا على تقدير أنها اعتراضية وحاول
 المفرد محلا على تقدير أنها حال لا يمنع صحة كونها اعتراضية لا يحل المفرد محلا مسوقة لانشاء التعظيم
 كما فى سائر الجمل المحتملة للاعتراض والحالية ومن هذا مع مأمّر مما ردد على كونها صفة أوحالا تعلم
 وجه قول شيخنا العدوى وجعل الجملة معترضة أولى وفى بعض النسخ الاقتصار على مانصه أى

لما أضيف إليه والمراد
 بالمخدرات هنا المسائل
 الصعبة شبهت
 بالعراس المستطارة تحت
 الحدر (منكشفة)
 أى متضحة (نحمده)
 ثانيا بعد حمده أولا
 تأسياب حديث «إن الحمد
 لله نحمده» ولأن الأول
 بالجملة الاسمىة والثانى
 بالفعلية قصدا لجمع بين
 الأمرين ليشرب بكل
 من الكاسين (جل)
 أى عظم حال أوصفه
 للضمير فى نحمده على
 مذهب الكسائي لأنه
 يجوز عنده وصف
 الضمير بالجملة إذا كان
 ضمير غيبة والوصف
 للمدح أو اللثم ولا يصح
 كونها اعتراضية لأنها
 يحل المفرد محلا
 والاعتراضية لا يحل
 المفرد محلا

أن اللذان أتى يصدق عليهما أنها مؤمنة يصدق عليهما أنها مشككة وبالعكس فهما متلازمان وخروج
 فلا يوجد مؤمن إلا وهو مسلم ولا مسلم إلا وهو مؤمن . واعلم أن الكلام في الإيمان الكامل بمصاحبة
 الأعمال والاسلام الكامل بمصاحبة التصديق إذ هما التحدان ماصداق . أما أفضل الإيمان وأصل الاسلام
 فلا تلازم بينهما حتى يتحدا ماصداق بل ينفردان كما في المصدق بقلبه الغير العامل بمجوارحه والعامل
 بمجوارحه الغير المصدق بقلبه (قوله والاكثر) بالجر عطفًا على الحمد (قوله أي ميزنا) أشار به إلى
 أن معنى تخصيص شيء بأخر تمييزه به على غيره أي إفراده من بين أمثاله بالآخر وقصر الآخر عليه
 ولهذا كان الغالب استعمالًا دخول الباء بعد التخصيص والاختصاص والتخصيص والحصول
 وما اشتق منها على المقصور وإن دخلت على المقصور عليه أيضًا بقلة قصد في نحو خصت الجود بزيد
 إلى معنى قصرت الجود على زيد صرح بذلك السعد في شرح التلخيص والسيد في حاشية المطول
 وحاشية الكشف كما نقله يس في حاشية مختصر السعد رادًا ما قاله سم من أنهما وإن اتفقا على
 جواز الأمرين لغة اختلفا في الغالب استعمالًا فقال السعد الغالب في الاستعمال دخول الباء على المقصور
 وقال السيد دخولها على المقصور عليه فأحرص على هذا التحقيق (قوله معاشر المسلمين) منصوب
 بأخص محذوفًا وجوبًا . فإن قلت : بعض مرآة هذه الأمة الحاصلة لها بسببه عليه الصلاة والسلام يم
 كيفارها كالأمن من الحسف والمسخ فلا ينتج تخصيص المسلمين بالذكر على ما صرح به الشارح بعد
 من تقدير مرآة . قلت : تخصيصهم بالذكر لأنهم المختصون بمجموع تلك المزايا أو لشرفهم (قوله
 بمزايا خير) من إضافة السبب إلى السبب أي بمزايا لنا سببها خير الخ يدل على ذلك قول الشارح في كثيره
 وفي كثير من نسخ هذا الشرح الصغير بمزايا بسبب خير من قد أرسلنا وعلى هذا يندفع شيان واردان
 على حمل الأضافة على ما يتبادر منها من أن هذه المزايا له نفسه صلى الله عليه وسلم الأول أن من جملة
 مزاياه رسالته فيرد الاعتراض الآتي الذي قصد الشارح الفرار منه وإن أمكن الجواب بأن المراد
 من خصنا بمجموع تلك المزايا وإن لم يخص بكل واحدة منها ولا شك في اختصاصنا بالمجموع الثاني
 أن المخصوص بمزاياه صلى الله عليه وسلم هو نفسه لأنحن لقيامها به دوننا وإن أمكن الجواب بأن
 جميع ما وهب لنبينا من العطايا فهو يعم مسلمي البرايا (قوله أي أفضل) بين به أن خير هنا أفضل
 بتفصيل حذف منه الهمة تخفيفًا ومثله بكثرة شر وقلة حب كما بين في محله لا يخفى خير بتشديد
 الياء كميت وميت وهين وهين ولين ولين ونفضله صلى الله عليه وسلم على سائر الرسل والأنبياء بتفصيل
 من الله تعالى لا بسبب زيادة كلالته كما أو كفا عن كلالته وإن جزمنا بتلك الزيادة ومن أين لنا أنها
 سبب التفضيل حتى ندعي ذلك على أن الله تعالى هو الذي وهبه تلك الزيادة هذا ما ارتضاه في كثيره
 ونقله عن الامام ابن عباد في رسالته الكبرى والشيخ السنوسي في شرح صغرى الصغرى وقال إنه كلام أهل
 التحقيق من أئمة الكلام (قوله من قد أرسلنا) أي إنسان أوفى لأرسول للتأصيل قوله قد أرسلنا
 (قوله أو التقدير) عطف على مقدر أي التقدير ماذكر أو التقدير خصنا بشفاعته أي الخاصة بالمؤمنين
 لأن له صلى الله عليه وسلم شفاعات كثيرة منها الشفاعات العظمى وهي شفاعته في أهل الموقف لتفصيل القضاء
 وبذلك يسقط ما يقال إن شفاعته ليست مقصورة علينا بل يتنفع بها جميع الناس حتى الأمم السابقة
 والكفار (قوله بالفعل) قيده لأن الأمم السابقة متابعون له بالقوة لأن رسوله من نواب عنه (قوله إلى ذلك)
 أي تقدير أحد الأمور الثلاثة المذكورة وقوله لتلا رد الاعتراض أي لو أبقينا العبارة على ظاهرها من
 أن معناها من خصنا رسالته خير الخ وهذا الاعتراض إنما يرد على كون الباء داخلة على المقصور أما على
 كونها داخلة على المقصور عليه . والمعنى أنا مقصورون على رسالته لا تتجاوزها إلى رسالة غيره فلا يرد كما

والاكثر من هذا الاسم
 وههنا كلام نفيس
 وشيئا به الشرح (من
 خصنا) أي ميزنا معاشر
 المسلمين (ب) بمزايا
 (خير) أي أفضل
 (من قد أرسلنا)
 أو التقدير خصنا
 بشفاعته أو متابعيه
 بالفعل وإنما احتجنا
 إلى ذلك لتلا رد
 الاعتراض بأن رسالة
 النبي صلى الله عليه
 وسلم ليست مقصورة
 علينا بل هو مرسل
 للخلق كافة والرسول
 كما قال بعض المحققين
 نواب عنه (وخير من
 حاز) جمع

في كبره هذا ويمكن إبقاء العبارة على طاهرها وجعل الباء داخله على المقصور . ودفع الاعتراض بأن المراد الرسالة بالباشرة **(قوله)** وعطف خاص على عام لاعتبار التلاصق في الضم على ما اشتهر دون الجمع **(قوله)** العلاء أصله علو بوزن كبر قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها **(قوله)** جمع عليها بالضم والقصر ومعناها العاليا بالفتح والمد **(قوله)** أي يصح فيه أي يقطع النظر عن الرسم **(قوله)** لكن الرسم لا يساعد النصب أقول الرسم يقبل النصب بناء على عادة المتقدمين من كتابتهم النصب المنون بصورة الرفوع والجرور واستغنائهم عن رسم الألف بتكرار الشكل كذا في حاشية البرماوى على شرح المنهج ناقلا له عن النووى والسيوطى . وفي حاشية سلطان عليه أن ذلك طريقة ربيعة اه وهو الموافق لأعظم من الوقت على المنسوب بغير ألف بقول الشارح لكن الرسم لا يساعد النصب مبنى على الشائع من كتابة المنسوب المنون بالألف **(قوله)** والمناسبت للتعظيم رفعه أي ليكون الاسم مرفوعا كما أن مسماه مرفوع الرتبة وليكون عمدة كما أن مسماه محمدا الحلق وإعناقال والمناسبت للتعظيم لأن الراجح عربية الخبر بدلا أو عطف ببيان لموافقة الأصل من عدم التقدير أما الرفع فيحوج إلى تقدير هو والنصب يحوج إلى تقدير أمدح وما يرد على البدلية من أن المبدل منه في نية الطرح تقدم دفعه **(قوله)** متقى ألفه بذل من واولأنه من قفا يقفو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها **(قوله)** الهاشمي نسبة إلى هاشم أخى المطلب وهاشم هذا أبو عبد المطلب وهو أبو عبد الله وهو أبو النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله)** المصطفى أصله مصنفو قلبت التاء طاء لوقوعها بعد أحد أحرف الابهاق الأربعة الصاد والضاد والطاء والغاء والواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها **(قوله)** أي المختار اسم مفعول لأنه منقلبة عن بيا مقفوحة **(قوله)** لشدة حبه إما علة للدح ألجى بعد تعليقه بالمدح على مامر **(قوله)** لأنه من تقديم العام على الخاص لا يرد قوله تعالى - وكان رسولا نبيا - لأن نبيا حال والحال وإن كانت وصفا في المعنى تفيد المقارنة لعاملها فنبيأ أفاد مقارنة النبوة لكونه رسولا وامتناع الاتيان بالعام بعد الخاص إنما هو لعدم القائدة فإذا أفاد كما في الآية لم يمتنع . فان قلت: الصفة تفيد المقارنة إذا كانت لازمة مع أنها لا يحسن تأخيرها عن الأخص منها . قلت : إفرادها المقارنة لامن حيث كونه صفة بل من خارج وهو العالم بكونها لازمة أفاده الشارح في كبره . أقول وذهب الشيخ محي الدين بن عربي في فتوحاته المسكية إلى أنه يشترط في مسمى النبي أن يختص بحكم لا يشاركه فيه قومه فيكون بينه وبين الرسول عموم وخصوص من وجه ونقله عنه العارف الشمراني في الكبريت الأحمر وأقره وعلى هذا لا إشكال أصلا فاحفظه **(قوله)** سمحناها في الشرح في المختار السباح الجود وسمح به يسمح بالفتح فيهما سباحة ومباحا أي جاد وسمح له أي أعطاه وسمح من باب ظرف صار سمحا يسكون الميم وقوما سمحا بوزن فقها وامرأة سمحة يسكون الميم ونسوة سمح بالكسر والمساحة المساهلة وتساعوا تساهلوا اه وقد أساء صاحب القاموس في صنيعه هنا فآثر به من اغتر فضبط الميم في عبارة الشارح بالضم وفي الشرح ظرف لقوم متعلق بسمحنها أو مستقر حال من مجرور الباء والأول أولى وما ضعف به من أن الشرح مسموح به لاقية لا يخفى على أحد ما فيه **(قوله)** من الصلاة المأمور بها أي مشتق من الصلاة المذكور الأمر بها في الخبر حيث قيل فيه أمرنا الله أن نصلى عليك وهي بمعنى طلب الرحمة لأنها من الخلق أي وليس مشتقا من الصلاة بمعنى الرحمة لأن تلك من الله تعالى كذا قرره شيخنا الشارح وأقره شيخنا الأجهوري وغيره . وأقول لا يخفى أن هذا لا يتأتى في كلام المصنف لاسناد الصلاة فيه إلى الله تعالى فلا يصح أن تكون من الصلاة المأمور بها في الخبر التي هي طلب الرحمة وأن هذا إنما يتأتى لو أسند المصنف الصلاة إليه كأن قال أصلى عليه فالصواب أن صلى

وضم (العالمات العلاء) جمع عليها خلاف السفلى مثل كبر وكبرى (١٤) يصح فيه أوجه الإعراب الثلاثة لكن الرسم لا يساعد النصب والمناسبت للتعظيم رفعه (سيد كل متقى) أي متبوع (العربي الهاشمي المملوك) أي المختار وهذه نفوت جى بها للدح لشدة حبه صلى الله عليه وسلم ومن أحب شيئا أكثر من ذكره ولا يخفى حسن تقديم العربي على الهاشمي والهاشمي على المصطفى لأنه من تقديم العام على الخاص كحيوان ناطق وههنا أبحاث شريفة سمحنا بها في الشرح (صلى عليه الله) من الصلاة المأمور بها في خبر « أمرنا الله أن نصلى عليك فكيف نصلى عليك فقال قوله اللهم صل على محمد » الخ

في كلامه من الصلاة بمعنى الرحمة لا بمعنى طلب الرحمة وأن الجملة خبرية لفظاً طليعية بمعنى فيكون طلب الرحمة مستغداً من الجملة لا من صلى فقط وإذا أردت حل كلام الشارح على وجه صواب فأجل الرد أن صلاة المصنف بقوله صلى عليه الله فرد من أفراد الصلاة للأموار بها في الخبر لا من أفراد الصلاة بمعنى الرحمة ولا شك أن الأمور بها في الخبر بمعنى طلب الرحمة وأن صلاة المصنف بقوله صلى عليه الله فرد من أفراد طلب الرحمة وقائدة قوله للأموار بها الخ على هذا التنبيه على سبب صلاة المصنف وكأنه قال ما صلى عليه للأمر بالصلاة عليه في خارج وهذه النكتة متجهة على ما قرره الشارح أيضاً تأمله فإنه نفيس (قوله والخ) أن معناها واحد الخ) قاله ابن هشام في منفيه فيكون من المشترك للنوى أى الذى لم يتعدد فيه الوضع لا اللفظى وهو ما تعدد فيه الوضع ، وقد استدل عليه بأموار نوقش فيها فارجع إلى الفتى وما كتب عليه (قوله وهو العطف) بفتح العين وهو لغة الميل والجنز وللردابه هنا الاحسان بأى وجه أما بكسر العين فهو الجانب (قوله بالنسبة الخ) أى فهو مختلف الحقيقة بحسب اختلاف العاطف (قوله أى التفضل) أى لا السكينة النفسانية التى تقتضى التفضل كاهو معنى الرحمة فى الأصل لاستحالتها فى حق تعالى ومنهم من حمل الرحمة فى حق تعالى على إرادة التفضل أى الاحسان وكل صحيح ثم الرحمة المطلوبة منه تعالى لتبينا صلى الله عليه وسلم رحمة تليق بجماله عليه الصلاة والسلام زيادة على ما عنده لأن السكامل يقبل السكالك ومثل ذلك يقال فى حق سائر الأنبياء والأولياء (قوله والله الملائكة بمعنى الاستغفار) أقول: التبادر من الاستغفار طلب المغفرة فيكون فيه قصور لأن صلاتهم تكون بطلب الرحمة أيضاً كأورد في الخبر فإذا حمل الاستغفار على ما صدق بطلت المغفرة وطلب الرحمة اندفع القصور وهذا والأحسن ما ذهب إليه كثير من المحققين أن الغفلة بالنسبة إلى من سواه تعالى من الملائكة والآدميين وغيرهم بمعنى النداء (قوله وإلى الآدميين والجن) أى وغيرهم من سائر الحيوانات بل والجمادات لما فى السيرة الحلبية فى باب ابتداء الوعى كان عليه الصلاة والسلام إذا أراد أن يقضى حاجة الإنسان بعد عن الناس فلا يمر بحجر ولا شجر ولا مدر إلا يقول الصلاة والسلام عليك يا رسول الله ولا يماخص الآدميين والجن بالله ذكر لشرهما (قوله التضرع والثناء) عطف عام على خاص لأن التضرع هو الدعاء بخضوع وذلة لا عطف تفسير كازعم قال فى الكبير ومن فضائلها أى الصلاة على النوى صلى الله عليه وسلم ما جرت من تأثيرها والنفع بها فى التنوير ورفع الهممة كما أشار إليه المصنف فى الشرح حتى قيل إنها تنقى عن الشيع فى الطريق وتقوم مقامه حسبما حكاه الشيخ السنوسى فى شرح صفراء وسيدى أحمد زروق وأشار إليه الشيخ أبو العباس أحمد بن موسى النجفى فى جواب له لكن سمعت من الشيخ أن الرد أنهما تقوم مقامه فى مجرد التنوير أما الوصول إلى درجة الولاية فلا بد فيه من شيخ كاهو معلوم عند أهلها قالوا واخص من بين الأذكار بأنها تذهب حرارة الطباع وتقوى النفوس بخلاف غيرها فإنه تثير حرارة فيها اه (قوله ما دلم الحجا الخ) كناية عن تأييد الصلاة وليس المراد تقييدها بعدة خوض العقل لحجما من بحر المعانى وفى قوله يخوض مجاز عقلى من إسناد الشئ إلى آتة والحائض حقيقة النفس كائن (قوله من بحر المعانى) حال من لجأ لأن نعت الكثرة هنا غمها عليها أهرب حالا ومن تبعيضية (قوله التى كالبحر) أى فى الكثرة والسعة (قوله ففى المضطرب لا يسمى لجة) أى أنه مع علمه مما قبله تلو بما جرت إلى أن قول المصنف فى شرحه الوجة البركة ليس على إطلاقه بل يحمل على ما ذكره الشارح (قوله شبه المسائل الصعبة) قصده بكون المشبه خصوص المسائل الصعبة الفرار من الجمع بين طرفي التشبيه على وجه يقضى عن التشبيه لأن المشبه خصوص المسائل الصعبة وهو لا يترك بخصوصها فى الكلام ودخولها فى عموم المعانى لا يضر قررره شيخنا الشارح (قوله استعارة أصلية) لجرىانها

والحق أن معناها واحد وهو العطف لكن العطف بالنسبة إلى الله تعالى بمعنى الرحمة أى التفضل وإلى الملائكة بمعنى الاستغفار وإلى الآدميين والجن بمعنى التضرع والدعاء (مادام الحجا يخوض من بحر المعانى أى المعانى التى كالبحر (لججا) جمع لجة وهى الماء العظيم المضطرب ففسير المضطرب لا يسمى لجة شبه المسائل الصعبة بالبحر واستعار لفظ البحر لها استعارة أصلية نصريحية وفى الاتيان بمن

في اسم جادد تصريحية للتصريح بلفظ المشبه به (قوله إشارة إلى أنه لا يحتوي على جميع المعاني إلا الله تعالى) هكذا قال المصنف في شرحه قال الشارح في كبيره بعد نقله ذلك عن المصنف قلت وهو صريح في الرد على من ادعى أن النبي صلى الله عليه وسلم علمه مساو لعلم الله تعالى محيط بكل شيء من كل وجه إحاطة كإحاطة علم الله تعالى وأنه ما توفي حتى أعلمه الله تعالى بكل شيء علم إحاطة وقد ألف شيخنا شيخنا العلامة البيهقي تأليفا في الرد على من زعم ذلك وتكفيره واستدل على ذلك بأدلة عقلية ونقلية ثم قال الشارح لسكن شيخنا بالغ في القول بالتكفير والذي يظهر عدمه لأن هذه اللوازم أي التي ذكرها على القول المتقدم بعيدة لا يقول بها هذا القائل ولازم المذهب ليس بمذهب إذا كان اللازم بعيدا اه (قوله وآله) اسم جمع لا واحد له من لفظه وألفه قيل منقلبة عن واو مفتوحة بدليل تصغيره على أويل وقيل عن همزة منقلبة عن هاء بدليل تصغيره على أهيل وإنا قلبت الهاء همزة مع كونها أخف من الهمزة توجهنا إلى قلبها ألفا فإيرادها في قولنا تقلب الهاء ألفا من أول وهلة لعدم التظهير ودليل الأول أوضح لا يمكن البحث في دليل الثاني باختال أن أهيل تصغير أهل لا آل وإن أجاب بعضهم عنه بأن تحسين الظن بالنقل يدفع هذا الاحتمال ولا يضاف إلا إلى الشريف حقيقة أو صورة (قوله اسم جمع لصاحب) هذا مذهب سيبويه وذهب الأخفش إلى أن من جموع التكسير للكثره وزن فعل كركب ومحب ورد بأن ركبا ومحبيا صفران على لفظهما فيقال ركب ومحبب وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد إلى مفردة ثم يجمع بالواو والنون أو الباء والنون إن كان لذكرا عاقل وإلا فبالألف والتاء فيقال في تصغير رجال رجليون ودرهم درهمان والفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس أن الجمع مادل على أكثر من اثنين دلالة تكرار الواحد بالمعطف فهو من باب السكبة وينقسم إلى جمع قلة وجمع كثرة فجمع القلة من ثلاثة إلى عشرة وجمع الكثرة من أحد عشر إلى ما لا نهاية له هذا هو المشهور والذي رجحه السعد وتبعه الدماميني وغيره أن جمع الكثرة أيضا من ثلاثة فهما مشتركان في البدل ومحل التفرقة المذكورة بينهما إذا جمع المفرد عليهما فإن لم يجمع إلا على وزن قلة أو على وزن كثرة كأرجل جمع رجل بكسر فسكون ورجال جمع رجل يفتح فضم كان ذلك الجمع مشتركا بين القلة والكثرة ومحلها أيضا في نكرات الجموع لا معارفها فلا ينافي ما صرح به الأصوليون وغيرهم من أن الجمع المحلى بال مطلقا من صيغ العموم والصحيح أن جموع العقلة ستة جمعا التصحيح وأفعلة وأفعال وأفعل وفعله وذهب قوم من المحققين كالرشي إلى أن جمعي التصحيح موضوعان لأكثر من اثنين من غير دلالة على قلة أو كثرة وبقيّة جموع التكسير جموع كثرة وهي ثلاث وعشرون وقيل أكثر والغالب أن للجمع واحدا من لفظه وقد لا يكون فيقدر أن له واحدا من لفظه كأعراب وزعم بعضهم أن مفردة عرب رد بأن العرب يعم الحاضرين والبادين والأعراب يخص البادين والجمع لا يكون أخص من مفردة واسم الجمع مادل على أكثر من اثنين دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماء فهو من باب السك والغالبا أنه لا واحد له من لفظه كقوم ورهط وقد يكون له ذلك كصعب وركب وظاهر التعريف أن قولهم اسم جمع معناه اسم يدل على جماعة لأن مدلوله لفظه الجمع كاقيل واسم الجنس مادل على الحقيقة ثم إن كان وضعه لها بقيد الوحدة فاسم الجنس الأحادي كأسد أو بشرط استعماله في أكثر من اثنين من أفراد حقيقته فاسم الجنس الجمعي والغالب الفرق بينه وبين واحده بالتاء وكون التاء في المفرد وقد يفرق بينهما بياء النسب كروم ورومي وزنجي وزنجية وقد تكون التاء في الجمع كافي كآفة وكم وبعضهم يقول للمواحدة كآفة وللجمع كم على الغالب أولا ولا بد أن يصدق بالقليل والكثير فاسم الجنس الأفرادي كماء وتراب أقول: ماذا ذكرناه في اسم الجنس الجمعي هو ما اشتهر والذي ذكره أهل اللغة كصاحب القاموس أن كلا من روم وزنجي

إشارة إلى أنه لا يحتوي
على جميع المعاني إلا الله
تعالى (وآله وصحبه)
اسم جمع لصاحب لاجمع
له لأن فعلا

وتدوها اسم لجيل مخصوص فيكون كل موضوعا لمجموع الجيل ويكون نسبة الواحد إليه لكونه بعض
 من اسم الجيل بمعنى وتسمي فاعرف ذلك (قوله لا يكون جمعا لفاعل) أقول: يوم أنه يكون جمعا لغير فاعل
 مع أنه ليس من أبنية الجموع بالسكينة على الصحيح وقد يقال إنما قال لفاعل موافقة لفرد الواقع هنا (قوله
 لأنه) أي العطف على الضمير في عليه من غير إعادة حرف الجر المفهوم من قوله وعطف الآل والصحب على
 الضمير في عليه من غير الخ وقوله جائز على الصحيح عند المحققين وهو مذهب ابن مالك ومن وافقه ومن
 شواهد قرأته من قرأ تساملون به والأرحام بحج الأرحام ومقابلة منع العطف على الضمير المحرور من غير
 إعادة الحارصا أو حرفا بل إذا أريد العطف أعيد الجار وجوبا وهل العطف لمجموع الخافض والمخفوض
 على مجموع الخافض والمخفوض أو للمخفوض فقط على المخفوض فقط بإعادة الخافض خلاف يثبت في
 حاشية الأشتوني وبتقرير كلام الشارح على هذا الوجه الواضح انضح فساد الاعتراض عليه بأن الخلاف
 ليس في مجرد العطف على الضمير كما تقتضيه عبارته بل في العطف عليه بدون إعادة خاضه (قوله هو
 والهداية) زاد في كبريه والهدى بفتح فسكون (قوله عندنا) أي معاشر أهل السنة كما في كبريه خلافا
 للعزلة في تخصيصهم لها بالدلالة الموصلة هذا ماشتهر نقله عن الفريقين كما نقله التفتازاني وقد نقض الأول
 بقوله تعالى - إنك لاتهدى من أحببت - والثاني بقوله تعالى - وأما نوح فهدىناه - الآية وفتح باب
 التأويل لأحد الفريقين دون الآخر خلاف الانصاف فالذي يظهر أنها تطلق بالمعنيين (قوله من شهبوا)
 صفة للصحب كما يدل عليه الاستدلال بالأحاديث الآتية وهو ايضاح لقوله ذوى الهدى إن لم يرد بالهدى
 اهتدائهم أنفسهم وإلا كانا متغايرين (قوله غير الشمس والقمر) أي وأما فلا يسميان نجما وإن كانا
 ناحجين: أي طالعين لأن وجه التسمية لا يوجبها بل كوكبان فالكوكب أعم من النجم (قوله في الاهتداء
 بهم) دفع بتقدير بهم ما يقال تشبيههم بالأنجم إنما هو في الهداية للغير لا في اهتدائهم أنفسهم . وحاصل
 الدفع أن الاهتداء مصدر للمنى للفعل وصلته محذوفة. والمعنى في أن يهتدى بهم ويدفع أيضا بتقدير مضاف
 أي في سبب الاهتداء وهو الهداية. أقول: لكن يرد على تقدير بهم أن جامع التشبيه يجب وجوده في
 المشبه به والمثبه والاهتداء بالصحب غير موجود في الأنجم ويمكن دفعه بجعل في سببية داخله على سبب
 تشبيه الصحب بالأنجم لاعلى جامعه قد تدبر (قوله هو الله تعالى أولا الخ) أقول لو قال والمثبه أولا هو الله
 تعالى وثانيا هو النبي الخ لكان أوضح (قوله فقد روى في الأحاديث القدسية) دليل لقوله والمثبه هو الله
 تعالى أولا وقوله وقال صلى الله عليه وسلم دليل لقوله والنبي صلى الله عليه وسلم ثانيا وقد يبحث في الأول
 بعدم عمومته لجميع الصحابة لأن قوله في الحديث عما يختلف فيه أصحابه يدل على أن سياق الحديث في
 المجتهدين منهم لأنهم الواقع بينهم الاختلاف إلا أن يمنع بأن للمحققين منهم اختلافا بالتبع لاختلاف مقدماتهم
 بفتح اللام وما ذكرناه من أن فيهم المقلدين هو مارجحه بعضهم وفي ابن حجر على الممزية أنهم جميعا
 مجتهدون والأحاديث جمع حديث على غير قياس والقياس أحدته كزغيف وأرغفة وحدث كقضب
 وقضب والحديث في اللغة الشيء الحادث . وأما في مصطلح الحديث فهو الخبر والأثر بمعنى واحد على
 الأصح عند المحدثين وهو ماضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفة والأحاديث
 القدسية المروية عن البارى جلّ جلاله نسبة أما إلى القدس وهو يضم فسكون أو بضمين الطهر
 لظهورها عن أن يتوهم فيها الكذب لصدورها عن أصدق القائلين أو إلى روح القدس وهو جبريل
 لنزوله بها عن الله تعالى فيكون من النسبة إلى عجز المركب الاضافى دون صديده خوفاً للاتباس فتأمل
 (قوله سأل الرب) أقول: يتجمل أن هذا السؤال كان شفاها ليلة العراج ويحتمل أنه بواسطة جبريل
 والأول أقرب إلى العبارة ثم هذا السؤال ان كان قبل وقوع الاختلاف فهو من باب الاخبار بالمغيبات

لا يكون جمعا لفاعل
 وعطف الآل والصحب
 على الضمير في عليه من
 غير إعادة حرف الجر
 لأنه جائز على الصحيح
 عند المحققين (ذوى)
 أى أصحاب (الهدى)
 هو والهداية بمعنى الدلالة
 على طريق توصلى
 المطلوب سواء حصل
 المطلوب أم لم يحصل هذا
 هو المشهور عندنا (من
 شهبوا بأنجم) جمع نجم
 وهو الكوكب غير
 الشمس والقمر (في
 الاهتداء) بهم والمثبه
 هو الله تعالى أولا والنبي
 صلى الله عليه وسلم ثانيا
 فقد روى في الأحاديث
 القدسية وأن النبي صلى
 الله عليه وسلم سأل الرب

وإعطاء قلтан كان الخ لما روى من وقوع بعض الاختلاف منهم في حياته صلى الله عليه وسلم (قوله) مما
 يختلف فيه أصحابه) أى من أحكام الدين التى للإجتهد فيها مدخل (قوله في السماء) حال من النجوم
 وكذا قوله بعضها أضواء من بعض أقول إنما أتى بالحال الأول مع أن النجوم لا تكون إلا في
 السماء للإشارة إلى علو مراتب أصحابه كعلو محل النجوم التى شبهوا بها وإما أتى بالحال الثانية مع
 عدم توقف جواب السؤال الذى ذكر عليها للإشارة إلى تفاوت مراتب الصحابة كثفاوت مراتب النجوم
 فافهم (قوله وقال صلى الله عليه وسلم الخ) قال في كبره قال العارف بالله تعالى سدى عبد الوهاب
 الشعراني في اليزان مامعناه إن هذا الحديث وإن كان فيه مقال لكنه صحيح عند أهل الكشف وقوله
 وإن كان فيه مقال بيانه ما في شرح الإشفاء للإشهاب الحفاجي أنه روي من طرق كلها ضعيفة بل قال ابن حزم
 إنه موضوع (قوله بأجمع اقتديتم اهتديتم) هدية جملة شرطية أقول: إن كان المراد بأصحابه جميع الصحابة
 كما هو التبادر وكما هو مقتضى الاستدلال بهذا الحديث على تشبيههم بالنجوم فالخطاب في اقتديهم اهتديتم
 لغير الصحابة على طريق استحضارهم وفرضهم حاضرين وإن كان المراد بهم أجلة الصحابة من جملة
 الشريعة فالخطاب لغيرهم من بقية الصحابة ويقاس عليهم التابعون فمن بعدهم ثم بعد كتابي هذا
 رأيت عن تقي الدين السبكي أنه نقل عن تاج الدين بن عطاء الله أنه ذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم
 كانت له تجليات فرأى في بعضها سائر أمته الإثني عشرية فقال مخاطبهم «لا تسبوا أصحابي فلو أنفق أحدكم
 مثل أحد ذهبا ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه» وارتضى السبكي منه هذا التأويل وقال إن الشيخ
 تاج الدين كان متكلم الصوفية في عصره على طريق الشاذلية اه ومثله يقال في الخطاب الذى نحن
 بسدده (قوله للتقريب على العقول) ضمن التقريب معنى التسهيل فعناء يعلى مع كونه يتعدى باللام
 وقوله بما ألفوه أى من تأمل النجوم في الهداية (قوله وإلا) أى إن أنقل إنه للتقريب على العقول
 بل قلنا إنه لجر على المعتاد في التشبيه من كون الشيء به أم في وجه الشيء من المشبه ليرصح هذا القول لأن
 الإجهاد الخ غف من جملة الشرط ماعدا لا النافية وحذف الجواب بجملة وأبقى علته (قوله)
 فالإتهاد بالآل والأصحاب أقول: كان للناس حذف الآل كما في كبره إذ لا ذكر لهم في الحديثين
 ويعلم أن يقال مراده آل الدين هم صحابة وهم مذكورون في الحديثين في عموم الأصحاب وإما
 خصهم الشارح بالله كرحلتهم الفضيلتين (قوله أشرف من الإتهاد بالنجوم) ففى يمين كون
 تشبيه الأصحاب بالنجوم في الإتهاد تقريبا على العقول لأن الجامع في التشبه أم منه في التشبه به
 (قوله والحادى في التلار) عطف خاص على عام (قوله بل ومن الدينوى) لأن الإتهاد بهم يتضمن
 الانتفاع عن العلم الذى يترتب عليها التصاميم والجبود (قوله للانتقال الخ) أى عند الانتقال أولافهم
 الانتقال من نوع من الكلام إلى نوع آخر وهو هنا الانتقال من نوع البناء ونحوه إلى نوع ذكر السبب
 الحامل على تأليف الأروحة (قوله والتقدير) أى تقدير الأصل الأول الذى كان حق التركيب أن يكون
 عليه لكن عدل عنه إلى ما يجد ثم عنه إلى وبعد الاختصار (قوله مهما يكن من شئ) قال في الكبير
 ثم أقيمت أما مقام اسم هو المتبدل وفعل هو الشرط وليس المراد أنها بمعناها وإلا كانت اسما فعلا معا وهو
 لا يقبل فلما وقع موقع فقط الشرط لزمها الفاء اللازمة للشرط غالبا ولوقوعها موقع البدل لزمها لصوق
 الاسم لللام ليتبدل لزم العلم الخاص كزوم الحيوان للإنسان قضاء بحق ما حذف وبقاء لآثره في
 الجملة ثم أقيمت لولو مقام أملا وخضت بذلك من بين سائر حروف العطف لأن الواو تشارك أيا في
 كون كل منهما للاستئناف وأضاهى أم الياح واختصت بأشياء فناسب أن تختص بالبناء عن أما
 اه ومنها كما فهم لما لا يقبل وقد تكون طرف زمين على قول لبعض النحاة كما في قوله :

عما يختلف فيه أصحابه
 فقال يا محمد أصحابك
 عندي كالنجوم في السماء
 بعضها أضواء من بعض
 فمن أخذ بشئ مما
 اختلفوا فيه فهو على
 هدى عندي فتح
 الما وسكون الدال وقال
 صلى الله عليه وسلم
 «أصحابي كالنجوم بأيهم
 اقتديتم اهتديتم» وهذا
 التشبيه للتقريب على
 العقول بما ألفوه وإلا
 فالإتهاد
 والأصحاب أشرف من
 الإتهاد بالنجوم لأن
 الإتهاد بهم ينجي
 من الهلاك الأخرى
 والحادى في التلار بل
 ومن الدينوى بخلاف
 الإتهاد بالنجوم
 (وبعد) يؤتى بها
 للانتقال من أسلوب
 إلى آخر والتقدير مهما
 يكن من شئ فأقول

وانك فيها نعط بطنك سؤلة وفرجك نالا منتهى الدم أجمعا

وهي على هذين الوجهين متضمنة معنى الشرط وقد تكون للاستفهام على قول بعض النحاة أيضا كما في قوله
 * مهمالي الآية * مهماليه * ومن الأول ما هنا ويكون إتمامه فأعابها ضمير يرجع لهما وهذا أقرب
 أو أتمه اسمها هذا الضمير وخبرها محذوف : أي موجودا ومن ثنى : بيان لهما ثنى كيد العموم أو للاشعار
 باستعمال ما هنا فيما يتم العاقل أيضا كما هو الأنسب بالمقام ويصح أن يكون من الثاني أعنى كونها لزمان
 والشرط ففاعل يكن أو اسمها ثنى ومن زائدة لأن الشرط في حكم غير الانيات (قوله بعد البسملة
 وما بعدها) فيه إشارة إلى أن المضاف إليه منوي معناه لألفظه وإلحاقا بعد اسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله
 الخ وعليه فبعد مبنية على الضم ويصح نصبها بلا تنوين على نية لفظ المضاف إليه كما بسطنا جميع ذلك
 سابقا في الكلام على خطبة الشرح (قوله) وإنما قدرنا ذلك التبادر رجوع اسم الإشارة إلى أقول فيرد
 عليه أن علة تقدير أقول ليس ما ذكره الشرح بقوله لأن هذا الظرف الخ بل علة ما أسلفناه في الكلام
 على خطبة الشرح والذي ذكره إنما هو علة تذكر بعد عقب أقول كإشعار إليه عبارة كبيرة حيث قال
 وإنما قدرنا هكذا لأن الخ ويمكن إعراب ذلك مفعولا مطلقا لمفعول به. والمعنى وإنما قدرنا ذلك التقدير
 الشتمل على ذكر بعد عقب أقول لأن الخ فافهم (قوله من متعلقات) بكسر اللام أي معمولات (قوله
 على الصحيح) إنما كان هذا هو الصحيح للوجهين السابقين في الكلام على خطبة الشرح (قوله
 فالنطق) مبتدأ وللجنان متعلق بمحذوف حال منه على مذهب من يجيز محيى الحال من المبتدأ
 كسبويه كما أشار إليه الشارح بقوله بالنسبة للجنان : أي كأننا بالنسبة للجنان : أي ملاسبا للنسبة
 للجنان ولو قدر الشارح منسو بالجنان لكان أقل كلفة وقوله نسبته مبتدأ ثان خبره كالتحو : أي كنسبة
 التحو كما قدر الشارح ليتناسب المشبه به والمثبه وليتعلق بهذا المضاف المقدر قوله اللسان ويحتمل أن
 يتعلق بمحذوف آخر تقديره منسو باللسان. والمعنى أن النطق حالة كونه منسو بالجنان نسبته كنسبة
 التحو حالة كونه منسو باللسان ويرجع هذا اشتماله على تشاكل أجزاء العبارة ويرجع ما قبله كونه أقل
 تقديرا فتأمل (قوله لأن للنطق يطلق الخ) أي فيكون مشتركا بين ثلاثة معان وهو على الأول والثالث
 مصدر مبني وعلى الثاني اسم مكان ومن الأول قولهم في تعريف الإنسان حيوان ناطق : أي مدرك
 ادراكا كامليا : أي كثيرا فقوله السكينة : أي الكثيرة كذا قرره شيخنا الشارح. أقول حينئذ فالعقيد
 لإخراج ادراك غير الإنسان من الحيوانات فلا يقال له منطوق ونطق وإلا كان تعريف الإنسان بما مر
 مانع فلا ينهض ما نقل عن الشارح أنه ضرب بخطه في بعض النسخ على لفظ السكينة ولوقال الشارح على
 الإدراك الكلي لكان أنسب بأفراد المفسر أعنى للنطق (قوله يبرز ذلك) أي يظهره ويدل عليه
 والاسناد مجازي من باب الاسناد إلى الآلة واسم الإشارة يرجع إلى الإبرازات إما بمعناها المصدرى
 أو بمعنى الدركات على طريق الاستخدام لأن اسم الإشارة كالضمير (قوله وهذا العلم الخ) هذا محط
 تعليل التسمية أي فله ارتباط بمعاني النطق الثلاثة فلها يسمي بالمنطق (قوله به) تقديم الجار والمجرور في
 المواضع الثلاثة ليس للحصر إذ لغیر المنطق من بقية الفنون دخل في التصيب والتقوى والقدرة للذكورات
 بل للاهتمام به لكونه أدخل من غيره فيما ذكر (قوله تصيب) أي تتكثر وفي نسخة تصيب : أي
 توافق الصواب. أقول النسخة الأولى ربما لا تلائم تفسير السكينة بالكثرة إذ يصير المعنى تتكثر
 الادراكات الكثيرة ولا يتخفى ما فيه من التهاوت إلا أن يراد الكثيرة التبع فتأمل (قوله) وبه تكون
 القدرة أي التامة وقوله على إبراز تلك العلوم : أي بالعبارة وأراد بالعلوم ما عبر عنه فيما تقدم بالادراكات
 وإنما غاير في التعبير فتنا (قوله بفتح الجيم) أما بكسرهما فجمع جنة بالفتح وهي البستان العظيم

بعد البسملة وما بعدها
 للنطق الخ وإنما قدرنا
 ذلك لأن هذا الظرف
 من متعلقات الجزاء
 على الصحيح وهنا
 كلام نفيس انظره في
 الشرح (فالنطق) سمي
 به هذا العلم لأن النطق
 يطلق على الادراكات
 السكينة وعلى القوة
 العاقلة التي هي محل
 صدور تلك الادراكات
 وعلى التلفظ الذي يبرز
 ذلك وهذا العلم تصيب
 الادراكات السكينة
 وتتقوى القوة العاقلة
 وتكمل وبه تكون
 القدرة على إبراز تلك
 العلوم بالنسبة (للجنان)
 بفتح الجيم

(قوله أي القلب الخ) تحصل مما ذكره أن الجنان يطلق على اللطيفة التي تسمى روحا ونفسا وقلبا حقيقة وعلى الذهن المتعلق بتلك اللطيفة مجازا وأن القلب يطلق على تلك اللطيفة وعلى متعلقها وهو الشكل الصوري للحماني والمتبادر أن اطلاقه عليهما حقيقة (قوله قال حجة الاسلام) هو الانام أبو حامد محمد بن محمد الطوسي الغزالي حجة الاسلام ومحجة الدين التي يتوصل بها إلى دار السلام جامع شتى العلوم العزى في المنطق منها والفهوم بحر ليس للأخضر ما عنده من الجواهر وحجرا على السماء وأين السماء مثل ماله من الزواهر قال الشاذلي رأيت المصطفى صلى الله عليه وسلم باهى عيسى وموسى بالغزالي وقلل هل في أمثكا مثله قال لا وشهد له أبو العباس المرتضى بالصدقية العظمى ونقل البيهقي عن بعض الأولياء الأكابر والعلماء الجامعين بين علم الباطن والظاهر أنه قال لو كان نبي بعد النبي لكان الغزالي ، ومن حكمه العظيمة جلاء القلب وبصاره يحصل بالذكر ولا يمكن منه إلا الذين اتقوا فاتقوا باب الذكر والذكر باب الكشف والكشف باب الفوز الأكبر . ومنها كن من شياطين الجن في أمان واحذر شياطين الانس فانهم أراحو شياطين الجن من التعب في الاغواء والاضلال . ومنها الحسد نار محرقة من ابتلى به فهو في عذاب دائم ولعذاب الآخرة أشق ولما ذنت وفاته في جمادى الآخرة سنة خمس وخمسمائة تواتر وصلى وقال على بالكفن فأخذه وقبله ووضعه على عبيته واستقبل فاتتقل إلى رضوان الله تعالى طيب الثناء أعلى منزلة من نجم السماء كذا في حاشية شيخنا العدوي في فضل الغزالي وإعما قال حجة الاسلام ذلك لأنه أثبت وفاقا للحكماء أن من العالم قسما ثالثا ليس جوهرأ جسمانيا ولا عرضا وسموه جوهرأ مجردأ أي عن المادة التي تركب غيره منها وعن علائق المادة : أي لوازمها كالتيج وجعلوا منه تلك اللطيفة السماء جنانا وروحا ونفسا وقلبا فقله فما يأتي والنفس جوهره : أي مجردة وليس مراده أنها من الجوهر الجسماني المقابل للعرض كما بسط ذلك في محله (قوله رانية) نسبة إلى الرب بزيادة الألف والنون على غير قياس للبالغة ونسبها إليه لأنه لا يعلمها إلا هو سبحانه أولأن الجوهر المجرد ليس متحيزا ولا قائما بمتحيز كما أن الرب تعالى كذلك هذا ما ظهر لي (قوله هي المخاطبة) أي بالتشكالين وغيرها : أي للقصد بالذات بالخطاب فلا ينافي قول بعضهم الخطاب للهيكل المخصوص الذي هو مجموع الجسد والروح (قوله وهي التي تثاب وتعاقب) أي أصالة فلا ينافي أن الجسم يتنعم ويتألم تبعاً لها (قوله ولها تعلق بالقلب للحماني) بضم اللام نسبة إلى اللحمة على غير قياس نسبة الجزئي إلى الكلي وقوله الصوري الشكل : أي دقيق أحد الطرفين غليظ الآخر مع نوع استدارة كما يشاهد ذلك في قلب الحروف والمجاجة وغيرها من الحيوانات (قوله تعلق العرض بالجواهر) أي تعلقا كمتعلق العرض بالجواهر في توقف الصلاح على كل لتوقف صلاح القلب للحماني على تلك اللطيفة وصلاح الجوهر على العرض إذ لو لا امداد الله الجوهر بالأعراض لتلاشى في الحال وليس المراد أن تلك اللطيفة عرض لما عرفت (قوله ويسمى) أي القلب المفسر بتلك اللطيفة وفي نسخة وتسمى بالفوقية : أي تلك اللطيفة وقوله روحا ونفسا فيه تصريح بأن الروح والنفس بمعنى واحد وهو الصحيح وقيل الروح مابه الحياة والنفس مابه تدبير البدن (قوله حية) أي بتداتها لا بواسطة نفس أخرى والإلزام البور أو التسلسل وقوله علامة دراكة : أي كثيرة العلم جدا كثيرة الادراك جدا بواسطة الآلات من العقل وغيره وفي وصفها بالوصفين المذكورين المؤكد ثابتهما أولهما إشارة إلى أن الجهل طاري عليها بسبب بطلها بالجسم الظلماني وقوله فصالة : أي بواسطة الأعضاء هذا ما ظهر لي في شرح هذا التعريف (قوله يصح أن يراد) هذا مقابل قوله : أي القلب . والذهن المفسر بالقوة المذكورة هو العقل (قوله وهو حقيقة) في حقيقة فوقه يكون الثابت مرعاة للخبر (قوله متعينة) بكسر العين أي مهتمة النفس

أي القلب قال حجة الاسلام: القلب لطيفة رانية هي المخاطبة وهي التي تثاب وتعاقب ولها تعلق بالقلب للحماني الصوري الشكل تعلق العرض بالجواهر ويسمى روحا ونفسا وقال: النفس جوهره حية علامة دراكة فصالة ويصح أن يراد بالجنان الذهن وهو قوة للنفس معدة لا اكتساب الآراء فيكون

لاكتساب الخ لا بفتحها لمنافاته مفاد ما قبله من أن المدرك هو النفس (قوله من باب تسمية الشيء) هو الدهن وقوله باسم ما يتعلق به . أقول : الأنسب إضافة التعلق إلى الدهن وعليه فالفصلة أو الصفة جرت على غير ما هي له فكان ينبغي الأبراز دفعا للالتباس أى باسم النفس التي تعلق هو أى الشيء بها تعلق المعد بكسر العين بالمعد بفتحها (قوله فكأن الخ) يظهر لي في مثل هذا التركيب أنه يحتمل أن تكون مانكرة تامة وقوله أن نسبة الخ بدل أو عطف بيان وأن تكون زائدة وعلى كل يقدر أن قبل قوله نسبة المنطق الخ وأن تكون مصدرية صلتها محذوفة لأن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله والتقدير فكأنت أن الخ وعلى هذا يقدر ثبت أن قبل قوله نسبة المنطق والأولان أقل تكلفا (قوله كذلك) تأكيد للتشبيه السابق (قوله لكن النحو) دفع بالاستدراك ما قد يوهمه الكلام المذكور من اتحاد المعصوم عنه (قوله فهو) تفريع على التشبيه (قوله علم) يطلق العلم على إدراك المسائل وعلى المسائل وعلى الملكية الحاصلة من مزاولتها ويصح إرادة كل من الثلاثة هنا واستفيد من التعريف أنه علم في نفسه وإن كان آلة لغيره باعتبار أنه واسطة بين النفس والطالب الكسبية في الاكتساب الصيب وبهذا يعلم أن الخلاف في أنه علم أو آلة لفظي . وإعلم أن كل علم ذو مسائل كثيرة يجمعها جهة واحدة ذاتية وهي الموضوع وجهة وحدة عرضية كالفائدة وهذا التعريف باعتبار جهة وحدة مسائل هذا العلم العرضية ولهذا كان رصحا . أما تعريفه باعتبار جهة وحدته الذاتية وهو حده فهو علم يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتدقيقية من حيث إنها توصل إلى مجهول تصورى أو تصديق أو يتوقف عليها الوصول إلى ذلك كما سيأتي بسطه قريبا (قوله يعصم) أى بشرط المراعاة قاله بعض المحققين وهو عندى أوجه مما اشتهر من جعل العام نفس المراعاة (قوله أى يحفظ) بيان لمعنى المعصمة في اللغة أما معناها في الاصطلاح فالشرعى فالحفظ من الشيء مع استحالة وقوعه من المعصوم كما أن الحفظ المنع منه مع إمكان وقوعه من المعصوم ولذلك اختصت الأنبياء والملائكة بالمعصمة وكانت الأولياء محفوظين فقط (قوله أى عن أن يقع فيها خطأ) فيه إشارة إلى أن في كلام المصنف حذف مضاف أى عن وقوع الخطأ فيه (قوله بتوفيق الله تعالى) متعلق بـ يعصم (قوله الضلال والحجية) يعنى أنه مشترك بين الضلال والحجية فكل منهما معنى للثبوت لأن مجموعهما معناه يدل على ذلك قول المختار فى الضلال والحجية أيضا والحجية عدم نيل المطلوب كفى المختار ومن الأمثال: الحبية خيبة (قوله كاضافة شجر أراك) أى من إضافة العام إلى الخاص لأن الذى يعم العمد والسهو والخطأ لا يكون إلا عن سهو كذا قرر شيخنا الشارح في درسه . واعترض بأن الظاهر العكس لأن الذى الخطأ عن عمد والخطأ يعم العمد والسهو . وأقول ما ذكره المعترض من أن الذى الخطأ عن عمد محل نظر فإن أحد معنى الذى الضلال وهو ضد الهدى كفى القاموس وغيره فهو يعم العمد والسهو وما ذكره من أن الخطأ يعم العمد والسهو هو أحد أقوال ثلاثة لأهل اللغة حكاه صاحب القاموس : أولها عموم الخطأ للعمد وغيره . ثانياها اختصاص بالعمد . ثالثها اختصاص بالسهو . وإذا عرفت ذلك عرفت أن كلام شيخنا الشارح هو الصواب غاية ما فيه أنه جرى في تفسير الخطأ على المذهب الثالث والله التوفيق (قوله إشارة إلى الغاية) أى غاية هذا العلم وهي فائدته والخلاف بينهما اعتبارا بكسب ذكره الشارح . وقيل غايته وفائدته معرفة التأليفات الصحيحة والفاسدة (قوله غير المنطق) أورد عليه أن علم الحساب لاسما الجبر والمقابلة تعصم مراعاته الدهن عن الخطأ في الفكر . وأجيب بأن علم الحساب تعصم مراعاته الدهن عن الخطأ في المفكر فيه لا في الفكر لأن الفكر ترتيب أمور الخ والحساب وغيره لا يبحث عن الترتيب وإنما يبحث عن المرتب بخلاف المنطق فإنه يبحث عن الترتيب كذا في الكبير (قوله وموضوع الخ) موضوع العلم ما يبحث فيه عن عولرضه الذاتية كبدن

من باب تسمية الشيء
باسم ما يتعلق به (نسبته
كـ نسبة (النحو
اللسان) فكأن نسبة
النحو للسان كونه
يعصمه عن الخطأ
كذلك نسبة المنطق
للجنان كونه يعصمه
عن ذلك لكن النحو
يعصم اللسان عن
الخطأ في قوله والمنطق
يعصم الجنان عن
الخطأ في فكره (هـ) هو
علم (يعصم) أى يحفظ
(الأفكار) جمع فكر
وتقدم تعريفه (عن
غنى الخطأ) أى عن
أن يقع فيها خطأ بتوفيق
الله تعالى والذى
بافتتاح الضلال والحجية
واضافته كاضافة شجر
أراك في هذا التعريف
إشارة إلى الغاية فخرج
بقوله يعصم الأفكار
غير المنطق فإن كل
علم غيره إنما يعصم
غيرها كالنحو العام
عن الخطأ اللسانى
وموضوعه المعلومات

الإنسان لعلم الطب فإنه يبحث فيه عما يعرض له من حيث الصحة والمرض وكالكلمات العربية لعلم النحو فإنه يبحث فيه عما يعرض لها من حيث الاعراب والبناء . والعوارض الذاتية ثلاثة أقسام : ما يلحق الشيء لذاته كالتمتعب أى إدراك الأمور الغريبة الخفية السبب اللاحق للإنسان لذاته . وما يلحق الشيء لجزئه كالحركة الإرادة اللاحقة للإنسان بواسطة أنه حيوان . وما يلحق الشيء لخارج عنه مساو كالفحصك اللاحق للإنسان بواسطة أنه متعجب فإن التعجب مساو للإنسان إذ لا يوجد فرد منه لا يتعجب فإنه يعرض للأطفال في المهد ولذا يصحكون وتمام سميت الثلاثة أعراضا ذاتية لاستنادها إلى ذات المعروض أى نسبتها إلى ذاته نسبة قوية أما الأول فظاهر وأما الثاني فلأن الجزء داخل في الذات والمستند إلى ما في الذات مستند إلى الذات في الجملة أى باعتبار بعض أجزائها وأما الثالث فلأن المساوى مستند إلى المعروض والمستند إلى المستند إلى شيء مستند إلى ذلك الشيء . فيكون العارض أيضا مستندا إلى الذات والاحتراز بالذاتية عن العوارض الغريبة وهى أيضا ثلاثة أقسام ما يعرض للشيء لخارج عنه أعم مطلقا منه كالحركة اللاحقة للأبيض بواسطة أنه جسم فإن الجسم خارج عن مفهوم الأبيض إذ مفهومه شيء نبت له البياض وهو أعم من الأبيض وما يعرض له الخارج عنه أخص مطلقا كالفحصك العارض للحيوان بواسطة أنه إنسان وإن كان عروضة للإنسان بواسطة التعجب وما يعرض له لخارج عنه مابن كالحركة العارضة للهامة بسبب النار لكن التثليل بهذا المثال تخيل لأن النار ليست واسطة في العروض بل في الثبوت إذ الحرارة القائمة بالماء غير الحرارة القائمة بالنار والتخيل الصحيح كاللون العارض للجسم بواسطة السطح كفى شرح الطالع زاد بعضهم رابعا وهو ما يعرض لخارج عنه أعم من وجه كالفحصك العارض للأبيض بواسطة أنه إنسان وكفى شرح البصر العارض للشوب بواسطة أنه أبيض . إذ اعتماد هذا فنقول موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية من حيث صحة إصالتها إلى المجهولات وإعماقنا من حيث صحة إصالتها ولم نقل من حيث إصالتها لأن قيد موضوع المنطق صحة الإيصال وأما الإيصال وما يتوقف عليه الإيصال فأعراض ذاتية له يبحث عنها في المنطق كاستعرفه ولو قيد بنفس الإيصال لورد أن قيد الموضوع من تحته لا يبحث عنه في العلم والإيصال مبحث عنه فيه وهكذا الحال في كل حجية جهات قيد الموضوع وبحث عنها في العلم وفي حاشية المطالع أن قيد الموضوع مطلق الإيصال والمبحث عنه الإيصال المخصوص أعنى الإيصال إلى التصور أو التصديق فتكون الأعراض الذاتية أخص من قيد الموضوع وإنما كان موضوع المنطق تلك المعلومات لأن المنطق يبحث عن أحوالها التى هى الإيصال إلى المجهولات وما يتوقف عليه الإيصال وهذه الأحوال عارضة للمعلومات التصورية والتصديقية لتواترها مثال البحث عن الإيصال الحكم بأن الجنس كالحيوان والفصل كالناطق وهما معلومان تصوران إذا ركبنا على الوجه المخصوص وصل المجموع إلى مجهول تصورى كالإنسان والحكم بأن القضايا المتعددة كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث وهما معلومان تصديقان إذا ركبنا على الوجه المخصوص صار قياسا موصلا إلى مجهول تصديق كقولنا العالم حادث ومثال البحث عما يتوقف عليه الإيصال إلى التصور ولا يكون إلا توقفا قريبا البحث عن كون المعلومات التصورية كلية أو جزئية ذاتية أو عرضية جنسا أو فصلا أو خاصة ومثال البحث عما يتوقف عليه الإيصال إلى التصديق توقفا قريبا أى بلا واسطة البحث عن كون المعلومات التصديقية قضية أو عكس قضية أو نقض قضية أو توقفا بعيدا أى بواسطة البحث عن موضوعاتها ومجولاتها فإن الموصل إلى التصديق يتوقف على القضايا لتركيبه منها والقضايا متوقفة على الموضوعات والمجولات فيكون الموصل إلى التصديق متوقفا على القضايا بالذات وعلى الموضوعات والمجولات بواسطة توقف القضايا عليها هذا ملخص ما في القطب وحواشيه . واعترض جعل موضوع المنطق ما ذكر بأن

موضوع الحساب كذلك فإن الأربعة مثلا المتصورة بأنها التقسمة إلى اثنين واثنين يتوصل بصرها في مثلها إلى معرفة مجهول وهو حاصل الضرب وبقسمتها على اثنين إلى معرفة مجهول وهو نصيب كل منهما فلا تميز بين علمي المنطق والحساب بالموضوع مع أنهم يقولون تميز العلوم بتميز الموضوعات. وأجيب بالفرق بين موضوع علم المنطق وموضوع علم الحساب لأنه يبيح في علم المنطق عن هيئة العلوم الوصل إلى المجهول وكيفية تركيبه وفي الحساب عن مآذته لاعتنا بهيته وكيفية تركيبه وإنما سمي موضوع العلم موضوعا لأنه في معنى موضوع القضية المقابل للمحمول لأن جزئيات موضوع العلم هي التي تكون موضوعات لمسائله كما وضحه الشارح في كبره نقلا عن البيهقي (قوله المتصورة والتعديقية) من نسبة الشيء إلى المتعلق به (قوله) وقد بينا المبادئ العشرة في الشرح بقيتها لم تذكر هنا سبعة ، وأما التعريف والموضوع والغاية التي هي الفائدة فقد ذكرت هنا والسبعة هي : الواضع والاستعداد والمسائل والفضل والحكم ونسبته من العلوم والاسم ، وقد نظمت العشرة فقلت :

لأن مبادئ كل فن عشرة الحسد والموضوع ثم العشرة
وفضله ونسبة والواضع والاسم الاستعداد حكم الشارح
مسائل والبعض بالبعض اكتفى ومن درى الجميع حل الشرح

قال في كبره وواضعه إرسط بكسر الهمزة وفتح الحين بعدها وضم الطاء وهو إرسطاطلس فاختصر الاسم الأول من الثاني خلافا لمن توهم أنهما شخصان . واستمداده من العقل ومسائله القضايا النظرية الباقية عن هيئة المعارف والأقضية وما يتعلق بهما البرهن عليها فيه . وأما فضله فهو فوق ويزيد على غيره من العلوم بكونه عام النفع فيها إذ كل علم تصور أو تصديق وهو يبحث فيها لكن بعض العلوم يشوقه من جهة أخرى . وأما حكمه فسيأتي الكلام عليه في كلام المصنف . وأما نسبته من العلوم فهو باعتبار موضوعه على لما لأن كل علم تصور أو تصديق وموضوع هذا العلم التصورات والتصدقات وباعتبار مفهومه مبان لها والاسم المنطق اه ويسمى أيضا بالميزان وبمقياس العلوم (قوله أي المفهوم الدقيق) فيه إشارة إلى أن الفهم بمعنى المفهوم وأن الإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف (قوله أي الستر) بكسر السين أما بحثها فهو المصدر (قوله شبه دقيق الفهم الخ) أي تشبيها مضرا في النفس على طريق الاستعارة بالكتابة وقوله بدليل متعلق بشبهه يعني أن الغطاء تخيل (قوله اسم فعل) يتبادر منه أن الذي هو اسم فعل أول التبيين أو للزجر حلة هالك وهو أحد وجهين ثانيهما أنه حافظ الكاف حرف خطاب وهو الراجح (قوله على ما ذكره) أي بناء على ما ذكره . أقول : فيه أن الذي ذكره ابن مالك هو كونها اسم فعل فيفتح المبني والمبني عليه . والجواب أنهما اختلفا باعتبار المحل والقائل فالبني كونها اسم فعل المذكور من الشارح هنا والمبني عليه كونها اسم فعل المذكور من ابن مالك في التسهيل (قوله وزاد الجوهري الخ) قد يقال هذا يناقض الحصر قبله . ويجب بأن النبي في الحصر منصب على ذكرهما معا لاذكر كل واحد منهما على انفراد أو احصر إضافي أي بالنسبة لكونها اسم فعل أي لم يذكر كونها اسم فعل (قوله فالإضافة بيانية) أقول : إن كان المنطق اسما للمدائل الكلية وفروعها الجزئية كان قوله بيانية على ظاهره لأن النسبة بين المتضافين حينئذ العموم والخصوص من وجه وإن كان اسما للمسائل الكلية فقط فالمراد بها التي للبيان لأن النسبة بينهما حينئذ العموم والخصوص المطلق . وحاصل ما أشار إليه أن من إما بيانية أو تبعيضية ، وأن الإضافة كذلك فتكون الاحتمالات أربعة بيانتان تبعيضيتان من بيانية والإضافة تبعيضية العكس ، والمعنى على الأول نغذ قواعد هي أصول هي وعلى الثاني نغذ قواعد بعض أصول بعضه وعلى الثالث نغذ قواعد هي

التصورية والتعديقية
وقد بينا بقية المبادئ
العشرة في الشرح
(وعن دقيق الفهم)
أي المفهوم الدقيق
(يكشف الغطاء) بكسر
الفين أي الستر شبه
دقيق الفهم بالشيء
الاحتجب تحت الستر
بدليل ذكر الغطاء
(فهاه) اسم فعل بمعنى
خذ على ما ذكره ابن
مالك في التسهيل ولم
يذكر الزبيدي
والجوهري فيها إلا
التبيين وزاد الجوهري
الزجر فهي عندهما
حرف فقط قاله الشيخ
السكودي (من أصوله)
أي أصول هي المنطق
فالإضافة بيانية أو
الإضافة على معنى من
التبعيضية وفيه كثرة
إن جعلت من الدلائل
على أصول تبعيضية

أصول بعضها وعلى الرابع فخذ قواعد بعض أصول هي هو والذي ذكر الشارح أن فيه تكلفا فهو الاحتمال الثاني ولعل وجهه أن فيه زيادة مستغنى عنها إذ يكفي أن يقال فخذ قواعد بعضه. أقول: الاحتمال الأول والثالث كذلك إذ يكفي على الأول أن يقال فخذ قواعد هي هو وعلى الثالث فخذ قواعد بعضه فالرابع هو الأولى. بقی شیء آخر وهو أنه يرد على الأول أنه يقتضي انحصار علم النطق في القواعد المذكورة في النظم وليس كذلك. ويمكن أن يجاب بأن الحصر ادعائي لكون تلك القواعد غالب مهمات الفن فتأمل (قوله) أما إن جعلت بيانية أي لقواعد على مذهب غير الرضى فيكون الجار والجرور حالا من قواعد مقدمة أولي محذوف وقواعد بدل منه أو عطف بيان على مذهب الرضى لما نفع تقديم البيان على البين والتقدير فهناك شيئا من أصوله قواعد (قوله) ألفاظ مترادفة أي اصطلاحا أما لغة فالأصل والقاعدة مترادفتان لأن معناهما لغة ما يبين عليه الشيء وأما الضايف فعنا لغة الحافظ الجازم. وأما القانون فعنا لغة مقياس الشيء ذكره في القاموس (قوله) قضية كلية الخ كقولنا كل كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق جنس فوضع هذه القضية الكلية المذكور وجزئياته حيوان وجسم وجوهر ونحوها من الأجناس وأحكامها كونها أجناسا وكيفية تعرف أحكامها من القضية الكلية أن تجعل القضية الكلية كبرى لصغرى موضوعها جزئى من جزئيات موضوع القضية الكلية كحيوان ومحمولها نفس هذا الموضوع فتخرج النتيجة ناطقة بحكم ذلك الجزئى فتقول الحيوان كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق وكل كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق جنس فتخرج النتيجة الحيوان جنس (قوله) من فنونه قيل في من والإضافة هنا ماسبق في قوله من أصوله. وأقول لا يظهر كون الإضافة بيانية على تفسير الشارح الفنون بالفروع لما لا يخفى (قوله) والمراد فروع (قوله) أي ما ينفرع على تلك القواعد من الجزئيات المستفادة منها وإنما فسر الفنون بالفروع تبعا للوصف في شرحه ولم يبقها على ظاهرها من الأنواع لثلاثي تجد الجامع والمجموع لأن الأنواع هي القواعد والفوائد المجموعة بعض الأنواع أو نفسها على الاحتمالين في من هذا إيضاح ما قرره شيخنا للشارح وبحث فيه بما لا ينهض (قوله) جمع فائدة من الفائد المهرمة وهو إصابة الفوائد لانفعالها بها فرحا أو من الفيد بالياء وهو الثبوت والتهاب لأنها تثبت وتذهب (قوله) مختلفان بالاعتبار فقط أي دون البتوات فأنهما متحدان بالذات (قوله) الحاصلة من الشيء أي بسبب الشيء كحفر البئر وقوله من حيث إنها في طرف الفعل ففتح الراء أي آخره أما بسكونها فالعين كما مر والحديثة في الحال الأربع للتقييد ويصح أن تكون للتعليل متعلقة بتسمى (قوله) بالفعل متعلق بمطلوبة والياء بمعنى من (قوله) على الإقدام على الفعل الإقدام النجاعة كما في القاموس وغيره أريد به هنا لازمه وهو الإقبال والمباشرة (قوله) وصدور بالرفع معطوف على أنها باعثة من عطف أحد التلازمين على الآخر والنصب بطرف على اسم ان (قوله) تسمى علة غائية نسبة إلى الغاية بقلب الياء همزة كراهة اجتماع ثلاثيات ونسبت إليها لوجودها عندها (قوله) والأولان أي الفائدة والغاية أعم من الآخرين أي الغرض والعلة الغائية أي عموما مطلقا لأنها قد يوجدان مع عدم الآخرين كما بينه الشارح. أقول: لا يقال الفائدة أعم من الغاية لانفردا إذا كان وجود الكثر في أثناء الفعل لا في طرفه. لأننا نقول وجود الكثر في هذه الصورة حصل في طرف الفعل المنتهى بوجود الكثر وأما ما وجد وجوده فعل آخر (قوله) في حفر بئر أي لأن المطلوب منه والباعث عليه الماء (قوله) ويصح الخ مقابل قوله تجمع تلك القواعد (قوله) من السياق هو سابق الكلام ولا حقه (قوله) بالسلم هو حقيقة فيما يتوصل به من الحسبات إلى أعلى وبجاز بالاستعارة فيما يتوصل به من المعنويات إلى أعظم كاهنا لكن جملة هنا مجازا بقطع النظر

يتصرف منها أحكام جزئيات موضوعها (تجمع) تلك القواعد (من فنونه) أي أنواعه والمراد فروع (فوائد) جمع فائدة وهي والغاية مختلفان بالاعتبار فقط كالنقض والعلة فالصلحة الحاصلة من الشيء من حيث إنها في طرف الفعل تسمى غاية ومن حيث إنها ثمرته ونتيجته تسمى فائدة ومن حيث إنها مطلوبة للفاعل بالفعل تسمى غرضا ومن حيث إنها باعثة للفاعل على الإقدام على الفعل وصدور الفعل لأجلها تسمى علة غائية والأولان أعم من الأخيرين لانفراد الأولين بمهام في طرف الفعل وليس مطلوبا ولا باعثا كوجود كثر في حفر بئر ويصح كون التاء في تجمع الخطاب أي تجمع أنت بسبب تلك القواعد فوائد (سميته) أي التأليف المفهوم من السياق (بالسلم) أدخل الباء على للأنفعل الثاني لأنه يجوز أن يقال سميت ابن محمد وميته بمحمد (المشورق)

هذه عليه رونق الخط
وحده

وهذا عليه رونق

الخط والمالك

قال بعض مشايخ شيخنا

والمرور في هذا النظم

والبيت المستشهد به

المنورق بتقديم النون

على الواو وتأخير الراء

عنها وإن كان هو

والجاري على الألسنة

بمعنى واحد أي الزين

المرخرف ومع كون

المذكور هو الرواية

يزيد حسنه بكونه

غريبا والغريب

الحسن عذب لغزاته

والجاري على الألسنة

مبذول كما عرف

في فن البيان (يرق به)

أي بهذا التأليف

(سواء علم المنطق من

إضافة المشبه به إلى

المشبه أي علم المنطق

الذي كالماء . فإن

قيل هذا التأليف من

علم المنطق فكيف

جعله سهلا . قلنا السلم

اسم للألفاظ لا للعلم فلا

يلزم السؤال سمنائه

اسم للعاني فالمراد أن

المذكور في هذا

التأليف سلم لغيره من

السائل الصعبة (والله)

عن جعله علما وإلا فالأعلام المنقولة حقيقة فيكون حقيقة لوضعه بطريق النقل على هذا التي فلامنى
لما قيل إنه صار الآن حقيقة عرفية في هذا المتن . واعلم أن الذي حققه العصام في شرح الرسالة
الوضعية أن أسماء الكتب من علم الشخص وأنها من الوضع الشخصي الخاص لموضوع له خاص
قال إذ الكتاب الذي هو عبارة عن الألفاظ والعبارات المخصوصة لا يتعدّد إلا بتعدّد التلفظ وذلك
التعدّد تدقيق فلسفي لا يعتبره أرباب العربية الا ترى أنهم يجعلون وضع الضرب والقتل وضعا شخصيا
لأنواعيا لجلب الموضوع أمرا متعينا لا متعددا . وحاصله أنها من علم الشخص بحسب عرف
أهل العربية الذين لا يعتبرون تعدّد اللفظ بتعدّد التلفظ ويفهم منه أنها من علم الجنس بحسب
التدقيق الفلسفي الذي يعتبر تعدّد اللفظ بتعدّد التلفظ ويجعله تعدّد شخص لا تعدّد محل فقط لأن الألفاظ
أعراض والعرض لا يتنقل ولا يقوم بمحليين ومثل أسماء الكتب أسماء التراجم بل وأسماء العلوم على التوجه
عندي وإن اشتهر الفرق لأن مسمياتها وهي الأحكام المعقولة المخصوصة إنما تتعدّد بتعدّد التعلّل وهذا
التعدّد أيضا تدقيق فلسفي لا يعتبره أرباب العربية فأعرف ذلك (قوله فهذا عليه الخ) قبله :

يخطط مولانا خطوط ابن مقالة وينظمها نظم الآلي في السالك فهذا الخ
(قوله شيخنا) يعنى به الأستاذ الكبير سيدى عبد الله الكنكسى القصرى (قوله والمرور في هذا
النظم والبيت المستشهد به المنورق) أقول أما كون المرور في النظم المنورق فلا خفاء فيه وأما كونه
المرور في البيت المستشهد به فباطل إذ لم يرو فيه منورق أصلا لعدم محته فيه وزنا ومعنى وإنما
المرور فيه نورق أوروبى . ويمكن أن يجاب بأن في كلامه اكتفاء أى المنورق ونورق على التوزيع
(قوله المرخرف) أى الحسن (قوله والغريب الحسن) احتراز بالحسن عن الغريب غير الحسن وهو
الكلمة الوحشية التي ليست ظاهرة المعنى ولا مألوفا الاستعمال عند العرب كالجرشى أى النفس فانه
ليس فصيحيا فضلا عن كونه عذبا لأن من شروط الفصاحة خلق الكلمة من الغرابة بهذا المعنى
(قوله لغزاته) أى الحسنه وهذا تصرّح بما علم من قوله والغريب الحسن عذب لأن تطبيق الحكم
بالمشتق يؤدّن بعلية المشتق منه (قوله كما عرف في فن البيان) زاد في كبره وإن لم نر في القاموس
المنورق بتقديم النون اه (قوله يرق) مضارع مجهول لرق يرق كرضى إذا علا وحمله يرق
الخ استئناف يبانى قصد به بيان وجه تسميته بالسلم (قوله أى بهذا التأليف) إنما أرجع الضمير
هنا وفيما بأتى للتأليف المفهوم من السياق ولم يرجعه للسلم مع تقدم ذكره صراحة لأن السلم السابق
هو الاسم لأن التسمية باللفظ والذي يرق به هو المسمى ولتوافق مرجع الضمير في سميته وفيما بعده
وأرجعه في الكبير إلى السلم ويتعين أن يكون رجوعه إليه لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى المسمى على
طريق الاستخدام (قوله الذى كالماء) أى في مطلق العلوّ والفرف أوفى اشتال كل على ما يهتدى
به (قوله فان قيل الخ) محصل السؤال أنه يلزم توصيل الشئ لنفسه لأن السلم بعض المنطق وقد
جعله مؤصلا لعم المنطق المشتمل على ذلك البعض (قوله السلم اسم للألفاظ) أى باعتبار دلالتها على
المعاني وهذا هو التحقيق من الاحتمالات السبعة المشهورة . ولنا فيها بسط وصلت به إلى ثمانية
وعشرين احتمالا تأتي آخر هذه الحاشية وكان الأنسب بالسؤال أن يقول قلنا هذا التأليف ألفاظ
لا علم إلا أنه عدل إلى التعبير بالسلم الذى هو اسم لهذا التأليف إشارة إلى أن مسمى أسماء الكتب
الألفاظ كما هو التحقيق (قوله فلا يلزم السؤال) أى لأنه مبنى على أن السلم اسم للعاني للمبينة في هذا
النظم . فاحصل هذا الجواب بإبطال مابنى عليه السؤال (قوله فالمراد أن المذكور الخ) حاصله منع
مانضمه السؤال من لزوم كون الشئ ساما لنفسه لأنه إنما يلزم لو جعلت المعاني التي في هذا النظم

سما لجميع علم النطق وليس كذلك بل إنما جعلت سما لما عداها من مسائله وهذا إنما يظهر على أن قوله سما مستعار للمائل الصعبة على طريق التصريحية بأن شبه المسائل الصعبة بالسما بجامع عسر التناول والقرينة الإضافة لاعلى ما قدمه من أن إضافة سما إلى علم النطق من إضافة المشبه به إلى المشبه إلا أن يراد بعلم النطق الصعب منه من إطلاق الشكل على البعض (قوله منصوب على التعظيم) لم يقل على الفعل بل مع أنه الواقع لما فيه من الإخلال بالأدب أى منصوب على وجه قصد به إظهار عظمتها (قوله أى أمل) بهزمة مفتوحة بعدها ألف متقلبة عن همزة ساكنة فيم مضمومة (قوله مع الأخذ في أسبابه) أشار به إلى أن الأمل لا يكون رجاء إلا مع الأخذ في الأسباب وإلا فهو طمع فكل رجاء طمع وأمل ولا عكس وقد يخص الطمع بما لم يكن معه أخذ في الأسباب فيكون مابيناً للرجاء وبمعنى الرجاء الرجو كالضرب والرجاوة كالسعادة فالثلاثة مصادر ، وأما الرجاء بالقصر فهو الناحية وهما رجوان والجمع أرجاء ، وأما الإرجاء بالكسر فمصدر أرجأت الأمر وقد تقلب الهمزة بعد الجيم ياء أى أخرت كذا في المختار (قوله وقد يطلق) أى حقيقة كما هو المتبادر من كتب اللغة وقوله الأمل . أقول صوابه الرجاء إذ هو الواقع في الآية والمطلق على المعنيين وفي بعض النسخ إسقاط لفظ الأمل فيكون في يطلق ضمير مستتر يعود على الرجاء المفهوم من أرجو فيكون صواباً (قوله ومنه وارجوا اليوم الآخر) ومنه أيضاً - ما لكم لاترجون لله وقارا - أى لاتخافون عظيمة الله قاله في المختار (قوله خالصا) اعلم أن مراتب العبادة الخالية من الحرمة ثلاث : الأولى أن تعبد الله طلباً للثواب وهرباً من العقاب وهذه أدناها . الثالثة أن تعبد لتشرف بعبادته والنسبة إليه وهى أعلى من التى قبلها . الثالثة أن تعبد له لكونه إلهك وأنت عبده وهذه أعلاها كذا ذكره النابى إذا علمت ذلك فقول المصنف خالصا يحتمل خالصا عن المكدرات كحب الظهور والشهرة كما قال الشارح فيصدق بأى واحدة من الثلاث وأقربها إليه أولاهها ويحتمل خالصا عن موانع الكمال الأعلى فيكون من المرتبة الأخيرة أفاده شيخنا العدوى (قوله والشهرة) هى أبلغ من الظهور وقوله والحمدة بفتح اليم الثانية وكسرهما ضد اللذة بفتح الدال وكسرهما (قوله أى ذاته) جرى على مذهب الخلف وعليه فالإضافة لليان ، أما إن جربنا على مذهب السلف من إثبات وجهه تعالى منزله عن سائر الحوادث فالإضافة على معنى اللام (قوله القائل الخ) وأما القائل من التوق فهى الشابة وهى بمنزلة الجارية من النساء . وجمعها قلص بضمين وقلائص مثل قدوم وقدم وقدام وجمع القلص قلائص قاله في المختار (قوله يطلق على إحدى الخ) أى كايطلق بمعنى المرتفع يقال قلص الشئ أى ارتفع وبمعنى المنضم يقال قلص الثوب بعد الغسل أى انضم وبأيهما جلس قاله في المختار (قوله شفى البعير) أى أونحوه كما تفيد عبارة المختار (قوله فأطلق على الناقص الخ) ظاهر تقريره أن المجاز بمرتبة وهو الأقرب فإن أريد من القائل الناقص مطلقاً ثم انتقل منه إلى الناقص بسبب حب الظهور والشهرة والحمدة فهو بمرتبتين ويصح كون المجاز من باب الاستعارة بأن تعتبر المشابهة بين القائل والناقص (قوله ثم يحتمل الخ) ذكر احتمالين قبل وبقى ثالث وهم أن لا يكون ليس قالصاً أن لا يقصد به حب الظهور والحمدة وهو التقريب لقول المصنف خالصا لوجهه الكريم . وأقول لا يخفى أنه على هذا يكون قوله ليس قالصاً تأكيداً لقوله خالصا لوجهه الكريم والتأسيس خير من التأكيد فلماذا تركه الشارح (قوله بأن لا يعوقه) من العوق وهو الحبس والصرف عن الشئ وبأيه قال كما في المختار (قوله في زوايا الإهمال) أى أركانه شبه الإهمال بدار خربة على طريق السكتية وأثبت الزوايا تخيلاً والحول عدم الظهور وعطفه على الإهمال من عطف اللزوم

منصوب على التعظيم
أى لاغيره (أرجو)
أى أمل أملاً يتعلق
بمطموع فيه مع الأخذ
في أسبابه وقد يطلق
الامل على الخوف
ومنه - وارجوا اليوم
الآخر - (أن يكون)
هذا التأليف (خالصا)
من المكدرات كحب
الظهور والشهرة
والحمدة (لوجه) أى
ذاته (الكريم ليس
قالصا) القائل في
الاصل يطلق على
إحدى شقى البعير
الناقصة عن أختها ثم
تجوز فيه فأطلق على
الناقص مجازاً مرسل
من باب إطلاق اسم
المقيد على المطلق ثم
يحتمل أن يكون مراده
بعدم النقص الكمال
الحسى بأن لا يعوقه
عن إكاله عائق وأن
يكون مراده أن
لا يكون مطروحاً في
زوايا الإهمال والحول
لا يتفجع به لأن هذا
أيضاً نقص فيكون
موله (وأن يكون

(قوله نافعا للبدي) أى الآخذ في صفار العلم أى نافعا له بطريق الأصالة في وضعه فلا ينافي نفعه لغيره من التوسط والمنتهى إما مراجعة أو مطالعة ذكره شيخنا العدوى ولا للبدي زائدة لتقوية العامل الذى هو نافعا لضعفه بالفرعية ولما لم تكن زايدها حصة جؤزوا تعلقها كما هو مصرح به في محله وبهذا يعرف ما في كلام بعض هنا (قوله به إلى للطولات يهتدى) ذكره بعد قوله وأن يكون نافعا للبدي تخصيص بعد تعميم وأومن ذكر اللازم بعد الملزوم (قوله بيانا وإيضاحا له) أى لقوله ليس قالها (قوله عن شيخه) هو العلامة البيهقي مسمى شرح الكبرى وشرح مختصر السنوسي (قوله كان مجاب الدعوة) هرجدير بذلك فإنه كان من الصوفية ورأيت له تأليفا في التصوف .

[فصل : في بيان جواز الاشتغال به] أى في مبينه من ظرفية الخاص في العام ويحتمل غير ذلك ثم يصح أن يكون من باب الترجمة لشيء والزيادة عليه لأنه يبين في هذا الفصل القول بأنه يحرم والقول بأنه ينبغي وإلى هذا يشير قول الشارح في كبريه في بيان جواز الاشتغال به وحرمة وتنبه اه وأن يكون للعنف في بيان الاختلاف في جواز الاشتغال فتكون الترجمة مطابقة للترجم لأن بيان الاختلاف في جوازه يتضمن بيان الأنوال الثلاثة (قوله ليسكون الخ) علة للضاف الذى قدره الشارح وهو بيان (قوله على بصيرة) أى شارعا على بصيرة والبصيرة قوة إدراك النفس ويقال هي عين القلب والمراد بها هنا معرفة حال المشروع فيه (قوله على قسمين) أى كائن على قسمين من كينونة الكل على صنفيه ولو أسقط لفظ على لكان أحسن (قوله بعلم الفلاسفة) الإضافة لاجنس قصدت بالحكمة والهيئة وغيرها من علومهم والفلاسفة جمع فلسفي نسبة إلى الفلسفة مأخوذة من فيلا سوف وهو الحكيم وقد عرفوا الفلاسفة بأنها علم يبحث فيه عن أحوال الموجودات على ما هي عليه في نفس الأمر بقدر الطاقة البشرية وأقسامها ثلاثة لأن الموجود إن كان مستغنيا عن المادة في الوجودين الخارجى والذهنى فالعلم الباحث عن أحواله يسمى الإلهي والفلسفة الأولى وإلا فإن احتاج إلى المادة في الوجودين فالعلم الباحث عن أحواله يسمى الطبيعى وإن احتاج إلى المادة في الوجود الخارجى دون الذهنى فالعلم الباحث عن أحواله يسمى الرياضى فالعلم الإلهي كالبحث عن أحوال الأفلاك والعناصر والحيوانات والنباتات والمعادن والرياضى والأعراض والطبيعى كالبحث عن أحوال الأفعال والعناصر والحيوانات والنباتات والمعادن والرياضى كبحث المهندس والموسيق كذا في حواشى شرح العقائد (قوله والعلامة ابن عرفة) عطف على هذا السلم بتقدير مضاف حذف لدلالة ما قبله عليه أى ومختصر العلامة ابن عرفة لاعلى الامام السنوسي لاقضاءه تشارك الشيخين في مختصر واحد (قوله ورسالة أنير الدين الأبهري) أنير فاعيل بمعنى مفعول بفتح العين أى المؤثر أى المختار من أهل الدين والأبهري بفتح الهيمزة وفتح الهاء وسكون الهاء نسبة إلى أبهر وهى قبيلة وغلط من جعله يسكون الواحدة وفتح الهاء كذا قاله ملا تاج وتبعه الشهاب القليوبى في حاشية إيساغوجى . أقول لم أجد في القاموس ولا في غيره أبهرا بالضبط الأول لاسم لبلد ولا قبيلة ولا غيرها حتى ينسب إليه والذى وجدته فيه أبهر بالضبط الثانى اسم لبلدين من بلاد العجم ولجل بالحباز وبهراء كعمراء قبيلة من قضاة ونسبوا إليها على غير قياس فقالوا بهرا فى كرتجانى وعلى القياس فقالوا بهراوى فانظر هذا مع مقاله ملا تاج ومن تبعه ولا بعد في أنهم غلطون وأن الحق مع من غلطوه في الضبط الثانى فخر (قوله وتأليف الكاتبي) يعنى متن الشمسية (قوله والخونجى) أى وتأليف الخونجى وتأليف سعد الدين وتأليف غيرهم على ما مر آنفا ولك أن تقول تأليف مفرد مضاف فيهم ويجعل الكلام على التوزيع كما يقال ذلك لو قيل وتأليفات الكاتبي والخونجى الخ فافهم (قوله وسعد الدين) أى الفتازانى صاحب متن التهذيب (قوله فهذا) الفاء مفصحة عن

نافعا للبدي * به إلى
الطولات يهتدى
بيانا وإيضاحا له وقد
ذكر لنا شيخنا عن
شيخه أن المؤلف كان
مجاوب الدعوة وأنه دعا
لمن يقرأ هذا التأليف
بالنفع وقد أجاب الله
دعاه فكل من قرأه
بنية خالصة لله تعالى
اتفح به كما هو مشاهد
[فصل : في بيان
جواز الاشتغال به]
ليكون الطالب على
بصيرة .

اعلم أن علم
المنطق على قسمين
القسم الأول مائس
مخلوط بعلم الفلاسفة
كالذكور في هذا السلم
ومختصر الامام السنوسي
والعلامة ابن عرفة
ورسالة أنير الدين
الأبهري للسياة
إيساغوجى وتأليف
الكاتب والخونجى
وسعد الدين وغيرهم
من المتأخرين فهذا
ليس في جواز الاشتغال
به خلاف ولا يصح
عنه إلا

شرط مقدر أى إذا أردت معرفة حال هذا القسم فهذا الخ (قوله من لامعقول له) أى من لامعقول له أو اسم المفعول بمعنى المصدر بناء على تجويز س ذلك أى من لاعقل أى فهم له (قوله بل هو فرض كفاية) أى على أهل كل إقليم إذا قام به واحد منهم سقط الحرج عن الباقيين وعمل كونه فرض كفاية بقوله لأن حصول القوة الخ وقوله الذى هو صفة لرد الشكوك فالضمير يرجع إليه أو صفة لحصول فالضمير يرجع إليه بمعنى التحصيل لأنه الذى فى وسع المكلف لا الحصول فنيه استخدام إن لم يرد بالحصول من أول وهلة التحصيل وفى كلامه إشارة إلى قياس من الشكل الأول نظمه هكذا: علم المنطق يتوقف عليه فرض الكفاية وكل ما يتوقف عليه فرض الكفاية فهو فرض كفاية ينتج علم المنطق فرض كفاية وهو المدعى . أقول: بأن لك بإيرادنا القياس على هذا الوجه أنه كان المناسب للدعى أن يقول الشارح فى الكبرى وما يتوقف عليه فرض الكفاية فهو فرض كفاية بدل قوله وما يتوقف عليه الواجب فهو واجب إذ الواجب أعم من فرض الكفاية الذى هو المدعى ، هذا ومحل كونه فرض كفاية إذا لم يستغن عنه بجودة الذهن وصحة الطبع إذ بذلك أيضا تحصل القوة على رد الشكوك الذى هو فرض كفاية ولذلك لم يحتج إليه الصحابة والتابعون والأئمة المجتهدون وأصحابهم وأما قول الشارح إن حصول ذلك يتوقف على حصول القوة فى هذا العلم فإنما هو عند عدم جودة الذهن وصحة الطبع ومن صرح بالاستغناء عنه بما ذكر الشيخ السنوسى فى شرح مختصره والشيخ ابن يعقوب وغيرهما (قوله لكن المصنف الخ) أقول هذا استدراك على قوله فهذا ليس فى جواز الاشتغال به خلاف دفع به الشارح إيرادا على المصنف نشأ من قوله فهذا الخ . حاصله إذا لم يكن فى القسم الأول الذى منه مافى هذا النظم خلاف فكيف ذكر المصنف الخلاف فهذا الاستدراك ليس حقيقيا لأنه لم يثبت به ما يتوهم مما قبله اتفاؤه ولا نفي به ما يتوهم مما قبله ثبوته بل هو مجازى لعلقة المشابهة والجامع وجود الدفع فى كل . وحاصل دفع الإرادة أن المصنف قصد بيان جواز الاشتغال بالمنطق الذى منه نظمه فجاء ذلك القصد إلى ذكر حال المنطق المخلوط فترجم له وبين الخلاف فيه فالضمير فى قول المصنف فى جواز الاشتغال به يرجع إلى المنطق بمعنى القسم المخلوط واسم الإشارة فى قول الشارح جزمه ذلك إلى الإرادة وذكر إشارتها لتأولها بالقصد لا إلى ذكر لأنه لم يذكر بالفعل جواز الاشتغال بغير المخلوط ويرد على هذا الدفع أنه يلزم عليه ترك ما قصد مع أنه أعم إلا أن يقال ذكره ضمنا لأنه بين أن الأصح جواز المنطق المخلوط لكامل الترجمة الممارس للكتاب والسنة وعدم جوازه لغيره لعدم الأمن عليه من شبه الفلاسفة وهذا يتضمن جواز غير المخلوط مطلقا فقد المحذور المذكور فأحرص على هذه الدقائق (قوله والخلف) اسم مصدر بمعنى الاختلاف (قوله بالتنوين) قال فى الكبير ولا يجوز ترك التنوين على أن يدخل فى البيت الشكل لأن الشكل إنما يكون فى مستغنى عن ذى الودع الفروق ومستغنى فى الزجروته ليس بمفروق بل هو مجموع فلا يدخل الشكل الزجراه والشكل اجتماع الحبن والكف والحبن سقوط الثانى الساكن والكف سقوط السابع الساكن (قوله فالامام ابن الصلاح) هو كافى شرح النجبة الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمرو عثمان ابن الصلاح عبد الرحمن نزىل دمشق اه وقال الشارح فى كبيره: الكردى كان إماما فى الفقه والحديث عارفا بالتمييز والأصول والنحو ورعا زاهدا وكان والده الصلاح شيخ بلاده تفقه ابنه عليه فى حياته ثم رحل سنة تسع وسبعين وخمسائة وتوفى صباح يوم الأربعاء الخامس والعشرين من ربيع الآخر سنة ثلاث وأربعين وستائة (قوله بحجى النواوى) قال فى الكبير بحجى الدين صاحب التصانيف الشهيرة المباركة النافعة ولد فى العشر الأول من المحرم سنة إحدى وثلاثين وستائة بنوى من الشام

من لامعقول له بل هو فرض كفاية لأن حصول القوة على رد الشكوك فى علم الكلام الذى هو فرض كفاية يتوقف على حصول القوة فى هذا العلم وما يتوقف عليه الواجب فهو واجب لكن المصنف لما أراد أن يذكر أنه حائز جزمه ذلك إلى ذكر الخلاف فيحمل على ما هو مخلوط بالفلسفة. القسم الثانى ما هو مخلوط بعلم الفلاسفة وكفر بآتهم وهذا هو الذى وقع فيه الخلاف والخلاف الواقع فيه على ثلاثة أقوال كما قال المصنف (والخلف فى جواز الاشتغال به على ثلاثة) بالتنوين (أقوال) بدل منه أو عطف بيان : القول الأول ما أشار إليه بقوله (١) الامام (ابن الصلاح) (و) الامام أبو زكريا يحيى (النواوى) نسبة إلى نوى،

من عمل دمشق ونوى إليه الأرباء رابع عشر رجب سنة ست وتسعين وسبعمائة ودفن بقبة
 (قوله على غير قياس) لأن القياس في المقصور الذي ألفه ثلاثة والتقصص الذي يلوثة ثلاثة القلب واو
 فيقال في النسبة إلى فتى ونوى وشج وعم فتوى ونوى وشجوى وعموى وإن كانت الألف أوالياء
 رابعة جاز الحذف والقلب فيقال حبلى وحلاوى وقاضى وقاضوى وفى الأرجح منهما تفضيل فى محله
 وربما أتى بألف قبل الواو فى المقصور فيقال حبلاوى وإن كانت الألف أوالياء خلسة فصاعداً لمختلف
 فيقال مصطفي ومستدعى (قوله وقد ذكرها الخ) أى حيث قال إن نوى قرية من قرى مصر فناقشه
 الشارح بأنه سبق قلم وحيث قال إن زيادة الألف فى الواوى إما لضرورة الوزن أو الاشباع كما قالوا
 السخارى فى النسبة إلى سخاؤ كما قيل به فى قوله تعالى - وما ضفوا لوما استكانوا - أنه اختل من السكون
 وأشعبت الفتحة ألفا وكا فى قوله - أعوذ بالله من القرب - فناقشه الشارح نقلاً عن شيخه بأن
 هذا ليس من ضرورات الشعر وبأن الاشباع سماوى لا قىاسى وإلا لأشعبت كل حركة وتوقف شيخنا
 العدوى فى قوله إن هذا ليس من ضرورات الشعر فقال انظر ما وجه بل الظاهر أنه من ضرورات
 الشعر اهـ . وأقول معنى قوله المذكور أن زيادة الألف إشباعاً ليست من الأمور التى يجوز للشاعر بطراد
 ارتكابها عند الضرورة كصرف ما لا ينصرف ومنع صرف ما ينصرف وقصر المدود ومد المقصور وإن
 وقعت فى بعض أشعار العرب للضرورة شذوذاً فهى من الضرورىات السماعية لا القىاسية (قوله
 ووافقه على ذلك كثير من العلماء) بل حكاه السيوطى عن جمهور العلماء من الفقهاء والمحدثين نقله
 شيخنا العدوى (قوله وجه تحريم هؤلاء إياه أنه الخ) أى وأما توجيهه بأنه يشتغل به اليهود والنصارى
 فليس بشئ إذ يلزم هذا القتال تحريم النحر والطب بل والأكل والشرب وغيرها لاشتغال اليهود
 والنصارى بها كذا فى كبرىه (قوله حيث كان) الظرف متعلق بخبر إن وهو قوله يشتغل الخ والحديث
 للتعليل أو التقييد (قوله بكفريات الفلاسفة) الأولى أن يراد بكفرياتهم ما يشمل مزالاتهم التبريل المكفرة
 على طريق التغليب ولأنها تخرج إلى الكفر (قوله القول الثانى للجمهور) أقول لعل المراد جمهور غير
 الفقهاء والمحدثين فلا ينافى ما مر عن السيوطى (قوله النزائى) ضبطه بعضهم بالتخفيف وبعضهم بالتشديد
 وتقدم ترجمته (قوله لا يوثق بعلمه) أى إدراكه أى إدراكه كان لأنه لا يفرق بين صحيح العلوم
 وفاسدها والمراد الوثوق التام وإلا كان هذا الكلام مقتضياً لوجوبه لاندبه مع أن المنقول عنه التنب
 بدليل قول المصنف فى شرحه واستحبه النزائى وقول ابن يعقوب بعد نقله عن النزائى الكلام المذكور
 ومع ذلك لم يحمله من فروض الكفاية كالعلوم لعدم توقف العلوم عليه بل يراد به كمال إدراكها ولأنه قد
 يفتى عن فائدته كمال العقل وأما ما يروى من أنه رجع إلى تحريمه فلم يثبت اهـ . وأقول يؤخذ من هذا
 الكلام أن كلام النزائى فىمن لم يستغن عن علم المنطق بذكاء اللفظة كاسم (قوله معيار العلوم) أى
 ميزان الادراكات الذى يعرف به صحيحها من فاسدها (قوله يحتمل أن يكون بمعنى كفاية) ما نقلناه
 آتافعن المصنف فى شرحه وعن ابن يعقوب ينافى هذا الاحتمال وفى كلام بعضهم ما يفيد أنها حقيقة فى
 الاستحباب مجاز فى الإيجاب أفاده شيخنا العدوى (قوله كما تقدم) أقول الذى تقدم أنه يجب كفاية غير
 الخلوط والكلام هنا فى الخلوط فقوله كما تقدم ليس فى محله ويمكن حمل قوله كما تقدم على أن المعنى
 كالقسم الذى تقدم وهو غير الخلوط (قوله المشهورة) أى لكثرة قائلها وقوله الصحيحة أى لقوة
 دليلها : أقول : التى اختصت به هذه القولة مجموع الوصفين فلا ينافى شهرة القولين الأولين
 أيضاً لكثرة قائلهم كما علم مما مر فافهم (قوله جواز) قل شيخنا العدوى أراد به الإذن
 فيصدق بالوجوب والحبس ولم يرد به استواء الطرفين لقوله فى علته لينتهى به إلى الصواب اهـ

على غير قياس قرية
 من قرى الشام وقد
 ذكرها سيدى سعيد
 كلانا ناقشه فيه فى
 الشرح الكبير (حرماً)
 الاشتغال به ووافقه
 على ذلك كثير من
 العلماء ووجه تحريم
 هؤلاء إياه أنه حيث
 كان محظوظاً بكفريات
 الفلاسفة يشتغل على
 الشخص إذا خاض فيه
 أن يمكن من قلبه
 بعض العقائد الزائفة
 كما وقع ذلك للمترجم
 القول الثانى للجمهور
 وإليه أشار بقوله (وقال
 قوم يفتى أن يعلم)
 منهم الامام حجة الاسلام
 النزائى . حق قال من
 لا مصرفة له بالمنطق
 لا يوثق بعلمه وسماه
 معيار العلوم ، وقوله
 يفتى يحتمل أن يكون
 بمعنى يجب كفاية كما
 تقدم ويحتمل أن
 يكون بمعنى يستحب
 القول الثالث للتفصيل
 وإليه أشار بقوله :
 (والقول المشهورة
 الصحيحة

جواز له كمال
 القرحة اهـ . وبالأصل

(قوله أول ما يستنبط الخ) فهي فعيلة بمعنى معفولة أى مستخرجة (قوله أول ما يستنبط منه) أى من العلم وقوله مطلقا أى سواء كان أول العلم أو غير أوله وقوله لأنه أى العلم سبب الخ أى فالجامع أن كلا سبب لمطلق حياة وهو تعليل لاستعارته لما يستنبط من العلم مطلقا ويؤخذ منه تعليل استعارته لأول ما يستنبط من العلم (قوله ثم استعبر للعقل) أى فتسكون هذه الاستعارة الثانية مبنية على لاستعارة الأولى . وطريق ذلك أن تجعل المعنى المتجوز إليه أولا بمنزلة المعنى الحقيقي للمعنى المتجوز إليه ثانيا ووجه الشبه بين المستعار منه وهو المستنبط من العلم والمستعار له وهو العقل الارتفاع والاهتداء بكل وإن شئت جعلت التجوز الأول من المجاز المرسل بمرتبين على أول احتياليه بأن يتجوز إلى أول مستنبط مطلقا ثم إلى أول مستنبط من العلم وثلاث مراتب على ثانيهما بأن يتجوز إلى أول مستنبط مطلقا ثم إلى أول مستنبط من العلم ثم إلى المستنبط من العلم مطلقا والعلاقة في جميع هذه التجوزات دائرة بين الاطلاق والتقييد وجعلت التجوز الثانى أيضا من المجاز المرسل من إطلاق اسم الشيء على آله فيكون من المجاز المرسل المبني على مجاز مرسل وإن شئت جعلت التجوز الأول من الاستعارة والثانى من المجاز للمرسل فيكون من المجاز المرسل المبني على استعارة وإن شئت عكست فيكون التجوز الثانى من الاستعارة المبنية على مجاز مرسل هذا ما ظهر لى فاحفظه (قوله ثم صار حقيقة عرفية فيه) هجر المعنى الأصلي الأول والمعنى الأصلي الثانى بحيث صار إذا أطلق لفظ القرينة ينصرف إلى العقل لا إلى أول مستنبط من الماء ولا إلى المستنبط من العلم بل إذا أريد أحد هذين كان بطريق المجاز العرفى فلا بد من قرينة تدل على إرادة أحدهما (قوله بممارسة السنة والكتاب) أى مزاولهما ومتداولهما فعرف العقائد الحققة من العقائد الباطلة وليس المراد بممارستها إدراك ما يتعلق بهما من لغات وأسباب نزول وناسخ ومنسوخ وغير ذلك بحيث صار يستنبط الأحكام الفقهية منها فإن ذلك إنما يحتاج إليه المجتهد المطلق أفاده ابن يعقوب (قوله فيجوز له) قدره ليعلق به قوله ليهتدى وأقول فيه أنه مستغنى عنه لأنه متعلق بقول المصنف جواره والعذر له بعد العهد بالمتعلق (قوله لكونه قد حسن الخ) أقول يؤخذ من التعليل أن المدار على تحصيل العقيدة حتى لو حسنها كامل القرينة بممارسة غير الكتاب والسنة ككتب الكلام التى لأهل السنة جازله الخاطوط وهو قريب (قوله ذكيا) من الذكاء وهو شدة العقل وقوة إدراكه وهذا معنى قول السعدى فى شرح التلخيص هو شدة قوة النفس معدة لاكتساب الآراء بكسر العين إذ القوة فى عبارة من العقل كامرا بسطه (قوله ومن هنا) أى من أجل ما ذكر هنا من الخوف على المطلق على عقائد أهل الضلال وشبههم فمنعوا الخ (قوله بكتب علم الكلام الخ) كالطوابع والمطالع والمواقف والمقاصد وعذر أهل السنة فى إيداعهم ذلك فى كتبهم التحكى من ردّها وإبطالها .

أنواع العلم الحادث

هي أربعة لأن العلم إما تصور أو تصديق وكل منهما إما ضروري أو نظري وتعرض لثنويه ولم يتعرض لحده لما فيه من الخلاف حتى قيل إنه لا يحد كونه ضرورياً ولأن ثنويه يتضمن تعريفه لما سأتى أن التقسيم من قبيل الرسم **(قوله مطلق الإدراك)** ولو غير جازم أو غير مطابق للواقع فدخل الظن والجهل المركب وتصور النسبة المشكوكه والتوهمه بدليل جمل السيد وغيره إياها من قبيل التصور **(قوله لاما)** أى المعنى أو الإدراك الذى يرد أى من لفظ العلم فى اصطلاح بعض الأصوليين وكان فى النسخ لفظ به بعد يرد فأمى شيخنا الشارح فى درسه بشطبها من النسخ ثم قال ويصح إطلاقها

أول ما يستنبط أى
يستخرج من البئر ثم
استعبر لأول مستنبط
من العلم أولما يستنبط
فيه مطاقا لأنه سبب
حياة الروح كأن
الماء سبب حياة
الجسم ثم استعبر للعقل
ثم ما ر حقيقة عرفية
فيه (مارس السنة) أى
الحديث (والكتاب)
أى القرآن فيجوز له
(ليتدى به إلى
الصواب) لكونه قد
حسن عقيدته فلا يضره
بعد ذلك الاطلاع على
العقائد الفاسدة
وشبهها أما إذا كان
ليبدا فلا لأنه لا يقدر
على دفع شبههم فربما
تمكن من قلبه وكذا
إذا كان ذكيا غير
مارس السنة والكتاب
ومن هنا منوا
الاشتغال بكتب علم
الكلام المشتملة على
تخليطات الفلاسفة
إلا للتحرر .

[أنواع العلم الحادث]

المراد بالعالم مطلق
الادراك لا ما يراد به في
اصطلاح بعض
الأصوليين

على أن المراد بالادراك العلم وأنا أقول هذا إنما يحتاج إليه إذا أرجع السمع في بطلان ما أما إذا أرجع إلى العلم فلا لفظ بعض ساقط من بعض النسخ ومن الشرح الكبير (قوله وهو) أي ما يراد في اصطلاح بعض الأصوليين إدراك الخاص أي إدراك النسبة التصديقية عبارة شيخنا العدوي العلم عند الأصوليين الاعتقاد الحازم المطابق للعقل عن دليل وعند المناطقة الصورة الحاصلة في الدهن يشينا وأوطنا وأوجلا مركبا له (قوله لأنه الخ) تعليل للثبوت وقوله حيث أخذ أي حين إذا أريد العلم باصطلاح ذلك البعض وقوله لا يقبل التقسيم الآتي يعني إلى تصور أو تصديق إدراك الشيء لا ينقسم إلى نفسه وغيره (قوله إشعارا الخ) علة للعلم التي هي الاحتراز وعلة للتقييد معاللا بالاحتراز على ما مر (قوله عن أن تصف علمه الخ) زاد في كبره وعن أن تصف بكونه ضروري أو نظريا له لما في إطلاق الضروري على علمه تعالى من إيهام بمقارنته للضرورة المستحيلة في حقه تعالى مع عدم ورود السماع به وإن كان معناه محييا في حقه تعالى إذ علمه تعالى ليس عن كسب وفكر وفي إطلاق النظرى من اقتضاء الحدوث لأنه ما يحصل عن نظر ولستدل أن يكون مسبوقا بالنظر والاستدلال أفاده ابن يعقوب (قوله إلى المعنى) يطلق المعنى على أربعة معان ما يقابل الجوهر وهو العرض وما يقابل المحسوس وهو المفعول وما يقابل اللفظ وهو ما يفهم منه ومطلق الإدراك وهو المراد هنا (قوله ولأن التصور الخ) اعترض بأن المفسر بمحصول هو مطلق العلم الشامل للتوحيب لا التصور فقط وبأن الاختصار على التصور يستلزم قصور التعليل الثاني وأقول مبنى الاعتراض أن المراد بالتصور في التعليل الثاني مقابل التصديق والمتجه عندي حمله بقرينة تعريفه بما ذكر على التصور مرادف العلم كما هو أحد استعماليه على ما قرره شارح الشمسية وعلى هذا لا اعتراض أصلا (قوله حصول الصورة) أي صورة أي صورة الشيء الحاصلة في النفس بناء على التحقيق أن العلم من مقولة الكيف وإنما جعله نفس الحصول ينشأ على لزوم هذه الصفة له واعتبارها فيه وأما على أنها فاعل فاعل فاعله ظاهره لأن المراد بحصول الصورة قبول النفس إياها والمراد بصورة الشيء ما يكون آلة لامتياز سواء كان نفس ماهية الشيء أو شجرا أي مثالا كذا قال عبد الحكيم في حاشية القطب وقيل من مقولة الفعل بناء على ما يتبادر من لفظ الإدراك والاذعان ونحوهما وقيل من مقولة الإضافة بناء على أنه نسبة بين المدرك والمدرَك ولا يرد على أنه كيف أنهم عرفوا الكيف بأنه عرض لا يقبل بالتقسيم لذاته ولا يتوقف تعقله على تعقل غيره والعلوم النظرية تتوقف لأن المراد بالتوقف المنى أن لا يعقل إلا مع تعقل الغير كافي الأبوة والبنوة والعلوم الكسبية بعد تحصيلها ليست كذلك ولا أنه يلزم أن يكون العلم جوهرًا عرضًا إن كان الشيء ذو الصورة جواهر وكيفًا عرضيًا غيره إن كان عرضًا غير كيف وموجودًا معلومًا إن كان معدومًا قولهم إن العلم عين المعارف ذاتا لأن المراد بالمعروف في قولهم المذكور المعارف الذهني وهو الصورة لا الشيء ذو الصورة إذ لا يشك عاقل في أنه غير العلم والمعارف الذهني عين العلم ذاتا وإنما يختلفان اعتبارا فالصورة من حيث ذاتها معلومة ومن حيث حصولها في الدهن علم (قوله وهو من خواص الأجسام) لاقتضائه الانطباع في النفس والانطباع والنفس من خواص الأجسام وأما النفس في نحو - كتب رجبكم على نفسه الرحمة - فبمعنى الذات ولا يثبت استدعى سبق الجهل كما قال صيدى سعيد (قوله في إطلاقه الخ) فترجع على التعليلين أي في إطلاق المذكور من التصور والتصديق على علمه تعالى إيهام أنه جسم وله نفس تنطبق فيها صور المعارف أي مع عدم السماع والإيهام بمعنى الإيقاع في الوهم أعني الدهن (قوله وإن أريد به معنى صحيح) أي أريد بالمذكور من التصور والتصديق بأن يراد بالتصور في حقه تعالى علمه بالمفرد كذات زيد والتصديق علمه بوقوع نسبة القيام إلى زيد مثلاً وإن في كلامه إماما وصلياً زائدة فلا يحتاج إلى جواب كما حققه البعض

وهو إدراك خاص
أي إدراك النسبة
التصديقية لأنه حيث
لا يقبل التقسيم الآتي
وتقييد العلم بالحدوث
للاحتراز عن علم الله
تبارك وتعالى إشعارا
بتنزهه سبحانه وتعالى
عن أن تصف علمه
بالتصور أو التصديق
إذ كل منهما مفسر
بالإدراك الذي هو
وصول النفس إلى
المعنى ولأن التصور
حصول الصورة وهو
من خواص الأجسام
ففي إطلاقه على علمه
تعالى إيهام وإن أريد
به معنى صحيح

والاول الحال فيكون في غير هذه الحال أولى بالايهام وشرطية غائية لجوابها محذوف لعلالة ما قبله عليه
 والوجه العاطفة على محذوف أي إن لم يرد به معنى صحيح وإن أريد (قوله وفي هذا) أي التقييد المذكور
 (قوله على أن الخ) أي والتحقيق كائن على أن الخ أي ما أفاده كلامه من الاحتياج إلى التقييد أمر
 ظاهري والتحقيق كائن على أن الخ ويحتمل كون على أن بمعنى لكن فتأمل (قوله لكن المصنف
 رحمه الله تعالى أراد الإيضاح) أي لإيضاح المقصود فذكر التقييد نظير بما بالمقصود زاد في الشرح الكبير
 ويخرج عنه تعالى حتى على قول بعض أكابر أهل السنة أن علمه تعالى يتعدد بتعدد المعلومات
 وهو قول قوي وأما الرد عليه بزم دخول الملائكة له في الوجود فيرد بأن استحالة دخول الملائكة
 له في الوجود إنما ثبتت في حق الحوادث أما في حق القديم فلا اه . أقول : هذا يقتضي أن ذكر
 أنواع ليس مخزجه لعلم القديم في هذا القول وهو إنما يسلم إذا كان القائل به يقول إن تعدد العلم القديم
 بتعدد المعلومات بتعدد النوع والظاهر أنه عنده تعدد بالخصص فتأمل . ثم أقول الاكتفاء في إخراج
 العلم القديم بذكر أنواع إنما يظهر بالنسبة لمن يعلم عدم تنوعه لامطلقاً ففهم (قوله المراد به الخ)
 أقول لا يظهر رجوع الضمير إلى المفرد لأنه يلزم عليه عدم مانعة التعريف إذ يصح على التصديق أنه
 إدراك ما ليس مشتملاً على النسبة الحكيمة إذ من جهة ما ليس مشتملاً على النسبة الحكيمة نفس النسبة
 الحكيمة ضرورية عدم اشتغال الشيء على نفسه فتعين أن يكون الضمير راجعاً إلى إدراك المفرد وما واقع
 على إدراك أي المراد بإدراك المفرد إدراك الشيء مشتملاً على النسبة الحكيمة أي ليس متعلقاً بها فهو
 من اشتغال المتعلق بالكسرة على المتعلق بالفتح وحسبارة كبيرة بعد قول المصنف مفرد المراد به ما ليس
 نسبة حكيمة سواء كان جوهر أو عرضاً كزبد وضرب أو جوهر أو عرضاً كضارب اه . والتضمير فيها
 عائد على المفرد لعدم إقعاضه الاشتغال فتأمل (قوله على نسبة حكيمة) تطلق النسبة الحكيمة على
 النسبة الكلامية وهي تعلق المحمول بالموضوع أو التالى بالمقدم إيجاباً أو سلباً وعلى وقوع هذه النسبة
 وعدم وقوعها أي مطابقاً لنفس الأمر وعدم مطابقتها ومن الإطلاق الثاني قوله هتأليس مشتملاً
 على نسبة حكيمة وقوله بعد إلا أنها غير حكيمة ومن الأول ما يأتي في قوله أي وإدراك وقوع نسبة
 حكيمة وفي قوله والآخر إدراك النسبة الحكيمة وبتقرير عبارة بهكذا إسقاطاً ما اعترضت به وقوله نسبة
 حكيمة أي مدركة على وجه الإذعان كما يؤخذ من كلامه بعد فدخل في التصور إدراك النسبة الحكيمة
 لاعتق الوجه المذكور كالتصریح به فترادواود (قوله تصورا علم) أي علم بالتصور أي معنى به (قوله فادراك
 كالجنس) أي في السجول ولم يجعلها جنساً حقيقياً لاعتبار اختلاف الكثيرين المقول عليهم الجنس
 بالحقائق واختلاف التصور والتصديق المقول عليها الإدراك ليس بأخفظة بل باعتبار المتعلق بفتح
 اللام هذا ما ظهر في فتأمله وأما توجيه ذلك بأن الإدراك عرض يزول والأمكنة الحقيقية متقررة
 مستمرة فيرد بأنه يقتضي أن كل عرض له محض حقيقي ولا دليل على ذلك بل يرجع كلامهم ببطله
 كما يعرف بالوقوف على تقريرهم تعارض الأقور العرفية كاللغة والبيان والزمن على أنه عرض
 وغير ذلك مما لا ينحصر (قوله لا يتناول) مشتتاً لا عطف على يخرج والضمير فيه لإدراك المفرد
 وما في قوله ما لا نسبة له واقعة على إدراك بقرينة التثنية ودخل في قوله ما لا نسبة له أصلاً ثلاث صور
 إدراك الموضوع وتحدوه وإدراك المحمول وحده وإدراكه معادون النسبة بينهما ودخل في قوله
 وما فيه نسبة إلا أنها غير حكيمة أي مدركة على وجه الإذعان أو بع عشرة صورة إدراك النسبة
 الإضافية كالنسبة في ابن عمرو وهي بتوقييد لعمرو والتقييد كالنسبة في الحيوان الناطق وهي كون
 الثاني صفة للأول والنسبة الكلامية بتسميتها الخبرية والإنشائية والنسبة الحكيمة التي هي للوقوع أو عدمه

في هذا تنبيه على
 أن التقييد مراد لمن لم
 يفيد وأنه كان ينبغي
 له التقييد على أن
 ذكر الأنواع يكفي في
 ذلك لأن علمه تعالى
 ليس بأنواع لكن
 للمصنف رحمه الله تعالى
 أراد الإيضاح (إدراك
 مفرد) المراد به ما ليس
 مشتملاً على نسبة
 حكيمة (تصوراً
 علم) فادراك كالجنس
 وتقييده بالمفرد يخرج
 التصديق ويتناول
 ما لا نسبة له أصلاً
 كادراك زيد وما فيه
 نسبة إلا أنها غير
 حكيمة كادراك بنوة
 زيد وعمرو ونحوهما
 (ودرك) اسم مصدر
 بمعنى إدراك أي وإدراك

بدون الإدعان وإدراك الموضوع أو المحمول لهما معاً النسبة الكلامية أجمع الحكمة بدون الإدعان
 أجمع السبطين بدون الإدعان وإدراك النسبة المشكوك فيها : أى المتردد فيها باستواء أو مرجوحية
 فدخلت التوجهة فجعلت تصور السبع عشرة بصورة هي خمس وعشرون تفصيلاً باعتبار شمول
 الكلامية قسمين والمشكوك في قسمين هذا مظهر على بناء على أن الراد بالإدعان هذا التسليم والقبول
 لا مطابق للإدراك وسيأتي ما فيه **(قوله)** وقوع نسبة حكمية أراد بها هنا النسبة الكلامية كما مر .
 أقول : لا ينبغي أنه لا حاجة إلى حمل النسبة في كلام المصنف على النسبة الحكمية بمعنى الكلامية المروج
 ذلك إلى تقدير المصنف بل الأولى جعلها على النسبة الحكمية بمعنى للوقوع وعدمه لعدم الاحتياج حينئذ
 إلى التردد . فإن قيل النسبة بمعنى الوقوع أو الانيقوع من الأفراد فما المميز لها حتى يسمى ادراكها
 تصديقاً . قلت كأنه كونه مورد للإدعان والقبول بخلاف بقية الأفراد فإدراكه في كبره ثم قال وهذا الذى
 ذكره المصنف يعرف للعالم بالتقسيم لتعذر تعريفه بالحد كما ذهب إليه إمام الحرمين والغزالي وتعرفه
 بالمثل أن يقال العلم كالنور **(قوله)** تصديق أى وبحكم كما سيأتى **(قوله)** وسم من الوسم وهو التعليم
 والراد سى وإغما سى تصديقاً تفصيلاً لأشرف احتمال وهو الصدق وذلك لأن التصديق لغة النسبة
 إلى الصدق والجبر وإن أحتمل الصدق والكذب لكن مدلوله الصدق ليس إلا وأما الكذب فاحتال
 عقلي كما صرح به السعد **(قوله)** الذى هو حصول الخ تقدم قريباً الكلام على هذا التعريف **(قوله)**
 من غير حكم عليه قيل هذا العقيد يستدعى أن لا يوجد فرد لا تصور إذ لا تصور لشيء إلا معه حكم
 ولأنه من الحكم بأن هذه الصورة له وفيه أنه على تقدير تسليمه فرق بين الحكم الصريح والضمني
 والراد هنا الحكم الصريح كما هو للتبادر ولو استلزم كل تصور حكماً لزم التسلسل والأولى أن يقول من
 غير حكم معه أو زيادة لفظه وبه لأن المعبر في التصور عدم مقارنة الحكم مطلقاً كذا في حاشية
 عبد الحكيم على القلبي **(قوله)** بنى أو اثبات بظاهرة أن المحكوم به هو التنى والاثبات وليس كذلك
 فتجمل الباء لتصوير الحكم : أى من غير حكم عليه معصور بنى أى إدراك الانتفاء أعنى عدم الوقوع
 أو اثبات : أى إدراك الثبوت أعنى الوقوع أو يجعل التنى والاثبات بمعنى المثبت والمثبت **(قوله)** إدراك
 أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة أى مطابقة لنفس الأمر أو ليست بمطابقة فالوقوع وعدمه وصفان
 عارضان للنسبة الكلامية **(قوله)** أى الإدعان لتلك قال الحبيصى في شرحه على التهذيب معنى ادعان
 النسبة ادراكها على وجه يطلق عليه اسم التسليم والقبول له وهذا ما ارتضاه الشارح فيما مر وجعله
 التحقيق ونقل عن الصدق والسعد والسيد والعهددة على الناقل وخلفى يس في حاشيته على الحبيصى عن
 البهام . أن الإدعان الاعتقاد سواء كان راجحاً وهو الظن أو جازماً غير مطابق وهو الجهل المركب
 أو مطابقاً راسخاً يعرض له الزوال بتشكيك الشكك وهو اليقين أو غير راسخ وهو التقليد وبوجه التقليد وبواقعة
 ما في كلام غير واحد أن الإدعان عند المناظرة بمعنى الإدراك وعند المتكلمين بمعنى التسليم والقبول
 ووجه كثير من الأشياخ **(قوله)** هذا أى كون التصديق إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة هو
 مذهب الحكماء فهو عندهم بسيط والتجوزات الثلاثة أعنى تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور
 النسبة شروط له وهذا هو التحقيق خلافاً لما سيأتى عن الإمام **(قوله)** الاشتراك أى الإفظى كما هو
 المتصرف إليه عند الإطلاق **(قوله)** والآخر إدراك النسبة الحكمية أراد بها هنا الكلامية كما مر
 ولهذا قلل الذى هو نبوت الخ احترازاً عن النسبة الحكمية بمعنى الوقوع وعدمه **(قوله)** التى هى نبوت شئ
 لشيء أو اتفاقه عنه أقول : التحقيق عندهم أنها نبوت شئ لشيء : أى تعلقه به سواء كانت القضية
 موجبة أو سالبة وذلك يقولون إن النسبة الكلامية مورد الإعجاب والسلب فهى في القضية الموجبة

وقوع (نسبة) حكمية
 (بالتصديق وسم) من
 الوسم وهو التعليم
 وتقرير هذا الكلام
 أن العلم الذى هو حصول
 بصورة لشيء في ذهن
 ينقسم إلى تصور
 وتصديق أما التصور
 فهو حصول صورة
 لشيء فيه من غير حكم
 عليه بنى أو اثبات
 كدراك الإنسان من
 غير حكم عليه بشئ
 وأما التصديق فهو
 إدراك أن النسبة واقعة
 أو ليست بواقعة أى
 الإدعان لذلك كدراك
 أن زيد كاتب أو ليس
 بكاتب هذا هو مذهب
 الحكماء وليس قول من
 قال التصديق عندهم
 هو الحكم خارجاً عن
 هذا لأن الحكم مقول
 بالاشتراك عندهم على
 معنيين أحدهما هذا
 أعنى إدراك أن النسبة
 واقعة أو ليست بواقعة
 والآخر إدراك النسبة
 الحكمية التى هى نبوت
 شئ لشيء أو اتفاقه
 عنه فعمل من فسر
 التصديق عندهم
 بالحكم أراد الأول
 وأما التصديق على
 مذهب

التي هي مورد الايجاب والسلب وادراك أن تلك النسبة واقعة أو ليست بواقعة أو من ثلاث ادراكات وحكم إن لم يكن الحكم عنده ادراكا وبالاجاب والنسب والاثبات والنفي والذي قاله عبد الحكيم أن الامام يقول بأن الحكم فعل الادراك وقال أيضا إن كون الحكم فعلا مذهب متأخرى المناطقة والتحقيق أنه ادراك ويؤيده قول السيد الايقاع والانتزاع والايجاب والسلب والاثبات والنفي ألفاظ يراد بها غير ما يتبادر منها وهو أعني الغير ادراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة (قوله بين المذهبين الخ) ينبغي على الخلاف أن التصديق الضروري يكتفي بمخبر كونه ضروريا عندهم كون النسبة ضرورية وإن كانت الأطراف نظرية وأما عنده فلا بد في كونه ضروريا من كون الأجزاء كلها ضرورية ولهذا كثيرا ما يستدل ببداية التصديقات على بداية التصورات أفاده في الشرح الكبير (قوله ولأن الحكم الخ) أقول الملحوظ في العاليل الثلاثة مختلف فلا اعتراض بأن العاليتين الأخيرتين لازمتان لما قبلهما (قوله ولأن تصور الطرفين) وكذا تصور النسبة إلا أنه تعرض في بيان الفرق لما هو أظهر وجودا قاله عبد الحكيم (قوله وللتبادر من عبارة المصنف مذهب الحكماء) إنما قال وللتبادر لامكان محمل كلام للمصنف على مذهب الامام بجملة من باب حذف الواو مع ما عطف والتقدير ودرك نسبة وأجزاء القضية الثلاثة كذا قيل وفيه أن حذف الواو مع ما عطف إنما يجوز إذا أمن اللبس وبعضهم هنا كلام يعلم رده عما ذكرناه عند قول المصنف ودرك نسبة تقدير (قوله وتقدم) قراءته بصيغة الأعمرولى من قراءته بصيغة المجهول لإفادة صيغة الأمر وجوب ذلك التقديم صناعة وبالجواب صرح المصنف في شرحه ولا بعد فيه صناعة وإن نظر فيه (قوله أى في الذكر) أى في وقت الذكر الخ وفي كلامه إشارة إلى أن عند في كلام المصنف بمعنى في وأن المراد بالوضع ما ذكر (قوله أى حقيقته) أى ذاته لا مفهومه كما لا يخفى (قوله من غير أن يكون) أى المقدم عليه : أى في التأخر احتراز بذلك من نحو حركة الأصبع فانها متقدمة على حركة الحاتم ولكنها علة فيها وإن كانت عند أهل السنة غير مؤثرة فيها بل حركة الحاتم بخلاف القدر تعالى وإن كانت لازمة عقلا لحركة الأصبع وأجبه عندها لأن ذلك عارض بسبب حركة الأصبع فلا يمنع تعلق القدرة بها والمراد بتقدم حركة الأصبع على حركة الحاتم تقدمها عليها في الرتبة العقلية أما في الوجود الخارجى فمتقاربان . وأقسام التقدم خمسة التقدم بالعلة والتقدم بالطبع وقد عرفهما والتقدم بالزمان كتقدم الأب على الابن والتقدم بالمكان كتقدم الامام على المأموم والتقدم بالشرف كتقدم العالم على الجاهل (قوله والتصور كذلك) أى كالأحد ولو قال وكالتصور بالنسبة الخ لمكان أخصر (قوله على كلا المذهبين) أى مذهب الحكماء ومذهب الامام وقوله لأنه إما شرط أى كاهو مذهب الحكماء أو شرط أى كاهو مذهب الامام أى والشرط بحيث تقدمه على الشروط والشرط يجب تقدمه على الكل زاد في كبره والتحقيق أن التعليلين إنما يتوقف على تصور يناسبه فإذا رأينا شيئا من بعد صرح أن يحكم عليه بأنه شاغل فراغا لأن هذا يثبت له بمجرد كونه جسما من غير افتقار إلى شيء آخر ولو أردنا أن نحكم عليه بالتحرك مثلا لم نستطع حتى نتصور أنه إنسان أو فرس مثلا (قوله لتقدم التصور الخ) وهذا التعليل من جملة قول هذا البعض وهو من تعليل الخاص بالامام

منبئة وفي السالبة منفية فكان الأولى حذف قوله أو انتفاؤه عنه ثم رأيت شيخنا العدوى نبه على ذلك (قوله الامام الرازي) هو المراد إذا أطلق الامام عند الأصوليين وللتكلمين بخلافه عند الفقهاء فالمراد به إمام الحرمين (قوله مركب من اربع الخ) فالأدراكات الثلاثة الأول أيضا شطوط عنده لاشروط وكان ينبغي أن يقول من اربعة ادراكات لأن واحد الإدراكات مذكور والعبرة في ذكر كبر العدد وتأنيه بالواحد لا بالجمع كما صرح به الأشعري ومثله يقال في قوله الآتي أو من ثلاث الإدراكات (قوله إن لم يكن الحكم عنده ادراكا) أى بأن كان فعلا من أفعال النفس كما هو التبادر من التعيز عن الحكم بالاستناد وبالايقاع والانتزاع وبالايجاب والنسب والاثبات والنفي والذي قاله عبد الحكيم أن الامام يقول بأن الحكم فعل الادراك وقال أيضا إن كون الحكم فعلا مذهب متأخرى المناطقة والتحقيق أنه ادراك ويؤيده قول السيد الايقاع والانتزاع والايجاب والسلب والاثبات والنفي ألفاظ يراد بها غير ما يتبادر منها وهو أعني الغير ادراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة (قوله بين المذهبين الخ) ينبغي على الخلاف أن التصديق الضروري يكتفي بمخبر كونه ضروريا عندهم كون النسبة ضرورية وإن كانت الأطراف نظرية وأما عنده فلا بد في كونه ضروريا من كون الأجزاء كلها ضرورية ولهذا كثيرا ما يستدل ببداية التصديقات على بداية التصورات أفاده في الشرح الكبير (قوله ولأن الحكم الخ) أقول الملحوظ في العاليل الثلاثة مختلف فلا اعتراض بأن العاليتين الأخيرتين لازمتان لما قبلهما (قوله ولأن تصور الطرفين) وكذا تصور النسبة إلا أنه تعرض في بيان الفرق لما هو أظهر وجودا قاله عبد الحكيم (قوله وللتبادر من عبارة المصنف مذهب الحكماء) إنما قال وللتبادر لامكان محمل كلام للمصنف على مذهب الامام بجملة من باب حذف الواو مع ما عطف والتقدير ودرك نسبة وأجزاء القضية الثلاثة كذا قيل وفيه أن حذف الواو مع ما عطف إنما يجوز إذا أمن اللبس وبعضهم هنا كلام يعلم رده عما ذكرناه عند قول المصنف ودرك نسبة تقدير (قوله وتقدم) قراءته بصيغة الأعمرولى من قراءته بصيغة المجهول لإفادة صيغة الأمر وجوب ذلك التقديم صناعة وبالجواب صرح المصنف في شرحه ولا بعد فيه صناعة وإن نظر فيه (قوله أى في الذكر) أى في وقت الذكر الخ وفي كلامه إشارة إلى أن عند في كلام المصنف بمعنى في وأن المراد بالوضع ما ذكر (قوله أى حقيقته) أى ذاته لا مفهومه كما لا يخفى (قوله من غير أن يكون) أى المقدم عليه : أى في التأخر احتراز بذلك من نحو حركة الأصبع فانها متقدمة على حركة الحاتم ولكنها علة فيها وإن كانت عند أهل السنة غير مؤثرة فيها بل حركة الحاتم بخلاف القدر تعالى وإن كانت لازمة عقلا لحركة الأصبع وأجبه عندها لأن ذلك عارض بسبب حركة الأصبع فلا يمنع تعلق القدرة بها والمراد بتقدم حركة الأصبع على حركة الحاتم تقدمها عليها في الرتبة العقلية أما في الوجود الخارجى فمتقاربان . وأقسام التقدم خمسة التقدم بالعلة والتقدم بالطبع وقد عرفهما والتقدم بالزمان كتقدم الأب على الابن والتقدم بالمكان كتقدم الامام على المأموم والتقدم بالشرف كتقدم العالم على الجاهل (قوله والتصور كذلك) أى كالأحد ولو قال وكالتصور بالنسبة الخ لمكان أخصر (قوله على كلا المذهبين) أى مذهب الحكماء ومذهب الامام وقوله لأنه إما شرط أى كاهو مذهب الحكماء أو شرط أى كاهو مذهب الامام أى والشرط بحيث تقدمه على الشروط والشرط يجب تقدمه على الكل زاد في كبره والتحقيق أن التعليلين إنما يتوقف على تصور يناسبه فإذا رأينا شيئا من بعد صرح أن يحكم عليه بأنه شاغل فراغا لأن هذا يثبت له بمجرد كونه جسما من غير افتقار إلى شيء آخر ولو أردنا أن نحكم عليه بالتحرك مثلا لم نستطع حتى نتصور أنه إنسان أو فرس مثلا (قوله لتقدم التصور الخ) وهذا التعليل من جملة قول هذا البعض وهو من تعليل الخاص بالامام

لشمول التصور والتصديق فيها لقول الشارح (قوله لشمول الخ) علة لقوله أحسن وقوله فيها أى في عبارة المصنف وقوله القول الشارح أى تصورا لقول الشارح غذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه لأنه متصور والمراد بغيره من التصورات، التصورات التى ليس معها قول شارح كتصور الأمور البدئية وقوله والحجة أى التصديق بها مثل مأمور والمراد بغيرها من التصديقات التصديقات بالقضايا التى ليست أقيسة كالتصديق بزيد قائم (قوله عالم) أى مطلقا سواء كان تصورا أو تصديقا (قوله ما احتاج) فى بعض النسخ ما احتيج أى ما احتيج فى حصوله (قوله يعنى إلى الفكر والنظر) زاد فى كبره فى دليل أو تعريف اه ولعل وجه تعبيره يعنى عدم تداول التعبير بالتأمل فى تعريف النظرى بين القوم أوقلته وعطف النظر على الفكر من عطف الرادف (قوله كادراك حقيقة الانسان) مثال للنظرى من التصور والمثالان بعدهما للنظرى من التصديق ومثل له بتأين إشارة إلى أنه لا فرق فى التصديق بين أن يكون دليله عقليا كالمثال الثانى أو نقليا كالأول (قوله وعكسه) المراد بالعكس المعزى وهو المخالف (قوله إلى حدس أو تجربة) الحدس التخمين المستند إلى أمانة والتجربة التكرار (قوله كتصورك وجودك) كون الوجود ضروريا بالنظر لمقابله وهو العدم فكل عاقل يدرك كونه غير معدوم بالضرورة ، وأما بالنظر لفهمه وكونه زائدا على الذات فهو نظرى . ولهذا اختلف العقلاء فيه بالنظر لما على أقوال : فقليل إن محال وقيل وجه واعتبار وقيل عين الوجود مطلقا وقيل غير الوجود مطلقا وقيل عينه فى القديم غيره فى الحادث . أقول : انظر لم عبرنا بالتصور وفى قوله كادراك حقيقة الانسان بالادراك مع أن المثالين من التصور ولعله لفتن فتأمل (قوله وإدراك أن الواحد نصف الاثنين) أى التصديق بذلك (قوله الأوليات) هى القضايا التى لا يتوقف التصديق بها على شئ أصلا نسبة إلى الأول تصديق النفس بها بمجرد اتفاقها اليها من أول وهلة كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل أعظم من الجزء ونقل شيخنا العدوى فى أقسام الحجة عن بعض المحققين ضبط الأوليات بضم الهزمة وسكون الواو جمع أولى ، وأما الحدسيات فهى القضايا المتوقعة على حدس وتخمين كتوهم نور القمر مستفاد من نور الشمس وبيان الحدس فيه أنهم رأوا القمر كما بعد عن الشمس زاد ما زاء من نوره وكما قرب منها نقص ما زاء من نوره لأن القمر كروى كالشمس وسائر الكواكب مظلم مقيل مستدير نصفه المقابل للشمس بسبب الطباع نوره فيه لصقائه فهو فى حال اجتماعه معها أول الشهر يكون النصف النير بتمامه من فوق لكون الشمس حينئذ فوقه لأنها فى السماء الرابعة وهو فى السماء الدنيا فلا ترى من نوره شيئا فإذا فارقها إلى جهة المشرق حدث عند ذلك الحلال فيكون المقابل لنا من نصفه النير المقابل لها جزاء يسيرا وكما بعد عنها عظم الجزء المقابل لثمانى نصفه النير المقابل لها وهكذا إلى أن يصير جميع النصف النير مقابلا لنا وذلك ليلة البدر حين يكون بينه وبينها ستة أرباع فإذا أخذ بعد ذلك فى القرب منها تناقص ما زاء من نصفه النير إلى أن يصير المقابل لنا جميع النصف المظلم و يصير جميع النصف النير من فوق وذلك عند اجتماعه معها ثانيا وهكذا فهذا الحدس هو سند تلك القضية وبما قررنا يعرف ما وقع لغيرنا من السهو ، والتجربيات هى القضايا المتوقعة على التجربة كقولهم البهيمونا مسهل للصفر الذى إلى إحدى الطابع الأربعة (قوله وسأى بيانها) أى بيان هذه الثلاثة فى أقسام الحجة (قوله وهذا) أى دخول الحدسيات والتجربيات فى الضروريات وخروجها من النظريات مع توقفها على الحدس والتجربة مجرد اصطلاح أى اصطلاح مجرد عن اقتضاء العقل أو اللغة إياه وليس المراد مجردا عن المناسبة لأن فيه المناسبة كما أشار إليها بقوله فإن النظرى الخ فهو علة لحدوف أى ارتكبه لأن النظرى الخ يصبح جعل المحدوف شيئا مفرغا على ما ذكره بتقديره توقفهم ما على الحدس والتجربة لا يدخلهما فى النظرى لأن النظرى الخ (قوله ولا يصدق) أى النظر الاصطلاحى

لشمول التصور والتصديق فيها لقول الشارح (قوله لشمول الخ) علة لقوله أحسن وقوله فيها أى في عبارة المصنف وقوله القول الشارح أى تصورا لقول الشارح غذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه لأنه متصور والمراد بغيره من التصورات، التصورات التى ليس معها قول شارح كتصور الأمور البدئية وقوله والحجة أى التصديق بها مثل مأمور والمراد بغيرها من التصديقات التصديقات بالقضايا التى ليست أقيسة كالتصديق بزيد قائم (قوله عالم) أى مطلقا سواء كان تصورا أو تصديقا (قوله ما احتاج) فى بعض النسخ ما احتيج أى ما احتيج فى حصوله (قوله يعنى إلى الفكر والنظر) زاد فى كبره فى دليل أو تعريف اه ولعل وجه تعبيره يعنى عدم تداول التعبير بالتأمل فى تعريف النظرى بين القوم أوقلته وعطف النظر على الفكر من عطف الرادف (قوله كادراك حقيقة الانسان) مثال للنظرى من التصور والمثالان بعدهما للنظرى من التصديق ومثل له بتأين إشارة إلى أنه لا فرق فى التصديق بين أن يكون دليله عقليا كالمثال الثانى أو نقليا كالأول (قوله وعكسه) المراد بالعكس المعزى وهو المخالف (قوله إلى حدس أو تجربة) الحدس التخمين المستند إلى أمانة والتجربة التكرار (قوله كتصورك وجودك) كون الوجود ضروريا بالنظر لمقابله وهو العدم فكل عاقل يدرك كونه غير معدوم بالضرورة ، وأما بالنظر لفهمه وكونه زائدا على الذات فهو نظرى . ولهذا اختلف العقلاء فيه بالنظر لما على أقوال : فقليل إن محال وقيل وجه واعتبار وقيل عين الوجود مطلقا وقيل غير الوجود مطلقا وقيل عينه فى القديم غيره فى الحادث . أقول : انظر لم عبرنا بالتصور وفى قوله كادراك حقيقة الانسان بالادراك مع أن المثالين من التصور ولعله لفتن فتأمل (قوله وإدراك أن الواحد نصف الاثنين) أى التصديق بذلك (قوله الأوليات) هى القضايا التى لا يتوقف التصديق بها على شئ أصلا نسبة إلى الأول تصديق النفس بها بمجرد اتفاقها اليها من أول وهلة كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل أعظم من الجزء ونقل شيخنا العدوى فى أقسام الحجة عن بعض المحققين ضبط الأوليات بضم الهزمة وسكون الواو جمع أولى ، وأما الحدسيات فهى القضايا المتوقعة على حدس وتخمين كتوهم نور القمر مستفاد من نور الشمس وبيان الحدس فيه أنهم رأوا القمر كما بعد عن الشمس زاد ما زاء من نوره وكما قرب منها نقص ما زاء من نوره لأن القمر كروى كالشمس وسائر الكواكب مظلم مقيل مستدير نصفه المقابل للشمس بسبب الطباع نوره فيه لصقائه فهو فى حال اجتماعه معها أول الشهر يكون النصف النير بتمامه من فوق لكون الشمس حينئذ فوقه لأنها فى السماء الرابعة وهو فى السماء الدنيا فلا ترى من نوره شيئا فإذا فارقها إلى جهة المشرق حدث عند ذلك الحلال فيكون المقابل لنا من نصفه النير المقابل لها جزاء يسيرا وكما بعد عنها عظم الجزء المقابل لثمانى نصفه النير المقابل لها وهكذا إلى أن يصير جميع النصف النير مقابلا لنا وذلك ليلة البدر حين يكون بينه وبينها ستة أرباع فإذا أخذ بعد ذلك فى القرب منها تناقص ما زاء من نصفه النير إلى أن يصير المقابل لنا جميع النصف المظلم و يصير جميع النصف النير من فوق وذلك عند اجتماعه معها ثانيا وهكذا فهذا الحدس هو سند تلك القضية وبما قررنا يعرف ما وقع لغيرنا من السهو ، والتجربيات هى القضايا المتوقعة على التجربة كقولهم البهيمونا مسهل للصفر الذى إلى إحدى الطابع الأربعة (قوله وسأى بيانها) أى بيان هذه الثلاثة فى أقسام الحجة (قوله وهذا) أى دخول الحدسيات والتجربيات فى الضروريات وخروجها من النظريات مع توقفها على الحدس والتجربة مجرد اصطلاح أى اصطلاح مجرد عن اقتضاء العقل أو اللغة إياه وليس المراد مجردا عن المناسبة لأن فيه المناسبة كما أشار إليها بقوله فإن النظرى الخ فهو علة لحدوف أى ارتكبه لأن النظرى الخ يصبح جعل المحدوف شيئا مفرغا على ما ذكره بتقديره توقفهم ما على الحدس والتجربة لا يدخلهما فى النظرى لأن النظرى الخ (قوله ولا يصدق) أى النظر الاصطلاحى

(قوله وحينئذ) أى حين إذ لا يصدق النظر الاصطلاحي على التجربة والحدس كذا قيل . أقول لا يظهر ارتباط بين كون النظر الاصطلاحي لا يصدق على التجربة والحدس وبين وجوب أن يعنوا بالنظر هنا مأهواً عنهم من القياس ولواحقه والذي يظهر لي أن المعنى وحين إذ كان النظرى منسوباً إلى النظر الاصطلاحي وأن في كلام الشارح حذف السبب ولا كنفاء بالمسبب والتقدير وحين إذ كان النظرى منسوباً إلى النظر الاصطلاحي يخرج الأشياء المكتسبة بالاستقراء والتخيل مع أنها من النظريات فيجب أن يعنوا بالنظر هنا أى في مقام بيان النظرى ما أى معنى هو أعم من القياس ولواحقه التى هى الاستقراء والتخيل بأن يربطوا به ما يوصل إلى المجهول من تعريف أو قياس أو استقراء أو تخيل لا ما يخص التعريف والقياس فيكون مقصود الشارح بهذه العبارة بيان أن تلك الأشياء التوهم خروجها من النظريات من كون النظرى منسوباً إلى النظر الاصطلاحي داخلية في النظريات ، وبيان أن المنسوب إليه ليس النظر الاصطلاحي فقط ، وإن أومح قوله فإن النظرى الخ بل ما يعم الاصطلاحي وما ألحق ببعض أنواعه وهو القياس من الاستقراء والتخيل فتأمل (قوله ثلاثاً) أى على التعريفين إذ لو أبقي النظر على معناه الاصطلاحي فقط لكان تعريف النظرى غير جامع وتعريف الضرورى غير مانع (قوله بالاستقراء والتخيل) الأول تتبع أفراد المحكوم عليه كما في قولهم كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند اللعج والثاني هو القياس الأصولي كقول الشافعي النبيذ حرام كالخمر وسأقي بسط الكلام عليهما إن شاء الله تعالى (قوله وقيل العلوم الخ) هذا القول والقول الذى بعده مقابلان لما في المتن قال في الكبير مالم يخلصه إن الخلف لفظي لأنه لو أطلق كل من القائلين على ما أراد الآخر لوافقته على مراده فالخلاف في التسمية إذ من يقول بأنها كلها ضرورية لا يمنع أن بعضها مسوق بنظر ومن يقول بأنها كلها نظرية لا يمنع أن بعضها صار ضرورياً لاحتياج إلى نظر ثم نقل عن الفخر مذهباً راسخاً وهو أن التصورات كلها ضرورية وأن التصديق ينقسم إلى الضرورى والنظري ونقل احتجاجة لذلك ورد بعض العلماء عليه فراحه (قوله بأن العبد لا تأثر له في شئ من العلوم) بل هو مجبور في قالب مختار والمؤثر هو الله تعالى ووجهه أيضاً كما في الكبير بأن حصول العلم عقب التعريف أو الدليل اضطرارى لا قدرة على دفعه (قوله قد ذكرنا أن الضرورى الخ) حاصل ما ذكره بإيضاح أن الضرورى كما يطلق في مقابلة النظرى فيفسر بما تقدم بطلق في مقابلة الاكتساب فيفسر بما لا يكون تحصيله مقدوراً للخلق فيكون أخص من الضرورى بالمعنى الأول فالعلم الحاصل بالإبصار المقصود ممن كان مغفلاً عينيه ففتحهما قصداً ضرورياً على الأول دون الثاني لأنه مكتسب للعبد بفتح عينيه (قوله والخلاف في النسبة الخ) حاصله مع الإيضاح أن البديهي يطلق على الضرورى بالمعنى الأول المذكور في المتن فيكون مرادفاه و يطلق على ما لا يتوقف على شئ أصلاً فيكون أخص من الضرورى لانفراد الضرورى على هذا الحدسيات والتجربيات لتوقفهما على الحدس والتجربة ثم قال فتنبه ذكر السعد في شرح المقاصد على الإمام أن أول مراتب وصول النفس إلى المعنى شعور فإذا حصل وقوف النفس على علم ذلك المعنى فتصور فإذا بقي بحيث لو أراد استرجاعه بعد ذهابه أسكنه أن يقال له حفظ ويقال ذلك الطلب تذكر ذلك الوجدان ذكره (قوله وبين البديهي) أقول أعاد الشارح لفظ بين المخرج من عبدة الخلاف في جواز العطف على الضمير المحفوض من غير إعادة الحافض وهى في مثل ذلك مؤكدة لبين الأولى فسقط ما قبل لاحاقه بلين الثانية لأن البنية لا تكون إلا بين متعبد والبديهي من بعده إذا فاجأ (قوله يقول شارح) للتقريب بمعنى القول فهو عبارة عن علاقة التعليق وإسناد الشرح إلى ما قبله من الاستدلال لكنه هنا قيل على القول بالشارح فاجأ الشرح في قوله

وحينئذ يجب أن يعنوا بالنظر مأهواً عنهم من القياس ولواحقه ثلاثاً تزد الأشياء المكتسبة بالاستقراء والتخيل وقيل العلوم الحادثة كلها ضرورية ووجه بأن العبد لا تأثر له في شئ من العلوم فحصل العلوم كلها له لا يقتصر على دفعه فيكون ضرورياً وقيل كلها نظرية ووجه بأن العبد في ابتداء وجوده كان خالياً من جميع العلوم فأكسبها شيئاً فشيئاً وقد ذكرنا أن الضرورى يطلق بمعنى آخر والخلاف في النسبة بينه وبين البديهي مع فوائد آخر في الشرح (وما به إلى تصور وصل) على لفظ البين للمجهول أى توصل أى ما يوصل به إلى تصور (يدعى يقول شارح)

الناطق تعريفه فالإنسان

فانه يوصل إلى تصور

الإنسان (فلتتهل) أى

فلتطلب مباغاني الطائر

(ومالتصديق به توصلا)

على صيغة المبني

للجهول أى ما توصل

به لتصديق نحو العالم

متنبروكل متغير حادث

فانه يوصل إلى أن العالم

حادث (بحجة يعرف

عند العقلاء) أى أرباب

هذا الفن وأل في

العقلاء للكمال وسمى

بذلك لأن من تمسك

به حجج خصمه أى

غلبه ثم لما كان علم

الميزان مبني على

أربعة أركان تصورات

ومبادئ وتصديقات

ومبادئها وكانت مبادئ

التصورات السكيات

الحس المنقسمة إلى

الداني والعرضي

القسمين من الكلى

القسم من المفرد القسم

من اللفظ القسم من

الدال وكان المراد دلالة

اللفظ الوضعية لعدم

اعتبارهم غيرها بدأ

بها فقال :

(أنواع الدلالة)

اللفظية (الوضعية)

وصفها بالوضعية لاستناد

جميعها إلى الوضع

والدلالة بتبليث الدال

بعدمه فلا يجوز إذ الأعلام المنقولة حقائق (قوله لشرح الماهية) أى بالكنه أو بالوجه ليصدق على جميع أقسام المعرفة وما ذكره تعليل للجزء الثاني من جزأى الاسم وأما تسميته قولاً فلا نه يقال أى يجعل على المعرفة بفتح الراء وعمله شارح التسمية بأنه فى الأغلب مركب والقول يرادف المركب (قوله ويسمى أيضا معرفة) بكسر الراء وتعريفها أما إطلاق المعرفة عليه فجاز عقلى من الاستناد إلى الآلة وأما إطلاق التعريف عليه فجاز مرسل علاقته التعلق أى معرفة به بفتح الراء لكن هذا قبل جعلها علمين له أما بعده فلا يجوز لاسم (قوله فإ) فتريع على كون ما توصل به إلى التصور يدعى بالقول الشارح وبالمعرف وبالتعريف وقوله واقعة على بعض التصورات أى التصورات فالصدر بمعنى اسم المفعول لأن المعرفة متصور لا تصور وعلى قياس ذلك يقال فى قوله * ومالتصديق به توصلا * فإفاه واقعة على بعض الصدقات بمعنى الصدق بها (قوله تعريفه بالإنسان) احتراز به عن الحيوان الناطق علما (قوله أى فلتطلب الخ) قال فى الكبير ويطلق الابتها على النظر والتأمل أى فلتتأمل اه ولم أره فى القاموس ولا فى المختار وفيهما أنه يقال بهلته كنفته أى خليفته مع رايه كأهلته اه فيحتمل أن يكون الابتها فى كلامه ابتعالا من بهله أى خلاه مع رايه أى فلتترك الناطقة مع رايهم أى لا تعرض عليهم بل سلم لهم وعلى كل حال فهو تسكئة للبيت (قوله وأل فى العقلاء للكمال) أى العهد والمهود ذوو كمال العقل الذين هم أرباب هذا الفن وبهذا ندينغ ما يقال إن العوام لا يعرفون أن الموصل إلى التصديق يسمى حجة مع أنهم عقلاء . أقول يرد على الشارح أمران : الأول أنه كان للناس أن يقول قال بقاء التفرغ . الثاني أن صنيعه يوم أن غير أرباب هذا الفن ليسوا كاملين عقلاء وعمومه ظاهر الفساد فتأمل (قوله وسمى) أى ما توصل به إلى التصديق بذلك أى بالحجة (قوله ثم لما كان الخ) هذه العبارة للفنرى فى شرحه على إسافوجى أتى بها الشارح دخولا على المتن وبيننا لوجه إدخال بحث الدلالة فى هذا الفن مع أنه ليس منه (قوله مبني على أربعة أركان) أى على قواعد أربعة أركان من بناء الكل على الأجزاء لأن علم الميزان قواعد بائحة عن تلك الأربعة وقوله تصورات أى مقاصد تصورات وهى للمعرفة لأجل قوله ومبادئ وقوله وتصديقات أى مقاصد تصديقات وهى الأقبسة لأجل قوله ومبادئ والتصورات والتصديقات فى عبارته بمعنى التصورات والمصدق بها كاسم (قوله الداني) أقول لحن النجاة من قال فى النسبة إلى ذات ذاتى وقالوا الصواب ذووى بحذف تاء التأنيث المجعولة عوضا عن لام الكلمة المحذوفة اعتباطا ورد هذه اللام ورد الألف المنقلبة عن الواو لتحركها وانفتاح ما قبلها إلى أصلها وهو الواو وسيأتى فيه مزيد كلام (قوله القسم من المفرد) أقول: فيه مسأحة إذ السكيات من قبيل المعاني والمفرد من قبيل الألفاظ لما تقرر أن الكلى وصف فى الحقيقة للمعنى والمفرد وصف فى الحقيقة للفظ فكيف يجعل الأول قسما من الثانى . والجواب أن فى العبارة حذفاً والتقدير القسم داله من المفرد .

أنواع الدلالة اللفظية والوضعية

أخذ الشارح قيد اللفظية من البيت الآتى وسيأتى له زيادة الوضعية فى قول الصنف دلالة اللفظ أخذ من هذه الترجمة فى صنيع الشارح إشارة إلى أن فى كلام الصنف النوع البدئى المسمى بالاحتباك وهو أن يحذف من كلام الكلامين ما أثبتته فى الآخر (قوله لاستناد جميعها) أى جميع أنواعها الثلاثة (قوله مصدر دل) أى سمعى إذ قياس مصدر الفعل الثلاثى التعدى فعل بفتح الفاء وسكون العين كما قال ابن مالك : فعل قياس مصدر متعدى من ذى ثلاثة كرتدا

(قوله من كلام الشيخ) يعنى ابن سينا لأنه المراد عند إطلاق الشيخ فى هذا الفن والشفاء كتاب له فى

العلوم الحسكية (قوله بالاشتراك) أى اللفظى وإن لم تكن حقيقة فى أحدهما مجازا فى الآخر مع أن
الحل على المجاز أولى كما هو الأصح عند الأصوليين لأن المجاز أبلغ لأن محل ذلك إذ اتعينت الحقيقة فى أحد
المعنيين وشك فيها فى الآخر أما إذا لم يكن كذلك بل احتمل كل منهما حقيقة اللفظ فيه ومجازيته فالحل
على الاشتراك أولى أفاده الشارح فى كبرى (قوله كون أمر) هو الدال بحيث أى ملتصبا بحيث أى بحالة
ككونه موضوعا للأمر الثانى. أقول: قد علمت أنهم أخرجوا حيث فى مثل هذه العبارة عن موضوعها
من وجهين فانهم تجوزوا بها وهى ظرف مكان إلى الحالة تشبيها لها بالمكان وأدخلوا عليها الباء مع أنها
لا تخرج عن النصب محلا على الظرفية إلا إلى الجر بمن اعتمادا على قول بعض النحاة بتصرفها قليلا وذكر
سيدى سعيده أن اعتراضه على التعريف بأن الحيات تحتب فى الحد لأنها لا تدل على الحصول وإنما تدل
على القابلية اهـ والبحث فيه مجال وقوله يفهم منه أى يكون شأنه أن يفهم منه بسبب تلك الحالة أمر آخر
وهو المدلول أى بعد العلم بوجه الدلالة وهو الوضع واقتضاء الطبع والعالىة والمعلولىة أو العلم بالقرينة ليشمل
دلالة اللفظ على المعنى المجازى المستعمل هو فيه كما قاله عبد الحكيم وفيه مزيد كلام. بأتى وقوله يفهم أى
بالفعل أول يفهم أى بالفعل والمراد يفهم الأمر الثانى مجرد الالتفات والتوجه إليه كما نقله عبد الحكيم عن
السيد فلا يريد أنه يلزم على التعريف أن لا يكون لفظ دلالة عند تكرره لامتناع فهم المفهوم هذا ولا بد
فى الدلالة عند أهل هذا العلم من اطرافها ولذا عبر القطب فى تعريفها بقوله كون اللفظ بحيث متى
أطلق يفهم منه معناه العلم بوضعه قال. يد قوله متى أطلق أى كلما أطلق فإن الدلالة المتبررة فى هذا الفن
ما كانت كلية وأما إذا فهم من اللفظ معنى فى بعض الأوقات بواسطة قرينة فأصبح هذا الفن لا يحكمون
بأنه دال عليه بخلاف أصحاب العربية والأصول اهـ. وقال عبد الحكيم: اعلم أن دلالة اللفظ على
المعنى المجازى إذا استعمل فيه مطابقة عند أهل العربية لأن اللفظ مع القرينة موضوع للمعنى المجازى
بالوضع النوعى كما صرحوا به وأما عند المنطقيين فإن تحقق الزورم بينهما بحيث يمنع الانفكاك فى
مطابقة وإلا فلا دلالة على ما صرح به قدس سره فى حواشى المطالع اهـ وقوله فإن تحقق الزورم بينهما
الظاهر أن المراد بين اللفظ والقرينة بأن كان مهجورا الحقيقة اللغوية فتأمل ويؤيد ما قاله السيد قول
السيد فى شرح الشمسية والوضع أى هنا تعين الشيء ليدل على شيء آخر من غير قرينة اهـ لكنه صرح
فى ذلك الشرح نفسه كما قاله التنبيسى بأن المجاز يدل بالمطابقة على معناه المجازى قال إذ المراد بالوضع فى
تعريف الدلالة أعم من الشخصى كما فى المفردات والنوعى كما فى المركبات واللبقبة المركبات خارجة عن
الأقسام والمجاز موضوع بالنوع فدلالته على معناه المجازى بالمطابقة لأنها دلالة على ما وضع له بالنوع اهـ
قال التنبيسى فانظره مع قوله فى تعريف الوضع هنا من غير قرينة اهـ. أقول: إذا جعل ما ذكره فى
دلالة المجاز جريا على رأى أهل العربية والأصول اندفع التنافى بين كلاميه فتأمل ثم قوله من غير
قرينة أى منفكة فلا ينافى ما مر عن عبد الحكيم (قوله فهم أمر) أى بالفعل فهو أخص من
المعنى الأول والفهم بمعنى الانفعال أو هو مصدر اللبى للفعل والمراد كون الدال انفعلا أو فهم منه المدلول
بالفعل فلا يرد أن الفهم وصف الشخص الفاعل والدلالة وصف اللفظ الدال فكيف يعرف الشيء بما
يتأخره وفى عبد الحكيم عن السيد فى حواشى المطالع مانصه وأما تعريف الدلالة بالفهم مضافا إلى
الفاعل أو بالفعل أعنى السامع أو اللغى أو بالتقال ذهن من اللفظ إلى المعنى فمن المسامحات التى لا يلتبس
بها المقصود إذ لا اشتباه فى أن الدلالة صفة اللفظ بخلاف الفهم والانتقال ولا فى أن الفهم والانتقال من
اللفظ إنما هو بسبب حاله فيه وكأنه قيل من حاله لفظ بسببها يفهم المعنى أو ينتقل منه إليه فكأنهم نبهوا
بالتماسح على أن الثمرة المقصودة من تلك الحالة هى الفهم والانتقال اهـ وينبى على المعنيين المذكورين فى

بالاشتراك أحدهما
كون أمر بحيث يفهم
منه أمر آخر فهم أول
يفهم. والثانى فهم أمر
من أمر كذا حقيقته
العلامة ابن عرفة
والدال ينقسم إلى لفظ
وغيره. والثانى ثلاثة
أقسام

الشرح أن اللفظ قبل حصول الفهم منه بالفعل يقال له دال حقيقة على الأول دون الثاني فسميته قبله
 دالاً مجازاً على الثاني (قوله دال بالعقل) أي بواسطة العقل وكذا يقال فيما يأتي. فان قلت: إن للعقل مدخلا
 في جميع أقسام الدلالة فلم كان بعضها عقليا وبعضها غير عقلي. فالجواب أنهم إنما سموا البعض عقليا
 لتمحض الدلالة فيه للعقل بخلاف غيره فان الدلالة ليست متمحصاً للعقل بل معه أمر آخر فأنيبت به
 التسمية (قوله وبالعادة) لم يقل هنا وإن شئت قلت بالطبع كقَالَ فيما يأتي اتكالا على المقايسة وقيل
 لأن مما مثل به هندالدالة المطر على النبات فر بما يوم التعبير بالطبع هنا أن المطر مؤثر بطبعه في النبات
 (قوله كالطمر) أي كدلالة المطر وكذا يقال في نظائره الآتية وقوله على النبات أراد به المصدر لاسم
 العين (قوله على الحجل) هو الحياء وأما الرجل فهو الخوف وبإيهما أفرح (قوله كالإشارة) أي
 المخصوصة وهي الإشارة بالرأس إلى أسفل فإل للعهد وقوله مثلا أي وكالإشارة المخصوصة على معنى لا
 وفي الإشارة بالرأس إلى أعلى ولا يخفى إغناء الكاف عن مثلا (قوله واللفظ ينقسم إلخ) أقول كان
 الأنسب في مقابلة قوله والثاني أن يقول والأول ولعله عدل عنه لثلاثتهم ابتداءً أن المراد بالأول الدال
 بالعقل وإن كان قوله بعد ذلك إلى هذه الثلاثة دال بالعقل إلخ يدفع هذا التوهم وحصر الدلالة اللفظية
 في الوضعية والطبيعية والعقلية استقرائي لا عقلي كما صرح به السيد والظاهر أن حصر الدلالة غير اللفظية
 في الثلاثة كذلك (قوله كدلالة اللفظ على لافظه) أي على وجوده أو حياته ولا يشترط كونه من وراء
 جدار وإنما قيده بعضهم لتكون الدلالة يحض العقل بخلاف ما لو كان مشاهداً فان الدلالة حينئذ
 بالعقل والحاسة معا (قوله وإن شئت قلت بالطبع) أي فالمراد واحد قال عبد الحكيم مانصه في
 القاموس الطبع والطبيعة والطباع بالكسر السجدة التي جبل عليها الإنسان وفي الاصطلاح تطلق
 على مبدأ الآثار المختصة بالشئ سواء كان بشعور أولا وعلى الحقيقة ثم الأظهر أن المراد طبع الالفاظ
 كاحده عليه الشارح يعني القطب ويصح أن يحمل على طبع اللفظ وعلى طبع السامع والمراد بالطبع
 على الأول المبدأ وعلى الثاني الحقيقة أعني حقيقة معنى اللفظ وعلى الثالث مبدأ الإدراك أعني النفس
 الناطقة أو العقل اهـ (قوله كأخ) ففتح الهمزة أو ضمها بالحاء المهمة كقوله القليوبى وغيره أي وكأخ
 ففتح الهمزة وبالحاء العجبة على مطلق الوجود (قوله وبالوضع) أي الوضع اللفظي وهو جعل اللفظ
 بإزاء المعنى سواء لوحظ اللفظ والمعنى بخصوصهما فيكون الوضع شخصا أو لوحظ اللفظ بوجه كلي
 والمعنى بخصوصه فيكون الوضع نوعيا كافي المشتقات أو لوحظ المعنى بوجه كلي واللفظ بخصوصه وهو
 الوضع العام والموضوع الخاص كافي المضمرات والمبهمات وأما عكسه فلم يوجد وسواء كان جعل اللفظ
 بإزاء المعنى بنفسه كافي الحقيقة أو بواسطة القرينة كافي المجاز قاله عبد الحكيم ولا ينافي قوله هنا أو
 بواسطة القرينة إلى آخره ما نقلناه عنه سابقاً لأن كلامه هنا في الوضع من حيث هو لا بعبده العتبر عند
 الناطقة أو المراد القرينة اللازمة للفظ على مأمرة (قوله كالأسد على الحيوان المفترس) أمادلالته على
 الرجل الشجاع فليست معتبرة عند أصحاب هذا الفن كاتقدم بيانه (قوله إلى تقسيم دلالته) أي أقساما
 ثلاثة والخصر فيها عقل كقوله السيد لأن دلالة اللفظ بالوضع إما أن تكون على الموضوع له بتمامه
 أو على جزئه أو على خارجه (قوله بتوسط الوضع) متعاقب بدلالة يعني أن دلالة المطابقة هي دلالة اللفظ
 على معناه بتوسط الوضع له وهذا القيد معتبر أيضا في دلالة التضمن ودلالة الالتزام فدلالة التضمن
 هي دلالة اللفظ على جزء معناه بتوسط الوضع لمعناه ودلالة الالتزام هي دلالة اللفظ على لازم معناه
 بتوسط الوضع لمعناه وإما تركه الشارح فيهما اتكالا على مقايستهما على دلالة المطابقة وهو بمعنى قول
 بعضهم في المطابقة من حيث إنه معناه وفي التضمنية من حيث إنه جزء معناه وفي الالتزامية من حيث

دالّ بالعقل كدلالة
 تغير العالم على حدوثه
 وبالعادة كالطمر على
 النبات والحجرة على
 الحجل والصخرة على
 الرجل وبالوضع كالإشارة
 على معنى نعم مثلا .
 واللفظ ينقسم أيضا إلى
 هذه الثلاثة دال بالعقل
 كدلالة اللفظ على
 لافظه وبالعادة وإن
 شئت قلت بالطبع
 كأخ على وجع الصدر
 وبالوضع كالأسد على
 الحيوان المفترس
 فالجموع ستة وأهل
 المنطق إنما يبحثون
 عن الأخير فأشار
 المصنف إلى تقسيم
 دلالته فقال (دلالة
 اللفظ) الوضعية بتوسط
 الوضع (على ما)

إنه لازم معناه والفرض الاحتراز عن انتقاض كل من الدلالات الثلاث بالأخرين فيما إذا فرضنا لفظ مشتركين للزوم وحده واللازم وحده ومجموعهما كما إذا فرضنا لفظ الشمس مشتركين الجرم والشمس والمجموع فانا إذا أطلقنا لفظ الشمس وأردنا به المجموع كانت دلالاته عليه مطابقة وعلى الضوء نفسا ولاشك أنه يصدق على دلالاته على الضوء في هذه الحالة أنها دلالة اللفظ على معناه لأنه موضوع للضوء بوضع آخر فيقيد توسط الوضع أو مافي معناه خرجت هذه الدلالة عن تعريف المطابقة لأن هذه الدلالة ليست بواسطة أن اللفظ موضوع للضوء لحصولها ولو فرضنا أنه لم يوضع له بل بواسطة أنه موضوع للمجموع الذي الضوء جزؤه وكذا إذا أطلقنا لفظ الشمس وأردنا به الجرم فان دلالاته عليه مطابقة وعلى الضوء التزام ومع ذلك يصدق على دلالاته على الضوء في هذه الحالة أنها دلالة اللفظ على معناه لأنه موضوع للضوء بوضع آخر في القيد المذكور أو مافي معناه خرجت هذه الدلالة عن تعريف المطابقة لأن هذه الدلالة ليست بواسطة أن اللفظ موضوع للضوء لحصولها ولو فرضنا أنه لم يوضع له بل بواسطة أنه موضوع للجرم الذي الضوء لازمه أما إذا أطبق لفظ الشمس وأريد به الضوء فدلالته عليه حينئذ مطابقة لأنه بواسطة وضعه له وعلى قياس ذلك يقال في بيان دفع القيد دخول المطابقة والالتزامية في تعريف التضمنية ودخول المطابقة والتضمنية في تعريف الالتزامية (قوله أي المعنى الذي) جعل مأموصولة موصوفها محذوف العلم به ويصح كونها نكرة (قوله أي وافق ذلك اللفظ) فيه إشارة إلى أن الضمير البارز في قول المصنف وافقه يرجع إلى اللفظ فيكون الضمير المستتر فيه راجعا إلى ما والعكس وإن صح باعتبار المعنى لأن كلامهما موافق لصاحبه يلزم عليه جريان الصلة أو الصفة على غير ما له مع عدم الابرار وهو على التحقيق ممنوع عند خوف اللبس كاهنا وخلاف الأولى عند أمته ومقابل من أن الخلاف إذا كان التحمل للضمير وصفا أما إذا كان فعلا فخائر عند أمن اللبس باتفاق البصريين والكوفيين محدود بنقل غير واحد كالسيوطي في همع الموامع الخلاف بين الفريقين في الفعل أيضا كما بينا ذلك في حاشية الأشموني ولم يذكر المصنف لفظ تمام كما ذكره جماعة لعدم الاحتياج إليه مع ما فيه من الضرر لانتقائه اشتراط التركيب في متعلق دلالة المطابقة مع أنه قد يكون بسيطا كالنقطة (قوله بأن وضع له) تصوير لموافقة المعنى للفظ فكأنه قال المراد بموافقة المعنى للفظ كونه موضوعا لللفظ وقال ابن يعقوب أي على معنى وافق اللفظ أي وافق وضع اللفظ ومعنى كون مدلول اللفظ موافقا لوضعه أن ذلك المعنى المدلول لم يزد على ما وضع له اللفظ ولم ينقص عنه بل ذلك المعنى المدلول موافق مطابق للوضع له لم يزد أحدهما على الآخر ولم ينقص عنه وانما يتحقق ذلك باتحادهما اه (قوله) وضعا حقيقيا أو مجازيا) الأول وضع اللفظ لما هو حقيقة فيه والثاني وضعه لما هو مجاز فيه وقد مثل لهما على اللف والنشر المرتب وقد علمت مخالفة كلامه في المجاز لما أسلفناه فيه عن السيد وغيره وعلمت أيضا أن الوضع الحقيقي يكون شخيصا ونوعيا وأن الوضع المجازي نوعي لأن الراضع وضع المجاز مستحضرا أفرادا بوجه كلي يشملها حيث قال مثلا وضعت كل لفظ بين معناه ومعنى آخر علاقة من العلاقات المعتبرة ليل على هذا المعنى الآخر بواسطة قرينة عليه (قوله دلالة المطابقة) من إضافة المصاحب إلى المصاحب أو هو على حذف مضاف أي دلالة ذي المطابقة أي اللفظ ذي المطابقة لئلا يكتفى بهذا لانياسب مدرج عليه الشارح من إسناد المطابقة إلى المعنى (قوله لمطابقته) أي المعنى علة لقوله يدعونها وضمير له يرجع إلى اللفظ هذا هو اللائق بحله السابق (قوله من قولهم) أقول: يحتمل أن المراد مشتق من قولهم وهو المتبادر فيكون جاريا على مذهب الكوفيين من أصالة الفعل لغيره في الاشتقاق ولا يصح هنا تقدير المضاف أي من مصدر قولهم الخ لما يلزم عليه من اتحاد المشتق والمشتق منه

أي المعنى الذي وافقه)
أي وافق ذلك اللفظ
بأن وضع له وضعا حقيقيا
أو مجازيا كالإنسان
للحيوان الناطق
والأسد للرجل الشجاع
(يدعونها) أي يسمونها
(دلالة المطابقة)
لمطابقته أي موافقته له.
من قولهم طابق النعل
النعل

إن أريد بالمصدر المقدّر المطابقة ومن اشتقاق الزيد من الزيد وهو ممنوع إن أريد به الطباق والقول
في هذا الاحتمال بمعنى القول على حذف مضاف أى من فعل مقولهم طابق الخ أى من الفعل في هذا
القول وليس الغرض تقييد المشتق منه بكونه في هذا القول بل إبرازه في تركيب مع ويحتمل أن من
تعليية المحذوف أى وإنما فسرت المطابقة بالموافقة لقولهم الخ فأحفظ هذه الدقائق (قوله إذا
توافقا) أقول : كان الواجب إذا توافقتا فإن النعل مؤنثة كلفي القاموس والمصباح والختار ومجازي
التأنيث كحقيقته في وجوب لحاق تاء التأنيث للفعل إذا أسند إلى الضمير (قوله وجزئه تضمننا) قال
في الكبير اعلم أن في كلام المصنف العطف على معمولي عاملين مختلفين أحدهما جار لأن قوله وجزئه
معطوف على قوله موافقة وقوله تضمننا معطوف على قوله دلالة المطابقة وهو جار عند الأخفش والكسائي
والفراء والزجاج وكذا يجوز ما صنعه المصنف عند من اشترط كالأعلم أن يكون المحفوض المعطوف واليا
أى تابعا للعاطف لأن ما هنا كذلك (قوله أى دلالة تضمن) فيه إشارة إلى أن المصنف حذف المضاف
وأقام المضاف إليه مقامه وإضافة دلالة إلى التضمن وإلى الالتزام من إضافة السبب إلى السبب وقوله
للتضمن علة ليدعونها (قوله ففهمت أنه حيوان الخ) قال في الكبير فهذا مثال يظهر فيه الانتقال
من معنى اللفظ إلى جزئه وقد صعب على كثير فاستشكلوا بأنه لا انتقال لأن فهم المركب بفهم أجزائه
فكيف يتأتى الانتقال . وجوابه أن المركب قد يفهم إجمالا ثم ينتقل الذهن إلى جزء جزء اه ثم بعد
أوراق نقل هذا عن بعضهم ثم قال لكن بحث في هذا بأنه يستلزم تقدم وجود الكل على وجود الجزء
في الذهن مع اتفاقهم على تقدم الجزء على الكل في الوجودين ويستلزم أن يفهم الجزء مرتين مرة
في ضمن المركب وأخرى منفردا والوجدان يكذب اه قال شيخنا العدوي وحينئذ فالأحسن ما ذهب
إليه بعضهم من أن دلالة التضمن فهم الجزء في ضمن الكل ولاشك أنه إذا فهم المعنى فهمت أجزاؤه
معه فليس فيها انتقال من اللفظ إلى المعنى ومن المعنى إلى الجزء بل هو فهم واحد يسمى بالقياس إلى تمام
المعنى مطابقة بالقياس إلى جزئه تضمننا بخلاف دلالة الالتزام فإنه لا بد فيها من الانتقال من اللفظ إلى
المعنى ومن المعنى إلى اللازم ضرورة أن اللازم لا يدخله في الوضع أصلا وهذا وجه من يقول إن التضمنية
وضعية والالتزامية عقلية اه وقال عبد الحكيم ماضيه فهم الجزء من اللفظ متأخر في الوجود عن فهم
الكل وإن كان فهمه في ذاته متقدما عليه سواء قلنا إن فهم الكل عين فهم الجزء بالذات مغاير له
بالاعتبار كافي شرح مختصر الأصول المضدى أو قلنا بتغيرها بالذات اه . أقول يؤخذ منه أن اتفاقهم
على تقدم الجزء على الكل في الذهن أيضا إنما هو في فهم الجزء في ذاته لا في فهمه من اللفظ الموضوع للكل
فلا يرد الشق الأول من البحث السابق وأما الشق الثاني منه فقد يدفع بمنع تكذيب الوجدان فهم
الجزء مرتين فتأمل (قوله وأما دلالة الخ) إنما قدر أما لتكون الفاء غير زائدة لكن فيه أنه يصير
الكلام عليه مستأنفا غير متعلق بما قبله فيفوت حسن سبك التقسيم فالأحسن أن الفاء زائدة وأن
ما لم معطوف على قوله موافقة اه ودلالته على ما لم هو التزام أى يسمى بدلالة الالتزام قرره شيخنا الشارح
(قوله أى اللازم) أقول إيقاع ما على اللازم يضيغ قوله لزم فالأولى إيقاعها على الشيء مثلا (قوله فهو)
أى الدلالة المذكورة وذكر الضمير رعاية للخبر (قوله لا التزام المعنى) علة المحذوف لعلمه من السياق
أى وسميت بالدلالة المذكورة دلالة التزام لا التزام الخ وقوله أى استلزامه دفع به توهم أن المراد بالالتزام
التكفل (قوله دلالة تضمن) هذا الجواب هو التحقيق وأما جعلها مطابقة كما قال بعضهم وعلمه
بأن جاء عبيدى في قوة قضاياء بعدد أفراده لأنه من باب الكلية فهو يدل مطابقة على مجيئ كل فرد
من أفراد العبيد ، ففيه أن الكلام في دلالة المفرد لا في دلالة المركب التي نظر إليها هذا

إذا توافقا فالإنسان
يدل على الحيوان
الناطق بالمطابقة وكذا
الأسد على الرجل
الشجاع (و) دلالة اللفظ
على (جزئه) أى جزء
ما وافقه يدعونها
(تضمنا) أى دلالة
تضمن لتضمن المعنى
لجزئه كما إذا شككت
في شبح هل هو حيوان
أولا ف قيل لك هو
إنسان ففهمت أنه
حيوان لأنه مقصودك
ولم تلتفت إلى كونه
ناطقا (و) أما دلالة
اللفظ على (ما) أى
اللازم الذى (لزم) معناه
(فهو التزام) أى دلالة
التزام لا التزام بالمعنى أى
استلزامه له ودلالة العلم
على بعض أفراد
كعبيدى دلالة تضمن
لأن زيدا العبد مثلا

البعض وعلى تسليم أن استشكال القرافي في دلالة المركب من العام والمحكوم به عليه على حكم أحد الأفراد يصح اعتبار جملة أحكام الأفراد من حيث هي جملة فتكون دلالة ذلك المركب على بعض تلك الأحكام تضمنا وإن كان يصح أصلا هذا اعتبار كل منها على حدته فتكون دلالاته على بعضها مطابقة ولا ينافي الاعتبار الأول جعل ذلك المركب من باب الكلية لأن الحكم على كل فرد يجمع النظر إلى حكم غيره ولا نسلم اعتبار عدم هذا النظر فأعرفه وأما جعلها التزامية كما قال بعضهم فليس بشيء لأن الفرد ليس خارجا (قوله جزء من جملة العبيد) أى وإن كان في نفسه جزئيا من جزئيات الانسان وقوله من حيث هي جملة أى لا من حيث كل فرد منها على حدته (قوله استشكال القرافي) أى استشكاله دلالة العام من أى الدلالات الثلاث هي وهو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أبي العلاء إدريس بن عبد الرحمن المصرى البهنسى الامام العلامة وحيد دهره وفريد عصره أحد الأعلام المشهورين والأئمة المذكورين انتهت إليه رئاسة الفقه على مذهب الامام مالك وكان إماما بارعا في الفقه والأصول والعلوم العقلية وله تأليف كثيرة ذكرها ابن فرحون قال أبو عبد الله بن رشيد ذكر لي بعض تلامذته أن سبب شهرته بالقرافي أنه لما أراد الكتاب أن يثبت اسمه في ثبت الدرس كان حينئذ غائبا فلم يعرف اسمه وكان إذا جاء للدرس يقبل من جهة القرافة فكتب القرافي فحرت عليه هذه النسبة وتوفى رحمه الله تعالى بدير الطين في جمادى الآخرة عام أربعة وثمانين وستائة من حاشية شيخنا العدوى في فصل العرفات (قوله حتى تكون الخ) حتى في المواضع الثلاثة تفريع على المنفى (قوله) وليس هو جزءا) أى لأنه جزئى من جزئيات الانسان (قوله أخرج سائرهما) أى باقيا وقوله فلا يبقى الخ تفريع على قوله أخرج سائرهما وقوله وهو باطل أى كون العام لمدلول له زاد في كبره فإذا لم يدل مطابقة ولا تضمنا ولا التزاما أى على بعض أفرادها لم تكن له دلالة أى على البعض لانحصار الدلالات في الثلاث ولا يريد بهذا أن يزيد قسما رابعا في أقسام الدلالة وإنما يستشكل دلالة العام (قوله) أى يشترط في اللازم كونه لازما ذهنيا (الخ) أقول : في شرح الأجهوري على التهذيب مانصه وذهب الامام وكثير من المتأخرين إلى أن المعتبر في دلالة الالتزام هو اللزوم البين بالمعنى الأعم اه وفي شرح الفئري على إيساغوجى أيضا نقل ذلك عن الامام وبه يعلم ما في كلام شيخنا الشارح في كبره في التنبيه الرابع (قوله وهو ما يلزم الخ) بما يؤيده قول التحرير السواني كافى حاشية الغنيمى على شرح إيساغوجى لشيخ الاسلام مانصه ولا بد من اللزوم عقلا بأن يمنع عقلا تصور المزوم بدون تصور اللازم كايين العمى والبصر فان العمى موضوع لعدم المقيد بالبصر والبصر خارج عنه اه (قوله) من تصور مزومه تصوّره أى من إدراكه إدراكه سواء كانا تصوّرين أو تصديقين أو أحدهما تصوّرا والآخر تصديقا قاله عبد الحكيم (قوله) ويسمى لازما بينا) أى ظاهرا لا يفترق لزومه إلى دليل (قوله بالمعنى الأخصى) الباء للتصوير أى مصورا ذلك اللازم البين بالمعنى الأخصى أى من اللازم البين المصور بالمعنى الأعم وهو ما يلزم من تصوّره وتصور مزومه تصور اللزوم بينهما وإنما كان هذا أعمّ لشموله البين بالمعنى الأخصى واللازم الذى لا يكتفى في تصور لزومه تصور المزوم بل يحتاج إلى تصور اللازم أيضا كمغايرة الانسان للفرس فان العقل لا يدرك اللزوم بين الانسان ومغايرته للفرس إلا إذا تصوّرها فقد بان لك أنه أعم مطلقا من البين بالمعنى الأخصى وأن البين بالمعنى الأخصى أحد قسمي البين بالمعنى الأعم لكن كثيرا ما يطلق البين بالمعنى الأعم ويراد خصوص قسمه الآخر للمصاد للبين بالمعنى الأخصى وهو اللازم الذى لا بد في تصور لزومه من تصوّره وتصور مزومه من باب ذكر المطلق وإرادة المقيد أو من باب إطلاق اسم الشيء على ما يشبهه لأنه كلما كن في تصور اللزوم ما في

جزء من جملة العبيد من حيث هي جملة فصل الجواب عن استشكال القرافي بأنه لا يدل بشيء من الدلالات الثلاث على فرد من أفرادها لأن بعض أفرادهم يوضع اللفظ حتى تكون مطابقة وليس هو جزءا حتى تكون تضمنا ولا خارجا حتى تكون التزاما إذ لو خرج بعضها أخرج سائرهما للساواة فلا يبقى للعام مدلول وهو باطل وقد أطنبنا في الشرح في هذا المقام بدائع التحقيقات وغرائب الأفهام (إن بعقل التزم) هو أى اللازم أى يشترط في اللازم كونه لازما ذهنيا وهو ما يلزم من تصوّره ويسمى لازما بينا بالمعنى الأخصى

البين بالمعنى الأخص من تصور الملزوم كفى فيه مافى البين بالمعنى الأعم من تصور الملزوم والملزوم ولا عكس فأشبه الأعم الذى يوجد كلا وجد الأخص ولا عكس هذا مظهر لى فى تحقيق هذا المقام وفى كلام الشارح إشارة إلى شئ منه فافهم **(قوله كلزوجة)** هى الانقسام إلى متساويين صحيحين وقوله للأربعة أى اللازمة للأربعة والمراد بالنسبة للأربعة وكذا يقال فى نظائره الآتية وبحث فى التمثيل به للبين بالمعنى الأخص بأنه قد تصور الأربعة مع العفلة عن كونها زوجا فالأولى التمثيل بالبصر اللازم تصور العمى . وأقول يمكن دفع البحث بأن المراد تصور الأربعة بمفهومها المخصوص وهو قولنا عدد ذوزوجين **(قوله باللازم البين)** الباء داخلة على المقصور عليه بدليل المقابل **(قوله على أعم من هذا)** لشموله غير البين واللين بقسميه كما يستتبع **(قوله ما ليس لازما فى الخارج فقط)** أقول: الذى منصب على القيدتين أعنى فى الخارج فقط فيصدق بأن يلزم ذهنا خارجا أعم من أن يكون لزوم غير بين أو بينا بقسميه وبأن يلزم ذهنا وخارجا كذلك فالداخل فى اللازم الذهنى على الإطلاق الثانى ست صور والخارج عنه اللازم فى الخارج فقط كالسواد للغراب ولا يقال فيه بين ولا غير بين لأنهما قسبان للذهنى بقسميه هذا مقتضى صنيعهم وهو ظاهر إن لم يلزم من تصور السواد وتصور الغراب تصور اللزوم بينهما وإدخال فى البين بالمعنى الأعم فتأمل **(قوله والحاصل)** أى حاصل تحقيق تقسيم اللازم وإيضاحه **(قوله فى تقسيم اللازم)** أى من حيث هو أعم مما نحن فيه الذى هو اللين بالمعنى الأخص ووجه الطريقتين أهم تارة قسموا اللازم من حيث كونه فى الدهن أو فى الخارج أو فيها وتارة من حيث كونه غير بين أو بينا ذهنيا أو غير ذهنى والذهنى بالطريق الثانى أخص منه فى الأول لأنه فى الثانى مرادف اللين بالمعنى الأخص بخلافه فى الأول **(قوله والخارج)** أى خارج الدهن لا خارج الأعيان **(قوله من تصور التلازمين تصور اللزوم بينهما)** أى سواء لزم أيضا من تصور الملزوم فقط تصور اللازم وهو اللازم الذهنى أولا وهو غير الذهنى **(قوله وغير اللين الخ)** كلزوم الحدوث للعالم فانه يحتاج إلى دليل وهو تغيره **(قوله تصور اللازم)** أى تصور لزوم اللازم وإنما قلنا ذلك ليوافق كلامه فى المقسم **(قوله كالشجاعة للأسد)** المراد بها الأقدام على المخاوف لا الملكة النفسانية التى تحمل صاحبها على هذا الأقدام لاختصاصها بالعقل وقد يمنع كون شجاعة الأسد من اللازم الذهنى المرادف للين بالمعنى الأخص لا مكان تصور الأسد مع العفلة عن شجاعته إلا أن يمنع فتأمل **(قوله فضلا)** أى زيادة عن كونه مغايرا له . اعلم أنه يوقى فضلا للدلالة على أولوية ما بعدها بالحكم مما قبلها وهو مفعول مطلق لفعل محذوف : أى فضل هذا الذى فضلا فى اقتضاء الانفساك عن كونه مغايرا : أى عن نقي كونه مغايرا أحوال سببية من تصور غيره : أى حال كون تصور الغير فضلا فنيه فى اقتضاء الانفساك عن كونه مغايرا : أى عن نقي ذلك ونظيره زيد لا يملك درهما فضلا عن أن يملك دينارا : أى فضل هذا الذى فضلا فى اقتضاء الفقر عن أن يملك دينارا : أى عن نقي ذلك أحوال كون الدرهم فضلا نقي ملكه فى اقتضاء الفقر عن أن يملك دينارا : أى عن نقي ذلك هذا أحسن مظهر فى حل مثل هذا التركيب فاعرفه **(قوله والمعتبر فى دلالة الاتزام)** أى عند الجمهور كما عرفت فزعم الاتفاق مردود **(قوله اللزوم الذهنى الخ)** أقول إن أراد باللزوم الذهنى اللزوم الذهنى فى الطريق الأول كان قوله البين بالمعنى الأخص صفة مخصصة وإن أراد به اللزوم الذهنى فى الطريق الثانى كان صفة كاشفة لأن اللزوم الذهنى فيها هو البين بالمعنى الأخص **(قوله كما أشار إليه المصنف)** أى بقوله : إن بعقل التزم، لأن المعنى ان التزم فى الدهن : أى كان اللازم ذهنيا بالمعنى المرادف للين بالمعنى الأخص . أقول: يحتمل أن كلام المصنف جار على الطريق الأول والمعنى ان التزم فى الدهن أى لافى الخارج فقط وهذا الاحتمال لم يكن أقرب إلى كلامه لم يكن أبعد من المعنى الأول فكيف يكون فى كلامه

وتخصيص اللازم الذهنى باللازم البين بالمعنى الأخص اصطلاح لبعض المنطقيين وبعضهم يطلق اللازم الذهنى على أعم من هذا أعنى ما ليس لازما فى الخارج فقط . والحاصل أن لهم فى تقسيم اللازم طريقتين : الأولى أن اللازم ينقسم إلى لازم فى الدهن والخارج معا كالشجاعة للأسد إلى لازم فى الدهن فقط كالبصر للعمى وإلى لازم فى الخارج فقط كالسواد للغراب . الطريق الثانى أن اللازم ينقسم إلى بين وغير بين واللين ما يلزم فيه من تصور التلازمين تصور اللزوم بينهما بأن لا يحتاج إلى دليل ، وغير اللين ما لا يلزم فيه ذلك بأن يحتاج إلى دليل . واللين ينقسم إلى ذهنى وهو ما يلزم فيه من تصور الملزوم تصور اللازم كالشجاعة للأسد وغير ذهنى وهو ما لا يلزم فيه ذلك كغاية الإنسان للفرس فانه لا يلزم من تصور الإنسان تصور غيره فضلا عن كونه مغايرا له والمعتبر فى دلالة الاتزام

اللزوم الذهنى البين بالمعنى الأخص كما أشار إليه المصنف سواء كان لازما فى الدهن فقط كالبصر المفهوم ذهنا من العمى فالنعمى

إشارة إلى اشتراط البين بالمعنى الأخص (قوله على القول بأنه عدم البصر) هو قول الحكماء فيكون
التقابل بينهما تقابل العدم والملكية أما على قول المتكلمين أن بينهما التضاد وأن العمى أمر وجودي
يقوم بالحدقة يضاد الإدراك فلا يدل على البصر التزاما هذا مقتضى كلامه . أقول : المراد بالإدراك في
تعريف العمى على هذا القول بخصوص الإبصار كما عبر بعضهم فإن لم تكن مضادة الإبصار جزءا من
المفهوم فعدم دلالة العمى على البصر ظاهر وإن كانت جزءا منه مقيدة بقيد خارج وهو الإبصار كما هو
الظاهر كانت دلالة عليه على هذا القول أيضا الزامية فتأمل (قوله عما من شأنه أن يكون بصيرا)
أى شأن شخصه أو نوعه أو جنسه فالأول كالشخص الذى صار أعمى فإن شأن شخصه البصر والثانى
كلأ كنهه فإن شأن نوعه وهو الانسان البصر والثالث كالعقرب فإن شأن جنسها وهو الحيوان البصر
وخرج بقيد عما من شأنه البصر نحو الحجر والشجر فلا يتصف بالعمى إذ ليس من شأنه البصر (قوله
بدل على البصر التزاما) وهنا سؤالان الأول أن البصر قد أخذ في مفهوم العمى فدلالته عليه تضمنية
لا الزامية . وجوابه أن العمى ليس هو العدم والبصر بل العدم المضاف إلى البصر فالمضاف إليه خارج
وإن كانت الاضافة داخلية قال السيد المضاف إذا أخذ من حيث إنه مضاف كانت الاضافة داخلية فيه
والمضاف إليه خارجا عنه وإذا أخذ من حيث ذاته كانت الاضافة أيضا خارجة عنه ومفهوم العمى هو
العدم المضاف إلى البصر من حيث هو مضاف فتكون الاضافة إلى البصر داخلية في مفهوم العمى
ويكون البصر خارجا عنه اهـ . الثانى إذا أخذ العدم هنا من حيث إنه مضاف كانت معرفته متوقفة
على معرفة البصر لأن معرفة المضاف من حيث إنه مضاف تتوقف على معرفة المضاف إليه فيلزم تقدم
للدلول الالتزامى على للدلول المطابق في المعرفة . وجوابه أنه لا بعد في ذلك لأن اللازم في الالتزامى كون
تصور للدلول الالتزامى لازما لتصور للدلول المطابق بمعنى امتناع الانفكاك سواء قدم عليه في الفهم
أو أخر عنه أو كان معه قاله الغنيمي (قوله مع أن بينهما معاندة في الخارج) أى منافاة فلا يجوز
اجتماعهما في محل واحد (قوله وبفهم من كلام المصنف الخ) أمافهم الشئ الأول فمن قوله وجزءه لأن المعنى
إن كان له جزء وأما فهم الشئ الثانى فمن قوله وما لزم لأن المعنى إن كان له لازم فيفيد كلامه أن المعنى قد
لا يكون له جزء فتفتى الدلالة التضمنية وقد لا يكون له لازم فتفتى الالتزامية (قوله لجواز بساطة المسيح)
أى عدم تركب ماهيته من جنس وفصل ولهذا كان البسيط لا يحد إذ لا جنس له ولا فصل وقوام الحد
بالجنس والفصل هذا مانص عليه غير واحد كصاحب كتاب غاية الحكيم وسينبه عليه الشارح عند
الكلام على النوع كما ستعرفه لكن تعقبه في الكبير فقال لانسلم عدم تركب ماهية البسيط من أجزاء
ذهنية كاذكره السعد في شرح الشمسية اهـ . وأنا أقول هذا القول مشكل لأنه إذا كانت ماهية البسيط
مركبة كان بين دلالاتي المطابقة والتضمن تلازم فيخالف ما قالوه من عدم استلزام المطابقة التضمن فافهم
وعبر بالجواز لكفايته في المقصود وإلا فالمعنى البسيط لا شبهة في تحققه (قوله كالجوهر) أى الفرد وكواجب
الوجود سبحانه وتعالى كالنقطة والوحدة والمجردات عند من شئتها (قوله لجواز أن لا يكون له لازم ذهني)
تعبيره هنا بالجواز لكفايته في المقصود ولأنه لم يطلع له على مثال كما في حاشية شيخنا العدوى (قوله خلافا
للغفر الرازى) فإنه قال إن المطابقة تستلزم الالتزام لأن لكل ماهية لازما أفله كونه غير ماعداها ورد بأن
هذا ليس لازما بينا بالمعنى الأخص بدليل أنا تصور كثيرا الحقيقة مع الغفلة عما عداها فضلا عن مغايرتها له
وإنما هذا لازم بين المعنى الأعم . أقول : قد علمت مما قلناه سابقا أن الامام وكثيرا من المتأخرين اكتفوا
بالبين بالمعنى الأعم فقولهم باستلزام المطابقة الالتزام مبنى على قوله بالاكتفاء المذكور فلا ينهض عليه ذلك
الرد من هذا يعلم ما فى كلام الشارح في كبره وكلام من تبعه كشيخنا العدوى (قوله والتضمن والالتزام)

على القول بأنه عدم
البصر عما من شأنه
أن يكون بصيرا يدل
على البصر التزاما مع
أن بينهما معاندة في
الخارج أو كان لازما في
الذهن والخارج معا
كالشجاعة للأسد يفهم
من كلام المصنف أن
المطابقة لا تستلزم
التضمن لجواز بساطة
المسمى كالجواهر ولا
الالتزام لجواز أن
لا يكون له لازم ذهني
خلافا للغفر الرازى
في الثانى والتضمن
والالتزام

بالنصب عطفًا على المطابقة (قوله) يستلزم من المطابقة ضرورة: علل القطب في شرح الشمسية الاستلزام
بقوله لأنها تابعان لها والتابع من حيث إنه تابع لا يوجد بدون التابع. وإعتقادنا بالحقيقة آخرًا نحن
التابع الأعم كالحرارة للنار فانها تابعة للنار وقد توجد بدونها كافي الشمس والحركة أمامن حيث إنها
تابعة للنار فلا توجد إلا معها ومنه في شرح الشمسية للسعد قال عبد الحكيم. قوله لأنها تابعان لها
لأن فهم الجزء واللازم من اللفظ بتوسط فهم الكل منه وإن كان فهم الجزء مطلقاً أي في حد ذاته متقماً
على فهم الكل وفهم بعض الوازم أي للسلكات متقماً على مزوماتها أعني الأعدام اهـ. أقول: الظاهر أن
ما ذكره هؤلاء من التعليل تنبيه لا استدلال فلا ينافي جعل الشارح استلزامهما المطابقة من الضروريات
لكن قد يعكر على هذا قول الشارح في كبره وقد برهن عليه السعد إلا أن يقال أراد بالبرهنة التنبيه
وعلى تسليم أنه نظري يحمل قول الشارح ضرورة بمعنى الضرورة في وضوحه وعدم الاختلاف فيه قائل.
بقي أن الشارح لم يتعرض لجال التضمن مع الالتزام. وحاصله أن التضمن لا يستلزم الالتزام لجواز أن
لا يكون هنا لازم بين المعنى الأخص ولا الالتزام التضمن لأن المعنى إذا كان بسيطاً له لازم بين المعنى
الأخص كان هناك الالتزام بالتضمن (قوله لأنها بمعنى اللفظ) أي من غير انتقال الذهن من المعنى
الوضوحي إلى شيء آخر بخلاف التضمنية والالتزامية فإن فيها على خلاف في التضمنية كأن تقدم الانتقال
من المعنى الوضوحي إلى شيء آخر وهو الجزء أو اللازم فلا ينافي تعليله أن العقل مدخلا في جميع الدلالات
وهذا تعليل لتسميتها لفظية وأما تسميتها عقلية فتوقفها على النقل عن الواضع (قوله بلا خلاف)
سيأتي في الطريق الثاني نقل الخلاف فيها. (قوله لتوقفها على مقدمة عقلية) تعليل لمجرد كون
الالتزامية عقلية لا لكونها عقلية. بخلاف لعدم إحتاجه الاتفاق إذ التضمنية كذلك (قوله لأن
الفهم فيها متوقف) أي فهم الجزء في التضمنية. أقول فيه ظرفية الشيء في نفسه لأن فهم الجزء عين
دلالة التضمن إلا أن يحمل الفهم على الفهم بالفعل وبحرور في جلي كون اللفظ بحيث يفهم منه جزء
معناه ولو قال توقفها لكان أخصر وأحسن (قوله على أمر زائد) كان الأنسب بصنعه في الالتزامية
أن يقول كبره توقفها على مقدمة عقلية وهي أنه كلما فهم المعنى فهم جزؤه (قوله وهي الجزئية)
أي كون المدلول جزء المعنى وأنت الضمير مع رجوعه إلى الأمر الزائد مراعاة للخبر وفي نسخة وهو
بالتدكير مراعاة للرجع (قوله إذ يتنقل الخ) علة للتوقف على الجزئية (قوله وقيل لفظية) أي نظراً
إلى كون الجزء المدلول داخلاً في الكل الموضوع له اللفظ (قوله والطريقة الثانية الخ) هذه هي الراجحة
(قوله قيل وضعيتان) عليه أكثر المناطق كما قاله الغنيمي وغيره ووجه أنها بتوسط وضع اللفظ
للكل أو الملتزم (قوله وقيل عقليتان) وجه توقف كل منهما على مقدمة عقلية كما تقدم (قوله)
ثالثها دلالة التضمن وضعية ودلالة الالتزام عقلية) هذا هو الذي جرى عليه الأمدى وابن الحاجب
وابن الهمام وغيرهم من المحققين ووجه كافي الكبير بأن التضمن فهم الجزء في ضمن الكل إذ لا شك
أنه إذا فهم المعنى فهمت أجزاؤه معه فليس فيها انتقال من اللفظ إلى المعنى ومن المعنى إلى الجزء بل هو
فهم واحد يسمى بالقياس إلى تمام المعنى مطابقة وبالقياس إلى جزئه تضامناً بخلاف دلالة الالتزام فإنه
لا بد فيها من الانتقال من اللفظ إلى المعنى ومن المعنى إلى اللازم ضرورة أن اللازم لا يدخله في الوضع
أصلاً ووجه أيضاً بأن الجزء داخل فيما وضعه اللفظ بخلاف اللازم فإنه خارج عنه وصرح غير واحد
كالغنيمي بأن الخلاف لفظي فأن من قال بعقليتهما لا ينكر أن الوضع مدخلا فيما ومن قال بوضعيتهما
لا ينكر توقفهما على مقدمة عقلية فالخلاف في التسمية وفي حاشية السراحي على المطول أن أئمة
المنطقيين صواب التضمنية والالتزامية وضعية وإن كان العقل مدخلاً فيما تخصيصهم للعقلية

يستلزمان المطابقة
ضرورة ودلالة المطابقة
وضعية بلا خلاف
ويقال للفظية وتقاية
لأنها بمعنى اللفظ
ودلالة الالتزام عقلية
بلا خلاف لتوقفها على
مقدمة عقلية وهي أنه
كلما فهم المعنى فهم لجزئه
وأما دلالة التضمن فقبل
عقلية لأن الفهم فيها
متوقف على أمر زائد
على الوضع وهي الجزئية
إذ يتنقل من المعنى إلى
جزئه وقيل لفظية هذه
إحدى طريقتين في
النقل عن المناطق
والطريقة الثانية تحكي
ثلاثة أقوال في دلالة
التضمن والالتزام قبل
وضعيتان وقيل
عقليتان ثالثها دلالة
التضمن وضعية ودلالة
الالتزام عقلية

وأوجه هذه الأقوال
وإصراها كلام المصنف
هنا مع تفهيمات شتى
وأبحاث شريفة مسجونة

بها في الشرح .

[فصل : في مباحث
الألفاظ]

اعلم أن المنطق لا يبحث
له عن الألفاظ لكن
لما كثر الاحتياج إلى
التفهميم بالعبارة
واستمر حتى كان

التفكير يتأخر نفسه
بالألفاظ متخيلة جعلوا
بحث الألفاظ من حيث
إنها تدل على المعاني بأبواب
من المنطق تبعا ولذا

قدمه فقال (مستعمل
الألفاظ) باعتبار
دلالته التركيبية
والإفرادية (حيث
يوجد إما مركب

وإما مفرد . فأول وهو
المركب (ما) أي اللفظ
الذي (دل) توطئة لما
بعده ويختز به مع

ذلك عن اللفظ المهمل

كبابيز

بالصرف وسأها البيانون عقلية وإن كان الوضع مدخل فيها لعدم تخصيصهم العقلية بالصرف اهـ .
والحاصل أن من أراد الوضعية ما توقف على الوضع سواء كفى فيها أولا جعل التضمنية والالتزامية
وضعتين ومن أراد بالوضعية ما كان الوضع كافيا فيها جعلهما عقليتين ومن أراد بالوضعية ما كان
الدلول فيها موضوعا له اللفظ أو دخلا فيما وضع له اللفظ جعل التضمنية وضعية والالتزامية عقلية فاعرفه .
تنبيه : دلالة الالتزام مهجورة في الحدود الثامنة لما فيها من الخفاء بالنسبة إلى أختها دون الحدود
الناقصة والرسوم فلا يذكر في الحد الثامن شئ من أجزاء الحدود بدلالة الالتزام بل لا يذكر إلا بدلالة
المطابقة أو التضمين فإذا أردت حد الإنسان حدا تاما فاعلم يصح أن تذكر أجزاءه بالألفاظ الدالة عليها
بالمطابقة بأن تقول هو الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة بناء على أنه أي المتحرك بالارادة
ذاتي المتفكر بالقوة أو بالألفاظ الدالة عليها بالتضمن بأن تقول هو الحيوان الناطق لأنك ذكرت
بالحيوان الجسم والنامي والحساس والمتحرك بالارادة بدلالة التضمين وكذا بالناطق المتفكر بالقوة
فلو ذكرت الأجزاء بدلالة الالتزام كان قلت هو الناطق أو هو الحساس الناطق فإنه يدل بالالتزام على
بقية الأجزاء لم يكن ذلك حدا تاما أفاده الشارح في كبريه (قوله وأوجه) جمع وجه بمعنى الدليل
(قوله شتى) جمع شتيت بمعنى مشتت أي مفرق كجرحى جمع جريح بمعنى مجروح ووصفها بالشتات
باعتبار ما كان إذ هي الآن مجموعة في الشرح الكبير .

[فصل : في مباحث الألفاظ] المباحث جمع مبحث ومثله يصلح أن يكون مصدرا ميميا واسم زمان
واسم مكان لكنه هنا اسم لمكان البحث بمعنى المسائل المبحوث فيها عن الألفاظ أي من جهة الأفراد
والتركيب وما يلائهما وإلا فبحث الدلالة من مباحث الألفاظ والبحث في الأصل التفتيش عن باطن
الشئ حسا استعمال عرفيا في بيان الشئ والكشف عن حقيقته (قوله اعلم أن المنطق الخ) مراده
بيان وجه ذكر بحث الألفاظ في المنطق وتقديمه (قوله لكن الخ) استدراك دفع به توهم أنه لا وجه
لذكر بحث الألفاظ في المنطق (قوله إلى التفهم) أي تفهم الغير أي وإلى التفهم من الغير وقوله حتى
الخ غاية للكثرة والاستمرار أي وانتهى الكثرة والاستمرار إلى أن صار كأن المتفكر الخ أي
فسرى الاحتياج إلى الألفاظ من التفهم للغير إلى تفهم الشخص نفسه (قوله ولذا قدمه) أي ليكون
الألفاظ تدل على المعاني قدم بحث الألفاظ لتقدم الدال على المدلول أو اسم الإشارة راجع إلى كثرة
الاحتياج إلى التفهم بالعبارة واستمراره أي لأجل كثرة ذلك واستمراره قدمه لأن السبب أي سبب
التفهم وهو العبارة مقدم على السبب وهو التفهم وعلى كل اندفع ما اعترض به هنا (قوله مستعمل
الألفاظ) أي المستعمل منها وخرج بمستعملها مهملا على رأى الجمهور أنه يسمى لفظا فلا ينقسم إلى
المفرد والمركب لا باعتبار الدلالة في كل منهما والمهمل ليس بدال (قوله باعتبار دلالته التركيبية
والإفرادية) أي لا باعتبار إغرابه ونحوه ولا باعتبار دلالته على معناه وعلى جزئه وعلى لازمه (قوله
حيث يوجد) أي ينطق به والحيثية للإطلاق (قوله فأول) مبتدأ سوغ الابتداء به مع أنه نكرة
وقوعه في معرض التفصيل (قوله دل) أي بالمطابقة (قوله ويختز به مع ذلك) أي مع كونه توطئة
عن اللفظ المهمل كدبر . فان قلت المهمل خارج بالمقسم وهو مستعمل الألفاظ . قلت العبرة في الإدخال
والإخراج بأجزاء التعريف لا بالمعرف ولا بمقسم العرف كما صرحوا به . فان قلت ما ليست واقعة على
مطلق اللفظ بل على اللفظ الدال بدليل أن المقسم مستعمل الألفاظ فلا يصح كونه دل لا مختزل . قلت
كون المقسم مستعمل الألفاظ لا يعين أن ما واقعة على اللفظ الدال وإن زعمه بعض وإنما يعين كون
الأقسام ألفاظا دالة وهذا حاصل على جعل اللفظ جنسا للأقسام والدلالة ضلالها . فان قلت كونه توطئة ينال

الاجتزاز به لأن كونه توطئة تقتضي أنه غير مقصود لذاته والاجتزاز به يقتضي أنه مقصود لذاته قلت الجملة مختلفة لأن كونه توطئة من حيث توقفا بعده عليه مع قطع النظر في حد ذاته والاجتزاز به من حيث ذاته هذا ما ظهر في هذا الجمل (قوله على رأي من يسميه لفظا) هو الصحيح المعنى عليه تعريف اللفظ المشهور وهو الصوت المعتمد على مقطع أفعال على رأي من يسميه لفظا فلا يكون خارجا به بل هو لم يدخل أصلا لخروجه من الجنس الذي هو اللفظ الواقع عليه ما (قوله جزؤه على جزء معناه) أورد الناصر اللقاني على مثل هذه العبارة أنه إن اعتبر جزء اللفظ من حيث هو جزؤه كان التقييد بقوله على جزء المعنى ضائعا إذ جزء اللفظ من حيث هو جزؤه إنما يدل على جزء المعنى وإن اعتبر أعم من أن يكون جزءا أم مفردا فالحيوان الناطق علما يدل جزؤه في الجملة على جزء المعنى وهو مفرد داخل في حد المركب خارج عن حد المفرد فيبطل به الأول منعا والثاني جميعا فلا بد لتصحيحهما من زيادة القصد فهما بأن يقال إن قصد جزؤه الدلالة الخ . وأجاب ابن قاسم في آياته باختيار الشق الثاني وهو أنه اعتبر أعم من أن يكون جزءا أم مفردا لكن قوله على جزء المعنى يعتبر فيه قيد الحيزية أي من حيث إنه جزء المعنى وقيد الحيزية مراد في تعريف الأمور التي تختلف بالاعتبار وحيث يخرج عن تعريف المركب ويدخل في تعريف المفرد نحو الحيوان الناطق علما لأن جزؤه وإن دل لكن لا يدل على جزء المعنى من حيث إنه جزء ولا حاجة إلى زيادة قيد القصد فتأمل فانه دقيق لطيف (قوله وماله جزء لا يدل) لكن خروج هذا به مع ملاحظة فعله وهو دل (قوله وتأبط شرًا) معناه في الأجل احتمل الشر تحت إبطه (قوله أعلما) راجع إلى أبكم وما بعده يدل كلامه الآتي في قوله وعند بعض أهل المنطق ثلاثية الخ وبدليل كلامه في الشرح الكبير أما زيد فالحال فيه غير مختلف سواء أبقى على معناه المصدري أم جعل علما واجتزاز بذلك عن حالة كونها مستعملة إستعمالها الأصلي فاتها حيث يدل جزؤها على جزء المعنى أما في الثلاثة الأخيرة فظاهر وأما في أبكم فعلى التزل وتسلم أنه قبل العلمية مركب من أب للموضوع لذات لها الأبوة وكم التي يسأل بها عن العدد ولذلك زاد الشارح في كبيره بعد قوله كالزاي من زيد مانصه مع أن أبكم لا نسلم أنه مركب من أب وكم الموضوعين لذات لها الأبوة وسؤال عن عدد بل أبكم من البكم وإلا كان رجل مثلا يدل جزؤه ويكون مركبا من رأي من الرؤية وجل أمر من الجولان ولا يقول به عاقل فضلا عن فاضل وبين ذلك أن معنى قوله مادل جزؤه على جزء معناه أنه يدل عليه لوضعه له وأب وكم لم يوضعا في هذا التركيب قبل علميته لشيء قط ، وأما أب الدال على ذات لها الأبوة فلفظ آخر وكذا كم الدال على السؤال عن العدد . بعض تغيير (قوله الأعلام الأخيرة) أي أبكم وما بعده كما يؤخذ من الكبير وإنما قال الأخيرة لخراج زيد العلم فانه لا يتوهم في جزء من أجزائه الدلالة على معنى وكذا زيد المصدر كاسر فلا مفهوم للأعلام بالنسبة إلى زيد فلا اعتراض فافهم (قوله فاعلم ذلك الخ) جذف جواب أما وأقام دليله مقامه والتقدير فباطل إنما ذلك أي ما ذكر من الدلالة أي لأن تلك الدلالة إنما تكون قبل جعلها أعلما (قوله فتد صارت دلالتها) أي دلالة هذه الأجزاء التي كانت قبل العلمية نسبيا منسيا فالدال بعدها مجموع العلم على الذات (قوله وأما نحو حجة الاسلام) أي كعب الله إذا قصد واضعه الدلالة على الذات وكونها عبدا لله (قوله فلا نسلم أنه مفرد) ونقل عن بعضهم أنه جعله مفردا وعلله بأن دلالاته على غير الذات بالتبع لا بالذات . أقول إذا كان الواضع قصد المعنى العلمي وقصد المعنى التركيبي الثابت للفظ قبل العلمية كان اللفظ المذكور مفردا باعتبار القصد الأول ومركبا باعتبار القصد الثاني لما سبكه من أن الأفراد والتركيب بحسب القصد لا مركبا فقط ويمكن إجراء كلام الشارح على ما جئنا به بأن يجعل معنى قوله فلا نسلم

على رأي من يسميه لفظا (جزؤه) يخرج مالا جزؤه له كباء الجزر ولا ماله جزء لا يدل كزيد وأبكم وتأبط شرًا وعبد الله والحيوان الناطق أعلما وأما ما يتوهم من دلالة أجزاء الأعلام الأخيرة فاعلم ذلك قبل جعلها أعلما أما بقاد تصيرها أعلما فقد صارت دلالتها نسبيا منسيا وصار كل جزء منها كالزاي من زيد نص عليه بعض المحققين وأما نحو حجة الاسلام علما إذا قصد واضعه الدلالة على الذات وعلى أن المسعى به حجة الدين فلا نسلم أنه مفرد حتى يلزمنا إخراجا بل نلزم أنه مركب إذ ليس التركيب والأفراد

الإحسب قصد دلالة
جزء اللفظ على جزء
المعنى وقول المصنف
على جزء بضم الزاي
معناه تقسيم الكلام
بذكر متعلقه ، وبما
تقرر سابقا سقط
الاعتراض على المصنف
أن التعريف غير مانع
لكونه أسقط من
التعريف قيدا وهو
سكون تلك الدلالة
مقصودة ولكونه
يدخل فيه نحو حجة
الاسلام علما وبقيت
أبحاث شريفة سمحنا
بها في الشرح مثال
الركب زيد قائم
والحيوان الناطق إذا
لم يكن علما والمراد
الدلالة الجارية على
قانون الوضع اللغوي
حق لو أراد أحد بألف
إنسان مثلا معنى لم يكن
مركبا وإن وضعها هو
لذلك والمركب ملتبس
بعكس ما أى المفرد
الذى تلا هو المركب
أى تبعه فهو اللفظ
المستعمل

أنه مفرد أى فقط ومعنى قوله بل نلتزم أنه مركب باعتبار التقيد الثاني كأنه مفرد باعتبار قصد
الأول فاحفظه فإنه نفيس ولبعض هنا مناقشة مع الشارح يعلمونها بما ذكرناه **(قوله)** بالإحسب قصد
دلالة الخ أى وعدم ذلك قصد **(قوله)** بضم الزاي هو لغة في الجزء باسكانها **(قوله)** تقسيم الكلام أى
للاحتراز به عن شئ فإن المفرد على ما حققه سابقا قسبان مالا جزء له أصلا وماله جزء لا يدل وما خرجا
بقوله دل جزؤه وقوله بذكر متعلقه بكسر اللام **(قوله)** وبما تقرر سابقا أى من قوله وأما ما يتوهم
الخ وقوله وأما نحو الخ وفي نسخة بدل قوله وبما تقرر سابقا سقط فسقط بقاء التفرع على قوله وأما
ما يتوهم الخ وقوله وأما نحو الخ **(قوله)** لكونه أسقط من التعريف قيدا وهو كون الدلالة مقصودة أى
المخرج ذلك التقيد لنحو الأعلام الأخيرة لأن لجزئها دلالة لكنها غير مقصودة فبعدم ذكر هذا القيد
تدخل في التعريف مع أنها ليست من المعرف الذى هو المركب وقد تقدم في كلام الشارح منع أن
لجزئها دلالة بعد العلمية فهي خارجة بقوله دل جزؤه فالتعريف مانع وقوله عاطفا على لكونه أسقط
ولكونه يدخل فيه نحو حجة الاسلام علما أى إذا قصد واضعه الدلالة على الذات وعلى أن المسمى به حجة
في الدين أى مع أن القصد إخراج ذلك من التعريف لكونه ليس مركبا هكذا يقول هذا المعترض وقد
تقدم في كلام الشارح منعه وأنه داخل في المركب فعلت من هذا التقرير أن في كلام الشارح لغاؤنا
مربيا وأن ما قيل أن الأولى ترك الواو ليس في محله **(قوله)** وبقيت أبحاث شريفة الخ قال فيه واعلم
أن الجزء إما جزء مادى وإما جزء صورى والجزء المادى هو جوهر اللفظ والصورى الهيئة ويرد على
تعريف القوم للمركب أن صورة الشئ جزء له والجزء في التعريف مطلق فتدخل فيه الصورة ولا تخرج عنه
إلا بناية وهي في التعريف من المندور لكن هذا إنما يرد على من يشترط في المركب أن يكون له
جزآن ماديان وأنه لا يكتفى جزء مادى وجزء صورى فقط لاعلى مذهب من يكتفى بذلك فبعد الله إذا
لم يكن علما مركب على المذهبين لتركبه من جزأين ماديين المضاف والمضاف إليه وجزء صورى هو الهيئة
الإضافية ولا يعارضه قول السيد المضاف إذا أخذ من حيث إنه مضاف كانت الإضافة داخلية فيه والمضاف
إليه خارج عنه لأن ذلك إنما هو إذا اقتصرنا على معنى المضاف فقط وهنا المقصود معنى المضاف والمضاف
إليه لأنه بذلك يحصل التركيب لكن ينبغي أن لا يطلق على معنى المضاف إليه في نحو عبد الله أنه جزء
تأديا والماضى مركب على المذهب الثاني لأن مادته تدل على الحدث وهيئة على الزمن الماضى ومفرد
على الأول وكذا الأمر وأما المضارع فمركب على المذهبين لأن حرف المضارعة يدل على معنى وفيه
نظر لأن الدال هو مجموع الفعل اه ببعض تصرف وما يدل على أن المضاف إليه جزء مادى للمركب
الإضافى قول كثير كالقطب بعد تمثيلهم للمركب برأى الحجارة فإن الرأى مقصود الدلالة على ذات نسب إليها
الرأى والحجارة مقصودة الدلالة على الجسم العيني ومجموع المعنيين معنى رأى الحجارة اه وقوله ومجموع
المعنيين أى مع الهيئة التركيبية الإضافية كأنه عليه عبد الحكيم **(قوله)** والحيوان الناطق إذا لم يكن علما
مثله عبد الله وحجة الاسلام ونحوها إذا لم تكن أعلاما **(قوله)** الوضع اللغوى أى لا الحيلى الذى يجعل
المسكوك وإرادته وقوله حقى تعريفة وقوله وإن وضعها الأوائل الحال وإن وصلية **(قوله)** مثلا يصح
رجوعه إلى إنسان وإلى ألف وإليهما معا **(قوله)** والمركب أقول: الأولى أنه إشارة إلى جعل بعكس خبرا
ثانياً ولإلى جله خبر محذوف للاستغناء عن تقديره وفي قوله ملتبس إشارة إلى أن الباء في بعكس للاستغناء
(قوله) بعكس أى مخالفة **(قوله)** أى تبعه هذا التفسير منظور فيه لحق ظاهر العبارة مع قطع النظر عما
يأتى من تصحيح كلام المصنف في شرحه بتفسير تلابا يصل على أنه يمكن تفسير تبع باتصل **(قوله)** المستعمل
أقول زاده هنا لإخراج المهمل . فإن قلت قوله على جزء . معناه يخرج به إذ لا معنى للمهمل . قلت السالبة تصدق

على جزء مضاه فدخل فيه كل لفظ لا يدل جزؤه وقد تقدمت أمثلة ذلك وقدم تعريف المركب على تعريف المفرد لأن تعريف المركب بالإيجاب والمفرد بالسلب ولا يعقل سلب أمر إلا بعد تعقله والقسمة عند المصنف ثنائية وعند بعض أهل المنطق ثلاثية : مفرد وهو لا يدل جزؤه على شيء كزيد ومركب وهو ما يدل جزؤه على معنى ليس جزؤه معناه كما بكم وعبد الله علما أو على جزء معناه إلا أن دلالة غير مقصودة كحيوان ناطق علما بناء على خلاف ماحقته، ومؤلف وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة كزيد قائم وأول في البيت مبتدأ وسوخ الابتداء به وقوعه في معرض التفصيل وقوله مائلا عائذ الموصول فيه الضمير الرفوع المستتر في تلا وقال المصنف وقولنا مائلا عائذ محذوف لأنه متصل منصوب بفعل

بنو الموضوع فلا تستلزم عبارته وجود الغنى قائم، **(قوله)** الذي لا يدل جزؤه أي القريب فلا يرد أن الزاى مثلا من زيد قائم لا يدل على جزء الغنى فيلزم أن يكون مفردا لأنها ليست جزءا قريبا له بل بواسطة أجزائه الجزء وجزءه جزء الشيء جزء بعيد له ومن نكر الجزء فقال لا يدل جزء منه لا يرد عليه ذلك أصلا لأن النكرة في سياق النفي تم فيخرج المركب المذكور لأن بعض أجزائه يدل ويصح جعل الإضافة في جزئه للمعنى الذي هو في معنى التشكيك لأن الإضافة تأتي لما تأتي له اللام واللام تأتي له كما في ادخل السوق واشتر الأحم فتسكون هذه العبارة كعبارة من نكر **(قوله)** فدخل فيه الخ أقول ذكر هذا الكلام بعد التعريف المفيد قليل الجدوى **(قوله)** وقد تقدمت أمثلة ذلك تقدم أنها قسمان ما لا جزؤه أصلا وما له جزء لا يدل تقدم من الثاني الأعلام المركبة لفظا **(قوله)** وقدم تعريف المركب الخ جواب عما يقال المفرد جزء المركب والجزء سابق على الكل فكان المناسب تقديم تعريف المفرد على تعريف المركب وحاصل الجواب أن الواجب سبقه ذات الفرد لا مفهومه لأنها هي التي جزء المركب أما مفهومه فيقدم لما ذكره الشارح **(قوله)** بالإيجاب أي ملتبس بالإيجاب وكذا قوله بالسلب أو الكلام على حذف مضاف أي بذى لإيجاب وبذى سلب أي بلفظ أثبت له الدلالة ولفظ نفيته عنه **(قوله)** ولا يعقل سلب أمر هو هنا الدلالة إلا بعد تعقله أي الأمر أي سلب الدلالة هنا مأخوذ في تعريف المفرد فيتوقف تعقله على سلب الدلالة وهي مأخوذة في تعريف المركب فإزيم توقف تعقل بعض أجزاء المفرد على نقل بعض أجزاء المركب فلهذا قدم تعريف المركب على تعريف المفرد هكذا يبنى فهم هذا الكلام ومنهم من قدم تعريف المفرد على تعريف المركب نظرا إلى سبق العدم على الوجود والنسكات لا تنزاحم **(قوله)** عند المصنف أي موافقة لأكثر المتأخرين من المناطقة فإنهم على أن المركب والمؤلف والقول ألفاظ مترادفة وقد نص عليه الشيخ ابن سينا قاله الشارح في كبره **(قوله)** ومركب وهو الخ تقدم أن هذا أحد قسمي المفرد **(قوله)** علما حال من عبد الله فقط للاحتراز عن عبد الله الصفة فانه من المؤلف أما أبكم فهو قبل العلمية وبدها مركب لا مؤلف **(قوله)** كحيوان ناطق علما أي على إنسان فان كلامه جزأه يدل على جزء المعنى فان معناه مركب من الحيوانية والناطقية مع الشخص **(قوله)** بناء على خلاف ماحقته راجع للأئمة الثلاثة وهي أبكم مطلقا وعبد الله والحيوان الناطق علمين وخلاف ماحقته هو كون جزئها يدل على معنى ليس جزء معناه في أبكم وعبد الله أجزأه ولكن دلالة غير مقصودة في الحيوان الناطق وماحقته هو أن كلامه الثلاثة إنما يدل بعد العلمية على الذات ولادلالة لجزئها بعد العلمية على شيء أصلا وما كان قبلها من دلالة الجزء صار بعدها ناسيا منسيا **(قوله)** دلالة مقصودة قد علمت أن زيادة هذا التقيد لإخراج نحو الحيوان الناطق علما لا إنسان مبنى على خلاف ماحقته الشارح سابقا **(قوله)** وقوعه في معرض التفصيل اعترض بأنه لا تفصيل بل قوله فأول الخ بيان للفصل إليه والذي وقع في معرض التفصيل قوله مستعمل الألفاظ الخ وأقول هذا إنما يصح إذا كان معنى وقوع المبتدأ في معرض التفصيل الذي جعل مسوغا خصوص وقوعه مفصلا إلى أقسام أما إذا كان بمعنى يشمل وقوعه عنوانا لأحد أقسام الفصل فلا مع أنه يمكن أن يراد بالتفصيل التبيين كافي قوله تعالى - وتفصيلا لكل شيء - أي وقوعه في معرض التبيين بالحد المقضي هذا التبيين إرادة الجنس التي هي من المسوغات فتأمل **(قوله)** عائده أي عائذ الموصول فيه أن العائد على الموصول فيه ضمير محذوف في محل نصب فالمعنى على هذا يعكس المفرد الذي تلاه المركب وهو خلاف الواقع وقوله بفعل مؤنلا **(قوله)** وهو الذي تلا المركب أي تبعه أي لأن المركب تلا المفرد كما يقتضيه كلام المصنف لأنه خلاف الواقع وقوله ضمير رفيع أي المستتر الراجع إلى المفرد لا ضمير النصب المحذوف الراجع إلى المركب

وبحث فيه بأن ما وافقه على المفرد وهو الذي تلا المركب فيكون للعائد ضمير الرفيع

(قوله) ويجب بانه يمكن أن يكون أطلق الموالاة. أقول: كان للكتاب أن يقول أطلق التثنية الجنس منه فلا في كلام المصنف. وحاصل هذا الجواب أن معنى فلا في كلام المصنف أقصا مجازا مرسل لعلقة لزوم وأن الصلة جرت على غير ما هي له وفيه أنه كان يجب الأبرز حيث ذكر خوف الجنس إلا أن يقال: ليس هنا غير مضر لصحة اتصال كل من الفرد والتركيب بالاتصال وأن المصنف نفسه فسر فلا ينبع إلا أن يفسر: تبع أيضا باصل كامر (قوله) وهو على قسمين) ظاهره دخول الفعل والحرف لأنهما مفردان والذي صرح به السيد في حاشية القطب اختصاص الجزئية والبالكية بمعنى الإيم دون الفعل والحرف لاستقلاله بالمفهومية فونهما فلا يصلح أن يوصفا بهما وعليه فيخصص القسم بالاسم وعن السنوسي أن الفعل على أبدا دون الحرف لوقوع الفعل محمولا ولا يحمل إلا الكلي وظاهره أيضا أن المركب لا ينقسم إلى كلي وجزئي لتخصيصه التقسيم بالمفرد وليس كذلك بل ينقسم إلى جزئي كركب زيد وكلي كالجسم الثابت والحيوان الناطق ولهذا قال بعضهم التخصيص ليس للاحتراز بل لأن الكلام هنا توطئة للكليات الخمس وهي مفردات كلياتي (قوله أعني المفرد) هذا إيضاح وتصريح بما فتيده قاعدة رجوع الضمير إلى أقرب مذكور وقوله بمصدق الضمير: أي بما صدق عليه الضمير: أي وقع (قوله بالنظر إلى معناه) المحل: هذا على حذف مضاف: أي ما يصدق معناه إذ معناه ما لا يدل جزؤه على جزء معناه وهو كلي أبدا ثم رأيت في حاشية الفينقي على شرح إرساغوجي فقد الحمد والمئة وإنما قال الشارح ذلك لأن الكلية والجزئية وصفان للمعنى لا للفظ فوصفه بهما مجاز من وصف الدال بما للدلول كما أن الأفراد والتركيب وصفان للفظ ووصف المعنى بهما مجاز من وصف المدلول بما للدلال وجوز ابن يعقوب إجراء كلام المصنف على كون التقسيم لمعنى المفرد- فيقدر مضافا في قوله أعني المفرد: أي أعني معنى المفرد وفيها فهم الاشتراك بكونه لا بآبى الاشتراك لكونه حقيقة ذهنية غير محتمة وهو وإن كان أقرب بكون الموصوف حقيقة بالكية والجزئية المعنى بعيد من كلام المصنف (قوله يوصل الهمزة) يعني إسقاطها بعد نقل حركتها إلى التنوين قبلها وإلا فهمزة الوصل ليست في شيء من الحروف إلا لا على قول (قوله بمجرد تعقله) متعلق بفهم: أي يتعقل معناه بمجرد عن اعتبار الوجود الخارجى فانه باعتباره قد لا يفهم الاشتراك كما في الكلي المنحصر في فرد للدليل المقاطع عرق الشركة كما في الإله الحق أو لعدم تعلق قدرة الله تعالى بوجود غير هذا الفرد كما في الشمس وقوله بحيث يصدق على تقدير مضاف: أي معناه والباء لتصور الاشتراك فكانه قال بأن يكون بحيث الخ ولو قال بأن يصدق لكان أوضح ومعنى صدقه عليها حملها عليها حمل مواطاة كما في الشرح الكبير إذ الصدق في المفردات بمعنى المحل وإنما صدق على أفراد كثيرة لكونه حقيقة ذهنية غير محتمة لا معنى خارجيا شخصيا (قوله الكلي مبتدأ خبره) مفهوم اشتراك) إنما قال ذلك لأنه إذا اجتمعت المعرفة والبكرة الجازم وقوعها مبتدأ كما هنا ولا مانع يمنع من جعل المعرفة مبتدأ فالأولى جعل المعرفة مبتدأ والاشركة خبرا ولأن الكلي هو المعروف والمعلوم ومفهم اشتراك هو التعريف والمجهول والاتق جعل المعروف والمعلوم مبتدأ ومقابلهما الخبر وبالوجه الثاني بوجه ما سبذ كره الشارح من جعل الجزئي مبتدأ وعكسه الخبر والكلي منسوب إلى الشكل الذي هو جزئية لتركيب الجزئي من كليته والشخص والجزئي منسوب إلى الجزء الذي هو كليته. واعلم أن مفهوم الكلي من حيث هو: أي من غير اعتبار شيء مخصوص من مصادقاته يسمى كليا منطقيا لأنه لا يحدوث عنه وفيه ومعروضه أي ماصدق مفهوم الكلي عليه من حيث إنه معروضه كحيوان يسمى كليا طبيعيا لأنه طبيعة وحقيقة والمجموع المركب من العارض والعروض يسمى كليا عقليا لأنه لا وجود له إلا في العقل وكذا الأنواع الخمسة: الجنس والتنوع والفصل والخاصة والعرض العام مفهوم الجنس من حيث هو جنس منطقي ومفهوم الجسم

ويجب بانه يمكن أن يكون أطلق الموالاة على الاتصال فيكون المركب فلا المفرد بهذا المعنى أى اتصال به فالتقدير المركب بعكس المفرد الذى تلاه هو أى المركب أى اتصال به فى البيت السابق (وهو على قسمين أعنى) بمصدق الضمير (المفردا) بالنظر إلى معناه (كلى او) يوصل الهمزة (جزئى) يمنع الصرف للضرورة (حيث وجد) أى المفرد فالألف للاطلاق (فمفهم اشتراك) بين أفراد بمجرد تعقله بحيث يصدق عليها (الكلي) الكلي مبتدأ خبره مفهم اشتراك

من حيث معروضيته للجنس جنس طبيعي والركب منها جنس عقلي وقس على ذلك البقية وكذا الجزئي
فمفهومه من حيث هو جزئي منطقي ومعروضة من حيث إنه معروضة كذات زيد جزئي طبيعي والركب
منهما جزئي عقلي كذا في حاشية الفنجي ويؤخذ منه ما صرح به الشارح في كبره من أن السكلي المنطقي
معتبر في الطبيعي على أنه قيد خارج وفي العقلي على أنه جزء داخل ونقل في الكبير خلافاً في وجود العقلي
خارجاً وكذا في وجود المنطقي على إحدى طريقتين ثانيتهما عن ابن التلحساني أنه متفق على عدم وجوده
خارجاً وخلافاً في وجود الطبيعي خارجاً لكن الخلاف في هذا أقوى والمتعقبات أنه لا وجود للسكلي مطلقاً في
الخارج على ما بسطه في كبره (قوله يخرج) أي بقوله بحيث يصدق عليها وقوله المشترك بكسر الراء بنوه
أي في أبوته لهم كما يشير إليه الشارح (قوله مثلاً) راجع لزيد وكذا عمرو المشترك فيه بنوه وهكذا
لبنوه: أي أو المشترك فيه إخوانه (قوله فانه وإن كان) الواو للحال وإن وصلية وقوله في معناه: أقول: إن
أراد معناه التسمي الذي هو أبوته لهم كاقيل كان قوله باعتبار أبوته لهم مستدركاً وإن أراد معناه المطابق
فلا خبر إن محذوف تقديره غير كفي وقوله لكن الخ استدراك على قوله وإن كان الخ كما هو أحد وجهين
في مثل هذا التركيب ثانيهما ما نقله الشهاب الخفاف عن سعد الدين أن الاستدراك في مثله خبر عن المبتدأ
مقيداً بالغاية وكالمبتدأ اسم إن (قوله هنا) أي في مقام بيان السكلي والجزئي (قوله بأنها) الباء
للابتداء أو بمعنى على أول التعدية وعلى هذا فالعنى قد أجرى اصطلاحهم في الشركة أنها الخ على طريق
الاستناد المجازي (قوله ذلك المعنى) اسم الإشارة راجع إلى معنى السكلي المشار إليه بقوله ففهم اشتراك
لأن المعنى ففهم اشتراك معناه ولو أسقطه لكان أخصر (قوله ولذلك يقسمون الشركة الخ) أقول
في عبارته حزاية لأن اسم الإشارة ان رجع إلى التقييد بها كما زعم كان في العبارة قبل لأن التقييد
بها لأجل التقسيم لأن التقسيم لأجل التقييد وإن رجع إلى جر يان اصطلاحهم بأن الشركة هنا
عبارة عن صدق المعنى على كثيرين ورد أن العلة لا تنتج للعلل لأن جر يان اصطلاحهم بذلك لا يقتضي
هذا التقسيم ويمكن التخلص من ذلك بأن في العبارة حذف الواو مع ما عطفت بقرينة ما يأتي والتقدير
ولذلك وتسميتهم نحو عين مشتركا يقسمون الشركة الخ وأراد بالشركة في هذه العبارة الشركة بالمعنى
الشامل للشركة هنا والشركة اللفظية فهي في هذه العبارة أعم منها في العبارة السابقة (قوله إلى الاشتراك
اللفظي) أي اشتراك المعاني المتعددة في لفظ لوضعه لها بأوضاع متعددة ولكون هذا الاشتراك في اللفظ
دون المعنى نسب إلى اللفظ بخلاف الاشتراك المعنوي فانه في المعنى الموضوع للفظ بوضع واحد ولهذا نسب
إليه (قوله ويريد بالأول المشترك) أي اللفظي كعين . أقول هو على حذف مضاف : أي اشتراك
المشترك وكذا قوله بالثاني السكلي : أي اشتراك السكلي فلا يرد أن الاشتراك اللفظي صفة للمشارك اللفظي
لأنه والاشتراك المعنوي صفة للسكلي لأن نفسه وقد علم من كلامه ففهم الشركة في نحو زيد المشترك فيه
بنوه لأنسمى شركة اصطلاحاً حتى يرد ما قيل إن القسمة غير حاضرة لخروج الشركة في نحو زيد عنها
فافهم (قوله وقسم الأقدمون) لعل المراد بهم من قبل ابن سينا بمدة طويلة وبالتأخرين من قارب
عصره ومن بعده (قوله مالم يوجد منه شيء) أي في خارج الذهن وكذا يقال في قوله وما وجد منه الخ
وليس المراد الوجود في خارج الأعيان فقط (قوله كالجمع بين الضدين) أي كالبياض والسواد قال شيخنا
العدوي . فان قلت ما المانع من اجتماع الضدين غاية الأمر أننا لم نطلع على اجتماعهما . قلت المانع أنه
لواجمع الضدين لازم اجتماع النقيضين الذي هو محال ضرورة لأن البياض مثلاً يستلزم لاسود ولاسود
قبيض سواد فلو اجتمع البياض والسود لازم اجتماع السواد والاسود اه وأقول هذا يقتضي أن استحالة
الجمع بين الضدين غير ضرورية وفيه نظر لا يخفى (قوله كبحر من زئبق) بكسر الزاي وسكون الهمزة

يخرج زيد المشترك فيه
بنوه مثلاً فانه وإن كان
يشترك في معناه أفراد
باعتبار أبوته لهم لكن
الشركة هنا قد جرى
اصطلاحهم فيها بأنها
عبارة عن صدق ذلك
المعنى على كثيرين
ولذلك يقسمون
الشركة إلى الاشتراك
اللفظي والعنصري
ويريدون بالأول
المشترك بالثاني السكلي
وقسم الأقدمون السكلي
إلى ثلاثة أقسام مالم
يوجد منه شيء وما وجد
منه واحد فقط وما وجد
منه أفراد فجاء
التأخرين وقسموا
كل قسم من الثلاثة إلى
قسمين فصارت الأقسام
سبعة فسموا الأول إلى
ما يستحيل وجوده
كالجمع بين الضدين
وإلى ما يمكن وجوده
كبحر من زئبق

وكسر الباء وفتحها معرب ومنه ما يؤخذ من معدنه ومنه ما يستخرج من حجارة معدنية بالنار ودخانه يهرب الحيات والعقارب من البيت وما أقام منها قبله كذا في التأموس **(قوله)** وقسموا الثاني وهو الخ إنما فسر الثاني دون الأول والثالث دفعا لتوهم أن المراد بالثاني ثاني قسمي الأول **(قوله)** إلى ما وجد منه أفراد متناهية) أقول هذا القسم ثلاثة أقسام ما لا يوجد له أفراد إلا تلك الأفراد المتناهية التي وجدت منه كالسكوك وما يوجد له أفراد غيرها متناهية كأسد وما يوجد له أفراد غيرها غير متناهية كنعمة الله وما يؤتى به تمثيل الشارح بأسد بناء على أن المراد بالممثل أول هذه الأقسام الثلاثة يرده أن تقسيمهم يكون حينئذ غير حاصر لخروج هذين القسمين الآخرين في حفظ هذا التحقيق **(قوله)** متناهية أي ذات نهاية تنقطع عندها **(قوله)** فان أفرادها أي مجموع أفرادها **(قوله)** على أنها لانهاية لها أي وإن كان السكف يعرفه تفصيلا بسبعة وهي القدرة والارادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام وما يتراءى من التنافي بين الوجود وعدم التناهي هو بحسب القاصرة **(قوله)** إنما ثبت في حق الحوادث أي لأن البراهين التي أقاموها عليها كبرهان التطبيق إنما تنهض بالنسبة إلى الحوادث **(قوله)** من أنها لا أول لها يعني أنهم يقولون إن حركة الفلك قديمة بالنوع وأنه مأمون حركة من حركته إلا قبلها حركة وهكذا إلى ما لانهاية له في الماضي وبعدها حركة وهكذا إلى ما لانهاية له في المستقبل فهم قائلون ببيوت القدم لغير ذات الله تعالى وصفاته ولهذا قال الشارح وهو مذهب باطل ومعتقد كافر اجماعا: أي بإجماع السليين **(قوله)** ومثله بعضهم كشيخ الإسلام في شرح إيساغوجي **(قوله)** فيما وجد منه أفراد بالفعل لانهاية لها أي ونعمة الله تعالى لم يوجد منها أفراد بالفعل غير متناهية بل الوجود منها بالفعل متناه. وأقول لا يخفى أنه يمكن حمل كلامهم بقرينة التمثيل بنعمة الله على ما وجد وما يسوجد لا ما وجد فقط فيكون التمثيل بنعمة الله صوابا لأن مجموع أفرادها ما وجد وما يسوجد غير متناه وإن كان ما وجد منها متناهيا **(قوله)** ونعمة الله الخ دفع لما يقال قد تقرر أن نعمة الله لانهاية لها وقوله بمعنى آخر هو أنه كلما وجد منها أفراد وجد بعدها أفراد وهكذا أبد الآباد لا يمتنع أنه وجد منها أفراد بالفعل غير متناهية وقوله بالنظر صفة لغوي والباء للابسة وتختل أن المراد بالمعنى الآخر النظر إلى ما يسوجد فيكون قوله بالنظر لما يسوجد له بدلا من قوله بمعنى آخر بدل كل من كل وقد يؤيد هذا أن في نسخة: أي بالنظر الخ هذا ويصح أن النظر لمجموع ما وجد وما يسوجد **(قوله)** وعكسه أي مخالفه وقوله وهو ما أي مفرد **(قوله)** بالمعنى التقدم الباء لتصور الاشتراك وأراد بالمعنى المتقدم الصدق على كثيرين **(قوله)** الجزئي المراد به الجزئي الحقيقي أما الجزئي الإضافي وهو ما أدرج تحت أعم منه فقد يكون كلياً كالإنسان المدرج تحت الحيوان وقد يكون جزئياً حقيقياً كزيد المدرج تحت الإنسان فلا إضافي أعم مطلقاً من الحقيقي **(قوله)** الجزئي مبتدأ مؤخر الخ تقدم توجيهه **(قوله)** وذلك أي الجزئي كزيد: أي حافظ ز يد بدليل قوله فان مفهومه الخ وإن كان كناية اللفظ وجزئيته بالنظر إلى مضاه كآخر **(قوله)** فان مفهومه الخ أقول كان ينبغي حذف مفهوم لأنه الملائم لقوله وضعه للذات المخصوصة ولقوله لا يفهم الاشتراك لأن الموضوع للذات المخصوصة لفظ ز يد لامفهومه والذي يحسن نفى إفهام الاشتراك عنه هو اللفظ لا المفهوم إذ ليس من شأن المفهوم وإفهام حتى ينفي عنه. نعم إن أول الإفهام بحسب ابن يعقوب لم ينهض التعليل الثاني ويمكن التخلص بجعل الإضافة في مفهومه لبيان أي مفهومها هو لفظ ز يد ومعنى كونه مفهومها أنه متعلق متصور **(قوله)** من حيث وضعه الخ الحجة للتعيين أي وأما لامن هذه الحجة بأنهم يمكن ز يد علما فهو مصدر كلي **(قوله)** التسمية **(قوله)** ولا علة الخ دفع لما ردد على قوله لا يفهم الاشتراك **(قوله)** بما تعرض له في اللفظ

زاد عليهم بنسبة
أخرى وهي أنه عرف
السكي بأمر وجودي
وهو كونه مفهم
الاشتراك والجزئي
بالسلب وسلب الشيء
لا يعقل إلا بعد تعقل
وجوده وهم عرفوا
السكي بالعدم أي ما
لا يمنع نفس تصور من
صدقه على كثيرين
(وأيلا) وهو السكي
(الذات) أي للماهية
(إن فيها اندرج *
فانسبه) أي انصب
الأول وهو السكي
للذات إن اندرج فيها
بأن كان جزءا منها فلا
يصدق الذاتي حينئذ
إلا على الجنس والفصل
(أو) بمعنى الواو أي
وانسبه (لعارض إذا
خرج) عن الذات أي
الماهية إلا أنهم
ينسبون على غير قياس
فيقولون في النسبة إلى
عارض عرضي فلا
يصدق العرضي على
هذا إلا على الخاصة
والعرض العام وفهم
من هذا أن النوع
كالإنسان واسطة مثال
الذاتي الحيوان بالنسبة
إلى الإنسان والفرس
فانه داخل فيهما التركيب
الإنسان من الحيوان

زيد وقوله من اشتراك لفظي الخ تقدم الكلام على اللفظي والمعنوي (قوله في تأليفهم) يصح قراءة
بصيغة الجمع وبصيغة المفرد على أنه مفرد مضاف يم (قوله لأجل عنايتهم) أي اعتنائهم واهتمامهم
(قوله مادة الحدود والبراهين) أي المادة التي يتركب منها الحدود والبراهين الوصلان للجهولات
التصورية والتصديقية وأراد بالحدود مطلق التعاريف وبالبراهين مطلق الأقضية في كلامه فطلب
أولاً الحدود الحقيقية والبراهين الحقيقية فيكون تخصيصهما بالذكر لأشرفيتهما (قوله والمطالب)
في النتائج لأنها تطلب بالدليل (قوله غالباً) راجع للبراهين والمطالب دون الحدود لأن تركبها من
الكليات دائماً بخلاف البراهين والمطالب فقد يتركبان من الجزئي مع السكي كقولنا زيد عالم وكل
عالم يستحق الأكرام ينتج زيد يستحق الأكرام (قوله بنسبة أخرى) أي لتقدم السكي على
الجزئي (قوله بأمر وجودي) أقول أي بذى أمر وجودي وقوله وهو أي الأمر الموجود كونه مفهم
اشتراك وكان الأخصر والأنسب أن يقول وهو إفهام الاشتراك وقوله والجزئي بالسلب أي بذى السلب
أي بما سلب عنه إفهام الاشتراك (قوله وهم عرفوا السكي بالعدم) أي بذى العدم أي الانتفاء
(قوله أي ما لا يمنع) تفسير للعدم بمعنى ذى العدم وما إن أوقفناها على لفظ كان في قوله تصوّره
حذف مضاف أي تصوّر مفهومه وكان تعريضهم موافقا لتعريف المصنف من جهة جعلهم السكي لفظاً
وإن كان وصفه بالسكية بالنظر إلى معناه وإن أوقفناها على معنى لم يعتجج إلى تقدير المضاف لكن
يكون تعريضهم مخالفاً لتعريفه من الجهة المذكورة ويؤيد الأول تصريح كثير منهم بهذا المضاف
وجعل الإضافة فيه للبيان خلاف الظاهر (قوله نفس تصوّره) أقم لفظ نفس إشارة إلى أن منع
التصوّر وعدمه باعتبار التصوّر نفسه وقطع النظر عن الخارج ألا ترى أن الإله بمعنى المعبود
بحق يمنع تصور مفهومه باعتبار الدليل الخارجي من وقوع الشركة فيه ولا يمنع باعتباره في نفسه
وقطع النظر عن الدليل الخارجي فلذا كان الإله كلياً لاجزئياً (قوله وأولاً الخ) لما كان تمييز الحدود
التي هي التعاريف بالذاتيات من الرسوم التي هي التعاريف بالعرضيات متوقفاً على بيان الذات والعرضي
شرع في بيانها فقال وأولاً الخ وما يعرف به دخول السكي في الماهية وخروجه عنها النقل عن
الواضع (قوله أي الماهية) تفسير للذات بما أريد بها ههنا وإن كانت تطلق على الماهية صدق
أيضاً (قوله فانسبه) من نسبة الجزء إلى الكل (قوله أي انصب الأول الخ) تفسير لجملة التركيب
وقوله وهو السكي مكرر مع مأمّر (قوله فلا يصدق الذاتي حينئذ) أي حين إذ فسر بجزء الماهية
الداخل فيها إلا على الجنس والفصل لأعلى النوع لأنه ليس جزء ماهية بل هو ماهية بتمامها (قوله
لعارض) أقول أي لأمر عارض للذات بسبب عروضه لها أطلق عليها ذلك العرضي فالفاحك مثلاً
الذي هو عرضي للإنسان منسوب إلى الضحك العارض للإنسان من نسبة اللازم إلى المأمور وما قيل
من أن المراد للفظ عارض يعكّر عليه أن المنسوب والمنسوب إليه في الحقيقة المدلول وإن اعتبر لفظ
المنسوب إليه فيما تقتضيه قواعد النسب التحوية مع أنه لا يناسب تفسير الشارح نظيره أعنى الذات
بالماهية فافهم (قوله إلا أنهم ينسبون) أي إلى عارض بدليل قوله فيقولون الخ أي والقياس عارض
ولم ينبه هنا على مخالفة القياس في النسبة إلى الذات أيضاً إذ القياس فيها ذووياً كما مرّ وسيأتي
اكتفاء بذكر ذلك في ضمن الجواب الآتي (قوله على هذا) أي هذا التفسير إلا على الخاصة
والعرض العام أي لأعلى النوع لأنه ليس خارجاً عن الماهية لأنه نفس الماهية والشيء لا يخرج
عن نفسه (قوله ويفهم عن هذا) أي بما ذكره المصنف وقوله واسطة أي لخروجه عن تعريض
الذاتي والعرضي وهذا مذهب الجمهور (قوله بالنسبة إلى الإنسان والفرس) الباء للابتناس

أنه مركب من الحيوان
والناطق فالضاحك
خارج عنه والذاتي
والعرضي لهم فيه
اصطلاحات كثيرة
أشهرها ثلاث
اصطلاحات : الأول
هذا الذي درج عليه
المصنف . الثاني أن
الذاتي هو جزء الماهية
المحمول والعرضي
ما ليس كذلك فالنوع
على هذا عرضي .
الثالث أن الذاتي ما ليس
بمخرج عن الماهية
والعرضي هو الخارج
عنها فالنوع على هذا
ذاتي . واعترض بأن
الذاتي منسوب إلى
الذات فلو كان النوع
ذاتيا لزم نسبة الشيء
إلى نفسه . وأجيب بأنها
نسبة اصطلاحية
لا لغوية ومن ثم لم يقل
ذووي على ما هو
القاعدة وبأن الذات
كما تطلق على الحقيقة
تطلق على ماصدقها
ونسبة الحقيقة إلى
ما صدقها صحيحة .
واعلم أن المصنف نص
على أن أولا في البيت
منسوب على الاشتغال
قال وهو الأرجح
لكونه قبل فعل ذي
طلب وبحث فيه بأن
أداة الشرط لا يعمل

(قوله أنه مركب) بدل من ما أوعطف بيان (قوله المحمول) صفة لجزء احتز به عن الجزء المادي
للمركب المحسوس كالسقف للبيت فإنه لا يصح حمله على البيت فلا يقال له ذاتي ولا عرضي والظاهر أن
هذا القيد معتبر في جميع الاصطلاحات وإن لم يصرح به في بعضها (قوله فالنوع على هذا عرضي)
لأنه ليس جزء الماهية بل هو تمامها (قوله فالنوع على هذا ذاتي) لأنه ليس خارجا عن الماهية
لأنه نفس الماهية والشيء لا يخرج عن نفسه (قوله واعترض) أي كون النوع ذاتيا على هذا الاصطلاح
الثالث ومبنى الاعتراض أمران كون قولنا الذاتي من النسبة الحقيقية اللغوية وكون الذات المنسوب
إليها بمعنى الماهية كما هو المذكور سابقا . وحصل الجواب الأول منع الأمر الأول والتزام أن قولنا
الذاتي تسمية اصطلاحية على صورة النسبة لاحتجاج إلى منسوب ومنسوب إليه متغايرين ونظيره من
الأسماء العربية كرمي ونحوه . وحاصل الجواب الثاني تسليم أنها نسبة حقيقية ومنع لزوم نسبة
الشيء إلى نفسه بمنع الأمر الثاني والتزام أن المنسوب إليه الذات بمعنى الماصدق والمركب من الماهية
الكليّة والتشخص فهي من نسبة الجزء إلى الكل وبقى جواب ثالث ذكره شيخنا العدوي وهو
أنه لا مانع من نسبة الشيء إلى نفسه إذا قصد البالغة (قوله تسمية اصطلاحية) أي على صورة النسبة
وقوله لا لغوية أي لا تسمية مراعى فيها قانون اللغة في النسبة الحقيقية (قوله على ما هو القاعدة) أي
قولا جاريا على ما هو القاعدة وهي حذف تاء التأنيث وردة اللام وهي الواو للمعوض عنها التاء وردة
العين إلى أصلها وهو الواو (قوله وبأن الذات الخ) قال في الكبير ويرد على هذا الجواب الثاني
الاعتراض النحوي وهو أن قواعد النسب تقتضي أن يقال ذووي لذاتي وما قيل من أن النسبة
تكون على غير قياس اصطلاحا من المناطقة مبحث فيه بأن المنطق الذي نقل المنطق إلى العربية
يلزمه من حيث هو معرب له أن يلزم أحكامها والشيء على سننها وإلا خرج عن كونه معربا له
فالخاص لمادة الاعتراض هو الأول اه تصرف (قوله كما تطلق) ماصدريه أي إطلاقا كإطلاق
الذات على الحقيقة تطلق الذات على ماصدقها وما صدق الشيء أفراد التي يصدق هو عليها أي يحمل
وهو اسم مركب من ما للوصولة وصلتها (قوله واعلم الخ) من هنا إلى قوله ثم أخذ الخ مما زاد به
الشرح الصغير على الكبير (قوله نص) أي في شرحه (قوله منصوب على الاشتغال) أي نصبا
جاريا على طريق الاشتغال بأن يكون منصوبا بعامل مقدر يفسره المذكور (قوله قال) أي للمصنف
وهو أي النسب المفهوم من قوله منصوب على الاشتغال الأرجح لكونه قبل فعل ذي طلب كما قال
ابن مالك * واختبر نصب قبل فعل ذي طلب * (قوله وبحث فيه الخ) حاصل البحث أن
ما ذكره المصنف غير مسلم لأنه يمنع منه أمران تقدم المنسوب على أداة الشرط وتقدمه على فاء
الجواب لأن ما بعد أداة الشرط لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر عاملا وفاء الجواب كذلك أي لا يعمل
ما بعدها فيما قبلها فلا يفسر عاملا (قوله لا يعمل ما بعدها) أي من فعل الشرط وجوابه وقوله إلا فيما
استثنى . أقول في الجمع للسيوطي مانعه : لا يجوز تقديم شيء من معمولات فعل الشرط ولا فعل الجواب
عليهما غير معمول فعل الجواب المرفوع فإنه يجوز تقديمه نحو خيرا إن أتيتني نصيب وسوغ ذلك أنه
ليس فعل جواب حقيقة بل هو في نية التقديم والجواب محذوف وجوز الكسائي تقديم معمول
فعل الشرط أو الجواب على الأداة نحو خيرا إن تفعل بيبك الله وخيرا إن أتيتني نصيب اه بتقديم
وتأخير ومقتضى ما ذكره من السوغ أن تقديم هذا العمول على الأداة ممنوع عند من يعمل
الجواب المرفوع هو الجواب حقيقة كالبرد وهو ما ذكره الهميني في شرح التسهيل كما أوضحته
في حاشية الأشعري (قوله فيجب رفعه) أي كما قال ابن مالك :

ما بعدها فيما قبلها إلا فيما استثنى وليس هذا منه فلا يفسر عاملا وفاء الجواب كذلك فيجب رفعه بالابتداء

كنا إذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولاً لما بعد وجد

(قوله والتسرع التفتيل) أي كون التفتيل متصلاً إلى ذاتي وعرضي (قوله مؤخر من تقديم) يحتمل أن من بدلية أي مؤخر تأخيراً بدلاً من التقديم وأن يكون بمعنى عن على حذف مضاف أي مؤخر عن محل تقديمه أي وإذا كان مؤخراً من تقديم كان مقعماً تقديراً على أداة الشرط (قوله فأنسبه زائدة) أي وإن مؤخراً عن العامل تقديراً فزال المانعان معا (قوله ولو جعل) هذا تقوية لجواب البحث المذكور أشار به إلى أن هناك قرينة تدل عليه (قوله لما صح أن ينطق به لفظات) أقول مقتضاه أن لفظات متعلق بأنسبه للذكر على ما ارتضاء من كونه مؤخراً من تقديم والفاء زائدة وهو خلاف ماقرر في العربية من العمل في غير الضمير المشاغل إنما هو المحذوف لا للذكر لأن الاتيين به لمجرد تفسير المحذوف ويمكن الاعتذار بأن للذكر لما كان عين المحذوف كان كأن للذكر هو العامل (قوله ولاز يادة) أشار إلى أن في كلام الصنف اكتفاء وأنه لا يلزم من اكتفاء النقص اكتفاء الزيادة ولا يرد على المحصر في الحجة الصنف لأنه خاصة من خواص النوع (قوله تمام للماهية) أي الماهية بتمامها (قوله إن كان مساوياً لها) أي في الماصق بأن كان يصدق على جميع ما يصدق عليه تمام الماهية (قوله أولاً) أي قبل تفصيل الحجة (قوله أو عن تمييزه) أي يميزه فالصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله واللفظ الموضوع للأول ما وللثاني أي) يعني في اصطلاح أهل هذا الفن والإيجوز لثمة السؤال بإعان المميز كأن يقال ما يميز الإنسان عما يشاركه في جنسه وبأي عن الحقيقة كأن يقال أي حقيقة هي للإنسان (قوله والمشتول عنه بما) وأما المشتول عنه بأي فنحصر في شيئين الفصل والخاصة لأن السؤال بها بإعان المميز الذاتي أو العرضي. وصورة السؤال بهاعن الأول أن يقال أي شيء يميز الإنسان في ذاته أي مندرج في ذات الإنسان أحواله كونه مندرجاً في ذاته فالجار والمجرور نفت ثلث شيء أو حال من الضمير في يميز أو الإنسان أي شيء هو في ذاته أي حاله كونه معتبراً وملحوظاً في ذاته أي بقطع النظر عن عوارضه الخارجة فالجار والمجرور حال من هو كلفه التحرير للمواني وإن كان لا يجري إلا على مذهب من يجوز بحجء الحال من المبتدا والخبر والصورة الأولى أصرح في كون السؤال عن مجرد المميز من الثانية والثالثة أكثر استعماً لا بصورة السؤال بهاعن الثاني أن يقال أي شيء يميزه في عرضه أي مندرج أحواله كونه مندرجاً فيما يعرض له من الأمور الخارجة أو الإنسان أي شيء هو في عرضه أي حاله كونه معتبراً وملحوظاً فيما يعرض له على مامرة فافهم (قوله متائل الحقيقة) أقول حقيقة كل من زيد وعمرو مركبة من الحيوانية والناطقية والشخص المختص به الذي لا يشاركه فيه غيره فهما مختلفا الحقيقة. والجواب أن المراد الحقيقة النوعية لا الشخصية. وإعلم أن للماهية اعتبارات ثلاثة: أحدها أن تعتبر مصحوبة بالشخص وتسمى الماهية المخالطة والماهية بشرط شيء. ثانيها أن تعتبر غير مصحوبة به وتسمى الماهية المجردة والماهية بشرط لا شيء. ثالثها أن تعتبر لا بشرط شيء وتسمى الماهية المطلقة والماهية لا بشرط شيء. وهي أعم من الأولين والحقيقة الشخصية لزيد مثلا من الأولى (قوله ومتعدد مختلفا) دخل تحته ثلاث صوراً أن يكون جميعه من الكلي كمثل الشارح وأن يكون جميعه من الجزئي نحو مازيد وواشق وأن يكون البعض كلياً والبعض جزئياً نحو مازيد والغرس (قوله لأن الجواب عن الأول بالحد) أي التام ولا يكون الجواب تفصيلاً بالحد التام إلا في هذه الحالة أفاده في كبره لا يقال الحد كالحیوان الناطق هو النوع كالإنسان فتكون الأجوبة اثنين. لأننا نقول الحد غير المحدود باعتبار الإجمال والتفصيل جاء التعدد (قوله وعن الثاني والثالث بالنوع)

والأصل وأولا أنسبه للذات إن اندرج فيها فالفاء زائدة لا تمنع كونه من باب الاشتغال وجواب الشرط محذوف لدلالة فأنسبه المذكور عليه ولو جعل فأنسبه للذكر كجواباً ما صح أن يتصل به لفظات إذ لا يتقدم معمول الجواب على الشرط ثم أخذ في ذكر الكليات الخمس بقوله (بوالكليات) بتخفيف الياء للوزن (خمس دون اكتفاء) ولا زيادة وبوجه المحصر الكلي إما أن يكون تمام للماهية أو جزءاً منها أو عرضاً لها: الأول النوع كالإنسان والثاني إن كان مساوياً لها فالفصل كالناطق أو أعم منها فالجنس كالحیوان والثالث إن خصها فالخاصة وإلا فالعرض العام وينبغي أن يعلم أولاً أن السؤال عن الشيء إما أن يكون عن حقيقة أو عن تمييزه عما التمس به واللفظ الموضوع للأول ما وللثاني أي والمشتول عنه بما منحصر في أربعة وأحد كلي نحو الإنسان وواحد جزئي نحو مازيد ومتعدد متائل الحقيقة نحو مازيد وعمرو ومتعدد مختلفا نحو الإنسان والغرس والأجوبة

فيقال إنسان ولا يجوز أن يجاب بالحقيقة الشخصية كأن يقال في جواب ما زيد حيوان ناطق منشخص لأن الجزئي لا يحد كذا في حاشية شيخنا الأجهوري نقلا عن الشارح وللبحث فيه مجال **(قوله)** بالجنس) أى الأقرب إليه فإذا قيل ما الإنسان والفرس فالجواب حيوان لأنه الجنس الترتيب الجامع لهما **(قوله)** وهو) أى الجنس من حيث هو جنس فقيد الحيثية معتبر فيه كغيره من الكليات لأنها أمور إضافية تختلف بالاعتبار والإضافة إلى غيرها . ألا ترى أن المتلون بالإضافة إلى الأسود جنس وإلى الكثيف فصل وإلى التكثيف نوع وإلى الجسم خاصة وإلى الحيوان عرض عام **(قوله)** ما) أى كلى صدق أى حمل أى صلح لأن يحمل حمل مواطاة في جواب ماهو على أنواع كثيرين اثنين فأكثر مختلفين بالحقيقة إذا جمعت في السؤال نحو ما الإنسان والفرس كما سيبينه الشارح في الكلام على النوع وكل من الجاردين متعلق بصدق وأفرد الضمير في قوله ماهو مع أن الجنس إنما يجاب به السؤال عن اثنين أو أكثر إشارة إلى جواز أن يقال في السؤال ماهو على التأويل بالمذكور وجمع بالياء والتون مع أن المصدوق عليه قد يكون غير عاقل تغلبا للعاقل منه لشرفه ويرد أن كثيرين جمع كثير وأقل الجمع اثنان وأقل الكثرة ثلاثة فيلزم أن لا يصلح لأن يصدق على أقل من ستة أنواع وهو باطل فالتعبير بذلك من مساعحات المنصفين التي مقتضاها غير مراد وهل يلزم في نوعي الجنس أن يكونا موجودين في الخارج نقل ابن الأثير أن المشهور لزوم ذلك واختار هو عدم اللزوم قال لاحتمال أن يكون الجنس محمولا على نوعين أحدهما خارجي والآخر ذهني **(قوله)** فاصدق جنس) أقول الأولى أن ما قطفه هي الجنس وأن صدق آتى به ليعتلق به قوله على كثيرين **(قوله)** وفي جواب) أى يقطع النظر عن الإضافة **(قوله)** لأنه) أى العرض العام وقوله لا يقال في الجواب أصلا أى الجواب عن السؤال بما أو أى الذى الكلام فيه فلا ينافى أنه يقع في جواب السؤال بكيف نحو أن يقال كيف زيد فتقول صحيح مثلا وقوله لما أى لمعنى هو أى العرض العام عرض له أى لذلك المعنى **(قوله)** ولاجزءها) الإضافة للمعهد والمعهود جزؤها الذى يقع جوابا للسؤال بما وهو الجنس وقوله حتى يقال تقرير على المنفيين قبله **(قوله)** مخرجة للفصل) لأنه إنما يقال في جواب أى شئ وقوله قريبا أى كالناطق بالنسبة للإنسان أو بعيدا أى كالحساس بالنسبة إليه **(قوله)** وللخاصة مطلقا) أى سواء كانت خاصة بجنس كالماشي بالنسبة للحيوان أو خاصة نوع كالضاحك بالنسبة للإنسان وسواء كانت لازمة كالضاحك بالقوة أو مفارقة كالضاحك بالفعل فالإطلاق هنا في مقابلة التفصيل الآتى في الخاصة **(قوله)** ومختلفين الخ) عدم إخراجهم بكثيرين شيئا بعيدا أنه ليس للاحتراز بل آتى به ليجرى عليه قوله مختلفين وأخرج به في شرحه الكبير الحد فانه لا يصلح لإعطي ماهية واحدة وهي ماهية المحدود . أقول وهذا قياس ما يأتى له هنا من إخراج الحد به في تعريف النوع **(قوله)** فلا يحتاج إلى إخراجها) أى لعدم دخوله **(قوله)** في جواب ماهو) أى لأن الجزئي لا يقع في جواب ماهو وهذا الجواب بتسليم دخوله في قولنا ماصدق وإرخاء العنان وإلا فهو لم يدخل فيه لأن ما واقعة على الكلى ولأن المراد بالصدق الحمل والجزئي لا يحمل أصلا على أحد القولين وصاحب هذا القول يجعل المحمول في هذا زيد محدوقا أى مسمى زيد ووجهه بأن الجزئي المحمول إن كان عين المحمول عليه لزم حمل الشئ على نفسه وإن كان غيره لزم حمل الغايير على مغايره والازمان باطلان لوجوب تغاير المحمول والمحمول عليه اعتبارا واتحادها ذاتا وذلك لا يكون إلا عند كلية المحمول وتعبية الجلال الدواني بما حصله منع أن ذلك لا يكون إلا عند كلية المحمول وأنه يتحقق في نحو هذا زيد فان هذا متقدم مع زيد ذاته مغايره باعتبار الإشارة إليه في الخارج والشيء يغاير نفسه من حيث وصفه العنوانى فلا يمتنع حمل الجزئي في مثل ذلك وإنما يمتنع إذا اتحد مع المحمول عليه من كل وجه

الجنس أولها (جنس) وهو ماصدق في جواب ماهو على كثيرين مختلفين بالحقيقة كحيوان فما صدق جنس وفي جواب مخرج للعرض العام لأنه لا يقال في الجواب أصلا لأنه ليس ماهية لما هو عرض له ولا جزءها حتى يقال في جواب ماهو ولا يميزه حتى يقال في جواب أى وإضافة الجواب إلى ما مخرجة للفصل قريبا أو بعيدا وللخاصة مطلقا ومختلفين إلى آخره يخرج النوع الحقيقي وأما الجزئي فإلى أن تقول ليس الكلام إلا في الكليات فلا يحتاج إلى إخراجها ولك أن تخرجه بلى جواب ماهو

أواظره من كل وجه (قوله) وسيأتي ذكر مراتب الجنس) أى فى قول الصنف . وأقول ثلاثة بلاشطط
الح (قوله الصادق عليها) أى المحمول عليها وقوله فى جواب متعلق بالصادق وأى شئ . خبر مقدم وهو
مبتدأ مؤخر هذا هو الأحسن لمسار . أقول : كل لأحسن أن يزيد فى ذاته كفراد غير لتحقيق الماهية
وبيانها وإن لم يخرج به شئ . قال الفري السؤل بأى شئ . هو عن المميز إن قيد بى ذاته فمن المميز
الثانى وإن قيد بى عرضه فمن المميز العرضى وإن أطلق فمن المميز لاطلاق له (قوله يخرج النوع)
أقول : فيه أن جزء الماهية وقع جنسا والجنس لا يخرج به لأن الإخراج فرع الإدخال ولم يذكر قبل
الجنس المذكور شئ . يدخل فيه النوع والأمران بعده حتى يخرج . ويمكن أن يجاب بأن مراده
بإخراجه ما ذكر عدم شموله إياه فافهم (قوله مطلقا) أى خاصة نوع أو خاصة جنس لازمة أو مفارقة
وقوله كذلك مطلقا لكن الإطلاق فى العرض العام معناه سواء كان لازما أو مفارقة كالجنس بالقوة
والنفس بالفعل بالنسبة إلى الانسان فالتشبيه فى مطلق الإطلاق وإعلم يحتمل معناه فى العرض العام
كعماء فى الخاصة لأن العرض العام للنوع خاصة للجنس والعرض العام للجنس السافل كالتمييز بالنسبة
إلى الحيوان خاصة لما فوقه فيحصل تكرار (قوله مثله الناطق) قال الفري كون الناطق عيما للانسان
عماسواه إنما هو عند من لم يجعله مقولا على غير الحيوان أما عند من جعله مقولا عليه فلا يكون الناطق
فصلا للانسان بالنسبة للملائكة بل بالنسبة لما شاركه فى جنسه فان الملائكة عندهم ليست حيوانا
لأنها عندهم ليست أجساما ولكنها ناطقة اه . ببعض تصرف وقيل عدم حيوانيتهم لعدم تقوم
وكالملائكة فيها ذكر الجن (قوله لأنه إذا سئل الخ) علة لحذف أى وإنما كان الناطق مثلا للفصل
لأنه الخ (قوله بأى شئ . هو) أى الانسان وأى بالرفع والباء جارة لحل الجملة وقوله فى ذاته أى حالة
كون الانسان ملحوظا فى ذاته أى يقطع النظر عن عوارضه الخارجة أى وأما إذا سئل عن الانسان
بأى شئ . هو فى عرضه كان الضاحك جوابا عنه أولم يقيد بى ذاته ولا بى عرضه صلح كل للجواب كما
قدمناه عن الفري (قوله وهو ما يميز الشئ) عن جنسه القريب أى عما يشاركه فى جنسه القريب وإنما
اختصر العبارة لظهور المراد من قوله قبل لأنه يميز عما يشاركه فى الجنس ويلزم من تمييزه الشئ . عما
يشاركه فى جنسه القريب أن يميز عما يشاركه فى البعيد بخلاف الفصل البعيد فانه يميز الشئ . عما يشاركه
فى جنسه البعيد دون ما يشاركه فى جنسه القريب وتبع الشارح فى اقتضائه فى تعريفى القريب والبعيد
على ذكر الجنس المتقدمين بناء منهم على ما ذهبوا إليه من أن كل ماهية لها فصل لا بد أن يكون لها جنس
وذهب المتأخرون إلى جواز تركب الماهية من أمرين متساويين كل منهما فصل يميزها عما يشاركها
فى الوجود لافى الجنس إذ لا جنس لها وإن لم يقع ذلك فان ميزها عن جميع مشاركتها فى الوجود فهو
فصل قريب أو عن بعضها فهو فصل بعيد فزادوا فى تعريف الفصل أوفى الوجود فقالوا هو ما يميز الشئ
فى ذاته عما يشاركه فى الجنس أوفى الوجود وأما أن كل ماهية لها جنس لا بد أن يكون لها فصل فتفق
عليه (قوله كالناطق للانسان) أى الكائن فصلا للانسان أو بالنسبة للانسان (قوله كالحساس للانسان)
فانه يميز عما يشاركه فى جنسه البعيد وهو الجسم أو اللئى دون القريب وهو الحيوان إذ لم يميزه عن
الفرس مثلا (قوله ولا يلزم الخ) جواب سؤال نشأ من كون ما يميز الشئ . عن مشاركة فى جنسه البعيد
فصلا كالحساس بالنسبة للانسان . حاصله أنه يلزم من ذلك كون الجنس غير العالى فصلا لأنه يميز الشئ .
عن مشاركة فى جنسه البعيد كالحيوان بالنسبة للانسان فانه يميزه عن مشاركة فى الجسم أو النامى
مثل الحساس لتساوى الحساس والحيوان . وحاصل الجواب منع اللزوم لأننا اعتبرنا فى الفصل كونه فى جواب
أى شئ . هو وفى الجنس أن لا يقع فى جواب أى شئ . هو فإذا وقع الحيوان جوابا للسؤال بأى شئ . هو

وسيأتي ذكر مراتب
الجنس (و) ثانيها
(فصل) وهو جزء
الماهية الصادق عليها
فى جواب أى شئ . هو
جزء الماهية يخرج
النوع والخاصة مطلقا
والعرض العام كذلك
والصادق عليها يخرج
للجزء اللادى كالسقف
للبيت وفى جواب أى
يخرج للجنس مثله
الناطق لأنه إذا سئل
عن الانسان بأى شئ .
هو فى ذاته كان الناطق
جوابا عنه لأنه يميزه
عما يشاركه فى الجنس
والفصل قبله عن قريب
وهو ما يميز الشئ . عن
جنسه القريب كالناطق
للانسان وبعيد وهو
ما يميز الشئ . عن جنسه
البعيد كالحساس
للانسان ولا يلزم

كان جنسا اعتبارا
والكليات تختلف
بالاعتبارات (و) ثالثها
(عرض) عام وهو
الكل الخارج عن
الماهية الصادق عليها
وعلى غيرها فالكل
جنس والخارج عن
الماهية مخرج للجنس
والفصل والنوع
والصادق الخ مخرج
للخاصة، والعرض العام
إما لازم أو مفارق
كالتنفس بالقوة والفعل
بالنسبة إلى الإنسان
والفرس ونحوها لأنه
بالقوة أو بالفعل خارج
عنهما (و) رابعها
(نوع) وهو ماصدق
في جواب ما هو على
كثيرين متفقين
بالحقيقة فما صدق
جنس وفي جواب مخرج
للعرض العام وإضافته
إلى ما خرجة للفصل
والخاصة وعلى كثيرين
يخرج الحدة ومتفقين
بالحقيقة يخرج الجنس
والمراد بكونه صادقا
على كثيرين أنه
صادق عليها سواء
جمعت في السؤال نحو
مازید وعمرو وبكر
أو أفرد بعضها نحو

كان فصلا كما إذا قيل أى شئ الإنسان في ذاته فقلت حيوان وإن وقع جوابا للسؤال بما كان جنسا
كما إذا قيل ما الإنسان والفرس فقلت حيوان فالحيوان في حالة وقوعه جنسا غير فصل وفي حالة وقوعه
فصلا غير جنس فالزوم للتقدم ممنوع وإنما قلنا غير العالى لأن الجنس العالى لا يتميز فيه أصلا فلا يقع
في الجواب عن السؤال بأى أبدا حتى يتوهم كونه فصلا وتعب الجواب بأن التزام كون الجنس
فصلا إذا وقع في جواب السؤال بأى اكتفاء بتمييزه في الجملة يخالف اعتبارهم في الفصل أن لا يكون
تمام المشترك لأن الجنس تمام المشترك ورد بأن الفصل المعتبر فيه ذلك هو الفصل القريب لا البعيد
لأنه تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر وإلا لم يكن مميزا في الجملة بل من كل وجه وليس كذلك
والمتزم إنما هو كون الجنس في الحالة المذكورة فصلا بعيدا فلا تعقب (قوله كون الجنس) أى
غير العالى لما بيناه (قوله لأنه) أى الجنس لا بعنوان كونه جنسا فلا ينافي قوله بعد كان فصلا
(قوله كان جنسا) أى معنونا عنه بالجنس (قوله فله اعتباران) أى للجنس لا بعنوان كونه جنسا
بل مطلقا (قوله والكليات تختلف بالاعتبارات) ألا ترى أنهم جعلوا الماشى مثلا خاصة للحيوان
وعرضا عاما للإنسان (قوله والنوع) لأنه ليس بخارج عن الماهية سواء قلنا إنه ذاتى أو عرضى
أو واسطة لأنه نفس الماهية والشئ لا يخرج عن نفسه فبان فساد ما قيل إنه لا يخرج بقيد الخارج عن
الماهية على القول بأنه عرضى بل يدخل عليه في التعريف فيكون غير مانع وكذا يقال في تعريف
الخاصة (قوله كالتنفس بالقوة والفعل) فيه لف ونشر مرتب والباء للابسة والرداء بالقوة هنا إمكان
حصول الشئ مع عدمه أو وجوده فهى أعم مطلقا من الفعل وتفسر أيضا بإمكان حصول الشئ مع
عدمه فتكون مباينة له (قوله بالنسبة إلى الإنسان والفرس ونحوهما) أى بالنسبة إلى كل من ذلك
أو إلى مجموع جملة منه لا إلى مجموع ذلك لأن التنفس بالنسبة إلى مجموع أنواع الحيوان خاصة كأنه
بالنسبة إلى الحيوان خاصة (قوله لأنه الخ) علة لحذف أى وإنما كان التنفس بسميه عرضا عاما
لأنه الخ. أقول يرد على العلة أمران أحدهما أن العلة لا تنتج للمدى لأن الخروج عن الإنسان والفرس
لا يستلزم كونه عرضا عاما لأن الخاصة من الخارج ثانيهما أنها قاصرة على بعض المدعى لعدم التعرض
فيها لنحو الإنسان والفرس. والجواب عنهما أن في العلة حذفاً لظهور الراد والأصل لأنه خارج عنهما
وعن نحوهما غير مختص فاعرفه (قوله وهو ماصدق الخ) يأتي في هذا التعريف ما قدمناه في تعريف
الجنس فلا تغفل (قوله مخرجة للفصل) أى مطلقا قريبا أو بعيدا والخاصة: أى مطلقا خاصة جنس
أو خاصة نوع لازمة أو مفارقة ولم يذكر ذلك هنا لعله بطريق المقابلة على ما مر (قوله يخرج الحد)
لأنه إنما يصدق: أى يحمل على شئ واحد وهو ماهية المحدود (قوله أنه صادق عليها) أى صالح لملح
عليها جمعت في السؤال بالفعل الخ لما مر أن النوع يجاب به عن قسمين من أقسام السؤال (قوله نحو
مازید وعمرو وبكر) يومئذ لمثل أن لعل ما زید بالكثيرين ثلاثة وليس كذلك بل اثنان كما مر (قوله)
إلا إذا جمعت أى السكيتون في تعريفه وهم المختلفون بالحقيقة في السؤال نحو ما الإنسان والفرس
(قوله هو النوع الحقيقي) سمي حقيقيا لأن نوعيته بالنظر إلى نفس حقيقته لا بالاضافة: أى النسبة إلى
ما فوقه كما في الاضافى (قوله وأما الاضافى) اعلم أن مراتبه أربعة كالجنس والنوع العالى وهو ما ليس
فوقه إلا الجنس العالى وتحت أنواع مثاله الجسم والتنوع السافل ويسمى نوع الأنواع وهو ما لا نوع تحته
وفوقه أنواع مثاله الإنسان والتوسط وهو ما فوقه نوع وتحت نوع مثاله الحيوان والتنوع المنفرد وهو
ما لا نوع فوقه ولا نوع تحته مثاله العقل بناء على أن ما تحت من العقول أشخاص مختلفة بالخواص المشخصة

مازید بخلاف الصدق في تعريف الجنس فإنه لا يصح إلا إذا جمعت والمعروف بما ذكر

هو النوع الحقيقي وأما الاضافى فهو الكلى

القول على كثيرين في جواب ما هو المدرج تحت جنس فيهما عموم وخصوص من وجه يستعملان في النوع **الساكن** كالحيوان
فانه نوع إنشائي لا مدرج له تحت جنس هو الحيوان وحقيقى لصدق تعريفه (٧١) عليه وينفرد الاضافى في الجنس

السافل كحيوان
والنوسط كجسم من
فوقهما جنسا وهو
الجوهر وينفرد الحقيقى
في النوع البسيط
كالنقطة لعدم اندراجها
تحت جنس وإلا لزم
تركيبها (و) خامسها
(خاص) بتخفيف
الصاد أى خاصة ورخه
بحدف الهاء للضرورة
وهى الكلى الخارج عن
الماهية الخاص بها
فالكلى جنس والخارج
عن الماهية يخرج
الجنس والفصل والنوع
والخاص بها يخرج
العرض العام والخاصة
قد تكون للجنس
كالشئ الحيوان وقد
تكون للنوع
كالضاحك للانسان
وكل خاصة نوع خاصة
لجنسه ولا عكس وهى
أيضا إما لازمة أو
مفارقة كالضاحك
باتتو والفعل للانسان
وهنا أبحاث وتفرعات
شريفة وشحنا بها
الشرح (وأول) مبتدأ
والسوغ التفصيل وهو
الجنس (ثلاثة بلا

لا بالفصول ولئن الجوهر أى المفرد جنس له كما سيأتى بسطه **(قوله** للقول) أى الممول على كثيرين
أى عتفين بالحقيقة أو متعفين فترك في تعريف الاضافى قيد اتفاق كثيرين بالحقيقة وزيد فيه قيد
الاندراج تحت جنس بعكس النوع الحقيقى فهذا وجه ما ذكره من النسبة **(قوله** فإن فوقهما جنسا)
أقول هذه العلة إنما تنتج كون الجنس من الاضافى وإنما كونها ليس حقيقين فلا
فكان اللائق أن يزيد ويعملان على كثيرين عتفين بالحقيقة **(قوله** وهو الجوهر) هو ما قام
بنفسه سواء كان بسيطا لا يتجزأ أصلا وهو الجوهر المفرد لومركبا وهو الجسم الطبيعى **(قوله** كالنقطة)
زاد في كبره وهى نهاية الخط اه والخط كم لا يقبل القسمة إلا طولا والسطح كم لا يقبلها إلا طولا
وعرضا والجسم التعليمى كم يقبلها طولا وعرضا وعمقا ولينشت قلت هو مجموع الامتدادات الثلاثة
فعلم أن الخط والاثني بعده من الأجزاء وأما النقطة فتقل من الصميمات الاعتباريات وقيل نوع
بسيط أى لم يدرج تحت جنس وعلى القولين ليست من المقولات وقيل من الكيفيات وقيل من الكميات
وبطلانه ظاهر قال بعضهم هذا عند الحكماء وأصل النقطة كمين فالنقطة الجوهر المفرد والخط والسطح
والجسم من الجوهر المركب **(قوله** لعدم اندراجها تحت جنس) أى كالجوهر بناء على أنها جوهر فهو
عرض عام لها على هذا **(قوله** وإلا لزم تركيبها) زاد في كبره مانصه وفيه نظر لأننا لانسمي عدم تركيب ماهية
البسيط من أجزاء ذهنية كما ذكره السعد في شرح الشمسية اه وتقدم لنا فيه كلام شريف **(قوله**
ورخه بحدف الهاء للضرورة) لأنه يصلح للنداء إذا نزل منزلة العاقل فيكون داخلًا في قول ابن مالك :
ولا اضطرار رخوا دون ندا ما لندا يصلح نحو أحمد

(قوله كالشئ) أقول المناسب أن يقول كالشئ لأن الكلام فى الكلى الممول حمل موافقة وليس
الشئ بهذه النابة **(قوله** كالضاحك للانسان) أى بناء على ما ذهب إليه الحكماء من أن طبع الملائكة
والجن لا يقتضى الضحك ولا البكاء ومن يقول بأن طبعهم يقتضى ذلك عليه أن لا يجعل الضاحك من
خواص الانسان كذا قال التنبسى قال بعضهم وعلى الأول يكون وقوع الضحك والبكاء منهم كافى بعض
الآثار ليس باقتضاء الطبع بل هو اتفاق فلا يرد نقضا على الحكماء . أقول وبهذا يجب أيضا عما
أورد على الأول من أنه حكي أن التناس يضحك إذا رأى أوسع ما يتعجب منه فتأمل **(قوله** وكل
خاصة نوع الخ) أى فيبينهما العموم والخصوص المطلق ومعنى كون خاصة النوع خاصة للجنس أنها
لا تتجاوز هذا الجنس إلى غيره **(قوله** وهى أيضا) أى كالعرض العام **(قوله** والأصل لا يشطط بتقديم
حرف النى على حرف الجر) أقول: هذا جرى على مذهب من يجعل لافى هذه الحالة حرفا كحى في غيرها
والمذهب الثانى أن لا فى هذه الحالة اسم بمعنى غير وعليه فلا تقديم ولا تأخير **(قوله** لأن حرف النى أصله
التصدير) أى مستحقه التصدير أى التقديم على النى جمعه وهنا قدم على الثانى بعض الننى وهو الباء الدالة
على الملاسة إذ الننى هنا ملاسة الثلاثة للشطط هذا ما ظهر لى و به يندفع الاعتراض بأن الذى يترجم الصدر
من أدوات الننى هو ما فقط لأنه مبنى على أن المراد بالتصدير التقديم فى أول الكلام نعم ما ذكره الشارح
إنما يتجه كإقدام على أن لافى مثل ذلك ليست بمعنى غير أماعلى أنها بمعنى غير كاهو أحد القولين فلا
فاتعرف ذلك **(قوله** فزحلت عن محلها) أقول كان مقتضى الظاهر تذكر الضمير لأن المرجع
للتقدم حرف النى لكنه أنشأتا أويل الأداة أو الكلمة **(قوله** ترينا للفظ) أى تحسینا له .

شطط) أى زيادة والأصل لا يشطط بتقديم حرف الننى على حرف الجر لأن حرف الننى أصله التصدير فزحلت من
محلها ترينا للفظ (جنس قريب) وهو ما لا جنس تحته وفوقه الأجناس ويسمى الجنس السافل كالحیوان فليس تحته
جنس بل نوع حقيقة

أقول: قد يتوقف في وجه التزيين وما يتوهم من أن وجه حفة اللفظ وعذوبته بـزحلة الثاني يرد بأن ذلك على تسليمه إنما نشأ عن كثرة استعمال اللفظ هكذا وألفت على هذا الوجه فلا يستعمل اللفظ وألف بدون الزحلة حصلت تلك الحفة والعذوبة فافهم (قوله أو بعيد) أو بمعنى الواو وكذا أوفى قوله أو وسط وتقديم البعيد على الوسط لأنه المتيسر له في النظم والافتعال في ترتيب الأجناس التصاعد لأننا إذا فرضنا شيئاً وفرضنا له جنساً كان فوقه وإذا فرضنا للآخر جنساً كان فوقه وهكذا كما أن العنبر في ترتيب الأنواع التسفل لأننا إذا فرضنا شيئاً وفرضنا له نوعاً كان تحته وإذا فرضنا للآخر نوعاً كان تحته وهكذا (قوله ويسمى العالي) ويسمى أيضاً جنس الأجناس لأنه جنس لكل جنس تحته وهذا على خلاف ما مر في النوع الإضافي فإن المسمى هناك بنوع الأنواع هو النوع السافل (قوله كالجوهر) لا يقال هناك ما هو أعلى منه كالشيء والمذكور والموجود والحادث . لا نقول هذه أعراض عامة خارجة عن الماهيات أي لم يجعل شيء منها جزءاً ماهية أصلاً فلا يكون من الجنس الذي الكلام فيه لأنه لا بد أن يكون جزءاً من حقيقة ما أفاده في الكبير (قوله بناء على جنسيته) أي كونه جنساً لما تحته وقبل عرض علمه ونقل سيدى سعيد قدورة عن نسج الحل أن كون الجوهر ليس جنساً مذهب الفلاسفة وأن الجنس عندهم المهيول والصورة (قوله وهذا) أي ما ذكر من تعريف البعيد بعامر والمتميل به بالجواهر بناء على جنسيته وقوله عند الإطلاق أي عدم إرادة البعد النسبي وما ذكره في البعيد يجري مثله في القريب ولم يذكره فيه لاستفادته من ذكره في البعيد (قوله كالجسم النامي) أقول لو قال كالنمي لكان أوضح (قوله وهكذا) أي أو ثلاث مراتب كالجوهر بناء على جنسيته . واعلم أن الجنس العالي يجوز أن يكون له فصل يقومه أي يدخل في قوامه ويكون جزءاً له لجواز تركبه من أمرين متساويين أو أمور متساوية عند المتأخرين . ويجب أن يكون له فصل يقسّمه أي إذا انضم إليه صار المجموع تساو نوعاً من الجنس لوجوب أن يكون تحته أنواع والنوع السافل يجب أن يكون له فصل يقومه لوجوب أن يكون فوقه جنس وماله جنس لا بد له من فصل يميزه عن مشاركاته فيه ويتنوع أن يكون له فصل يقسّمه لامتناع أن يكون تحته أنواع والمتوسط من الأجناس والأنواع يجب أن يكون له فصل يقومه لأن فوقه جنساً وفصل يقسّمه لأن تحته أنواعاً وكل فصل يقوم العالي يقوم السافل من غير عكس كلي وكل فصل يقسم السافل يقسم العالي من غير عكس كلي كذا في الشمسية وشرحها (قوله الجنس المنفرد) وهو ما ليس فوقه جنس وتحته أنواع حقيقة (قوله لأنه لم يظفر له بمثال) أي متفق عليه فلا ينافي قوله بعد ومثله بعضهم بالعقل الخ وذلك لأن الأجناس العالية التي ظفرت بمعرفتها الحكماء عشرة وهي المقولات العشرة وكلها تحتها جنس وغيرها لم يقم دليل على وجوده ولا عدمه (قوله بناء على جنسيته) أي العقل أي كونه جنساً لما تحته كالعقول العشرة التي أنبأها الحكماء وذلك أنهم أثبتوا في العالم قسماً ثالثاً ليس بجوهر ولا عرض سموه بالجواهر المجرد لتجرده عن المادة وعلاقتها وجعلوا منه العقول العشرة وبيان مذهبهم فيها أنهم يقولون إن الله تعالى علّم في وجود العالم فهو عندهم فاعل بالذات لا بالاختيار ولذلك قالوا بقدم العالم وأنه تعالى لكونه واحداً لا تكثر فيه بوجه لم ينشأ عنه إلا معلول واحد هو العقل الأول ونشأ عن هذا العقل هيولى الفلك الأعظم الذي هو التاسع الأطلس أي الخالي عن الكواكب المسمى في لسان الشرع بزعمهم بالعرش وصورته ونفسه وعقله باعتبار أربع وجوه وجوده ووجوبه بالغير وإمكانه لذاته وعلمه بذلك الغير فنشأ عنه الهيولى باعتبار إمكانه لذاته والصورة باعتبار علمه بذلك الغير والعقل باعتبار وجوده والنفس باعتبار وجوبه بالغير وقيل في الاعتبارات غير ذلك كافي شرعى المواقف والمقاصد وبتعدده الاعتبارى اندفع ما يقال مذهبهم أن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد وصدور الأمور الأربعة عن العقل الأول بخلافه ونشأ عن العقل

(أو) جنس (بعيد)
وهو ما لا جنس فوقه
وتحتّه الأجناس
ويسمى العالي كالجوهر
بناء على جنسيته وهذا
عند الإطلاق أما إذا
أريد البعد النسبي فيقال
الجنس إما بعيد مجزئة
كالجسم النامي أو بعيد
بمرتبتين كالجسم
الطلق وهكذا (أو)
جنس (وسط) وهو
ما فوقه جنس وتحته
جنس كالجسم وترك
الجنس المنفرد لأنه
لم يظفر له بمثال ومثله
بعضهم بالعقل بناء على
جنسيته

الثاني الذي هو عقل التاسع عقل الفلك الثامن الذي هو فلك الثواب يسمى في لسان الشرع بزعمهم بالكرسي وهيولاه وصورته ونفسه تلك الاعتبارات وعن العقل الثالث الذي هو عقل الثامن عقل الفلك السابع الذي هو فلك زحل وهيولاه وصورته ونفسه تلك الاعتبارات وهكذا عقل السادس الذي هو فلك المشتري وعقل الخامس الذي هو فلك المريخ وعقل الرابع الذي هو فلك الشمس وعقل الثالث الذي هو فلك الزهرة وعقل الثاني الذي هو فلك عطارد وعقل الأول الذي هو فلك القمر كل منها صادر عن العقل قبله لكن العقل العاشر الذي هو عقل الفلك الأول هو العقل المسمى بالمدير لعالم الكون والفساد والعقل الثامن لتأثيره في العالم السفلي وبالعقل الفياض لا فاضته على كل قابل من العناصر والركبات منها ما يستحقه وإعطته واحدة والاختلاف بحسب القبول ونشأ عن هذا العقل العاشر العناصر الأربعة والركبات منها على أوجه مختلفة بحسب ما لها من الاستعدادات السببية عن تجدد الأوضاع الفلسكية ولا يخفى بطلان قولهم المذكور واشتباه على تحركات لا يقضيها عقل ولا يعصدها نقل وأشار بقوله بناء على جنسيته إلى الاضطراب في العقل اه وجنس تحته أنواع مختلفة فصول لانعالمها كما ذهب إليه الامام أم نوع تحته أشخاص مختلفة بالخواص للشخصة لها كما ذهب إليه غيره فعلى الأول بتقدير أن الجوهر أي المجرد ليس جنسا له بل هو عرض عامه يكون جنسا منفردا إذ لا جنس فوقه وتحته أنواع حقيقية فقوله بناء على جنسيته أي وعلى أن الجوهر ليس جنسا له كإزاد ذلك في كبره وعلى الثاني بتقدير أن الجوهر جنس يكون نوعا منفردا إذ لا نوع قبله ولا نوع تحته هذا تحقيق اللقائم فاحتفظ عليه والسلام

[فصل : في نسبة اللفظ إلى معناه ونسبة المعنى لفظ إلى معنى لفظ آخر (ونسبة الألفاظ للمعاني أي مع المعاني على أن الامام يعني مع كقوله : فلما تفرقا صياني ومالك لطول اجتماع لم يبق لية معا والمراد بالمعنى ما يعني أي يقصد فيشمل الأفراد ومتعلق النسبة محذوف أي لبعضها

[فصل : في نسبة اللفظ إلى معناه ونسبة المعنى لفظ إلى معنى لفظ آخر] اعلم أن النسب الجنس الآتية أربعة أقسام لأن ثنتين منها بين معنى اللفظ وأفراده وما التواطؤ والتشكك وواحدة بين اللفظ ومعناه وهي الاشتراك وواحدة بين اللفظ ولفظ آخر وهي الترادف وواحدة بين معنى لفظ ومعنى لفظ آخر وهي التباين وما قد يقع من الحكم بالتباين بين الألفاظ فهو بالنظر إلى معانيها لا إلى ألفاظها إذا علمت ذلك علمت أن في الترجمة قصورا لأنها لا تفي إلا بالنسبتين . ولما كان ظاهر قول المصنف ونسبة الألفاظ للمعاني لا يفي إلا بالتي بين اللفظ ومعناه احتاج التلحرج إلى التشكك الآتي ويقع على المصنف التساوي وهو الاتحاد ماصدا والاختلاف مفهوما كما في الكتاب بالقوة والضاكح بالقوة والعموم والخصوص الوجهي وهو اجتماع الشبثين في مادة وافراد كل منهما في أخرى كما في الانسان والأبيض والعموم والخصوص المطلق وهو اجتماع الشبثين في مادة وافراد أحدهما فقط في أخرى كما في الانبسان والحيوان ويمكن إدراج هاتين النسبتين في التباين بأن يراد به ما يشمل التباين الجزئي بلى والتي قبلهما في الترادف بأن يراد به الاتحاد ماصدا سواء كان مع اتحاد المفهوم أو اختلافه (قوله على أن الامم بمعنى مع) أي وتضري بما ذكر جرى على الخ (قوله ومالك) عطف على ضمير النسب وقبح العطف على الضمير المتصل من غير فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه إنما هو إذا كان الضمير المتصل ضمير رفع (قوله معا) منصوب على الحال أي مجتمعين لأن مع قد تقطع عن الإضافة وتنصب حالا بعد أن كانت في حال إضافتها منصوبة على الظرفية واختلف في كونها قيد إذ ذلك الاتحاد في الوقت في نحو جاء الزيدان معا فذهب ابن مالك إلى أنها لا تقيده وإنما قيد الاجتماع في الحكم الذي هو المعنى أمم من أن يتحد وقت مجيئها أو يسبق أحدهما فهي عنده مثل جميعا في نحو قوله جاء الزيدان جميعا وذهب غيره إلا أنها تقيده وفرق بينهما بين جميعا بذلك (قوله فيشمل الأفراد) أي أفراد المعنى الكل كما يشمل نفس المعنى الكل (قوله ومتعلق النسبة)

بكسر اللام وهو المنسوب إليه وقوله أى لبعضها أى الألفاظ والمعاني **(قوله والتقدير الخ)** وهذا تدخل النسب المحسّس المتقدمة في عبارة المصنف **(قوله والمعاني)** عدل في التقدير عن مع إلى الواو مع أن مع الموافقة لما قدمه دفعاً لما قد توهمه اللعنة من أن المراد مصاحبة المعاني للألفاظ بحيث يكون مجموع الأمرين منسوباً لمجموع الأمرين مع أن المراد أن اللفظ ينسب لكل من اللفظ والمعنى وأن المعنى ينسب للمعنى . والحاصل أن الواو أئين في إفراد من مع **(قوله بعضها)** بدل من الألفاظ والمعاني يدل بعض من كل **(قوله)** وإنما احتجنا إلى هذا أى التشكيك المذكور من جعل اللام بمعنى مع وجعل المراد بالمعنى ما يشمل الأفراد وجعل متعلق النسبة محذوفاً لأن الخ . وأقول ظاهر عبارة الشارح أن المترتب على ظاهر عبارة المصنف خروج التواطؤ والتشكيك فقط منها وأن ادخالهما فقط فيها هو المحجوز لذلك التشكيك وليس كذلك لما علمت سابقاً من أن ظاهر عبارة المصنف إنما يفي بالنسبة بين اللفظ ومعناه وهي الاشتراك فقط فكان على الشارح أن يزيد في التعليل التبيين والترادف بأن يقول لأن التواطؤ والتشكيك والتبيين والترادف ليس واحداً منها نسبة لفظ إلى معنى بل الأولان نسبتان بين المعنى وأفراده والثالث بين معنى لفظ ومعنى لفظ آخر والرابع بين لفظ ولفظ آخر فاحفظه **(قوله والأول)** أى الكل . أما الجزئى فلا يأتى فيه التواطؤ والتشكيك وإنما يأتى فيه التبيين والاشتراك والترادف كما يأتى في الكل ولهذا أخذ الشارح اللفظ في هذه الثلاثة مطلقاً عن التقييد بكونه كلياً أو جزئياً ما لها في الجزئى زيد وواشئ زيد بن عمرو زيد بن بكر زيد وأبو عبد الله وهذا التحقيق يعلم رد ما قيل إن الجزئى من قبيل التبيين فافهم **(قوله)** فإن كان مستوياً في أفرادها هذه العبارة كعبارة شيخ الإسلام حيث قال فإن استوى معناه في أفرادها . واعتضدت بأنهما مقابلة والأصل فإن كانت أفرادها مستوية فيه لأن الاستواء لا يكون إلا بين متعدد . ويمكن أن يجاب بأن المراد بالاستواء الحصول على حالة واحدة من غير اختلاف وتفاوت بقرينة المقابلة **(قوله تواطؤ)** أى توافق **(قوله)** لا يختلف في أفرادها فالسلطان والربال مستويان في الإنسانية التي هي الحيوانية والناطقية **(قوله)** بأن اختلف فيها بأن كان في بعضها أولى أو أقدم أو أشد منه في البعض الآخر فالتشكيك على ثلاثة أقسام والوجود مثال للشكك بأقسامه الثلاثة فانه في الواجب أولى منه في الممكن وأقدم وأشد كذا في القطب وفسر عبد الحكيم الأولوية بالأحقية والأليقية وفسر الأقدمية بالتقدم بالذات إذ لا اعتبار بالتقدم الزماني في التشكيك فلا يقال الماهية الإنسانية أسبق في آدم منها في غيره فيلزم أن تكون من المشكك وفسر الأشدية بأن يكون في البعض بحيث يتنزع العقل منه بمعونة الوهم أمثال ما في البعض الآخر هذا وقال ابن التلساني لاحقيقة التشكيك لأن ما به التفاوت إن دخل في التسمية فمشارك وإلا فهو المتواطئ . وأجاب عنه القرافي بأن كلا من المتواطئ والمشكك موضوع للقدر المشترك لكن التفاوت إن كان بأمور من جنس المسمى فهو المشكك أو بأمور خارجة عنه كالأدوية والآثورة والعلم والجهل فهو المتواطئ . نقله شيخ الإسلام في حواشيه على جمع الجوامع وبما قاله القرافي يندفع أيضاً البحث جمعاً بأن المتواطئ يكون في بعض الأفراد أكثر آثاراً وأكمل منه في بعض آخر وهذا يدل على التفاوت فيكون مشككاً كالإنسان إذ بعض أفرادها كنبينا عليه الصلاة والسلام أكثر وأكمل في الخواص الإنسانية كالإدراك من غيره . وحاصل الجواب أن تلك الآثار والخواص خارجة عن المسمى فلا تشكيك **(قوله)** فانه في الشمس أى فإن فردة الكائن في الشمس أقوى منه أى من فردة الكائن في القمر **(قوله متواطئاً)** لتواطئ أفراد معناه فيه أى توافقها **(قوله مشككاً)** لأن أفراد معناه مشتركة في أصل المعنى مختلفة بأحدى الأوجه الثلاثة المتقدمة فلنأظر إليه إن نظر إلى جهة الاشتراك خيل له هذا النظر أنه متواطئ لتواطؤ أفرادها فيها وإن نظر إلى

التقدم ونسبة الأعداد
والمعاني بعضها لبعض
إنا احتجنا إلى هذا
لأن التواطؤ والتشكيك
كل منهما ليس نسبة
أعطى إلى معنى بل نسبة
المعنى إلى أفرادها
(خمسة أقسام بلا
نقصان) ولا زيادة
لأن اللفظ إما كلي
أو جزئى والأول إن
كان معناه واحداً
فإن كان مستوياً في
أفرادها فالنسبة بينه
وبين أفرادها (تواطؤ)
كالإنسان فإن معناه
لا يختلف في أفرادها ولا
بأن اختلف فيها فالنسبة
بينهما (تشاك)
وقال تشكك كالنور
فانه في الشمس أقوى
منه في القمر ويسمى
اللفظ في الأول متواطئاً
كمعناه وفي الثاني
مشككاً

معنى اللفظ ومعنى لفظ آخر فإن لم يصمدق أحداهما على شيء مما صدق عليه الآخر فالنسبة بينهما (تخالف) أى تباين كالإنسان والفرس ويسمى معنيهما متباينين وكذلك اللفظان تبعاً لهما (و) اللفظ المفرد إلى عدد الواضع معناه فالنسبة بينه وبين ماله من المعاني هو (الاشتراك) كالحفد على وزن منبر وضع لطرف الثوب وللقدح الذى يكال به وكعين وضع للباصرة وللجارية وسواء تعدد وضعه من لغة واحدة أو من لغات مختلفة نص عليه للفخر في المختص (عكس الترادف) أى الترادف أن يكون اللفظ متعددا والمعنى واحدا كإنسان وبشر فانهما موضوعان للحيوان الناطق (واللفظ) المستعمل (إباطل) أن أفاد طابا كاضرب (أو خير) إن احتمل الصدق فإن كان الطلب طلب ترك فهو انتهى كلا تضرب أو طلب فعل فهو الذى قسمه الصنف بقوله (وأول ثلاثة سذكرك)

جهة الاختلاف خيل له هذا النظر أنه مشترك كعين فالنظر فيه يشك هل هو متواطىء أو مشترك كذا في شرح القطب (قوله كعناه) في تشبيه اللفظ بلمنى هنا وفيما قبل إشارة إلى أن تسمية المعنى بالتواطىء والمشكك بالأصالة وأن تسمية اللفظ بهما بالتبع من تسمية الدال باسم المدلول على فن تسمية كل بهما مجاز عقلى لأن المشكك في الحقيقة هو النظر والتواطىء في الحقيقة هو الأفراد كما علم من توجيه التسمية نعم إن أريد بالتواطىء الحصول على حلة واحدة من غير تغلوت كان تسمية المعنى متواطئا على طريق الحقيقة (قوله فإن لم يصدق أحدهما الخ) اعترض بأن فيه قصورا لصحة جعل التخالف في اللغتين شاملا للتباين السكلى والتباين الجزئى وهو العموم والخصوص من وجه والعموم والخصوص مطلقا وأقول : عند الشارح أن المصنف جعل في شرحه التخالف في كلامه على التباين السكلى (قوله وكذا اللفظان تبعاً لهما) من تسمية الدال باسم المدلول (قوله إن عدد الواضع معناه) أى وضعه لمعان متعددة بأوضاع متعددة (قوله فالنسبة بينه) أى بين ذلك اللفظ (قوله هو الاشتراك) أى ويسمى ذلك اللفظ مشتركا أى مشتركاً وكأنه لم ينفى عن ذلك اتساقاً على المقايسة على ما سبق (قوله كالحفد) معناه مهملة ففاء قال في القاموس المحفد كجلس ومنبر شئ يطف فيه السواب وكثير طرف الثوب وقدر يكال به وكجلس الأمل وأصل السنام ووشى الثوب وقرية بالعين وكقعد قرية بالسجول اهـ (قوله وضع للبصرة وللجارية) أى العين الجارية من الماء أى ولغيرها إذ معانيها كثيرة جداً كما يعلم بالوقوف على القاموس وغيره منها السبب وذات الشئ وخيار الشئ وحرف الهجاء المخصوص والشمس (قوله عكسه) أقول : هو على حذف العاطف والترادف بدل أو عطف بيان وأما ما يتبادر إلى الهم من إعراب عكس الترادف مبتدأ وخبر فلا يناسب إعراب قوله نواطىء الخ بدلا من حصة كما في نظاره (قوله أى الترادف أن يكون الخ) سمي هذا ترادفا لترادف اللفظين : أى تباينهما في الاستعمال على المعنى إذ الترادف معناه لغة التتابع هذا هو الوجود في كتب اللغة وأما تفسيره بركوب شخص خلف آخر كما فعل القطب فغير موجود في كتب اللغة قاله عبد الحكيم ولم يقل الشارح ويسمى اللفظان مترادفين كما قال فيما سبق اتساقاً على المقايسة (قوله أن يكون اللفظ متعددا) أنظر هل ولو كان تعدده من لغات مختلفة كما قاله في المشترك والظاهر (قوله إباطل) أى لفظى بقرينة أنه قسم من اللفظ وقوله إن أفاد طلبا : أى نفسيا فلا تهافت فبان أن الصيغة الدالة على الطلب النفسى تسمى طلبا إما حقيقة اصطلاحية أو من تسمية الدال باسم المدلول وفي قوله إن أفاد طلبا إشارة إلى تعريف الطلب اللفظى بما أفاد الطلب النفسى وكذا في قوله إن احتمل الصدق إشارة إلى تعريف الخبر بما احتمل الصدق (قوله إن احتمل الصدق) أى والكذب وتركه لاستلزام احتمال الصدق احتمال الكذب ولأن أصل وضع الخبر الصدق وإنما الكذب احتمال عقلى (قوله فإن كان الطلب) أى اللفظى بقرينة قوله فهو انتهى كلا تضرب الخ. وأقول : يشمل كلامه بعض أقسام الأمر كترك وذرو ودع إلا أن يقال المراد طلب الترك بواسطة الأداة المخصوصة التى هي لا كما يرمز إليه تمثله وقد مضى الشارح هنا على القول بأن طلب الترك نهى سواء كان مع استعلاء أو خضوع أو نساء ومضى في قوله بعد وسكت عن تقسيم طلب الترك الخ على خلافه والمراد بالترك كف النفس عن النهى عنه بشغلها بضد ليوافق ما ذهب إليه أهل السنة من أن المكافاة به في النهى ضد النهى عنه لأنه مقيدور المكافاة وليس المراد به عدم الفعل الذى ذهب أبوهاتهم من المعتزلة إلى أنه المكافاة به في النهى ورد عليه بأن عدم المحض لا يكافيه إذ لا قدرة للعبد على تحصيله من غير واسطة وبهذا التحقيق يعلم ما في كلام بعض هنا فافهم (قوله أو طلب فعل فهو الذى الخ) أشار بذلك إلى أن التقسيم إلى الثلاثة الآتية ليس للطلب مطلقا كما يقتضيه ظاهر عبارة المصنف بل لنوع منه

وهو طلب الفعل (قوله) فهو إن دل الخ الفاء ضمنية أى إذا أردت بيان هذه الأقسام فنقول هو إن دل الخ وضهير فهو يرجع إلى الطلب اللفظي وقوله على الطلب أى النفس الخ كمر (قوله) بذاته بأن يكون موضوعا للطلب فخرج نحو قولنا طلب منا فعل الصلاة لأنه ليس بموضوع لطلب الفعل بل للاختيار بطلبه قاله القبط وخرج نحو قول العطشان لمن معه ماء أنا عطشان كسبذ كره الشارح ودخل في الدال بالثلاث ضمنية فعل الأمر عند النجاة وانضم فلهذا كثرزال والمصدر النائب منابه كضربا زيدا ولام الأمر الماخلة على المضارع نحو - ليغضق ذو سعة من سقته - (قوله) حالة كونه أى الأول الرجوع إليه الضمير المنفصل الذى قدره الشارح مبتدأ بناء على القول بجواز إثبات الحال من المبتدأ (قوله) أى طلب العلق بأن يكون الخ) أشار إلى أن السين والتاء للطلب وأن الراد بالطلب هنا إظهار وهو جرى على أن الشرط إظهار العلق وإن لم يكن الطالب عاليا في نفس الأمر ويمكن جعلهما زائدتين فيكون جريا على أن الشرط العلق في نفس الأمر والأول هو المتبادر من العبارة وسيأتى ذكر الخلاف مستوفى (قوله) وعكسه وهو الطلب) أل فيه للمعهد والمعهود الطلب الدال بذاته على الطالب وكذا قوله والطالب في حال التساوى (قوله) مع إظهار الخضوع) أى وإن لم يكن خاضعا في نفس الأمر على قياس ما قبله (قوله) دعا) أى وسؤال كفى متن الشمسية وشرحا (قوله) في حال التساوى) أى في حال إظهار التساوى سواء كان مساويا أو أعلى أو أدنى لينابر القسمين قبله على ما ضمه الشارح فيها ونحو برز أن يكون التساوى باعتبارهما في نفس الأمر نبذ لصنيع الشارح (قوله) صلة في الخبر) أى حرف زائد وصل بالخبر (قوله) وسكت عن تقسيم طلب الترك) أى مع أنه كطلب الفعل غير الكف في الانقسام إلى الثلاثة فهو مع الاستعلاء نهى ومع الخضوع دعا ومع التساوى القاس (قوله) لأنه لم يقل الخ) هذا التعايل استدلال على السكوت لآنوجه له (قوله) ويحتمل الخ) هذا مقابل قوله وسكت وضهير أدرجه يرجع إلى النهى وعلى هذا الاحتمال يكون التقسيم إلى الثلاثة الطلب بالمعنى الشامل لطلب الفعل وطلب الترك لاخصوص الأول (قوله) بناء على أن طلب الترك طلب فعل الضد) أقول أى عين طلب فعل الضد كاهو مذهب قوم وقيل مستزمل له لأعنيه ورجعه جماعة والخلاف في الطلب النفسى لا اللفظي إذ لا يعقل أن يفعل عين لا تفعل ذكره الزركشى في البحر المحيط فعمل فساد الاعتراض على الشارح بأنه قدم أنه يشترط في الأمر دلالة على الطلب بذاته ودلالة النهى على طلب فعل الضد بناء على ما ذكره بالاتزام لأنه موضوع لطلب الترك ويلزمه طلب فعل الضد فكيف أدرج النهى في الأمر بناء على ما ذكره. نعم يرد على الشارح أن المراد بطلب الفعل في تعريف الأمر ما كان بنحو الفعل لا بنحو لا تفعل بدليل تسمية نحو لا تفعل نهيا وجهه قسبا للأمر فلا يدخل النهى في الأمر على ما ذكره أيضا. لا يقال مراد الشارح أن الصنف استعمل الأمر هنا بمعنى مادل على طلب الفعل ولو بنحو لا تفعل فيشمل النهى. لا نأقول: هذا مجاز لا بدله من قرينة ولا قرينة هنا (قوله) هل يشترط الاستعلاء) أى إظهار الطالب العلق ولومع عدم العلق في نفس الأمر أو العلق أى علوه في نفس الأمر أوهما أى الاستعلاء والعلق أولا يشترط شئ منهما وهذا القول الأخير هو الراجح ومبايدل له قوله تعالى حكايه عن فرعون - فمادنا أمرون - يخاطب أصحابه وإن أجيب عنه بأنه نذل لهم فصاروا كالمستعبلين عليه (قوله) لمن معه ماء) متعلق بقوا بوموله على طلب التمكن متعلق بدلالة (قوله) فعل اللواصة) الإضافة للبيان (قوله) أى ليست من جهة وضعه) بين بهذا التفسير المراد من كون دلالة المركب المذكور ليست من ذاته (قوله) إن قلنا إن المركبات موضوعه) هذا هو التحقيق وإن بحث فيه بما لا يخفى ضعفه على بصير وقيل ليست موضوعة بل دلالتها على معناها عقلية وعلى أنها موضوعة وضعها نوعى لأن الموضوع عام مستحضر عند الوضع بوجه

الطلب (أمر) حالة كونه (مع استعلاء) أى طاب العلق بأن يكون الطالب مظهره له سواء كان عاليا في نفس الأمر أولا (وعكسه) وهو الطالب مع إظهار الخضوع (دعا و) الطالب (في) حال (التساوى) فالقاس (قوله) أل في الإطلاق والفاء صلة في الخبر وقد تسمى الثلاثة كلها أمرا وسكت عن تقسيم طلب الترك لأنه لم يقل إن الطالب إذا كان مع استعلاء أمر أو نهى ويحتمل أنه أدرجه في الأمر بناء على أن طلب الترك طلب فعل الضد والخلاف في أنه هل يشترط الاستعلاء أو العلق أوهما أولا يشترط شئ منهما مشهور في الأصول وخرج بقولنا فيما تقدم إن دل بذاته على الطالب دلالة المركب في قولنا أنا عطشان لمن معه ماء على طلب التمكن من الماء فإن دلالة هذا المركب على طلب فعل اللواصة بالماء ليست من ذاته أى ليست من جهة وضعه إذ لا بدلى عليه هذا

كلمى كقول الواضع وضعت كل مركب من محكوم عليه ومحكوم به ليدل على انصاف المحكوم عليه بالمحكوم به (قوله بطريق السكناية) الاضافة للبيان وكذا اضافة قرينة وجود والباء في بطريق اللامسة وفي قرينة سيبة متعلقان بدل و باختلافهما معنى يتدفع تعلق حرفي جرم متحدین لفظا ومعنى بعامل واحد (قوله فلا يسمى) أى المركب المذكور بهذا الاعتبار أى بسبب اعتبار دلالاته على الطلب بواسطة القرينة على طريق السكناية (قوله أمرا) أى على تقدير أن المتكلم بالركب المذكور مستعمل ولادعاء أى على تقدير أنه خاضع ولا التماس أى على تقدير أنه مسلو (قوله كالتنى والترجي) قال في كبيره : لأن لفظهما موضوع لكيفية يلزمها الطلب (قوله والقسم وحده بدون جوابه) عبارة في الكبير والقسم أى الجملة الأولى من جملة القسم وأما الثانية وهى جواب القسم فجزئية وهى وكلامه هنا يعطى أن مجموع الجملتين ليس من هذا القسم فيكون خبرا ولعل وجهه أن المقصود بالافادة هو الجواب والجملة الأولى إنما أتت بها لتأكيد الجواب (قوله والتداء) وجهه بأن حرف التداء موضوعه الأصلية الرغبة في الاقبال ويلزمها طلب الاقبال وظاهر كلام النحاة بخلافه (قوله والاستفهام) زاد في كبيره العرض والتخصيص وجملة نعم وليس ونحوهما وك الحبرية ورب والتعجب وقيل إنه خبر (قوله) ويسمى (هذا) أى القسم المذكور بسائر أنواعه وقوله تنبيه أى وإنشاء كافى الكبير فالقسمة على ما ذكره الشارح ثلاثية طلب وخبر وتنبيه ويقال له إنشاء وبعض أهل هذه الطريقة جعل الاستفهام من الطلب حيث قال الطلب إما طلب فعل وهو الأمر أو طلب كف وهو التنبهى أو طلب علم وهو الاستفهام وجعل كثير القسمة ثنائية خبرا وإنشاء فالخبر ما قصد به حكاية ما فى الخارج والإنشاء ما لم يقصد به ذلك فأدركوا الطلب والتنبيه في الإنشاء وما ذكرناه في تعريف الإنشاء والخبر على هذا القول أولى من قول كثير في تعريفهما عليه الإنشاء ما حصل مدلوله به والخبر ما حصل مدلوله لابه وكان هو حكاية عنه لاقتضائه أن الموضوع له اللفظ الانشائي غير متحقق قبل اللفظ وهو مسلم في نحو بعث واشترت لا في نحو اضرب وما أحسن زيدا لتحقق الطلب النفسى الذى هو ميل النفس وجسد اللفظ أولا وتحقق التعجب النفسى الذى هو انفعال النفس عند إدراك ما لم يتحقق سببه وجد اللفظ أولا ومن قول كثير في تعريفهما عليه الخبر ما نسبته خارج تقصد مطابقتها أو عدم مطابقتها والإنشاء ما ليس لنسبته خارج كذلك لاقتضائه أن الخبر قد تقصد عدم مطابقة نسبته وليس كذلك لأن وضع الخبر للمطابقة وإنما عدمها احتمال عقلى قتأمل (قوله والأقرب إلى التحقيق الخ) شروع في التساويح بالاعتراض على المصنف في جعله في شرحه المنقسم إلى الأمور والدعاء والالتماس هو اللفظ المركب وكثيرا ما يعترض على مثل هذه العبارة بأنها تقتضى أن المقابل قريب إلى التحقيق وأن كلا ليس بتحقيق والجواب عن الأول أن أفعل التفضيل من خبر بابه وعن الثانى بأنه ينبغى سلوك طريق الأدب وعدم الهجوم بالجزم لعدم الاطلاع اليقيني على نفس الأمر فاللعن والقريب إلى التحقيق في نفس الأمر كذا وإن كان هذا القريب نفس التحقيق في ذهننا (قوله أن مادل على الطلب مفرد) أى لأن الدال عليه في نحو اضرب هو الفعل فقط ولادخل للفاعل في الدلالة عليه وكون الفعل ذا جزءين ماضى وصورى لا يقتضى تركيبة لعدم اعتبار الجزء الصورى في التركيب عند أمحباب هذا التحقيق كما سبكه الشارح بقوله وهذا على أنه الخ وفي نحو لتضرب لام الأمر فقط وفي نحو لا تضرب لا فقط (قوله الأبيارى) بفتح الهمزة كافى معجم البلدان (قوله وهو موافق الخ) استئناف قصد به تقوية هذا الأقرب إذ لا شك في أن الموافقة مما تقوى فسقط ما قبل هنا (قوله ما وضعت لغيره مفرد) هذا التعريف معترض بأن الاعتبار أفزاده في الصكناية هو اللفظ الموضوع لا المعنى

بطريق الصكناية
بقريته وجود الماء مع
المخاطب فلا يسمى بهذا
الاعتبار أمرا ولا دعاء
ولا التماس وبقي قسم
آخر ليس بطلب ولا
خبر كالتنى والترجي
والقسم وحده بدون
جوابه والتداء وصيغ
العقود والاستفهام
ويسمى هذا في
الاصطلاح تنبها
والأقرب إلى التحقيق
أن مادل على الطلب
مفرد كما ذهب إليه
الابيارى وهو موافق
لاصطلاح النحويين
فإن فعل الأمر عند
من أقسام الفعل الذى
هو من أقسام الكلمة
والكلمة ما وضعت
لغى مفرد فيلزم أن
أقسامها كذلك هذا
حاصل ما قاله الامام
السجسي

لا المعنى الموضوع له ألا ترى أن قوما ورهطا وألفا ونحوها كليات لأنها ألفاظ مفردة وإن كان معنى كل غير مفرد ودفعه بقراءة مفرد بالرفع صفة ثانية لما على أنها نكرة موسوفة روي معناها فأنت الفعل المنسند إلى ضميرها ثم لفظها فذكر وصفها برده امتناع مراعاة اللفظ بعد مراعاة المعنى كما صرح به علماء العربية وكان الأخصر والأولى أن يقول كما قال كثير والكلمة قول مفرد (قوله) في شرح ابن عرفة) أى شرح مختصر ابن عرفة أوسى الكتاب باسم مؤلفه (قوله وهذا) أى كون الأقرب إلى التحقيق أن مادل على الطلب مفرد مبنى على أنه يشترط الخ (قوله جزآن مادّيان) كما في قام زيد (قوله بمادته) أى جوهر حروفه. أقول أى بملاحظة السورة واعتبارها وإن كانت تبعا وإلا وريد أن الدلالة على الحدث تنعزم بانعدام الهيئة المخصوصة كأن قدمت بعض حروف ضرب على بعض (قوله بصورته) أى هيئته المخصوصة الحاصلة من ترتيب الحروف وحرركاتها وسكناتها (قوله) بالإلتفات الخبر عن غيره) أى فذكر غير الخبر من الطلب وأقسامه والنسب المحس استطرادى. وأقول هذا غير ظاهر أما أولا فلأن المصنف قد ميز الخبر في باب القضايا بأتم من تمييزه له هنا لأنه ذكر هناك تعريفه وأنه يرادف القضية فلو كان ذكر هذا الفصل لأجل تمييزه لاستغنى عنه تمييزه هناك. وأما ثانيا فلأنه لا يظهر أن ذكر النسب المحس السابقة في هذا الفصل على سبيل الاستطراد والتبعية وإن ظهر أن ذكر الطلب وأقسامه على سبيل الاستطراد والتبعية فتدبر (قوله لأنه) أى الخبر.

[فصل : في الكل والكلية والجزئية] (قوله استنبهما) أى أتبعهما كما عبر به في كبره فالسين والتاء واثنين (قوله بما شاركهما في المادة الخ) والراد بما شارك الكل في مادته وهو الكل والكلية ومشارك الجزئي في مادته وهو الجزء والجزئية فالكلام على التوزيع وجملة الألفاظ ستة ثلاثة مبسوطة بالكاف وثلاثة مندبودة بالهمزة (قوله حكنا على المجموع) أى مجموع أشياء لا يستقل كل واحد منها بالحكم نحو كل رجل الخ فإنه حكم فيه على مجموع بنى تميم أى على أفرادهم باعتبار اجتماعهم بحمل الصخرة العظيمة لعدم استقلال كل واحد منهم بالكل هذا هو الحقيقة فإن أريد جماعة منهم لكونها تستقل بالكل كان مجازا فقولهم إن المجموع قد يراد به البعض أى على طريق المجاز. والحاصل أن المجموع حقيقة في جميع الأفراد باعتبار اجتماعهم مجاز في البعض هذا حكم الكل في الإيجاب أما في السلب فهو الذى عن المجموع كقولنا ما أعطيت كل عشرة فلان يافى الثبوت في البعض بل الغالب في استعماله كما قال ابن يعقوب الثبوت في البعض ذكره شيخنا العدوى. وأعلم أن الكل في الحقيقة هو الموضوع أعني المجموع المحكوم عليه فتسمية الحكم كلا من باب تسمية الشيء باسم متعلقة أى لما تعلق الحكم بالكل مسمى كلا وصار حقيقة اصطلاحية ذكره الشارح في كبره (قوله من حيث هو مجموع) أى معتبر وملحوظ فيه الاجتماع إذ المجموع الأفراد بقيد اجتماعها لكن المجمع ثمة يكون جميع أفراد الموضوع كالمثال الثانى أو بعضها كأهل الأزهر علماء أو محتملا لأمرين كالمثال الأول والأول حقيقة والثانى مجاز والثالث محتمل لهما كما علمت عامر والاحتراز بالحينية المذكورة مما إذا حكمت على المجموع من حيث ثبوت الحكم لكل واحد من أفرادها على الاستقلال نحو نصرنى الزيدون إذا استقل كل منهم بالنصر (قوله لاجمعهم) أى لأكل واحد منهم على أفرادهم (قوله فوقهم) أى فوق الثانية فهو من عود الضمير على متأخر لفظا متقدم رتبة وقوله يومئذ أى يوم القيامة أى وأما الآن فأر بعة وقوله ثمانية أى ثمانية أملاك وقيل ثمانية صفوف (قوله إلا أن الحكم في الثانى ثابت لجميعهم) أى على الاشتراك لاعلى بالاستقلال

في شرح ابن عرفة وهذا على أنه يشترط في الترك جزآن مادّيان أما على أنه يكفى جزء مادى وجزء موصوف ففعل الأمر مركب لأنه يدل على الحدث بمادته وعلى الزمن بصورته ولم يذكر المصنف هذا الفصل إلا لتمييز الخبر عن غيره لأنه البحوث عند المناظرة.

[فصل : في بيان الكل والكلية والجزئية] لما ذكر الكل والجزئية استنبهما بما شاركهما في المادة وهو الكل والكلية والجزئية (الكل حكنا على المجموع) من حيث هو مجموع نحو كل رجل من بنى تميم بحمل الصخرة العظيمة أى مجموعهم لاجمعهم إذ قد يكون فيهم من لا يقدر عليها ونحو - ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية - لأن الحكم في الثانى ثابت لجميعهم

بخلاف الأول و (ك) موه صلى الله عليه وسلم مأمعنه (كل ذلك ليس ذا وقوع) لا قال له ذو اليدین أقصرت الصلاة أم نسيته
بارسول الله فبهذه رواية البعض المروي أنه صلى الله عليه وسلم قال : كل ذلك لم يكن . (٧٩) قال سيدي سعيد ماحاه إن

هذا التمثيل جار على
تأويل مروح كانه
عليه الأني وغيره
والراجع أنه من باب
السكاية أي لم يقع واحد
منهما لأن السؤال بأم
عن أحد الأمرين
لطلب التعيين بعد
ثبوت أحدهما في اعتقاد
الاستفهام لجوابه إما
بالتعيين أو بنفي كل
منهما لا بنفي الجمع بينهما
لأنه لم يعتقد ثبوتهما
جميعا فيجب أن يكون
قوله كل ذلك لم يكن
نقيا لسك منهما ولأنه
قد روي أنه لا قال النبي
صلى الله عليه وسلم :
كل ذلك لم يكن قال
له ذو اليدین بعض
ذلك قد كان فلو لم
يكن قوله كل ذلك لم
يكن سلبا كاملا لما صح
بعض ذلك قد كان
لأنه إنما ينافي نفي كل
منهما لا بينهما جميعا إذ
الاحتياج الجزئي رفع
للسلب السلكي لالسلب
الجزئي ولأن تأخر
النفي عن كل لعموم
السلب بخلاف تقدمه
عليها فسلط العموم
هـ وهذا بيان للتدقيق
في معي الحديث

(قوله بخلاف الأول) أي فانه ثابت للبعض دون البعض أي ثابت للجميع جماعة منهم كافي الكبير .
وأقول : قد عرفت أنه صالح لكون الحكم فيه ثابتا للجميع على الاشتراك أيضا فتأمل (قوله) وكتوبه
أي كالحكم في قوله الخ ليطابق المثال المثل (قوله) مأمعنه إشارة إلى أن المصنف روى الحديث بالمعنى
وإن كان في جواره خلاف إذ الصحيح الجواز لما عرفت بالمعنى وإن لم ينس اللفظ (قوله كل ذلك)
اسم الإشارة راجع إلى ما ذكره له ذو اليدین من قصر الصلاة والنسيان (قوله ذو اليدین) لقب به
الصحابي المذكور لطول يديه واسمه الخرياق بن عمرو بخاء معجمة مكسورة فراء ساكنة فوحدة
وقاف (قوله أقصرت) بهمة الاستفهام والبناء للفاعل فالصلاة فاعل ويرى بالبناء للفعل فالصلاة
ثابت فاعل وأما أقصرت بناء المحطاب فلم يرو . والصلاة المذكورة قبل الظهر وقبل العصر ويمكن
الجمع بينهما بعدد الواقعة (قوله على تأويل مروح) هو أن النفي المجموع نظرا لما في نفس الأمر
إذ المنفي في نفس الأمر اجتماع الأمرين لثبوت أحدهما وهو النسيان ولو كان المراد نفي كل منهما لزم
اتقاء صدق الخبر . ويرد بأن حال التسليم بشرح كلامه وحاله صلى الله عليه وسلم في هذه الواقعة
بدل على أن مراده نفي كل منهما ولا يزم السكيب لأن كلامه مبني على ظنه فكأنه قال لم يكن واحد
منهما في نفس الأمر بحسب ظني ولا ضرر في وقوع مثل ذلك لأجل التيسير على وجه أوضح ومخافة
الخبر لواقع إنما تعد عينا إذا علمنا الخبر وقولهم صدق الخبر مطابقة لواقع أي ولو بحسب ظن
التسليم فيما يظهر لي الآن فتدبر . قال شيخنا العدوي : فان قلنا إن المعصية لا تقع من الأنبياء لأعما
ولا نسيانا والسلام من ركعتين معصية وقعت نسيانا . فالجواب أن محل ذلك ما لم يترتب على وقوعها
حكم شرعي وهنا ترتب وهو السجود ودلالة الفعل أقوى والنسيان إنما يستحيل على الأنبياء إذا كان
من الشيطان وهذا النسيان من الله تعالى لا يدخل للشيطان فيه اهـ (قوله لأن السؤال الخ) استدلل
بأدلة ثلاثة وبقى دليل رابع ذكره في كبره وهو أنه ورد في بعض الطرق لم أنس ولم تقصر (قوله
بأم) أي مع أم إذ السؤال إنما هو بأداة الاستفهام وأم حرف عطف لا أداة استفهام (قوله لطلب
التعيين) خبر أن وقوله بعد ثبوت أحدهما حال أو خبر بعد خبر (قوله أو بنفي كل منهما) أي وقوله
كل ذلك لم يكن ليس فيه تعيين فوجب أن يكون نفي كل منهما ويكون مخطئة للسائل في اعتقاده
ثبوت أحد الأمرين بقول الشارح فيجب أن يكون الخ تفريع على مقدر (قوله فلو لم يكن الخ) إشارة
إلى قياس استثنائي استثنى فيه نقض التالي فانتج نقض المقدم (قوله لما صح بعض ذلك قد كان)
أي لما صح إيراد هذا القول نقضا لقوله كل ذلك لم يكن (قوله لأنه) أي هذا القول وهو بعض ذلك
قد كان (قوله نفي كل منهما) أي على حدته وقوله لا نفهما جميعا أي مجتمعين (قوله رفع للسلب السلكي)
فيه إشارة إلى أن حرف النفي في قوله كل ذلك لم يكن ليس جزءا من المحمول إذ لو كان جزءا منه
لم تكن سالبة كلية بل موجبة كلية معدولة للمحمول كسالياتي بيانه (قوله لا لسلب الجزئي) أي الذي
منه نفي المجموع (قوله ولأن تأخر النفي الخ) إشارة إلى قاعدة مشهورة ومحلها إذا لم تقع قرينة على
خلافها وإلا عمل بالقرينة كما في قوله تعالى - والله لا يحب كل مختال فخور - (قوله لعموم السلب) أي
عمومه لجميع أفراد الموضوع وقوله فلسلب العموم أي عموم الحكم لجميع أفراد الموضوع وسلب العموم
صادق بالثبوت للبعض وهو الغالب وبعدم الثبوت أصلا لأن السالبة تصدق بنفي الموضوع (قوله بأن
البحث في المثال) جمع مثال ككتب جمع كتاب ليس من دأب الفحول . أقول ينبغي أن محل ذلك

ويجب من المؤلف بأن البحث في المثال ليس من دأب الفحول (وحينما لكل فرد) أي عليه (حكاه فانه) أي المحكم
للقضية للفتنة حلب

مالم يترتب عليه ارتكاب خلاف الواقع في كلام الله أرسوله كما هنا فاحفظه (قوله بتأويلها بالقول) أي وتذكر الضمير بسبب تأويل القضية بالقول وفي كلامه إشارة إلى أن السكينة والجزئية كإطلاق اصطلاحاً على الحكم بطلان كذلك على القضية المشتملة عليه (قوله نحو كل نفس الخ) هو على ظاهره إن كان مثلاً للسكينة بمعنى القضية والمواد نحو الحكم في كل نفس الخ إن كان مثلاً للسكينة بمعنى الحكم ومثل ذلك يقال في قوله نحو بعض الإنسان الخ ومثل للسكينة بمثلين وللجزئية بمثلين إشارة إلى أنه لا فرق فيما ذكر بين الإيجاب والسلب (قوله ولا إله إلا الله) فيه جرى على أن هذه القضية سلبية كلية وأنها من باب عموم السلب أي عموماً لجميع أفراد الآله غير الذات العلية المستتناة استثناء متعللاً لدخول المستثنى في المستثنى منه بحسب الوضع لأنه موضوع لما يعم المستثنى وغيره وإن كان خارجاً منه بحسب الإضافة لارادة المتكلم بهذه الجملة خروج الذات العلية من الآلهة المنفية بقرينة الاستثناء فيكون من العام الذي أريد به الخصوص فاندفع ما قيل إنه يلزم المتكلم بهذه الجملة الكثرة ثم الإيمان ويؤيد هذا التحقيق ما قرره في نحو لا زيد على عشرة إلا واحداً من أنه أريد بعشرة تسعة مجازاً بقرينة إلا واحداً لثلاثين للتناقض فاحفظ ذلك واسم لاهو إله بمعنى المعبود يحق في نفس الأمر وخبرها محذوف أي موجود أو يمكن بالامكان العام والاقتران على الوجود على الأول لأنه محل النزاع بين الموحدين والمشركون للجواز إله غيره تعالى وإله إمام فروع على البديلة من الضمير في الخبر ولا ضرر في تخالف البديل والمبدل منه أثباتاً ونفياً أو من إله باعتبار محله قبل دخول الناسخ بناء على ما ذهب إليه جماعة من النحاة أنه لا يشترط مراعاة محل بقاء الطالب له كالأبتداء وإما منصوب على الاستثناء من الضمير في الخبر لاهي البديلة من اسم لا لثلاث يلزم عمل لاهي المعرفة سواء قلنا العامل في البديل هو العامل في المبدل منه أو قلنا العامل فيه مثله مقدراً كما هو الأصح والقصر من قصر الصفة على الموصوف قصر أفراد لأن هذه الجملة الشريفة للرد على معتقدي الشرك (قوله والحكم للبعض) أي واحداً أو أكثر (قوله أو القضية الخ) أقول ارتكاب هذا الاحتمال هنا يؤدي إلى خلوة الجملة من الرابط إلا أن يجعل محذوفاً أشار إليه الشارح بقوله المشتملة عليه فافهم (قوله كالحيوان الخ) مثل بمثلين: أحدهما للجزء المعقول، والثاني للجزء المحسوس.

قائمة: النسبة بين السكينة والجزئية، والتباين وبين السكينة والسكينة والعموم والخصوص من وجه لصدقهما على الإنسان، وفرد السكينة في السكينة البسيط كالنقطة وفرد السكينة في زيد. قيل وبين السكينة والجزء كذلك لصدقهما على الحيوان وفرد السكينة في الإنسان وفرد السكينة في جزء الجزئية المخصوص وهو الشخص المخصوص وفيه نظر لأن الإنسان جزء من زيد مثلاً لتركبه من الماهية الإنسانية والشخص فلم يفرد السكينة عن الجزء في الإنسان وبين السكينة والجزئية كذلك لصدقهما على زيد وفرد السكينة في الإنسان وفرد السكينة في الجزئية البسيط كالنقطة المعينة وبين الجزئية والجزء كذلك لصدقهما على الشخص المخصوص وفرد السكينة في زيد وفرد السكينة في الحيوان قيل وبين السكينة والجزء كذلك لصدقهما على الحيوان فإنه كل من حيث تركبه من الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة وجزء من الإنسان مثلاً وفرد السكينة في الإنسان وفرد السكينة في الجزء البسيط وفيه انظر السابق فتأمل.

[فصل: في المراتب] (قوله جمع معرف الخ) لا يخفى أن إطلاق المعرفة والشارح على المعرفة مجاز استنادي من باب الاستناد إلى الآلة لأنه معروف به ومشروح به وأن إطلاق التعريف عليه مجاز مرسل من إطلاق اسم الشيء على أنه ليس هذا بقطع النظر عن جعلها تعاملاً منقولة على المعرفة

بتأويلها بالقول (كافية قد علمه) نحو - كل نفس ذاتة الموت - ولا إله إلا الله (والحكم للبعض) أي عليه (هو) أي الحكم أو القضية المشتملة عليه بتأويلها بالقول (الجزئية) نحو بعض الإنسان كاتب وبعض الحيوان ليس بإنسان (والجزء معرفته جليلة) وهو ما ترك منه ومن غيره السكينة كالحيوان فإنه جزء من الإنسان والسقف بالنسبة للبيت

[فصل: في المراتب] جمع معرف ويسمى تعريفاً وقولاً شارحاً

وإلا فالأعلام النقولية من قبيل الحقيقة (قوله لشرحه الماهية) علة للجزء الأخير من الاسم الأخير وأما
 علة الجزء الأول منه فهو أن القول هو المركب وشأن المعرفة التركيب ثم إن أريد بشرح الماهية إيضاحها
 بذاتها كما كان إطلاق القول الشارح على مطلق التعريف مجازا مرسلًا من تسمية الشيء باسم بعض
 أفرادها وهو الحد وإن أريد به تمييزها عن غيرها بأى وجه فلا يجوز كذا في الكبير وقد استفيد أن
 التجوز على الاحتمال الأول يقطع النظر عن جعل القول الشارح علة لمطلق التعريف لما مر (قوله
 وتعريف المخاطب بها) علة للاسم الأول والثاني ففي كلامه لف ونشر مشوش والمصدر مضاف إلى مفعوله
 وبها متعلق بتعريف (قوله ما يقتضى تصوّره تصوّره أو امتياز عن غيره) أو لتنوع العرف إلى نوعين
 الأول الحد التام والثاني الرسم والحد الناقص والمراد بالتصوّر الأول الخطور بالبال وبالتصوّر الثاني
 الحصول عن جهل بمعنى أن حضور العرف بكسر الراء بالبال محمول على العرف يقتضيه يلزم منه حصول
 معرفة الشيء المحبّول فإذا قيل الإنسان هو الحيوان الناطق فحضور الحيوان الناطق للعاقلين أولاً
 محمولين على الإنسان يلزم منه تصوّر حقيقة الإنسان المجهولة، وإنما قلنا ذلك لأن العرف بالكسر يجب
 أن يكون معلوماً حال التعريف به وإلا لزم التعريف بالمجهول وللعرف بالفتح يجب أن يكون مجهولاً
 حال تعريفه وإلا لزم طلب تحصيل الحاصل وهو عبث ولا يرد أنه استعمل لفظ التصوّر في التعريف
 في معنيين هو في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجاز أو مشترك فيها لعدم اللبس للحمل من أن المجهول لا يعرف
 به والعالم لا يعرف فكان ذلك كالقرينة على المراد أفاده ابن يعقوب والتعريف المذكور للسكاني
 صاحب التسمية وبحمل التصوّر الأول فيه على الخطور بالبال والثاني على الحصول عن جهل يندفع
 ما أورد عليه من أنه غير مانع لدخول الملزومات بالنسبة إلى لوازمها البيئة غير المحسولة كالعلمي
 بالنسبة إلى البصر والسقف بالنسبة إلى الجدار ولدخول المتضايقين فإن تصوّر أحدهما يقتضى تصوّر
 الآخر وليس أحدهما معرّفاً ويمكن أن يدفع أيضاً بإيقاع ما في التعريف على مركب لفظاً أو تقديرًا
 وإنما قلنا أو تقديرًا ليدخل التعريف بالفصل وحده أو الخاصة وحدها وقد سبق إيضاح ذلك قال
 السعد في شرح التسمية: لا يقال المحدود يستلزم تصوّره تصور الحد فيجب أن يكون الإنسان
 مثلاً معرّفاً للحيوان الناطق. لانا: نقول معنى الاستلزام أن يكون تصوّره هو المقتضى والموجب
 لتصور ذلك الشيء فيجب تقدمه بالضرورة وليس تصور الإنسان يقتضى وبوجه تصور الحيوان
 الناطق بل الأمر بالعكس اه وأورد جماعة أنه لا يمكن تعريف الحد لثلاثي لا يلزم التسلسل. وأجاب
 اليوسى بأن هذا لا يتخيل وروده من له أدنى شعور لأن المراد بالحد الذي نعرفه مفهومه الشامل
 لحد الحد لا مصادقه والتسلسل إنما يلزم لو أريد به المصادق على أنه لا يلزم التسلسل على إرادة المصادق
 كما قال الشارح في كبره إلا لولم ينته إلى معرف معروف ونحن نشترط انتهاءه إليه كما اشترطنا في مقدمات
 البراهين الانتهاء إلى الضرورة لثلاثي لا يلزم التسلسل وعلم من التعريف أن العرف غير العرف وهذا ظاهر
 باعتبار اللفظ أما باعتبار المعنى فليس التغاير بينهما إلا بالاجمال والتفصيل في الحدود والرسوم وبالظهور
 والخفاء في التعريفات اللفظية وعلم أيضاً أنه لا بد أن يكون العرف بالكسر سابقاً في المعرفة على العرف
 بالفتح (قوله كالح) أى نظير الحد عند الأصوليين فالحد والتعريف عندهم بمعنى واحد وهو الجامع
 المانع سواء كان بالذاتيات أو بالعرضيات (قوله حذفته منه ألو وزن) يعنى أن حقه التعريف بالالجنسية
 لكن أتى به منكراً محذوفاً منه ألو لضرورة الوزن فهي المسوغة للابتداء به وهنا مسوغ آخر وهو
 وقوعه في معرض التقسيم وإنما ذكر الأول تبعاً للصنف في شرحه (قوله لأنه منسوب للرسم المصطلح
 عليه الخ) يمكن بتكلف أن يراد من المنسوب إليه الرسم بمعنى فرد من أفراد الرسم الاصطلاحي

لشرحه الماهية
 وتعريف المخاطب بها
 ومعرفة الشيء ما يقتضى
 تصوّره تصوّره
 أو امتياز عن غيره
 كالحد عند الأصوليين
 (معرفة) مبتدأ حذف
 منه ألو وزن (على
 ثلاثة قسم) أحدها
 (حد) تام وناقص (و)
 ثانيها (رسم) منسوب
 إلى الرسم بالمعنى الغوى
 وهو الأثر لأنه منسوب
 للرسم المصطلح عليه
 لثلاثي لا يلزم نسبة الشيء
 إلى نفسه ويقال له
 أيضاً رسم وهو أيضاً
 تام وناقص (و) ثالثها
 (لفظي)

فيكون من نسبة النوع إلى فردة (قوله علم) قال ابن يعقوب هو تسكيل للبيت وكأنه أراد أن اللفظ المعروف به علم معناه وإنما جهل كونه مسمى باللفظ الآخر (قوله فهو من نسبة الخاص إلى العام . أقول أى من نسبة المقيّد إلى المطلق ليناسب كلامه قبل (قوله التعريف بالمثال) قال في الكبير كما إذا سئل عن الثلث فيصنع للسائل شكله وكما يقال العبد كالنور والجهل كالظلمة والاسم كزيد والفعل كضرب اه . وأقول: يؤخذ من التمثيل بالعلم كالنور والجهل كالظلمة أن المراد بالمثل ما يماثل المشبه به لخصوص جزئى الشيء وسأيت في كلام الشارح قبيل قول المصنف وشرط كل الخ ما يفيد أيضا (قوله وبالتقسيم) قال في الكبير كما تقدم من تعريف العلم بتقسيمه : أى إلى تصور وتصديق (قوله والحق أن هذه الثلاثة) أى اللفظي والثالثي والتقسيمي (قوله لأنها تعاريف بالخواص) لأن لفظ الشيء خاصة من خواصه وكذا مماثلته وانقسامه للعنان (قوله فالحد التام) فيه إشارة إلى أن المصنف حذف الصفة للعلم بها من قوله الآتى وناقص الحد الخ كما قاله في الكبير (قوله بالجنس القريب) فيه أيضا إشارة إلى أن المصنف حذف الصفة للعلم بها مما يأتي كما في الكبير (قوله وفصل) أى قريب وترك ذكره استغناء بتقييد الجنس بالقرب لأن الجنس متى كان قريبا كان الفصل كذلك لأن ذكر البعيد بعد الجنس القريب لا يفيد لأنه إما أعم منه أو مساو له كالنهي والحساس بالنسبة للحيوان (قوله وقها) خبر الحد والألف للإطلاق والجنس متعلق بوقع ومثل ذلك يقال فيها يأتي (قوله وهو مانع) أى منعا قويا بخلاف الرسم فإن المنع فيه ضيف فلا يرد أنه كان ينبغي أن يسمى حد الوجود للتع فيه على أن وجه التسمية لا يوجبها وفهم من كلامه أن الحد بمعنى الحد وقوله من دخول الغير : أى غير المحدود فيه : أى ومن خروج أفراد المحدود منه كما في الكبير قال فيه ومنه سميت الحدود الشرعية حدودا لأنها سبب في منع المحدود من ارتكاب موجبها ومحييت حدود الدار وهي متنها من جميع جهاتها حدودا لأنها تمنع ما يجاورها من الدخول فيها وتمنع ما هو منها أن يحكم له بحكم ما هو خارج عنها اه (قوله فلذا كرر جميع الذاتيات فيه) إما مطابقة نحو جسم نام حساس متفكر بالقوة أو تضمنا نحو حيوان ناطق أو مطابقة في البعض وتضمنا في البعض نحو جسم نام حساس ناطق أو حيوان متفكر بالقوة ولكون الحد التام هو الذى يذكر فيه جميع الذاتيات لا يكون للشيء حدان تامان وقيل يوجدان باعتبار المطابقة والتضمن وضعف بأنهما في الحقيقة حد واحد وهذا بخلاف الحد ناقص والرسم في تعدادنا قاله في الكبير (قوله ويشترط في تمام الحد الخ) فلو أخر الجنس عن الفصل كان حدا ناقصا وكذا يشترط في تمام الرسم تقديم الجنس على الخاصة فلو أخر الجنس عن الخاصة كان رسما ناقصا (قوله وخاصة) بتخفيف الصاد هنا وفيما يأتي للوزن (قوله شاملة لازمة) قيد بالشاملة لأن غير الشاملة كالعلم والكتابة بالفعل للانسان لا يعرف بها لخروج كثير من الأفراد عنها وباللازمة لأن المفارقة كالتنفيس بالفعل للحيوان لا يعرف بها لخروج أفراد المحدود عن كونها من أفرادها حال المفارقة وهو فاسد كذا في حاشية شيخنا العدوى (قوله حال كونها معا) تقدم الكلام على هذه الحال عند الكلام على قول الشاعر : فلما تفرقتا الخ (قوله من حيث إنه وضع) أى ذكر (قوله وقيد بأمر مختص) أى وقيد الجنس بأمر مختص كالفصل (قوله وناقص الحد) من إضافة الصفة إلى الوصف (قوله بفصل قريب وحده) مبنى على جواز التعريف بالمفرد (قوله معا جنس بعيد) مثل الجنس البعيد فصله على التحقيق كما قاله شيخنا العدوى فالحساس الناطق حد ناقص كالجسم الناطق (قوله لا قريب) تأكيد لما قبله (قوله فلما مر) أى من أن الحد لغة المنع وهو مانع من دخول الغير فيه (قوله فلعمد ذكر جميع الذاتيات فيه)

(علم) منسوب إلى المفظ
الناطق فهو من نسبة
الخاص إلى العام وزاد
بعضهم التعريف بالمثل
وبالتقسيم والحق أن
هذه الثلاثة داخلية في
الرسم لأنها تعاريف
بالخواص (فالحد
التام (بالجنس) القريب
(وفصل) كالحیوان
الناطق بالنسبة إلى
الإنسان (وقها) أما كونه
حدافلان الحد لغة المنع
وهو مانع من دخول
الغير فيه وأما كونه تاما
فلذا كرر جميع الذاتيات
فيه ويشترط في تمام الحد
تقديم الجنس على الفصل
(والرسم) التام
(بالجنس) القريب
(وخاصة) شاملة لازمة
حال كونها معا
صقولنا الانسان
حيوان ضاحك أما
كونه رسما فلان الرسم
لغة الأثر والخاصة من
آثار الحقيقة الدالة عليها
وأما كونه تاما
فلمشابهته الحد التام
من حيث إنه وضع فيه
الجنس القريب وقيد
بأمر مختص (وناقص
الحد بفصل) قريب
وحده كائن ناطق
(أو) به معا * جنس
بعيد لا قريب (وقها)
كالانسان جسم ناطق
أما كونه حدا فلما مر وأما كونه ناقصا فلعمد ذكر جميع الذاتيات فيه (وناقص الرسم)

أي لا مطابقة ولا تضامناً لأنه لم يذكر فيه نام حساس لامطابقة ولا تضامناً واستلزام الناطق لهما غير معتد به في تمام التعريف وهذا هو المراد بقوله دلالة الالتزام مهجورة في التعريف أي أن التعريف لا يكون باعتبارها تاماً لأنه لا يصح التعريف باعتبارها أصلاً بل يصح ويكون التعريف حدّاً ناقصاً كافي جسم ناطق أو رسماً ناقصاً كما في جسم ضاحك أفاده في كبره (قوله) بخاصة فقط هذا أيضاً مبني على جواز التعريف بالمفرد (قوله) بالقيد السابق) أل حنسية لأن السابق قيدان شاملة لازمة (قوله) فقط أي من غير انضمام جنس معها والافال تعريف بمجموع خاصتين أو أكثر من الرسم الناقص كما أفاده الغنيمي (قوله) أي بعيد) أشار إلى أن أفعل التفضيل على غير بابه ليشمل الجنس البعيد بمجموعة أو أكثر (قوله) قد يرتبط أي اقترن (قوله) أما كونه رسماً فلما مر أي من أن الرسم الأثر والخاصة من آثار الحقيقة الدالة عليها. (قوله) فلعدم ذكر جميع أجزاء الرسم التام أي لامطابقة ولا تضامناً لأنه لم يذكر فيه نام حساس واستلزام الضاحك لهما غير معتد به في تمام (قوله) ومثل الذكورات أي من الأجناس والقيصول والخواص وإن سكنت الشارح عنها فيما يأتي لما ستعرفه وقوله فيما مر أي في كون التعريف حدّاً أو رسماً وكونه تاماً أو ناقصاً (قوله) فلو أبدلت الجنس القريب أي كالحَيوان في تعريف الإنسان وقوله أو البعيد أي كالجسم في تعريفه وقوله أو الفصل أي كالناطق . أقول : كل ما ينبغي أن يزيد أو الخاصة بجدها ويؤخذ حدها من حد الضحك وقد حده بعضهم بأنه كيفية غير راسخة تحصل من حركة الروح إلى خارج دفعة يسبب تعجب يحصل للضحك وقال الراغب هو انبساط الوجه وتكسر الأنف من سرور النفس والتكسر بالشرين المعجمة الظهور (قوله) كالجسم النامي الخ) مثل ثلاثة أمثلة : الأول ذكر فيه الجنس القريب بجده والفصل بجده . والثاني ذكر فيه الجنس القريب فقط بجده . والثالث ذكر فيه الفصل فقط بجده . وأقول : سكت عن التمثيل لذكر الجنس البعيد بجده وكان ينبغي ذكره ومثاله جوهر مركب من أجزاء فردة ناطق (قوله) وبق التعريف الخ) أقول : بقي أيضاً التعريف بالجنس مطلقاً والفصل والخاصة أو العرض العام والظاهر أخذاً مما يأتي أن الجنس القريب مع الفصل والخاصة أو العرض العام حد تام وأن الجنس البعيد مع الفصل والخاصة والعرض العام حد ناقص (قوله) مع الفصل الخ) أهم أن العرض العام لا يقع وحده معرفاً وانظر هل هذا مبني على عدم جواز التعريف بالأعم أو ولو قلنا به حرره كذا قال الغنيمي (قوله) والأكثر من على أن الخ) أي اعتباراً بالأقوى وهو الفصل في الأول والثالث والخاصة في الثاني . واعلم أن نقل ذلك عن الأكثرين هو ما في شرح إيساغوجي لشيخ الإسلام قال الغنيمي لعله أراد من المحققين وإلا فقد نقل الحفيد أن عدم اعتبار العرض العام مع الفصل أو للخاصة أصل الاصطلاح وأن تركيب الفصل مع الخاصة لم يعتبره الجمهور اه ولا يخفى ضعفه بل رده لأن انضمام العرض العام إلى الفصل أو الخاصة إن لم يقلم يضعف وكذا انضمام الخاصة إلى الفصل مع أن الانضمام في كل مقو كذا كره السيد محافلاً لما نقله الحفيد وعبارة السيد بعد كلام طويل . فالصواب أن المركب من العرض العام والخاصة رسم ناقص ولكنه أقوى من الخاصة وحدها وأن المركب منه ومن الفصل حد ناقص وهو أكمل من الفصل وحده وكذلك المركب من الفصل والخاصة حد ناقص وهو أكمل من العرض العام والفصل اه وقال بعضهم ينبغي في التعريف بالفصل والخاصة مع مراعاة السابق لسبقه بالتمييز فإن سبق الفصل كان حدّاً ناقصاً وإن سبقت الخاصة كان رسماً ناقصاً (قوله) أن الحد لا يكون الخ) لأنه ذكره ثلاث صور الجنس بقسميه مع الفصل والفصل وحده وهو يستلزم الجنس عند المتقدمين كما تقدم بيانه والجنس والفصل لا يكونان إلا للماهيات المركبة وفهم من كلامه أيضاً أن الماهية المركبة من أمرين متساويين بناء على جواز ذلك لا يكونان لها حد

بخاصة بالقيد السابق
(فقط) نحو الإنسان
ضاحك (أو) بها (مع)
جنس أبعد بالتأويل
للضرورة أي بعيد (قد)
ارتبط) نحو الإنسان
جسم ضاحك أما كونه
رسماً فلما مر وأما كونه
ناقصاً فلعدم ذكر جميع
أجزاء الرسم التام ومثل
الذكورات فيما مر
حدودها فلو أبدلت
الجنس القريب أو
البعيد أو الفصل بجده
كالجسم النامي الحساس
التفكير بالقوة وكالجسم
النامي الحساس الناطق
والحيوان التفكير
بالقوة لم يختلف الحكم
وبقي التعريف بالعرض
العام مع الفصل
كلما شئ للناطق بالنسبة
إلى الإنسان أو مع
الخاصة كلما شئ
الضحك والفصل معها
كالناطق الضاحك
والأكثر من على
أن الأول والثالث
حدان ناقصان والثاني
رسم ناقص وفهم من
كلام المصنف أن الحد
لا يكون إلا للماهيات
المركبة

تعرف إلا بالرسم وعلم
أيضا أن التعريف
لا يكون بغير القول
كالإشارة والخط (وما
ب) تعريف (لفظي
لهيهم شهرا) أي وما
شهر عندهم بالتعريف
اللفظي هو (تبديل لفظ
ب) سلفظ (رديف) له
(أشهر) منه عند
السامع كما يقال ما البر
فيرتف بأنه القمح
وخرج بالرديف فصل
المعرف وخاصته وقد
قدمنا أن التحقيق أنه
ليس خارجا عن الرسم
لأنه تعريف بالخاصة
مثلا لفظ القمح في
النال المذكور خاصة
من خواص البر وكذا
التعريف بالثال نحو
الاسم كزيد والعلم
كالنور لأن التعريف
فيه بخاصة الشيء التي
وقعت باعتبارها
المشابهة المختصة به إذ
العنى الاسم ما يشبه
زينا وكذا التعريف
بالتقسيم كما تقدم في
معرف الشيء أنه
ما يقتضى تصويره
تصوره أو امتياز عن
غيره لأن التقسيم خاصة
من خواص التقسيم
(وشرط كل) أي كل
العرفات من الحد
والرسم واللفظي

تأم لأنه لا جنس لها قريب أفاده النعمي (قوله فتخرج البساط) أي عن أن تحد كاللغة قال في
الطوال: الحقائق إما أن تكون بسيطة وهي التي لا جزء لها أو تكون مركبة وهي التي لها جزء واحد
منها إما أن يتركب عنه غيره أولا فهذه أربعة أقسام : فالأول البسيط الذي لا يتركب عنه غيره لا يحد
لكونه غير مركب ولا يحد به غيره لكونه ليس جزءا لغيره كالواجب تعالى فإنه بسيط وليس جزءا لغيره.
الثاني البسيط الذي يتركب عنه وهو البسيط الذي ينتهي إليه التركب بالتحليل يحده لكونه جزءا
لغيره ولا يحد لكونه غير مركب كالجوهر فإنه بسيط وجزء لغيره وهو الجسم. الثالث المركب الذي لا يتركب
عنه غيره يحد لكونه ذا أجزاء ولا يحد به لكونه ليس جزءا لغيره كالإنسان فإنه مركب من الحيوان
والناطق وليس جزءا لغيره. الرابع للمركب الذي يتركب عنه غيره يحد لكونه مركبا ويحد به لكونه
جزءا لغيره كالحيوان فإنه مركب من الجسم والناهي والحساس والمتحرك بالإرادة وجزء لغيره لأنه جزء
للإنسان (قوله فلا تعرف إلا بالرسم) أي الناقص للاتمام لأنه لا يكون إلا للمركب لتركيبه من الجنس
القريب والخاصة أما الرسم الناقص فيشمل البسيط والمركب لأن منه ما مركب من العرض العام والخاصة
وهو لا يختص بالمركبات نقله النعمي عن الطوال وإنما كان تركب الرسم التام من الجنس القريب
والخاصة يستلزم تركب للمهية لأن كل ماهية لها جنس لابد أن يكون لها فصل فيبحث بعض في عدم
تعريف البساط بالرسم التام ذهل تام (قوله وعلم أيضا أن التعريف لا يكون بغير القول كالإشارة
والخط) أقول: أما كون التعريف لا يكون بالإشارة فعمل من كلام الصنف لأنه جعل التعريف بالأمر
المتقدمة من الجنس والفصل والخاصة وهي حقائق كلية لا يمكن أن يشار إليها إشارة حسية وأما كون
التعريف لا يكون بالخط فلم يعلم ذلك ولا ينبغي أن يقال به لأن تلك الأمور المتقدمة كما يدل عليها
باللفظ يدل عليها بالخط بواسطة دلالة على اللفظ الدال عليها ثم رأيت هذا البحث في النعمي فله
الحمد (قوله بتدليل لفظ الخ) ظاهر العبارة أن التعريف اللفظي هو فعل الفاعل الذي هو التبديل وهو
تسامح بل التعريف اللفظي نفس اللفظ الأشهر لما مر أن التعاريف من قبيل الألفاظ والرديف بمعنى
المرادف (قوله كما يقال ما البر) أي كما يقول من يعرف معنى القمح ويجهل أنه هو معنى البر، وأقول:
كان المناسب أن يقول كقولك القمح عند ما يقال ما البر (قوله فصل المعرفة) بفتح الراء وخاصته
أي لأنها متساوية له لا مرادفان لمخالفتها إياه مفهوما وإن اتحدا ماصدا (قوله أن التحقيق أنه) أي
التعريف اللفظي. والحاصل أن للحد ست صور ثلاثا في اللين وثلاثا في الشرح مأخذ الثلاثة قوله ويشترط
في تمام الحد وثمن للرسم ثمانى صور أربعة في اللين يجعل اللفظي رسما وأربعا في الشرح مأخذ الرابعة
قياس الرسم على الحد في أن شرط تمامه الترتيب فتفطن (قوله والعلم كالنور) تقدم ما فيه (قوله لأن التعريف
فيه) أي في نحو الاسم كزيد الخ وخبر إن قوله بخاصة الشيء أي المعرفة بالفتح وخاصة العلم النفع
والهداية وخاصة الاسم عدم الاقتتان بزمن مع الاستقلال بالمعنوية والباء باعتبارها سببية وقوله
المشابهة أي بين للمعرف بالفتح وماشبه هو به وقوله المختصة به صفة للخاصة لازمة. وأقول في هذا
الكلام نظرا ما أولا فلأن النفع والهداية ليسا من خواص العلم لوجودهما في النور والدليل وغيرها وأما
ثانيا فلأن زيدا فرد من أفراد الاسم فلا يحسن تشبيه الاسم به. والحاصل أن التشبيه مسلم في نحو العلم
كالنور دون اختصاص ما وقع التشبيه باعتباره وبالعكس في نحو الاسم كزيد فتأمل (قوله أنه
ما يقتضى تصويره الخ) فهذا تعريف للمعرف بتقسيمه إلى نوعين (قوله لأن التقسيم) أي المخصوص الواقع
لذلك الشيء للمعرف بالتقسيم (قوله من خواص التقسيم) بفتح السين مستددة (قوله أي كل العرفات)
أي فالتنوين عوض عن المضاف إليه (قوله واللفظي) قال بعضهم لا معنى لاشتراط هذه الأمور في اللفظي

المعرفة فيكون ما هنا
(منعكاً) أي كما
وجد المعرفة وجد هو
فلا يخرج عنه شيء
من أفراد المعرفة
فيكون جملاً فلا
يكون أعم كجسم
نم حساس متحرك
بالإرادة في تعريف
الإنسان إلا أن غير
مانع ولا أخص كمتفكر
بالقوة في تعريف
الحيوان ولا كان
غير جملي (و) بالنظر
إلى اللفظ شرط كل
أن يرى (ظاهراً)
أن يرى (أبعداً) أي
أخفى من المعرفة كالنار
جسم كالنفس (ولا
مساوياً) للمعرفة في
الحقارة نحو التحرك
مالبس بساكن (ولا
تجزئاً) بضم الواو
مصدراً قال المصنف
أي ولا بلفظ تجزؤ
فهو على حذف مضاف
(بلا قرينة) معينة
للمراد (بها تجزؤ) على
صفة المبنى للجوهول
أي تجزؤ بها عن غيره
كتعريف البليد
الحيوان الناهق فلا
يجزؤ إلا إذا دلت
قرينة معينة كقولنا

لأنه لا يعقل تخلف شيء منها عنه لما تقدم أنه تبديل لفظ بديله أشهره عند السامع فذلك الردف
الأشهر لا يمكن أن يكون غير جملي ولا غير مانع لأن مدلوله عين مدلول اللفظ الغير الأشهر ولا يمكن أن
يكون دون المعرفة في المعرفة ولا مساوياً له لأن الفرض أنه أشهره ولا عجزاً لأن المجاز والحقيقة ليسا
مترادفين ولا يمكن أيضاً دخول المدور فيه كصرح به العلامة سم في الآيات وهكذا الباقي اه وهو وجه
لا أن في قوله وهكذا الباقي شيئاً إذ يمكن أن يكون اللفظ الأشهر مشتركاً بين معنى رديفه الغير الأشهر
ومعنى آخر فتأمل (قوله) بالنظر إلى المعنى متعلق بشرط (قوله أن يرى مطرداً) الطاء الثانية المدغم
فيها بدل من تاء الاشتغال قال القرافي استعمال مطرد محدود من جهة العربية وقد نص على ذلك سيبويه
فقال يقولون طرده فذهب ولا يقولون فانطرد ولا فانطرد وفي الصحاح أنه يقال في لغة رديته قاله في
الكبير (قوله أي كما وجد المعرفة) أي بكسر الراء وجد المعرفة أي بفتحها فلا يدخل فيه أي في المعرفة
بالكسر شيء من أفراد غير المعرفة أي بالفتح فيكون مانعاً وقوله منعكاً أي كملوجد المعرفة أي
بالفتح وجد هو أي المعرفة بالكسر فلا يخرج عنه أي عن المعرفة بالكسر شيء من أفراد المعرفة أي
بالفتح فيكون جملاً وسمى هذا منعكاً لأنه عكس الاطراد وقد جرى الشارح على مذهب الجمهور
من ترتب المنع على الاطراد والجمع على الانعكاس وعكس البعض وفي قولنا من ترتب المنع الخ إشارة
إلى أن تفسير بعضهم الاطراد بالمنع والانعكاس بالجمع تسامح ما ذكره من اشتراط الاطراد والانعكاس
عند التأخرين أما عند المتقدمين فيجوز في الناقص التعريف بالأعم وإلى مذهبهم أشار السعد في تهذيبه
حيث قال وقد أجيء في الناقص سواء كان حلاً أو رسماً أن يكون أعم اه وقد كثرت هذا في التعريفات
اللفظية فإن كتب اللغة مشحونة بالتعريفات اللفظية التي هي أعم كافي الكبير وبالأخص أيضاً كافي
الخبصي (قوله فلا يكون أعم) تفريع على شرط الاطراد وقوله وبالأخص تفريع على شرط الانعكاس
(قوله ظاهراً) أي عند السامع (قوله لأن يرى) قيل لم قدر الشارح أن يرى في بعض الشروط
دون بعض . وأقول: يمكن أن يقال صرح به مع أبعد لأنه أول اللغيات وتركه مع مساوياً وتجوزاً
لقربهما من أبعد وعدم الفصل بينهما وبينه فانسحاب مآقده مع أبعد عليهما ظاهر وصرح به ثانياً
مع قوله بما يدرى بمحدود تطول الفصل بينه وبين أبعد وتركه مع قوله ولا مشترك لقربه ومن قوله ولا
بما يدرى بمحدود فانسحاب مآقده معه عليه ظاهر (قوله أبعداً) أي عن الذهن وذلك هو الأخفى
فهذا قال الشارح أي أخفى وأفضل التفصيل ليس على بابه (قوله كالنفس) بسكون الفاء ووجه الشبه أن
كلا جسم لطيف له اتصال بغيره وإنما كان هذا أخفى لأن النفس أخفى من النار بدليل كثرة الخلاف
فيها والتعريف الصحيح للنار جسم لطيف شديد الحرارة محرق (قوله في الحقارة) لم يقل وفي
الظهور لأن الظاهر لا يحتاج إلى تعريف قاله شيخنا العدوي (قوله نحو المتحرك مالم يساكن) أي
إذا استوى عند السامع المتحرك وما ليس بساكن وتعريفه الصحيح المنتقل من حيز إلى حيز (قوله
فهو على حذف مضاف) أقول: كان عليه أن يقول وزع الحافض ولو جعل المصنف التقدير ولذا
تجوز لاستقنى عن تقدير الحافض (قوله عن غيره) أي غير المراد (قوله إلا إذا دلت قرينة
معينة) أي فانه يجوز مطلقاً أو إذا كانت القرينة مقابلة للاحالية قولان وقيل لا يجوز مطلقاً أما
إذا تاملت قرينة معينة فهو ممنوع اتفاقاً وكذا يقال في دخول المشترك الآتي بيانه (قوله يدخل الحمام
و يصل) الجمع بين يدخل الحمام ويصل لزيادة التعيين إذ أحدهما كاف فيه والمراد بدخول الحمام
دخوله المعتاد المؤلف فلا يقال دخول الحمام يمكن من الحمام الذي هو المحدود الحقيقي للحيوان الناهق

حيوان ناهق يدخل الحمام ويصل وقوله معينة للمراد سقط الاعتراض بأن المجاز لا بد له من قرينة لكونها مأخوذة في تعريفه

فلا منى لاشتراطها هنا

باللفظ (ولا أن يرى
(ما يرى) أى يعلم
(بمعلوم) أى معرف
بالفتح كتعريف
الشمس بأنها كوكب
نهارى مع أن النهار
يتوقف معرفته على
الشمس لأنها مأخوذة
في تعريفه وهذا
يختلف باختلاف
المخاطب فإذا كان
المخاطب يعلم النهار من
جهة أخرى صح
التعريف ومثل ذلك
أيضا تعريف العلم بأنه
معرفة المعلوم لأن المعلوم
معرفته متوقفة على
معرفة العلم . وأجيب
بأجوبة فاسدة والحق
في الجواب أن المراد
من المعلوم ذاته فقط
أى لا باعتبار المألومية
فكانه قيل العلم معرفة
الأمر فلا دور وظاهر
كلام المصنف أن كلام
من المذكورات يمكن
إدخاله في الحدود وهو
ظاهر. نعم لا يجوز لا يتأتى
في الحد لأن معرفة
الجزء من حيث ذاته
لا تتوقف على معرفة
الكل (ولا) (مشارك
من القرينة) المعينة
للمراد (خلا) إلا إذا

(قوله لأن الذى أخذ الخ) علة لاسقاط (قوله) وهي غير معينة لما أريد باللفظ) أى غير لازم أن
تكون معينة وإلا فقد تكون القرينة الواحدة مانعة معينة نحو حيوان ناهق صلى وقد يختلفان كما
إذا قيل في تعريف النافع بإزالة الجهل بحر يلاطف الناس فقوله يلاطف الناس قرينة مانعة من إرادة
البحر الحقيقي إلا أنها لم تعين إرادة العالم لاحتياجها لإرادة الكريم فإذا قيل يظهر البهائم والسمك
كانت قرينة معينة لإرادة العالم (قوله ولا أن يرى بما) أى ولا أن يرى التعريف ملتصقا بشئ يعلم
بواسطة المعلوم أى تتوقف معرفته على معرفة المحدود للزوم الدور وهو مصرح إن كان توقف التعريف
على المعرفة مجربة وهو الذى من غير واسطة بأن أخذ المعرفة في تعريف بعض أجزاء التعريف
كتعريف الشمس المذكور ومضمر إن كان برتبتين أو مراتب وهو الذى بواسطة أو أكثر كتعريف
الاثنين بأول عدد ينقسم بمساويين ثم تعريف المتساويين بالثبوتين غير المتفاضلين ثم تعريف
الثبوتين بالاثنتين كتعريف الاثنتين بالزوج الأول والزوج بالنقسم بمساويين والمتساويين بالثبوتين
غير المتفاضلين والثبوتين بالاثنتين كذا في الكبير مع بعض تصرف وزيادة (قوله أى معرف بالفتح)
يعنى أن المصنف أطلق الخاص وأراد العام إذ لافرق في ذلك بين الحد والرسم (قوله لأنها مأخوذة في
تعريفه) حيث قالوا النهار لليلة التى ين طلوع الشمس وغروبها (قوله وهذا) أى تعريف الشئ بما
يتوقف معرفته على معرفة هذا الشئ يختلف حاله صحة ومنع باختلاف المخاطب (قوله من جهة أخرى)
أى غير الجهة التى تتوقف فيها معرفة الحد على معرفة المحدود والجهة الأخرى ككون النهار هو الذى تعيب
فيه الكواكب (قوله معرفته متوقفة على معرفة العلم) لأن معرفة المشتق منه سابقة على معرفة المشتق
(قوله بأجوبة فاسدة) منها الجواب بأن الدور مسمى بمعنى أن معرفة العلم ومعرفة المعلوم يحصلان معا
والدور المسمى غير محذور ووجه فساد أن الدور سبق لاسمى لأن معرفة التعريف سابقة على معرفة المسمى
لامقارنته لها كامر . ومنها الجواب باختلاف الجهة لأن توقف العلم على التعريف الذى منه لفظ معلوم من
جهة معنوية وهي جهة العقل لأن العقل العلم مسبب عن عقل تعريفه وناسى عنه وتوقف التعريف باعتبار
جزئه وهو لفظ معلوم من جهة لفظية وهي جهة الاشتقاق لتوقف اشتق على المشتق منه ووجه فساد أن
توقف التعريف باعتبار جزئه من الجهة المعنوية أيضا لأن المشتق لا يعقل إلا بعد تعقل المشتق منه لأن
معنى المشتق منه جزء من معنى المشتق ومعرفة الجزء سابقة على معرفة الكل (قوله لا باعتبار المألومية)
أى لا باعتبار هذا الوصف وهو كونه معلوما وحاصله جعله من باب التجريد (قوله أن كلام المذكورات)
أى محترزات الشروط التى ذكرت وإنما كان ظاهرا كلام المصنف ذلك لأنه لا يحتز بأشترط شئ عن
خلافه إلا إذا أمكن هذا الخلاف وإلا لم يكن له فائدة وكان المناسب تأخير هذا الكلام عن قوله ولا
مشارك الخ لئلا يدان المشترك بكون دخوله في الحدود (قوله من حيث ذاته) أى وأما من حيث كونه في
ضمن الكل فيتوقف معرفته على معرفة الكل كما بيناه في بحث الدلالة (قوله ولا مشترك) أى لفظي الخ أقول:
ينبئ عنه قوله وظاهرا لا أبعدا ولا مساويا (قوله من القرينة المعينة للمراد) خرج بالقيد القرينة المانعة
عن إرادة بعض معاني المشترك المحتملة لإرادة البقية (قوله والقول مشترك الخ) وقيل حقيقة في العقول
مجاز في المخطوط نقله الفينى وما ريد على القول الأول من تقديم الحقيقة والمجاز على الاشتراك مدفوع
بأن عمله إذا تبينت الحقيقة في أحد المعنيين ولم يتبين في الآخر وما هنا ليس كذلك فيحمل على
الاشتراك لئلا يلزم الترجيح بلامرجح كذا قالوا للبحث فيه مجال (قوله إلا إذا وجدت قرينة معينة)
كالإشارة إليها فانها تعين أن المراد بالعين أحد معانيها الذى هو الشمس لما تقدم أن من معانيها

أريد به كل مما وضع له فيجوز كتعريف القضية بأنها قول إلى آخره والقول مشترك بين
المفرد والمقول فهو جائز لأن المراد به من المتعنع كتعريف الشمس بأنها عين إلا إذا وجدت قرينة معينة

(وعندهم) أى اللانطقة وخصهم لأنهم الباحثون عن ذلك فعند غيرهم كذلك أو الضمير عائدا للعلماء مطلقا (من جهة الحدود) أن تدخل الأحكام في الحدود أى الرسوم لأن الحكم على الشيء فرع عن (٨٧) تصويره كقولنا الفاعل هو الاسم

المرفوع وهذا إذا جعل الحكم جزءا من الرسم بأن تتوقف معرفة الرسوم عليه أما إذا جعل خارجا عن الرسم فيجوز وبه يجاب عن الامام ابن مالك في قوله: الحال وصف فضيلة منتصب * البيت (ولا يجوز على الحدود ذكر أو) السق للتقسيم (وجائز) ذكرها (في الرسم قادر مارووا) كما تقسم في المعرفة للشيء أنه ياتصفي بتصوره تصويره أو امتيازه عن غيره ويمتنع إذا كانت للشك أو الإبهام فهما لاتقاء التمييز معهما ولم ينفرد المنصف بهذا بل نقله الزركشى في مقدمته عن الأصهباني فقال الشيخ ذكرها في شرحه بل ويجوز ذكر أو في الحقيقة يجعلها للتقسيم والتنويع كما في تعريفهم النظر بأنه الفكر المؤدى إلى علم أو غلبة ظن فقد اشترك العلم والظن في كون النظر يؤدى إليهما

الشمس فيكون تعريفا لفظيا بمرادف الشمس من حيث وضعه لها وإن وضع لمان آخر أيضا لوجود القرينة المعينة للمراد (قوله) وعندهم الظرف على كل من احتيالى مرجع الضمير اللذين ذكرهما الشارح متعلق بمردود وساغ تقديم الظرف مع كون العامل مضافا إليه وصلة لأل للضرورة كذا في الكبير (قوله) لأنهم الباحثون أى أولا أو شدة البحث فلا ينافى قوله فعند غيرهم كذلك (قوله) أن تدخل بفتح التاء وضم الحاء أو بالعكس أو بضم التاء وكسر الحاء والأحكام بالرفع على الأولين وبالنصب على الثالث (قوله) أى الرسوم) أشار بذلك إلى أن في كلامه مجازا وهو إما بمرتبته إن أريد بالحدود الرسوم لعلاقة التضاد أو بمرتبتيه إن أريد بالحدود التعاريف ثم أريد بالتعاريف الرسوم لعلاقة الخصوص والعموم وبهذا صرح في الكبير قال وقرينة ذلك أنه لا يتوهم إمكان دخولها في الحد لأن الحكم ليس جزءا من الماهية وفي الرسوم يتوهم ذلك فليحترز عنه فيها لأن الحكم على الشيء فرع عن تصويره فلو توقف تصويره عليه لدار وهذا داخل في قوله ولا يجاب بمرى بمحدود فذكره بعده من ذكر الخاص بعد العام اهتماما به اه وقد دفع هذا الدور بأوجه مابين بعيد وغير سديد . وأنا أقول لادور من أصله لأن المحكوم عليه بالحكم المذكور في التعريف ليس هو المعروف بل المأخوذ جنسا في التعريف ألا ترى أن المحكوم عليه بالرفع في مثال الشارح هو الاسم لا الفاعل فالحكم بالرفع إنما يتوقف على تصور مطلق الاسم لا على تصور خصوص الفاعل حتى يلزم الدور (قوله) وبه يجاب عن الامام ابن مالك (الح) أى بأن يعتبر أن التعريف هو قوله: الحال وصف فضلة مفهم * في حال ومنتصب مقدم من تأخير وكذا يقال أيضا في تعريف ابن أجروم الفاعل بأنه الاسم المرفوع المذكور قبله فعلة وإن كان صنيع الشارح يوم خلافه (قوله) التي للتقسيم) اقتصر عليها لأنها التي وقع فيها التفصيل فتمت في الحد وأجيزت في الرسم أما التي للشك أو الإبهام فممنوعة مطلقا (قوله) كما تقدم في المعرفة (الح) أى فهو رسم دخلت فيه أو التي للتقسيم (قوله) ويمتنع) أى ذكر أو إذا كانت للشك أى شك التسكام أو الإبهام أى إبهامه على السامع فهما أى في الحدود والرسوم لاتقاء التمييز معهما أى للشك والإبهام أقول : لم يتعرضوا لأو التي للتخيير ويظهر جوازها في الرسم كقولك الانسان حيوان ضاحك بالقوة أو كاتب بالقوة أى أنت غير بين التمييز بالخاصة الأولى والتمييز بالخاصة الثانية فتأمل (قوله) هذا أى التفصيل بين الحدود والرسوم (قوله) في مقدمته) أى لقطة العجلان وعبارته قال الأصهباني وتجاوزا وفي الرسم بخلاف التحقيق إلا أن النوع الواحد يستحيل أن يكون له فصلان على البديل بخلاف الخاصتين على البديل اه أى فانهما يجوز أن يكونا للنوع الواحد على البديل . مثال ذلك: الانسان حيوان ضاحك بالفعل أو ضاحك بالقوة على أن المراد بالقوة الامكان مع العدم ليكونا على البديل (قوله) بل ويجوز) بإضراب إبطالى لما وقع في كلام الأصهباني من منع أو في التحقيق يعنى الحد (قوله) يجعلها للتقسيم) أى كما هي في الرسم مجعولة للتقسيم والبالة للالاسبة متعلقة بذكر (قوله) والتنويع) يعنى التقسيم مطلقا أو إلى أنواع فالعطف مرادف أو أخص (قوله) المؤدى إلى علم) كقولنا العالم حادث وكل حادث لابد له من محدث وقوله أو غلبة ظن كقولنا هذا يدور ليلا بالسلاح وكل من هو كذلك فهو لص (قوله) في كون النظر يؤدى إليهما) أقول كان المناسب أن يقول في كون الفكر كما لا يخفى (قوله) ولم يرد) بالبناء للجھول أن الحد إما هذا أى الفكر المؤدى إلى علم وإما هذا أى الفكر المؤدى إلى غلبة ظن (قوله) عن سبيل التشكيك) هو بمعنى الإبهام (قوله) فهما في الحقيقة) أقول: كان الأولى أن يقول فهو

ولم يرد أن الحد إما هذا وإما هذا على سبيل التشكيك أو الشك بل بمعنى أن قسما من المحدود حده كذا وقسما آخر حده كذا

فهما في الحقيقة حدان لقسمين

أي الحد المذكور في الحقيقة حدان إذ لا يناسب رجوع ضمير التثنية لا إلى القسمين ولا إلى الحقيقتين كما لا يخفى وإن أمكن تصحيح عبارته بجعل الضمير للحد والتثنية باعتبار الخبر (قوله) متخالفين في الحقيقة) أي وإن كان قد يظهر من اجتماعهما في تعريف واحد اتحادهما (قوله انتهى) أي ما قاله شيخ الإسلام زكريا (قوله) أن يمنع كون تعريف النظر السابق حد الخ) أقول : المنع في حيز المنع وما ذكره من السند غير مسلم لما صرح به الشيخ في الشفاء إن الأمور الاعتبارية أي التي اعتبرها الواضع مفهومات لأنفاظ وضعها بإزائها ليس لأنفاظها معان غير تلك المفهومات فتكون تعريفها بتلك المفهومات حدودا والنظر من هذا القبيل فيكون تعريفه بما ذكر حدًا لأن الواضع اعتبره مفهوما له وتكون التأدية داخلية في حقيقته وبمثل هذا رد على الرازي في قوله إن تعاريف الكليات الخمس رسوم لأحدود كالتي شرح إيساغوجي وحواشيه ولعل هذا هو المشار إليه بقوله ولوسلم الخ (قوله) فهما) كان الأولى أن يقول فهو كإحدى (قوله) والمنع إنما هو في الحد الواحد) ظاهره الواحد في الظاهر ونفس الأمر وحيد منع دخول أوفيه لامتغاله لأنه لا يمكن ولا يعقل دخولها فيه لأنه يلزم من دخولها فيه تعدده في الحقيقة ونفس الأمر فينبغي فرض وحدته في ذلك فبطل تمسك الصنف بهذا الجواب.

باب في القضايا

جميع قضية فعيلة بمعنى مفعولة أي مقضية فيها أفاعلة أي قاضية على الاسناد المجازي ووزن قضايا باعتبار الأصل فإبديل الأولى همزة على القياس في نحو صحائف ورسائل ثم فتحت الهمزة للتخفيف والتوصل إلى قلب الثانية ألفا ثم قلبت الثانية ألفا لتحركها وافتتاح ما قبلها ثم قلبت الهمزة ياء لوقوعها بين ألفين فكانت اجتمع ثلاث ألفات إذ الهمزة تشبه الألف من جهة

الخروج فصار قضايا بعد أربعة أعمال (قوله) لأنها تتضمن الحكم) أي سميت بذلك لأنها تتضمن الحكم أي تشتمل عليه لما سيأتي من أنه جزء منها لكن الحكم هنا بمعنى النسبة بين الطرفين لأنه هو الجزء من القضية لا بمعنى الإيقاع والانزاع أي إدراك الوقوع وعدم الوقوع لأن هذا ليس جزءا منها بل هو قائم بنفس المدرك ولم يقل تضمنه بالضمير مع تقدم لفظ الحكم لأن الحكم الذي هو معنى القضاء غير الحكم الذي اشتملت عليه القضية لأن الأول بمعنى الإلزام والثاني بمعنى النسبة كما عرفت (قوله) والعكوس) الجمع باعتبار الأفراد لأنه لم يذكر إلا العكس المستوي لا الموافق ولا المخالف وأما جمع الأحكام في كلام الصنف فلأن الجمع يطلق كثيرا على الاثنين خصوصا في هذا الفن أو هو باعتبار الأفراد (قوله) على اللفظ) أي الصادر من اللسان أو الملحوظ في الذهن لأجل أن يشمل التعريف القضية للمفظة والقضية المعقولة. وأقول : كان الأولى أن يقول واقعة على القول لأنه جنس قريب لاختصاصه بالمستعمل المركب ولأنه المناسب لقوله يشمل الأقوال التامة والناقصة (قوله) كالجنس) يفيد أنها ليست جنسا ووجه بعضهم بما قدما رده في أنواع العلم الحادث ويمكن توجيهه بأن الجنس البعيد هو اللفظ والقريب هو القول ومالم توضع لمخصوص واحد منهما لكن لما وقعت في الإرادة على الجنس كانت كالجنس ولك أن تعتبر المعنى الإرادي كاعتبار المعنى الوضوي فتجعلها جنسا حقيقة هذا ما ظهر لي (قوله) تشمل الأقوال التامة والناقصة) القول التام ما يفيد المخاطب فائدة يحسن السكوت عليها والنقص مالم يفد ذلك إضافيا كان ككلام زيد أو تقييدا كالحيوان الصاهل أولا ولا كجموع المتعاطفين (قوله) الصدق) قال الشارح في كبره وهو مطابقة نسبة الكلام للنسبة الخارجية والكذب عديمها اه ثم قال : واعترض ذكر الصدق والكذب في تعريف الخبر بأن الصدق مطابقة الخبر للواقع والكذب عديمها فأخذها في التعريف دور. وأجيب بأنهما اشتهرا في المحاورات

متخالفين في الحقيقة انتهى مع تغيير وقد ذكره الجرجاني في شرح المواقيت والصنف أن يمنع كون تعريف النظر السابق حدًا لأن التأدية إلى علم أوطن أمر خارج عن حقيقته ولوسلم فهما في الحقيقة حدان والمنع إنما هو في الحد الواحد.

[باب في القضايا]

جميع قضية من القضاء وهو الحكم لأنها تتضمن الحكم (وأحكامها) وهي التناقض والعكوس (ما) واقعة على اللفظ وهي كالجنس تشمل الأقوال التامة والناقصة (احتمل الصدق) حذف الكذب لقبه

فلم يحتاج إلى تعريف فصيح ذكرها في التعريف اهـ وأنت خير بأن الدور متعلق **بشيء** متعلق
 بمطابقة نسبة الكلام للفئة الخارجية والكذب بعديها كاصنع أولا فتفطن **(قوله والعلم به)** أي
 لأن الاحتمال لا يكون إلا بين الشيء ومقابله **(قوله لنحو زيد وعمرو)** أي من سائر الأفراد ويحتمل
 أن المراد مخرج لنحو هذا المركب من العطف والمعطوف عليه من سائر المركبات الناصية ومخرج أيضا
 للقضية المشكوك لأنه لا حكم معها على التحقيق عند الجرحاني ومن وافقه **(قوله كالانشاءات)** وكما ركب
 الإضافي نحو غلام زيد فانه يستلزم خبرا وهو زيد له غلام **(قوله وهو أنا عطشان)** اعتراض بأن الأولى
 أن يجعل اللازم أنا طالب الماء أو المخاطب مطلوب منه الماء أو الماء مطلوب لاستغناؤه عن اعتبار
 القرينة إذ بكل إنشاء يستلزم لداته خبرا من غير افتقار إلى قرينة كما رأيت **(قوله لا يحتمل)** خبر إن
(قوله لداته) أي يقطع النظر عن الخبر والبداية والواقع وبالتقييد به أضع الاعتراض بأن الخبر إما
 أن يكون مطابقا للواقع فلا يحتمل إلا الصدق أولا فلا يحتمل إلا الكذب كذا في القطب **(قوله أي**
 مبالوه المطابق) تفسير لداته **(قوله ودخل)** أي في تعريف القضية المقطوع بصدقه من الأخبار والمقطوع
 بكذبه منها قال في الكبير فالأول كإخبار الله تعالى وإخبار رسوله والمعلوم صدقه بضرورة العقل نحو
 الواحد نصف الاثنين والثاني كخبر مسيلة في دعواه النبوة ونحو الواحد ربع الاثنين وذلك لأن القطع
 بالصدق في الأول والكذب في الثاني من جهة الخبر أو البداية اهـ **(قوله قضية وخبر)** في التلويح
 اعلم أن المركب التام المحتمل للصدق والكذب يسمى من حيث اختلافه على الحكم قضية ومن حيث
 احتياله الصدق والكذب خبرا ومن حيث إحداه الحكم إخبارا ومن حيث كونه جزءا من التكامل مقسمة
 ومن حيث يطلب بالدليل مطوبا ومن حيث يحصل من الدليل نتيجة ومن حيث يقع في العلم ويسئل
 عنه مسألة فالدات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات اهـ قال القسيمي هذا دليل على أن
 النتيجة اسم للفظ المركب وقد صرح بعضهم عند تعريف القياس بأنه قول مؤلف من قضايا من ثلثت
 لزم عنها لداتها قول آخر بأن المراد بالقول الآخر هو القول المعقول إذ هو الذي يلزم بخلاف المفوظ اهـ وقد
 يقال لا بعد في تسمية المفوظ نتيجة باعتبار دلالة على القول وزاد الشارح أنها تسمى دعوى من حيث
 افتقارها إلى دليل كما سيأتي وزاد بعضهم أنها تسمى مبحثا من حيث إنها محل للبحث **(قوله بالنصب**
 على الحالة) قال في الكبير بناء على التحقيق من أنه لا يشترط في الحال الاشتقاق **(قوله والعقالية)** فتدخل
 القدرة في جواب هل زيد قام إذ أقبل ثم أولا فان التقدير ثم زيد أولا قام زيد وشمل أيضا القضية
 المركبة من لفظ ومنوى معه كما قومه قاله في الكبير ولا يعكر على هذا الشمول إيقاعهما على اللفظ لما
 قدمناه فاندفع ما قيل هنا وإطلاق القضية على القسمين قبل من باب الاشتراك وقيل حقيقة في العقالية
 مجاز في اللفظة وقد تقدم مزيد كلام يناسب ما هنا عند قول للصف . ولا مشترك من القرينة خلا
(قوله الأولى شرطية) أقول : راعى الخبر فقال الأولى بالتأنيب ولو راعى الموصوف وهو القسم كما هو
 الأشهر لقال الأولى بالتذكير وكثيرا ما جرى الشارح على هذه الطريقة فيما بعد فتنبه **(قوله شرطية)**
 سميت بذلك لوجود أداة الشرط فيها لفظا أو تقديرا ليسهل للمنقلة فإن قولنا إما أن يكون العدد زوجا
 أو فردا في قوة قولنا إن كان العدد زوجا لم يكن فردا وإن كان فردا لم يكن زوجا وإنما لم يذكر الشارح
 وجه تسمية الشرطية بالشرطية كذا كوجه تسمية الحلية بالحلية لأنه سيد كره في مبحث الشرطية
(قوله ما ليس طرفاها مفردين ولا في قوتها) يرد عليه أن الشرطية مؤلفة من مفردين في القوة فاتها إذا
 كانت متصلة في قوة هذا ملزم لذلك وإذا كانت منفصلة في قوة هذا معاند لذلك وحينئذ يرد على
 تعريف الحلية أن الشرطية داخلة فيه فيكون غير مانع وما أجيب به عن ذلك غير ناهض فلو قالوا القضية

والعلم به وأنها في حق
 كلام الله تعالى وكلام
 رسوله وهذا مخرج
 لنحو زيد وعمرو
 (قائه) أخرجه ما يحتمله
 لإدائه كالانشاءات
 من الأمر والنهي
 وغيرها كاستقنى الماء
 فانه وإن احتمل ذلك
 للزومه بحسب القرينة
 وهو أنا عطشان
 لا يحتمله لأنه أي مبالوه
 الطابق - وهو طالب
 السبق ودخل المقطوع
 بصدقه من الأخبار
 وكذا المقطوع بكذبه
 منها (جري) بينهم أي
 الناطقة (قضية وخبر)
 بالنصب على الحالة
 وشمل القضية اللفظية
 والعقالية وتسمى مقدمة
 إن كانت جزء قياس
 ودعوى إن افتقرت
 إلى دليل ومطوبا عند
 الشروع في الاستدلال
 عليها ونتيجة إذا
 أنتجها الدليل (ثم)
 للترتيب الذي فقط
 (القضايا عند قدمه) (ثم)
 الأولى (شرطية) وهـ
 ما ليس طرفاها مفردين
 ولا في قوتها والثانية
 (حلية) وهي ما طرفاها
 مفردان أو في قوتها

إن حكم فيها باسناد شيء لشيء أوقفه عنه فهي حلية أو تعليق شيء على شيء أوقفه فهي شرطية متصلة أو معاندة شيء لشيء أوقفه فهي شرطية منفصلة وسكنوا عن ذكر الأفراد والتركيب لكان أسلم وأوضح أفاده في كبره (قوله نحو زيد كاتب) طرفا هذه القضية مفردان وزيد قائم أبوه موضوعها مفرد ومحمولها في قوة المفرد لأنه في قوة قائم الأب ومثال عكس هذه زيد قائم قضية لأنه في قوة هذا المركب قضية ومثال ما طرفاها في قوة المفردين زيد قائم نقض زيد ليس بقائم لأنه في قوة هذا نقض هذا (قوله) والمراد بالمفرد ما يقابل الجملة فالتركيب الإضافي والتركيب التقيدي مفردان هنا بلا تأويل كافي الكبير (قوله طرفها) أي الأخير في الترتيب الطبيعي وإن كان متقدما لفظا وهو المحمول ونسبت إليه دون الموضوع لأنه محط الفائدة وفي التضمني عن بعضهم أن الحلية في الحقيقة هي الموجبة لتحقيق معنى الحمل فيها ، وأما السالبة فلا حمل فيها لكن كثيرا ما تسمى الاعداد باسم الملكات اتساعا (قوله شبه بالشيء الخ) أي فهو استعارة لغوية وإن كان حقيقة عرفية (قوله) أراد بها هنا ما موضوعها كلى أي لاعتناها المشهور القابل للجزئية والمهمة والشخصية وهي المسورة بكل ونحوها (قوله) ليصح التقسيم الآتي فهي تقسيمها إلى جزئية ومهمة وكلية بالمعنى المشهور إذ لو أريد هنا الكلية بمعناها المشهور لزم انقسام الشيء إلى نفسه وغيره (قوله معنى) أي في الخارج كزيد كاتب أو في الذهن نحو أبوة زيد لعمره ثابتة فقوله بعد لتخص موضوعها أي خارجا أو ذهنا (قوله) كقولنا زيد كاتب وأنا قائم وهذا قاعد والزيدان قائمان والزيدون قاعدون وكذا الرجل قائم إذا كانت أُل للعهد الخارجي بأن أريد شخص معين وكذا إذا كان الموضوع قضية معينة كقولنا زيد قائم حلية كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث يفيد أن العالم حادث كذا في الكبير (قوله) لتخص موضوعها قال في الكبير يتنوع إطلاق الشخصية على نحو قولنا الله تعالى قادر لإيهامه الشخص أي الجسائي وإن أريد به أي الشخص معنى صحيح وهو كون المنسوب إليه معينا لبقاء الإيهام أه أي إيهام الشخص الجسائي (قوله) إمامسور قال في الكبير تسمى القضية مسورة لاشتراكها على السور (قوله) نحو الإنسان حيوان أي يجعل أُل للحقيقة ضمن الأفراد لا بقيد كمالها ولا بقيد بعضها بل المحصلة لأن تكون الجميع أو البعض فلا يقال إنها إن جعلت استغرافية فالقضية كلية أو للعهد الخارجي فشخصية أو للعهد الذهني جزئية أفاده الشارح أي أو للحقيقة من حيث هي فطبيعية واعتراض بأنهم لم يذكروا في أقسام أُل ما ذكره أولا بل حصروها في المراد بها الحقيقة من حيث هي والمراد بها الاستغراق والمراد بها العهد الخارجي والمراد بها العهد الذهني . وأقول : ذكرها حفيد الساعد في حواشيه على المطول وعلى المختصر حيث قال : قد يعتبر في العرف بلام الجنس وجود الحقيقة في ضمن الفرد غير مقيد بالبعوضة أو الكلية كافي المهمة أه (قوله) لأهل بيان كمية الأفراد فيها) يستفاد منه أن مهمة من باب الحذف والإيصال والأصل مهملة فيها (قوله) وهو المال الخ) أي سواء كان لفظا نحو كل وبعض أولا ككون النكرة في سياق النفي على ما يأتي تحقيقه في نحو لا رجل في الدار . وكلاضافة التي دلت قرينة على عمومها أو عدم عمومها (قوله) كمية الأفراد) أي رتبها النسبية إلى الكة المنفصل وهو العدد والمراد برتبها الشمول وعدم الشمول (قوله) أي تعريف السور : ذكر في الحلية لأن الكلام فيها وأما السور في الشرطية فسيأتي تعريفه (قوله) تنبيهها له الخ) أي بجامع الإحاطة في كل فهو استعارة باعتبار اللغة وإن كان حقيقة باعتبار اصطلاح المناطقة (قوله) كايا) وهو مادل على الإحاطة بجميع الأفراد (قوله) جزئيا) وهو مادل على الإحاطة ببعضها (قوله) ويوى) أي يعلم (قوله) وكل منهما الخ) أشار بذلك إلى أن في كلام المصنف حذف التقسيم إلى موجب

نحو زيد كاتب وزيد كاتبون بالنسبة للمحمول على الآخر (و) القسم (الثاني) وهو الجملة قسمان: الأولي (كلية) أراد بها هنا ما موضوعها كلى سواء كانت مسورة أو لا ليصح التقسيم الآتي الثانية (شخصية) وهي ما المحكوم عليه فيها معنى كقولنا زيد كاتب سميت بذلك لتخص موضوعها وتسمى خصوصية لخصوص موضوعها (و) القسم (الأول) وهو الكلية أي ما موضوعها كلى (إما مسورة) نحو كل انسان حيوان (و إما مهملة من السور نحو الإنسان حيوان وسُميت مهمة لأهل بيان كمية الأفراد فيها (والسور) هو المادل على كمية أفراد الموضوع كمالها أو بعضها وهذا في الحلية لأن الكلام فيها سورتشبهها له بسور البلد المحيط بكافة أو بعضه (كاليا وجزئيا يرى) وكل منهما إما موجب أو سالب فصار الأقسام أربعة حواشيه أشار بقوله (وأربع) حذف التاء من أربع وإن كان للمصنف مذكرا

التسوير (إما) أن وقع
(بكل) ونحوه من الألفاظ
الدالة على الإحاطة
بجميع الأفراد في
الاجباب ككل وجميع
وعامة نحو كل إنسان
كاتب وتسمى القضية
بهذا الاعتبار مسورة
وكلية (أو بعض)
ونحوه بما يدل على
الإحاطة ببعض
الأفراد في الاجباب نحو
بعض الانسان كاتب
وتسمى القضية بهذا
الإعتبار مسورة
وجزئية (أو بلا شيء)
ونحوه بما يدل على
الإحاطة بجميع
الأفراد في السلب كلاً
واحد ولا ديار نحو
لا شيء من الانسان
يبحر وتسمى القضية
بهذا الاعتبار مسورة
وكلية أيضاً كامر
(وليس بعض) ونحوه
بما يدل على الإحاطة
ببعض الأفراد في
السلب نحو ليس بعض
الحيوان بانسان وليس
كل حيوان بفرس
وليس جميع الحيوان
بناهي وبعض الحيوان
ليس بناج وتسمى
القضية بهذا الاعتبار
أيضاً مسورة وجزئية
كامر ولكل جثة

وسالت للتعلم به من كلامه (قوله جث جري) أي في أي مكان وقع (قوله لأن للتسوير إما أن يقع
الح) صنع ذلك ليبين أن متعلق الجار محذوف وهو وقع ويصح أن يكون التقدير لأن التسوير إما تسوير
بكل الخ ويصح الاستغناء عن تقدير شيء إما بجعل الباء للابسة والتقدير لأن التسوير إما بجعل الباء
ملايس لكل من ملاحظة المتعلق بالسلب للتعاقب بالفتح ويصح إبدال التسوير بالتسوير على أن الباء
للابسة من ملاحظة العام للخاص (قوله ككل وجميع وعلمة) يتعين حذف كل وأن يقال كجميع
وعامة إذ التمثيل لنحو كل فكيف يمثل بكل ومثل جميع عوامة لام الاستغراق وطرا وقاطبة وكافة
وأجمعين وتوابعه (قوله أو ببعض ونحوه مما يدل الخ) أي كواحدة واثنين وثلاثة والتونين في الاتبان
كواحد من الصفات عرض واثنان من الانسان قائمان كذا في الكبير . وأقول في النفس من كون
التونين في الاتبان سوزا للجزئية شيء فتأمل (قوله أو بلا شيء) قال في الكبير بجز شيء كسابقة
ويصح فيه الفتح على الحكاية للفظ لا شيء . المذكور في نحو قولك لا شيء من الانسان يبحر وكذا
يصح رفع سابقه وما كل وبعض حكاية لكل وبعض الواقعين بمقدارين في القضية وأما بعض في قوله
الأي وليس بعض فتعين فيه الحكاية لأن المعطوف هو مجموع يبحر اه . وأقول الظاهر أنه يتعين
في قوله أو بلا شيء الفتح على الحكاية لأن المعطوف هو مجموع لا شيء (قوله كلا واحد ولا ديار) أي
وسائر التكررات في سياق التي على ما أطلقه أهل هذا الفن قال في الكبير أهل هذا الفن أطلقوا
كون التكررة في سياق التي للسلب الكلي مع أن عند غيرهم تفصيلا وهو أنه لما كانت مختصة بالنسبة
نحو ما جاءني أمة أو كانت مع من ظاهرة نحو ما جاءني من وجل أو مقدره نحو بلا رجل في الدار في نصي
في العموم وإلا ففي ظاهرة نحو لم يبق في المكان فغند غير المنطقة يجنبني أن يقال في القسم الأخير يتعين
المراد بالقرائن فإذا لم يمكن قرينة حمل على السلب الجزئي أخذنا باليتين وأما بعض كذا فإني قلت قرينة
على تعيينه فالتصية محصورة وإن كان في سياق في نحو ليس احتمل في الوحدة وفي الجنس وهو ظاهري
فلا يظهر كون ليس بعض سوزا للسلب الجزئي بل ينبغي أن ينظر إلى القرائن فإذا لم يوجد قرينة كانه
كوتها كناية أظهر هذا ما تقتضيه قاعدة غير أهل النطق أعني قاعدة العربية اه . وأقول الأخذ بالمتحقق
في نحو لم يبق إنسان عنده عدم القرينة مع أن السلب الكلي فيها أظهر والأخذ بالأظهر في الأخذ بالمتحقق
بعض في سياق التي عنده عدم القرينة مع أن التحقيق فيها السلب الجزئي متفرقة من غير فارق وهذا أجد
عند عدم القرينة بالمتحقق في كل أو بالأظهر في كل تأمل (قوله وليس بعض) نقل في الكبير الواء بمعنى
أولاً كره إما فاسبق (قوله نحو ليس بعض الخ) اعلم من الأنوار في السلب الجزئي ثلاثة ليس بعض وليس
كل وبعض ليس والفرق بينها ليس كل يدل على رفع الاجباب الكلي معطاة وعلى السلب الجزئي
التراما والباقيان بالعكس أما الأول فلا إذا قلنا كل حيوان فرس كان صانته ثبوت الفوسية لكل فرد من
أفراد الحيوان وإذا قلنا ليس كل حيوان فرس فقد رفعنا ذلك الحكم أي ليست الفوسية ثابتة لكل فرد
من أفراد الحيوان هذا ما عدوله المطابق وهو صادق بأن لا تكون الفوسية ثابتة لشيء من أفراد وهو السلب
الكلي أو تكون ثابتة للبعض من البعض وأما ما كان يتحقق السلب الجزئي لأنه إذا انسب الحكم
عن الجميع فقد انسب عن البعض وإذا انسب عن البعض ثبت للبعض فقد انسب عن البعض أيضا
فليس كل يستلزم السلب الجزئي ويحتمل معه السلب الكلي ولم يعتبر به بل اقتصروا على السلب الجزئي
أخذاً بالحق وتروكا للشكوك . وههنا نظر وهو أنه إذا كان ليس كل يحصل الكلي والجزئي كانت
مهيئة لعدم وضوح المراد عنها فلم يبق فرق بينهما وبين المصلحة السالبة . لا يقال هدم يتحقق فيها الجزئي
وهو المراد ، لأننا نقول لك أيضا كذلك ولذا كانت قوتها . وأجاب شيخنا العلامة اليوسى بأن تلك

احتمالها في الأصل متساويان دلالة لكن حملت على أحدهما احتياطاً لتحققه وهذه بخلافها لتكون أحدهما مطابقاً والآخر التزامياً اهـ ولعل مراده أن ليس كل حيوان إنساناً من قبل دخول السلب مع وجود لفظ كل الكلية مدلولاً لمطابقي والجزئية لازمة لها وإن كانت مدلولاً تضمنياً بخلاف الهملة وإليه يشير قوله في الأصل وأما ليس بعض وبعض ليس فليس السلب فيهما على البعض صريحاً بدلان على السلب الجزئي مطابقة وعلى رفع الإيجاب الكلي التزاماً لأن الحكم إذا اتفق عن بعض الأفراد صدق أنه لم يثبت لسلك الأفراد فيكذب الإيجاب الكلي والفرق بين ليس بعض وبعض ليس من وجهين أحدهما أن الأول قد يستعمل للسلب الكلي كما ذكرنا لأن بعضاً مذكوراً فإذا وقع بعد النفي صح أن يتم بخلاف بعض ليس لتقدم بعض على أداة النفي فلا يمكن تعميمه . الثاني أن بعض ليس قد يستعمل للإيجاب الجزئي لصحة تقدير الرابطة مقدمة على حرف السلب فإذا قلنا بعض الإنسان ليس بحيوان صح أن يكون قد سلبنا عن بعض الإنسان الحيوان وأن يكون قد وصفناه بالحيوانية وهو لإيجاب بخلاف ليس بعض لتقدم السلب على الموضوع المتقدم على الرابطة فلا يكون إلا سلباً أبداً قاله الشارح في كبره ثم قال ويبقى النظر في القضية التي أريد بها السلك المجموعي وقد نصوا على أنها غير معتبرة في العلوم والقياسات فكانهم تركوا تعيين كونها من أي قسم من الأقسام المتقدمة لذلك وقال الشيخ يستعمل أن يقال هي جزئية اهـ . وأقول: نقل الغنيمي عن حواشي السمرقندي على القطب ما نقله: إذا كان الحكم على المجموع من حيث هو مجموع تكون القضية شخصية لأن المجموع من حيث هو مجموع شيء واحد تتمتع الشركة فيه فيكون الحكم عليه حكماً على مشخص اهـ وهذا هو الذي يظهر. نعم تقدم أنه يراد بالسلك المجموعي بعض ما اشتمل عليه مجازاً فتكون القضية حينئذ جزئية فاحفظه ثم قال الشارح ويظهر فما إذا أريد كل فرد بشرط الاجتماع أن تكون كلية واشتراط الاجتماع جاء من خارج كما أنه إذا أريد في القضية أشخاص مخصوصة بشرط الاجتماع تكون شخصية واشتراط الاجتماع جاء من خارج وإن احتمل لإرادة كل فرد بشرط الاجتماع أو بعضها بشرط الاجتماع كانت مبهمة اهـ . أقول : قياس هذا أنه إذا احتمل لإرادة كل فرد بشرط الاجتماع وإرادة المجموع من حيث هو مجموع كانت القضية مبهمة وهو ظاهر ثم قال: ويظهر أن نحو عندي عشرون رجلاً جزئية لأنهم نصوا على أن نحو اثنين وثلاثة من أسوار الجزئية واللوضوع هو رجل لأن المعنى عشرون من الرجال ولا نظر إلى كون التمييز فضلة لأن هذا اصطلاح للنسبة والمنطقة لا ينظرون إلى ذلك ألا ترى أنهم يجعلون للوضوع في كل رجل قائم هو رجل مع أنه فضلة عند النحاة (قوله) إذ تقدم التصريح بها أي بالأربعة وهو على حذف أي وتفسير الضمير بالقضايا المذكورة صحيح إذ تقدم الخ وإمنا به على تقدم التصريح بها لبعده بينه وبين الضمير وقوله في قوله كلية الخ أي مع * والسور كلياً وجزئياً يرى * كما في الكبير (قوله موجبة) بفتح الجيم على الحذف والإيصال أي موجب فيها وبكسر هاء على الاسناد المجازي وهذا هو المناسب لتسمية مقابلها سالبية (قوله الواو للتقسيم) وهي فيه أجود من أو كما صرح به غير واحد فلا حاجة إلى جيل الشارح في كبره الواو بمعنى أو (قوله فالتقضايا الأربعة) أقول: لو قال الأربع بغير تاء لكان أولى إذ تقدم العدود وحذفه مجوزان لا محسنان وقد وقع له فيما يأتي كثير من ذلك فلينبه له (قوله أربعة تضرب) الأولى حذف أربعة لأنها مكررة مع قوله قبل الأربعة (قوله إذا) أقول : هو إذا الشرطية حذفته لاجل أن تصاف هي إليها وعوض عنها التنوين على ما قبله الكافيجي والسيوطي وغيرهما من محقق المتأخرين ، لا الناصبة للضارع إذ لا مضارع هنا (قوله إلى النمان) قال في الكبير بحذف الياء تخفيفاً والإعراب مقدر عليها أو ظاهر على النون كما في قوله :

الأسوار أشار بقوله
(أو شبهه جلاً) أي أظهر
الاحاطة بجميع الأفراد
أو بعضها (وكما) أي
كل تلك القضايا
الأربع وهي الشخصية
والمسورة بقسمها
والمهمل إذ تقدم
التصريح بها في قوله
كلية شخصية والأول
إما مسور وإما مهمل
(موجبة وسالبة) الواو
للتقسيم فالتقضايا
الأربعة باعتبار قسمي
السور الكلي والجزئي
والشخصي والإهمال
أربعة تضرب في اثنين
للووجبة والسالبة (فهى)
إذا إلى النمان آييه
أي راجعة وهي
الشخصية للوجبة نحو
ز يد حيوان والسالبة
نحو زيد ليس بكاتب
والهملة للوجبة نحو
الإنسان حيوان
والسالبة نحو الحيوان
ليس بإنسان والكلية
للووجبة والسالبة
والجزئية للوجبة
والسالبة

لها ثانيا أربع حسان وأربع فتقرها ثمان

(قوله) وتقدم التمثيل لهذه الأربعة أى عند قول المصنف: إما بكل أو ببعض الخ (قوله) والمهمة في قوة الجزئية لأن الحكم فيها على بعض الأفراد محقق والزيادة مشكوك فيه فطرح وجعلت القضية في قوة الجزئية وكون المحكوم به قد يتيقن تحققه لجميع الأفراد كفى الإنسان كاتب بالقوة لا يتيقن تحقق الحكم به من التساك على الجميع فسط ما قبل هنا (قوله) والشخصية في حكم السكينة لأن الحكم في كل منهما على مصدوق اللفظ من غير خروج شيء منه عن الحكم كفى الكبير ولما كان الشبه بين الشخصية والسكينة ضعيفا عن الشبه بين المهمة والجزئية لرجوع معنى المهمة إلى معنى الجزئية عبر بالحكم فيما بين الشخصية والسكينة دون القوة العبر بها فيما بين المهمة والجزئية كذا ظهر لي فاقبل إنه نفاق قصور (قوله) نحو هذا زيد وزيد إنسان مثال لما في الشكل الأول ومثاله في الشكل الثاني لاشئ من الحجر بحيوان وزيد حيوان ينتج لاشئ من الحجر يزيد أى يسمى هذا الاسم (قوله) سماه الطبيعية لأن الحكم فيها إنما وقع على طبيعة السكى أى ماهيته لا على مصادق عليه من الأفراد كفى الإنسان نوع والحيوان جنس إذ لاشئ من أفراد الإنسان بنوع ولا شئ من أفراد الحيوان بجنس (قوله) ولا تصلح لأن تصدق الخ إذ لا يصدق قولنا كل إنسان نوع ولا بعض الإنسان نوع ولا كل حيوان جنس ولا بعض الحيوان جنس وخرج بهذا القيد المهمة فأنها صالحة كذلك (قوله) والحق أنها داخلة في الشخصية هو أحد أقوال ثلاثة ثانيا أنها داخلة في المهمة ثالثا أنها قسم مستقل لاشخصية ولا مهمة قال في الكبير وهو المشهور وقد رد في الكبير القول بأنها شخصية بما لا ينهض فلهذا اختار في الصغير أنها شخصية والأقوال الثلاثة على أنها معتبرة في العلوم وقيل غير معتبرة فيها وهو مردود بما هو مبسوط في الكبير (قوله) الأول في الرتبة الخ قال في الكبير والموضوع والمحمول متقدمان ذاتا على الحكم ومتأخران عنه وصفا لأنه إذا حصل الحكم حصل للعرف المحكوم عليه صفة الموضوعية والعرف المحكوم به صفة الموضوعية (قوله) لأن الأصل في المحكوم عليه التقدم أى لأن المحكوم به وصف له في المعنى والموصوف سابق على صفته في الخارج والاعتبار وهذا يجعل النعنة رتبة للبند التقدم وأما جعلهم رتبة الفاعل المتأخر مع أنه موصوف الفعل في المعنى فلا أمر لفظي وهو أن الفعل عامل فيه ورتبة العامل التقدم (قوله) لأنه وضع أى اعتبر ولو حظ وعبرة ابن يعقوب مى الأول موضوعا في القضية الحلية لأنه يتخيل فيه أنه كشيء وضع أى نصب ليحكم عليه غيره وسعى الثاني محمولا لتخيل أنه حمل على الأول وسبب التخيل أن العروض وهو الأول أصله أن يكون ذاتا والعارض أصله أن يكون وصفا والذات أحق بأن يكون حاملا فيكون الوصف أحق بأن يكون محمولا اه (قوله) حال كونهما بالسوية أشار إلى أن قول المصنف بالسوية حال من الموضوع والمحمول على مذهب من يجيز إتيان الحال من الخبر أو من ضميرها بناء على أن المراد اللمسى بالموضوع واللمسى بالمحمول كما أشار إليه الشارح (قوله) بل يذكران معا أى لفظا أوتية كما في الكبير (قوله) والجزء الثالث النسبة الخ اعلم أن القضية جزئية آخرين غير الموضوع والمحمول وهما النسبة التي هي تعلق أحد الطرفين بالآخر ثبوتا أو انتفاء ووقوع تلك النسبة أو لا وقوعها والرابطة تدل على الوقوع واللا وقوع مطابقة وعلى النسبة للتقدم التزاما لاستلزام وقوع النسبة أو لا وقوعها تلك النسبة دون العكس فالجزآن من القضية أدبا بعبارة واحدة طلبا للاختصار كذا في شرح التسمية . أقول: إذا علمت هذا علمت ما في جعل شيخنا الشارح في كبره وشيخنا العدوى في حاشيته الجزء الرابع الإيقاع والانزع أى إدراك الوقوع مستطمين في الله كرمي أنه لا ينفرد أحدهما عن الآخر بل يذكران معا أو المراد أنهما مستويان في أن كلامنا وضع له اسم والجزء الثالث النسبة الواقعة بينهما ويسمى اللفظ الدال عليها رابطة

وعلم الوقوع إذ ليس ذلك من أجزاء القضية وبهذا نفسه اعترض ملا أحمد على الفخرى في حمله ذلك من أنجزاتها فاحفظه وأن الأولى حمل القضية في قول الشارح والجزء الثالث النفس على مايم
النسبة بمعنى تعلق أحد الطرفين بالآخر والنسبة بمعنى وقوع تلك النسبة أول وقوعها يجعل ال استمرارية
تتكون المحالة في قوله ويسمى اللفظ المحال عليها أعم من المطابقة والالتزامية فافهم (قوله لدلالته
على النسبة الرابطة) أي تقسمية اللفظ المحال عليها رابطة من قسمية الدال باسم الملول (قوله والرابطة
تارة تكون اسما الخ) في كلامه مخالفة لاصطلاح المناطقة لأنهم لا يعملون هو اسما بل في قلب الاسم
الراجع عند النحاة أن ضمير الفصل حرف لاسم ولا كان فلا بل في قالب الفعل وعبارته في الكبير
ثم اللفظ الدال على النسبة المسمى بالرابطة قالوا هو دلالة لدلالته على معنى غير مستقل وهو النسبة لتوقفها
على الطرفين للتفصيل كقولهم شأن النسب ثم هو قد يكون في قلب الاسم كقولنا زيد هو قائم
ويسمى رابطة غير زمانية وقد يكون في قالب الكلمة أي الفعل ككان في قولنا زيد كان قائما ويسمى
رابطة زمانية اه وكذا في الصلح والسعد التفتتاني هنا أبحاث انظرها في الكبير وسنذكر بعضها
(قوله كخفظة هو) استشكل السعد بأن لفظة هو في قولنا زيد هو عالم ضمير عائد إلى زيد عبارة عنه
وهو عند أهل العربية مبتدأ ولا دلالة له على النسبة أصلا وإن أريد ما يسمونه ضمير الفصل والعماد
فهو لا يكون في مثل زيد علم وفي تقدير أن يكون فهو إنما يفيد الحصر والتأكيد وتحقق أن ما بعده
خبر لا نعت ولا دلالة له على النسبة أصلا والفتى يفهم منه طر بطبق لفظة العرب هو الحركات الإعرابية بل
حركة الوضع تحقيقا أو تميزا لا غير لأنا قلنا زيد علم على سبيل التعداد بلا حركة إعرابية لم يفهم منه
الربط والاستناد وإذ قلنا زيد علم بالرفع فهم ذلك وقما كنت حتملا في حل هذا الاشكال ومتفحفا
عن حقيقة الحال في هذا المثال حتى وجدت في [كتاب الألفاظ والحروف] لأبي نصر الفارابي ما يدل
على أن ليس مرادهم أن لفظ هو موضوع في لفظة العرب للربط ولا أنها مستعملة عندهم لذلك بل المراد
أن الفلاسفة قالوا ذلك واختار بعضهم في الجواب أن المعنى بالرابطة هو ضمير الفعل قال ولا نسلم أنه
للدلالة له على النسبة أصلا لتصريح بأنه يحقق أن ما بعده خبر لا نعت وهذا يستلزم ربط ما بعده بالموضوع
ونسبته إليه إذ كل ما أفاد أن هذا الشيء خبر أفاد أنه مسند إلى موضوع وأما كونه لا يوجد في نحو زيد
علم لأنه لا يذكر إلا بين جزئي ابتداء معرفتين أو نكرتين كالمعرفتين في امتناع لخاص أو فيمكن التخلص
عنه بأن يقال لما كان المقصود الأهم به عند النحاة الفرق بين الخبر والتابع لم يذكره لفظا إلا إذا
كان المحمول يتبع بالتابع الفرقي بينهما والمناطقة مقصودهم به أزيد من ذلك وهو الربط أيضا فلم
يبدأ أن يكون لهم به مزيد اهتمام ويلزموه في كل موضع نية سواء ذكر أو لم يذكر معنى أن بعض
النحاة يجوز الفصل في النكرات مطلقا واستظهر البيهقي ما في كلام ذلك البعض قال ولو كان المقصود
ما يمكن مبتدأ احتاج هو أيضا إلى رابطة أخرى لأنه مع ما بعده قضية محلية وتلك الرابطة إلى رابطة
أخرى وهكذا فيسلسل الأهم إلا أن يقال القضية التي موضوعها ضمير تستغنى عن الرابطة ما علم أنه
لا فرق في الضمير الجمول رابطة بين أن يكون للتكلم أو الخطاب أو التسمية وأن الجملة الفعلية مستغنية
عن الرابطة وكذا الأصح التي خبرها فعل نحو زيد قائم لكن يجوز في هذه التصريح بالرابطة قيل
وكذا التي خبرها مشتق نحو زيد قائم لأن المشتق يدل على أن شيئا ما وجد له المشتق منه فهو لذلك مرتبط
بالموضوع أفاد كل هذا في الكبير قال وظنى أني سمعت من تقرر برشيخنا أن الضمير المستتر في قائم من
قولك زيد قائم يدل على النسبة إلى موضوع ما ولفظ هو المتوسط يدل على النسبة إلى الموضوع المعين اه
أقول مراده بالجملة الفعلية ما قبلها تام بدليل ما يأتي قريبا (قوله كان) من باب سائر الأفعال الناجية

لدلالته على النسبة
الرابطة والرابطة تارة
تكون اسما كخفظة
هو وتسمى رابطة غير
زمانية وتارة تكون
فلا ناسخا للاستدعاء
ككان ويسمى رابطة
زمانية وقد تحذف
الرابطة كثيرا

إلا ما ينقلب الكلام معها إنشاء كعسى وهذا التعميم يدخل فيه ليس على المشهور من أنها فصل وفي كونها رابطة نظر إذ لا تدل على شيء سوى نفي النسبة كأدوات النفي ولا فرق في الأفعال الناقصة بين أن تتقدم على الجزء من نحو كان زيد قائما أو تتوسط نحو زيد كان قائما أو تتأخر نحو زيد قائما كان وقد نظر في كون الأفعال الناقصة للذكورة رابطة أبو عبد الله الشريف من وجهين: أحدهما أنها قد تجتمع مع الضمير الرابط نحو - كنت أنت الرقيب - وهذا يمنع كونها رابطة. الثاني أنها وضعت لمعنى آخر غير الرابط كالأفالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان للموافق لصفتها ودعوى أنها تفيد غير ذلك لا دليل عليه. وأجاب ابن مرزوق عن الأول بأنهم لم يقولوا إنها في كل مكان للرابط بل يصح الرابط بها كما أن الضمائر كذلك وقوله تعالى - كنت أنت الرقيب عليهم - إن جعل أنت تاء كيداً لتاء الفاعل ترجح كون كان للرابط وإن جعل فصلاً فهو الرابط ولك أن تجعل كليهما للرابط كالنائب كيد اللفظي وكان أن كل واحد من الطرفين يجوز تأكيده كذلك ما يدل على النسبة، وعن الثاني بأن قوله أنها وضعت لمعنى آخر غير الرابط لا ينافي كونها رابطة وأيضاً فالنحاة إنما صموها ناقصة على الصحيح لأنها لا تنسكت بالموضوع بل هي طالبة للمحمول معه وكذا شأن النسبة تستلزم التنسيب كذا في الكبير (قوله في لغة العرب) وأما غيرهم ففهمناهم مختلفة قيل إن لغة اليونان توجب ذكر الرابطة الزمانية دون غيرها وأن لغة العرب لا تستعمل القضية خالية عنها إما بلفظ أو حركة من الكبير (قوله بالاعراب) أي لفظاً أو تقدير (قوله والرابط اللفظي) عطف لازم على ملزوم ونسبة الاعراب إلى اللفظ لأنه من عوارض اللفظ (قوله حينئذ) أي حين إذ تحذف الرابطة (قوله فإن صرح بالجهة أيضاً) كأن قلت كل إنسان حيوان بالضرورة إذ الجهة هي اللفظ الدال على كيفية النسبة في نفس الأمر التي هي الضرورة أو الدوام أو الامكان أو الإطلاق كاسيأتي (قوله لأن معنى السور) هو الاحاطة بجميع الأفراد أو بعضها (قوله إن جعلت أداة السلب الخ) استشكل جعل أدواته جزءاً من المحمول أو الموضوع بأن معناها يجب أن يكون مستقلاً ومعنى أداة السلب غير مستقل والركب من المستقل وغيره غير مستقل لأن يقال لوخط في الحمولية والموضوعية جهة الاستقلال وإن اشتملت على غيرها كذا في رس - أقول: إذا جعلت لا بمعنى غير كافى قوله تعالى - ولا الضالين - على ما في البخارى وغيره لم يشكل جعلها جزءاً لأنها حينئذ اسم مستقل (قوله جزءاً من محمولها) أقول: مقتضى مقابلة هذا بقوله وقد تنسكون أداته جزءاً من الموضوع الخ أن يكون للمعنى جزءاً من محمولها فقط وحينئذ يشكل قوله وإلا سميت محصلة لصديق قوله والاحيئذ بما إذا جعلت جزءاً من الطرفين مع أنها لا تسمى محصلة اتفاقاً إلا أن يقصر قوله والاعلى غير هذه الصورة بأن يكون للمعنى والآلة جعل جزءاً من محمولها أصلاً بأن لم تجعل جزءاً من أحد الطرفين أو جعلت جزءاً من الموضوع فقط فتأمل (قوله معدولة) أي معدولة لافها بالأداة عن أصل مدلولها كاسيد كره الشارح فهو من باب الحذف والايصال (قوله وإلا سميت محصلة) من باب الحذف والايصال أي محصلها لأنه جعل المحمول فيها أمراً محصلاً أي وجودياً لا عديماً ومنه يعلم وجه تسميتها وجودية والمراد بكون المحمول وجودياً أن حرف السلب لم يعتبر جزءاً من لافها منه وهو وجودى وبكونه عديماً أن حرف السلب اعتبر جزءاً من فليها كان زيد أعني قضية محصلة لا معدولة (قوله ووجودية) أي ثبوتية وسيأتي أن الوجودية اسم أيضاً للوجودية الدائمة التي هي إحدى اللطقات الثلاث التي هي قسم من الوجهات (قوله فترجع القضايا الثمانية إلى ستة عشر) أعلم أن البدولة إذا أطلقت لا تنصرف إلى البدولة المحمول وحيث أريد غيرها قيدت فقيل معدولة الموضوع معدولة الطرفين وكذلك المحصلة لا تنصرف إذا أطلقت إلا إلى محصلة المحمول فإن أريد غيرها قيدت هذا ما يقتضيه قول الشارح وإلا

في لغة العرب اكتفاء عنها بالاعراب والرابط اللفظي وتسمى الجملة حينئذ ثنائية وعند التصريح بالرابط ثلاثية فإن صرح بالجهة أيضاً فرباعية ولا تسمى عند التصريح بالسور خماسية لأن معنى السور ليس لازماً للقضية . واعلم أن كل واحدة من القضايا الثمانية المتقدمة إن جعلت أداة السلب جزءاً من محمولها سميت معدولة وإلا سميت محصلة ووجودية فترجع القضايا الثمانية إلى ستة عشر من ضرب اثنين في ثمانية وسميت الأولى معدولة لأن أداة السلب عدلت بها

عن أصل مدلولها وهو قطع النسبة وجعل جزءا من المحمول فإذا قلت الانسان هو ليس بكتاب فاداة السلب جزء من المحمول وبها صار المحمول عدليا لتأخرها . (٩٦) . عن الرابطة وقد تكون أداته جزءا من الموضوع نحو كل لحيوان جماد قسمي

تمت محصلة وجودية والذي في كلام غير واحد كشيخ الاسلام في شرح إيساغوجي أنها إذا أطلقت لا تنصرف إلا إلى محصلة الطرفين وهو مقتضى تعريف غير واحد كالقطب والحيصيص المحصلة بما ليست أداة السلب جزءا من أحد طرفيها وتسمى بسيطة لعدم تركب طرفيها من النافي والتثني وقد فهم بما ذكرنا أن الرجوع إلى ستة عشر فقط إنما هو باعتبار انقسام الثمانية المتقدمة إلى معدولة المحمول ومحصلته لا غير أما إذا اعتبرت أقسام المعدولة الثلاثة وأقسام المحصلة الثلاثة وضربت الثمانية في هذه الستة فيبلغ المجموع ثمانية وأربعين للسكر منها ستة عشر لأن محصلة الموضوع فقط عين معدولة المحمول فقط ومحصلة المحمول فقط عين معدولة الموضوع فقط . وحاصل ضرب الاثنين في الثمانية ستة عشر (قوله عن أصل مدلولها) أي مدلولها الأصل أي التماسل (قوله قطع النسبة) أي نفيا (قوله لتأخرها) علة لقوله جزءا من المحمول وأشار بذلك إلى أن علامة كون أداة السلب جزءا من المحمول تأخرها عن الرابطة وعلامة كونها ليست جزءا منه تقدمها على الرابطة وهذا ظاهر إذا ذكرت الرابطة أما إذا لم تذكر فالمدار على النية والاعتبار فإن اعتبر تقدم الرابطة على أداة السلب فمعدولة وإلا فصلة (قوله نحو كل لحيوان) أي غير حيوان فلا يعنى غير كاسر والمراد كل لحيوان من الحوادث فلا اعتراض (قوله هذا) أي التمثيل المذكور كله في الموجبة أي للمعدولة الموجبة (قوله فاداة السلب الأولى) وهي ليس (قوله والتحقيق الخ) هذا هو الذي ذكره العقابي والسعد والسومسي معترضين على القوم في إطلاقهم أن الموجبة تقتضي وجود الموضوع (قوله اقتضت وجود الموضوع) أي خارجا حال وقوع الحكم واتصاف الموضوع به حالا أو ماضيا أو مستقبلا وهذا حال تفعل القضية وإيقاع النسبة والوجود الأول هو الذي اختصت القضية باقتضائه إذا كان المحمول خارجا دون الثاني فإنه مشترك بين الموجبة والسالبة بمعنى أنك لا تحكم على الشيء حكما إيجابيا أو سلبيا إلا بعد أن تستحضره في ذهنك وتصوره فتقول السالبة لا تقتضي وجود الموضوع أي خارجا كذا في البومى . واعلم أن موضوع القضية الموجبة التي تقتضى وجوده قسما موجود بالفعل في أحد الأزمنة الثلاثة كما في كل انسان حيوان وتسمى القضية حينئذ خارجية وموجود تقديرها كما في كل عتقاء طائر وتسمى القضية حينئذ حقيقية ومعنى كل عتقاء طائر أن العتقاء لو وجدت كانت طائرا وأما موضوعها ليس موجودا بالفعل ولا مقدار الوجود قسمي بالقضية الذهنية نحو شريك الباري معدوم وهذا التحقيق يعرف ما في كلام بعض هنا (قوله عن الموضوع ب) وعن المحمول ب) أقول: هذا حيث لم يحتاجوا إلى التمييز بين هذين الحرفين وإلا عبروا بغيرها من الألف والدال والماء والواو والزاي والخاء والطاء وذلك عند إيراد الأمثلة الكثيرة طلبا للتمييز بينها (قوله ولدفع توهم انحصار الخ) مثلا لو مثلاوا القضية الموجبة الكلية بكل انسان حيوان لتوهم انحصار جزئيات الموجبة الكلية في مادة الانسان والحيوان (قوله من كيفية في نفس الأمر) كالضرورة واللا ضرورة والدوام واللا دوام (قوله وتسمى مادة) وتسمى أيضا عنصر القضية وأصل القضية كما في الغنيمة (قوله واللفظ الدال عليها جهة) هذا في القضية المنفوعة أما في المقولة فالجهة حكم العقل بتكليف النسبة بالكيفية كما في القطب ومعنى خالفت الجهة مادة القضية كانت كاذبة (قوله الضرورة) أي الوجوب العقلي كما في البومى وغيره . واعلم أن الضرورة تستلزم السوأم من غير عكس كما في الحيصيص فهو أعم منها (قوله والاطلاق) أي العقل وهو أعم من الاثنين وأما الامكان فأعم من الجميع ولوسلك الشارح هذا الترتيب لكان أحسن (قوله إلى ثلاثة عشر) ثبت منها بسائط وهي ما لم تشمل على الامكان الخاص أو على لادائما أو لا بالضرورة

القضية معدولة الموضوع
أجزاء منها قسمي
معدولتهما نحو كل
لاحيوان هو لا انسان
هذا في الموجبة ومثال
السالبة المعدولة المنحول
فقط زيد ليس هو لا عام
فاداة السلب الأولى
ليست جزءا من المحمول
بل هي حلقه النسبة
لتقدمها على الرابطة
والثانية جزء من
المحمول ومثال للمعدولة
الموضوع فقط لا شيء
من غير الحيوان بانساق
ومعدولتها نحو ليس
غير الحيوان بغير جماد
والتحقيق أن الموجبة
ان كان محمولها موجودا
في الخارج اقتضت
وجود الموضوع نحو
زيد قائم وإلا فلا نحو
زيد ممكن أو معلوم
أو مذكور أو غير عالم
وقد جرت عادة القوم
أن يعبروا عن الموضوع
ب) وعن المحمول ب)
فيقولون كل ج ب دون
كل انسان حيوان مثلا
للاختصار ولدفع توهم
انحصار جزئيات
الأحكام في مادة
واعلم أنه لا بد لنسبة

القضية من كيفية في نفس الأمر وتسمى مادة واللفظ الدال عليها جهة فإن ذكر في القضية مثبتة موجبة وذلك الكيفية
في الضرورة والإمكان والسوأم والاطلاق وهذا ما عرفت من اعتبارها إلى ثلاثة عشر ترجع إلى أربعة أقسام : الأول

وسبغ مركبات وهي ما اشتملت على ذلك وزاد جماعة كالسعد في تهذيبه على البسائط صورتين من
الضروريات وهما الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة للاحتياج إلى معرفتهما في المركبة فصار المجموع خمس
عشرة (قوله الضروريات الخمس) قد علمت أن منهم سبعا بزيادة الوقتية المطلقة والمنتشرة
المطلقة ووجه الحصر في السبع أن علة الضرورة إما أن تكون ذات الموضوع أو وصفه أو وقته المعين
أو غير المعين وكل من الثلاثة الأخيرة إما مع لادائما أولا (قوله الضرورية المطلقة) هي التي حكم فيها
بضرورة ذات النسبة مادامت ذات الموضوع مثالها موجبة كل إنسان حيوان بالضرورة وسالبة لاشئ
من الإنسان بحجر بالضرورة فقد حكم في المثال الأول بضرورة ثبوت الحيوانية للإنسان في جميع أوقات
وجود ذاته وفي الثاني بضرورة سلب الحجرية عنه في جميعها وهي بسيطة وإنما سميت ضرورة لاشتغالها
على الضرورة ومطلقة لعدم تقييد الضرورة فيها بوصف أو وقت (قوله والمشرطة العامة) هي التي حكم
فيها بضرورة النسبة مادام وصف الموضوع مثالها موجبة كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة مادام
كاتباً وسالبة لاشئ من الكاتب بساكن الأصابع بالضرورة مادام كاتباً فقد حكم في الأول بضرورة
ثبوت تحريك الأصابع للموضوع مدة دوام وصفه وهو الكتابة إذ ذات الكاتب من غير اعتبار
وصفه ليس تحرك الأصابع ضروري الثبوت لها وفي الثاني بضرورة سلب سكون الأصابع عن
الموضوع مدة دوام وصفه كما علمت وهي بسيطة وسميت مشروطة لاشتغالها على شرط الوصف
وعامة لأنها أعم من المشروطة الخاصة لتقييد الخاصة بما ينفي احتمال دوام الوصف وهو اللادوام
(قوله والمشرطة الخاصة) هي المشروطة العامة مع زيادة قيد اللادوام بحسب الجملة. مثالها موجبة
كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً لادائما : أي لمدّة دوام ذات الموضوع وسالبة لاشئ
من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً لادائما وهي ان كانت موجبة مركبة من مشروطة
عامة موجبة فطلقة عامة سالبة هي مفهوم اللادوام لأن إيجاب المحمول للموضوع إذا لم يكن دائماً
كان السلب متحققاً في الجملة وهو معنى المطلقة العامة السالبة كقولنا لاشئ من الكاتب بمتحرك
الأصابع بالاطلاق : أي الفعل وإن كانت سالبة من مشروطة عامة سالبة فوجبة مطلقة عامة
هي مفهوم اللادوام لأن سلب المحمول عن الموضوع إذا لم يكن دائماً كان الإيجاب متحققاً في
الجملة وهو معنى الموجبة المطلقة العامة كقولنا كل كاتب ساكن الأصابع بالفضل ، ومن هنا
تبين أن الاعتبار في إيجاب القضية المركبة وسلبها بإيجاب جزئها الأول وسلبها فإن كان موجبا كانت
القضية موجبة وإن كان سالبا كانت سالبة وأن الجزء الثاني مخالف للجزء الأول في السكف : أي
الإيجاب والسلب موافق في السكف : أي السكفية والجزئية وسميت مشروطة لما مرّت وخاصة لأنها أخص
من المشروطة العامة (قوله والوقتية والمنتشرة) يعني المركبتين لأن من يعدّ الجهات ثلاث عشرة
بعد الوقتية والمنتشرة المركبتين ولا بعد الوقتية المطلقة والمنتشرة البسيطتين كما علمت سابقا وكما
في القطب . واعتراض على أهل هذه الطريقة في تركهم لهما بأنهما جزآن الوقتية والمنتشرة المركبتين
فيحتاج إلى بيانهما أولا . ولنبين الأربعة فنقول الوقتية المطلقة هي التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت
معين . مثالها موجبة بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع وقت الكتابة وسالبة بالضرورة لاشئ من
الكاتب بساكن الأصابع وقت الكتابة وسميت وقتية لتقييد ضرورة نسبتهما بالوقت ومطلقة لاطلاقهما عن
قيد اللادوام بحسب الذات النافي احتمال دوام الوقت والوقتية الغير المطلقة هي الوقتية المطلقة مع زيادة قيد
اللا دوام بحسب الذات ومثالها موجبة وسالبة واضح بما ذكرنا وتركها ان كانت موجبة من وقتية مطلقة
موجبة فسالبة مطلقة عامة هي مفهوم اللادوام وإن كانت سالبة من وقتية مطلقة سالبة فطلقة عامة موجبة

الضروريات الخمس
الضرورية المطلقة
والمشرطة العامة
والمشرطة الخاصة
والوقتية والمنتشرة .
الثاني الدوام الثلاث

هي مفهوم اللادوام المنتشرة المطلقة هي التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت غير معين . مثالها
 موجبة بالضرورة : كل انسان متنفس وقتا ما وسالبة بالضرورة : لاشئ * من الانسان بمتنفس وقتا ما
 وسميت منتشرة لانتشار وقت الحكم . قلنا وعدم تعيينه ومطلقة لاطلاقها عن قيد اللادوام والمنتشرة
 الغير المطلقة هي المنتشرة المطلقة مع زيادة قيد اللادوام بحسب الذات . ومثالها موجبة وسالبة واضح
 مما ذكرنا وتركبها إن كانت موجبة من منتشرة مطلقة موجبة فمطلقة عامة سالبة هي مفهوم اللادوام
 وإن كانت سالبة من منتشرة مطلقة سالبة فمطلقة عامة موجبة هي مفهوم اللادوام (قوله الدائمة
 المطلقة) هي التي حكم فيها بدوام النسبة للوضع مادامت ذاته . مثالها موجبة . دائما : كل انسان حيوان
 فقد حكم فيها بدوام ثبوت الحيوانية للانسان مادامت ذاته موجودة ، وسالبة . دائما : لاشئ من الانسان
 بحجر فقد حكم فيها بدوام سلب الحجرية عن الانسان مادامت ذاته موجودة وهي بسيطة ووجه
 تسميتها دائما واضح ومطلقة لاطلاقها عن التقييد بوصف أو وقت (قوله والعرفية العامة) هي التي حكم
 فيها بدوام النسبة لمادام وصف الموضوع . مثالها موجبة : كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً وسالبة
 لاشئ * من الكاتب ساكن الأصابع مادام كاتباً وهي بسيطة وسميت عرفية لانفهام التقييد بدوام
 الوصف عرفيا ولولم يصرح به ألا ترى أنه يفهم عرفا من قول القائل كل كاتب متحرك الأصابع أن
 المراد مادام كاتباً وعامة لأنها أهم من العرفية الخاصة لتقييد الخاصة بما ينفي احتمال دوام الوصف
 (قوله والعرفية الخاصة) هي العرفية العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات ومثالها موجبة وسالبة
 واضح مما ذكرنا وكذا وجه تسميتها عرفية خاصة وهي إن كانت موجبة مركبة من عرفية عامة
 موجبة فمطلقة عامة سالبة هي مفهوم اللادوام وإن كانت سالبة من عرفية عامة سالبة فمطلقة عامة
 موجبة هي مفهوم اللادوام (قوله الممكنة العامة) هي التي حكم فيها بسلب الضرورة عن الجانب الخالف
 للحكم فان كان الحكم في القضية إيجابيا أفهم الامكان سلب ضرورة سلب ذلك الحكم وإن كان
 سلبيا أفهم سلب ضرورة إيجابه وإن شئت قلت هي التي نسبتها غير مستحيله مثالها موجبة : كل نار
 محرقة بالامكان العام فقد حكم فيها بسلب الضرورة عن عدم إحراق النار وسالبة لاشئ * من النار
 يبارد بالامكان العام فقد حكم فيها بسلب الضرورة عن برودة النار وهي بسيطة وسميت ممكنة لما هو
 واضح وعامة لأنها أهم من الممكنة الخاصة لصدقها بها وبالضرورة (قوله والممكنة الخاصة) هي التي
 حكم فيها بسلب الضرورة عن جانبي الحكم ثبوته وانتفائه . مثالها موجبة : كل انسان كاتب بالامكان
 الخاص وسالبة لاشئ * من الانسان بكاتب بالامكان الخاص ومعناها أن ثبوت الكتابة للانسان
 وانتفائها عنه ليسا بضروريين وتركبها موجبة أو سالبة من ممتكنتين عامتين إحداهما موجبة والأخرى
 سالبة ولا فرق في المعنى بين الموجبة والسالبة بل في اللفظ لأنه إن عبر بعبارة إيجابية كانت موجبة
 أو سلبية كانت سالبة ووجه تسميتها ممكنة خاصة واضح مما قدمنا (قوله المطلقة العامة) هي التي حكم
 فيها بفعلية النسبة أي كونها بالفعل . مثالها موجبة : كل انسان متنفس بالاطلاق العام وسالبة لاشئ * من
 الانسان بمتنفس بالاطلاق العام وهي بسيطة وسميت مطلقة لأن القضية إذا أطلقت ولم تقيد بضرورة
 أودوام أو لاضرورة أو لادوام يفهم منها فعلية النسبة فلما كان هذا المعنى مفهوم القضية سميت مطلقة
 وعامة لأنها أهم من الوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية (قوله والوجودية اللادائمة) هي
 المطلقة العامة مع زيادة قيد اللادوام بحسب الذات ومثالها موجبة وسالبة واضح مما مر وهي سواء
 كانت موجبة أو سالبة مركبة من مطلقتين عامتين إحداهما موجبة والأخرى سالبة لأن الجزء الأول
 مطلقة عامة والثاني هو اللادوام ومفهومه مطلقة عامة وسميت بالوجودية لوجود نسبتها أو سلبها بالفعل

الدائمة المطلقة والعرفية
 العامة والعرفية الخاصة .
 الثالث الممكنتان
 الممكنة العامة والممكنة
 الخاصة . الرابع
 المطلقات الثلاث
 المطلقة العامة
 والوجودية اللادائمة

كما في اليوسى واللدائحة لتقيدها بلا دائما (قوله) والوجودية للاضرورية) هي المطلقة العامة مع
 زيادة قيد اللاضرورية بحسب المثلث ومثلها موجبة وسالبة واضح بما مر ، وهي إن كانت موجبة
 مركبة من مطلقة عامة موجبة فممكنة عامة هي مفهوم اللاضرورية وإن كانت سالبة من مطلقة
 عامة سالبة فممكنة عامة هي مفهوم اللاضرورية ووجه تسميتها بالوجودية للاضرورية واضح مما مر .
 فائدتان : الأولى زاد السنوسى في شرح مختصره أربع موجبات للممكنة الدائجة وهي ما قيد
 إمكانها بالموافق نحو كل آكل فهو جائع بالامكان دائما والحينية المطلقة وهي ما قيد إطلاقها بالحين نحو
 الكاتب متحرك بالاطلاق حين الكتابة والحينية الممكنة وهي ما قيد إمكانها بالحين نحو الكاتب
 متحرك بالامكان حين الكتابة والممكنة الوقتية وهي ما قيد إمكانها بالوقت نحو الآكل متحرك الفم
 بالامكان وقت الأكل . قيل الفرق بين الحين والوقت في هذا المقام أننا إذا قلنا وقت الكتابة مثلا
 المراد جميع أوقاتها وإذا قلنا حين الكتابة فالمراد وقت من أوقاتها قال شيخنا الشارح في موجباته
 ماملخصه ليس حصر الموجبات في عدد عقليا بل هو جلى فيمكن استخراج موجبات أخر كالمطلقة
 الوقتية وهي ما حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت معين والمطلقة للنفسية وهي ما حكم فيها بذلك في وقت
 غير معين وكا إذا قلنا دائما بالضرورة أو بالامكان العام ضرورة أنه مع زيادة من القطب وقال
 القطب : الموجبات غير محصورة في عدد إلا أن التي جرت العادة بالبحث عنها وعن أحكامها كانت ناقصة
 والعكس ثلاثة عشر . الثانية ما ذكر في الحليات وأما الشرطيات فتكون أيضا موجبة أما المتصلة
 لغيرها اللفظ الدال على كيفية تعلق تأليها بمقدمها من اللزوم أو الاتفاق كما إذا قيل كلما كان الشيء
 إنسانا كان حيوانا لزوما أو كما كان الانسان ناطقا فالجار ناهق اتفاقا . وأما المنفصلة فغيرها اللفظ
 الدال على كيفية عنادها من كونه عقليا أو اتفاقا كما إذا قيل العدد إما زوج وإما فرد عقلا لوجهاتها
 حقيقيا وكقولنا في الاتفاقية الأسود الاكاتب إما أن يكون أسود وإما أن يكون كاتب اتفاقا . وأما
 دائما المذكور في المنفصلات كقولنا دائما إما أن يكون العدد زوجا وإما أن يكون فردا فليس بجبهة
 كما توهم بل هو سور يدل على تعميم الأزمنة في الشرطية بمنزلة أفراد الموضوع في الحلية ولا يكون
 اللفظ الواحد سورا وجهه كذا في موجبات شيخنا الشارح ومنها ومن مثل القطب على التسمية يطلب
 بيان النسبة بين الموجبات وبين نقائصها وعكوسها (قوله) لعدم لزوم ذكر اللفظ الدال على الجهة
 أقول فيه أمران : الأول أن السور أيضا غير لازم الذكر وقد قسم الصنف القضية باعتبارها كما سبق .
 الثاني أن الجهة كما قدمه هي نفس اللفظ فكان ينبغي أن يقول لعدم لزوم ذكر الجهة أو لعدم لزوم
 ذكر اللفظ الدال على السكيفية وغاية ما يمكن في تصحيح عبارته أن يقدر مضاف أى الدال على مدلول
 الجهة (قوله) وترك تفسير الرابطة) أقول : عبارته توهم أنه ذكر الرابطة ولم يفسرها مع أنه لم يذكرها
 من أصلها (قوله) مع أن لغة العرب في معنى التعليل لعدم لزوم ذكر الرابطة (قوله) وترك للمنحرفات
 اعلم أن حق السور أن يقرن بالموضوع السكلى واقتترانه بالموضوع الجزئى أو المحمول مطلقا هو الانحراف
 وتكذيب المنحرفة مهما أثبت للجزئى أفرادا أو حكمت باجتماع أفراد في فرد نحو كل زيد انسان وعمره
 كل انسان وإلا فكيفها فتصدق عند عدم امتناع المادة نحو زيد بعض الانسان وتكذب عند
 امتناعها نحو زيد بعض الحمار وقد أوصلها السنوسى في شرح مختصره إلى مائة واثنى عشرة صورة
 (قوله) تدريا للطلبة) أى تعو بداهم على ممارسة الخفيات (قوله) وإن على التعليق) أى التعليق
 فتقوله أى ربط بمعنى ارتباط لأنه المحكوم به وأما التعليق فهو الحكم بالتعلق والارتباط فتأمل
 (قوله) أى ربط إحدى الخ) أى وليس المراد بالتعليق توقيف شيء على شيء لعدم شموله المنفصلة

والوجودية للاضرورية
 وبيان هذه القضايا
 وتميز بسيطها من
 مركبها مذكور في
 المطولات وقد أفردنا
 ذلك وما يتعلق به
 بمنظومة وشرحها
 فليرجع إليهما ولعل
 المصنف تركها لعدم
 لزوم ذكر اللفظ الدال
 على الجهة وترك تفسير
 الرابطة لعدم لزوم
 ذكرها في جميع الحالات
 وإنما يلزم ذكرها
 الفرس مع أن لغة العرب
 تستغنى عنها كما ذكره
 الامام السنوسى
 بالأعراب وترك
 المنحرفات لعدم كثرة
 نفعها وإنما تذكر
 تدريا للطلبة وامتناعا
 للأفكار . ولما فرغ
 من تقسيم الحلية أخذ
 في بيان الشرطية
 وأقسامها فقال (وإن
 على التعليق) أى ربط
 إحدى القضيتين
 بالأخرى وعلى معنى
 الباء (فيها) أى القضية
 (قد حكم)

كما سيأتي (قوله أى إن حكم فيها الخ) بيان لما هو أصل التعبير وإشارة إلى أن إن داخله على فعل
مقدر يفسره المذكور لأن أدوات الشرط لا تدخل إلا على الفعل (قوله شرطية) سميت شرطية لوجود
حرف الشرط فيها لفظاً أو تقديرًا فدخلت المنفصلة لأن قولنا العدد إمامزوج وإمافرد في قوة قولنا إن
كان العدد زوجاً فلا يكون فرداً وإن كان فرداً فلا يكون زوجاً . واعلم أن الجملة كانتكون صادقة
وكاذبة تكون الشرطية كذلك وصدقها بمطابقة الحكم فيها بالاتصال والانفصال لنفس الأمر
وكذبها بعدم هذه المطابقة هذا إن كانت موجبة فإن كانت سالبة فصدقها بمطابقة سلب الحكم
المذكور وكذبها بعدم هذه المطابقة أعم من أن يكون طرفا الشرطية صادقين نحو كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود أو كاذبين نحو كلما كان الإنسان حمرا فهو ناهق (قوله بمعنى الربط المذكور)
أى ولم يحمله على ظاهره من توقيف شئ على شئ لأنه الخ أى وإذا حملناه على ظاهره لم يكن كلامه
شاملا للمنفصلة مع أنه سيقسم الشرطية إلى المتصلة والمنفصلة فيكون في كلامه تقسيم الشئ إلى نفسه
وغيره (قوله قد وقع الربط) من إقامة الظاهر مقام المضمحل طول الفصل ولئلا يلزم عمل ضمير المصدر
في قوله بالعناد (قوله وأنه لا يصح الخ) عطف على العناد (قوله أى كل منهما الخ) بيان لوقوع الربط
بين جزئيهما بالعناد (قوله صريحا) كافي للتصلة أو استلزاما كما في المنفصلة لأنها تدل على العناد بين طرفيهما
وهذا يستلزم توقف ثبوت أحدهما على انتفاء الآخر في مانعة الجمع وتوقف انتفاء أحدهما على ثبوت الآخر
في مانعة الخلو وتوقف ثبوت أحدهما على انتفاء الآخر وتوقف انتفاء الآخر على ثبوت الآخر في مانعة
التقرير يعلم أن الشئ الذى قبل أو في تعليل الشارح بالنظر لمانعة الجمع والشئ الذى بعد أو بالنظر لمانعة
الخلو وأن أومانعة خلو فتجوز الجمع ويكون اجتماع الشقين تعليلًا لمانعتهما (قوله لاتصال طرفيهما)
أى اقترانهما صدقا ومعية أى من جهة التحقق والمصاحبة ومعنى الاتصال من جهة الصدق أنه كلما تحقق
أحدهما تحقق الآخر ومعنى الاتصال من جهة العبة اجتماعهما وتصحبهما وعدم التنافي بينهما وذكر
الاتصال معية بعد ذكر الاتصال صدقا من ذكر اللازم بعد الملزوم وإنما فسرنا الصدق بالتحقق لأن
الصدق في القضايا بمعنى التحقق كما أنه في المفردات بمعنى الحمل (قوله ومثلها) بالجر عطفًا على شرطية .
وأنتخير بأنه لا ضرورة لزيادة مثلها من حيث المعنى لأن الماهلة في الربط المذكور متحققة من جعل
المنفصلة قسما من الشرطية كذا في حاشية شيخنا العدوى (قوله وفي قولنا) الضمير له وللصنف لأن
بعض المقول مقوله وبعضه مقول المصنف أو للشارح فقط باعتبار أنه أقر ما للصنف فاندفع ما قيل هنا
(قوله إلى أن تسميتها شرطية تجوز) أى في الاصطلاح وهذا لا يناسب ما قدمه من تعريف الشرطية
بما يعم المتصلة والمنفصلة وحمل التعليق فيه على ما يصلح لها لأن تعريف الشئ إنما يكون بما يدخل
أفراده الحقيقية فقط ولهذا قال في الشرح الكبير لكن على هذا لا يصح إدخالها في تعريف الشرطية
لأن تعريف الشئ لا يكون شاملا لأفراده المجازية (قوله باعتبار الربط) أى بسبب اعتبار الربط
يعنى أن علاقة التجوز المشابهة في الربط كما صرح به في الكبير (قوله أو هي حقيقة اصطلاحية) هذا
هو المناسب لما مر من إدخالها في التعريف ولم تكن لغوية لأن الظاهر أن الشرط عند اللغويين
توقيف شئ على شئ صراحة (قوله لوجود حرف الانفصال فيها) قال السعد في شرح الشمسية : اعلم
أنه ليس كل ما استعمل فيه أدوات الانفصال يجب أن يكون أحد المنفصلات الثلاث فقد قال
في الاشارات وقد يكون لغير الحقيقي أصناف أخر غير مانعة الجمع ومانعة الخلو نحو رأيت إماما زيدا
وإماما عمرا والعالم إما أن يعبد الله وإما أن ينفع الناس اه ذكره الغنيبي والشارح في كبيره فيما بآتى

جعل كلامه شاملا
للمنفصلة والمتصلة لأنه
سيقسم الشرطية إليهما
والربط المذكور في
المتصلة ظاهره وفي المنفصلة
باعتبار أنه قد وقع الربط
بين جزئيهما بالعناد أى
كل منهما لا يتفك عن
معاندة الآخر وأنه
لا يصح الاقتصار على
أحدهما فلا تقول العدد
إمامزوج وتسكت
ويصح كون التعليق
باقيا على معناه ويراد
أن الشرطية ما حكم
فيها بالتعليق صريحا
أو استلزاما فتدخل
المنفصلة لأن ثبوت
أحد طرفيهما متوقف
على انتفاء الآخر
أو انتفاء أحدهما متوقف
على ثبوت الآخر
(وتنقسم أيضا) كما
انقسمت الجملية إلى
ما مر (إلى شرطية
متصلة) نحو إن كانت
الشمس طالعة فالنهار
موجود وسميت شرطية
لوجود أداة الشرط
فيها ومتعلقة لاتصال
طرفيهما صدقا ومعية
(ومثلها) في الربط
المعتمد (شرطية منفصلة)
نحو إما أن يكون العدد

زوجا أو فردا وفي قولنا ومثلها في الربط إشارة إلى أن تسميتها شرطية

مع

تجوز باعتبار الربط الواقع بين طرفيهما بالعناد أو هي حقيقة اصطلاحية وتسميتها منفصلة لوجود حرف الانفصال فيها وهو إما

مع مناقشة اليوسى في المثال الأول فانظره **(قوله مثلا)** أشار إلى أن أداة الانفصال لا تنحصر في بل منلها تارة أو ونحوها **(قوله عدم الاجتماع في الصدق)** هذا في المنفصلة مانعة الجمع وقوله أو في الكذب في مانعة الخلط وقوله أو فيهما معا في مانعتهما **(قوله من المتصلة والمنفصلة)** قال ابن يعقوب : المشهور في الاصطلاح أن المقدم هو مدخول أداة الشرط في المتصلة والثاني معلق على مدخولها وأما المنفصلة فلا مقدم لها ولا تالي لأن المعنى لا يختلف فيها بالتقديم والتأخير وقال في الكبير ماملخصه ما اقتضاه كلام المصنف من تسمية جزأى المنفصلة مقعما وتاليا هو ما صرح به بعض شراح إيساغوجي والسيد الشريف في شرح الحونجي والقطب بل اعترف هو بقرينها الذي كرى وجعلها تنعكس قال لأنهم لم يعتبروه لعدم فائدته وظاهر كلام السنوسي في المختصر وشرحه أن جزأىها لا يسميان مقعما وتاليا بل صرح بذلك في شرحه على إيساغوجي وعليه فلا تنعكس أصلا اه **(قوله وفي الرتبة في المتصلة)** لأنه اللزوم والمعلق عليه ورتبة اللزوم والمعلق عليه التقدم على اللزوم والمعلق وإن أخر في الذكر **(قوله)** وإن ذكر آخر في المتصلة لم يقل فيها للايضاح **(قوله)** نحو النهار موجود إن كانت الشمس طالعة قال السعد : والقول يحذف الجزء في مثل هذا إنما هو باعتبار النحاة اه وكأنه نكت على القطب حيث اقتضى كلامه أن المقدم لا يزال مقعما في اللفظ فانه قال والقضية الأولى من الشرطية سواء كانت متصلة أو منفصلة تسمى مقعما لتقدمها في الذكر وعلى ما اقتضاه كلام القطب درج ابن مزروق في شرح الجمل حيث قال التحقيق أنه أى المقدم لا يزال مقعما في اللفظ إذ جواب الشرط أبدا متأخر والمذكور أولا دليله هذا هو مذهب أهل التحقيق في اللغة العربية اه وما ذكره السعد يجب المصير إليه إن كان قد علمه من اصطلاح الناطقة ولا يعترض بمذهب النحاة لأن مقصود الناطقة المعاني فلا حاجة إلى تقدير شئ يتم المعنى بدونه ولا سيما وهو قول الكوفيين والمبرد وأبي زيد من النحويين قاله في الكبير **(قوله)** فلا ترتيب بين جزأىها إلا في الذكر أقول : قد يكون بينهما ترتيب معنوى كما إذا كان الحكم في أحدهما اثباتا لشيء وفي الآخر نفيًا له فإن رتبة إثباته مقدمة على رتبة نفيه إذ لا يعقل سلب شئ إلا بعد تعقله كالتقدم مرارا نحو هذا الشبح إيمان يكون إنسانا وإمان يكون غير إنسان ويمكن أن يجاب بأن المحصر إضافي بالنسبة إلى العناد وكأنه قال إلا في الذكر لافي العناد أو المعنى الترتيب المعنوى اللازم في كل منفصلة فانهم **(قوله)** تلازم أى تصاحب فهو من اطلاق الخاص وإرادة العام بقرينة الاطلاق الشامل للزومية والاتفاقية في قوله * أما بيان ذات الاتصال * ويحتمل أنه نزل الاتفاقية منزلة الدم لأنها لا تنتج في القياسات فيكون التلازم على حقيقته أى عدم صحة الانفكاك عقلا ثم التلازم هنا ليس من الجانبين دائما لأن نحو كلما كان الشئ * إنسانا كان حيوانا مضمون التالى فيه وهو كون الشئ * حيوانا لازم لمضمون المقدم وهو كون الشئ * إنسانا وليس كون الشئ * إنسانا لازما لكونه حيوانا فاللتفاعل هنا على غير بابيه بل بمعنى اللزوم وإضافته إلى الجزأين ملابسته لها لكونه نسبة بينهما فتكون الإضافة بمعنى اللام أو يجعل الجزآن كالطرف للزوم فتكون بمعنى فى . والحاصل أن المتصلة ما حكم فيها بصحبة التالى للأول كذا في الكبير **(قوله)** بصدق قضية أى تحققها **(قوله)** لعلاقة أى ملاحظة علاقة لما ستعرفه **(قوله)** توجب ذلك أى توجب صدق قضية على تقدير صدق أخرى **(قوله)** يستلزم المقدم التالى أى يستلزم تحقق المقدم في نفس الأمر تحقق التالى فيه وليس المراد الاستلزام في الثقل كما لا يخفى حتى يرد أن كثيرا من الأمثلة لا يلزم من تصور أحد الطرفين فيه تصور الآخر . واعترض كلامه بأن هذا لا يظهر فيما إذا كان المقدم مسبعا عن التالى أو كلاما مسببين عن آخر لأن السبب لا يستلزم سببا بعينه ولا مسببا آخر . وأقول : يجاب بأن في كلام الشارح اكتفاء أى أو يستلزم التالى المقدم أو شئ آخر إياهما بقرينة بقية كلامه

مع مناقشة اليوسى في المثال الأول فانظره **(قوله مثلا)** أشار إلى أن أداة الانفصال لا تنحصر في بل منلها تارة أو ونحوها **(قوله عدم الاجتماع في الصدق)** هذا في المنفصلة مانعة الجمع وقوله أو في الكذب في مانعة الخلط وقوله أو فيهما معا في مانعتهما **(قوله من المتصلة والمنفصلة)** قال ابن يعقوب : المشهور في الاصطلاح أن المقدم هو مدخول أداة الشرط في المتصلة والثاني معلق على مدخولها وأما المنفصلة فلا مقدم لها ولا تالي لأن المعنى لا يختلف فيها بالتقديم والتأخير وقال في الكبير ماملخصه ما اقتضاه كلام المصنف من تسمية جزأى المنفصلة مقعما وتاليا هو ما صرح به بعض شراح إيساغوجي والسيد الشريف في شرح الحونجي والقطب بل اعترف هو بقرينها الذي كرى وجعلها تنعكس قال لأنهم لم يعتبروه لعدم فائدته وظاهر كلام السنوسي في المختصر وشرحه أن جزأىها لا يسميان مقعما وتاليا بل صرح بذلك في شرحه على إيساغوجي وعليه فلا تنعكس أصلا اه **(قوله وفي الرتبة في المتصلة)** لأنه اللزوم والمعلق عليه ورتبة اللزوم والمعلق عليه التقدم على اللزوم والمعلق وإن أخر في الذكر **(قوله)** وإن ذكر آخر في المتصلة لم يقل فيها للايضاح **(قوله)** نحو النهار موجود إن كانت الشمس طالعة قال السعد : والقول يحذف الجزء في مثل هذا إنما هو باعتبار النحاة اه وكأنه نكت على القطب حيث اقتضى كلامه أن المقدم لا يزال مقعما في اللفظ فانه قال والقضية الأولى من الشرطية سواء كانت متصلة أو منفصلة تسمى مقعما لتقدمها في الذكر وعلى ما اقتضاه كلام القطب درج ابن مزروق في شرح الجمل حيث قال التحقيق أنه أى المقدم لا يزال مقعما في اللفظ إذ جواب الشرط أبدا متأخر والمذكور أولا دليله هذا هو مذهب أهل التحقيق في اللغة العربية اه وما ذكره السعد يجب المصير إليه إن كان قد علمه من اصطلاح الناطقة ولا يعترض بمذهب النحاة لأن مقصود الناطقة المعاني فلا حاجة إلى تقدير شئ يتم المعنى بدونه ولا سيما وهو قول الكوفيين والمبرد وأبي زيد من النحويين قاله في الكبير **(قوله)** فلا ترتيب بين جزأىها إلا في الذكر أقول : قد يكون بينهما ترتيب معنوى كما إذا كان الحكم في أحدهما اثباتا لشيء وفي الآخر نفيًا له فإن رتبة إثباته مقدمة على رتبة نفيه إذ لا يعقل سلب شئ إلا بعد تعقله كالتقدم مرارا نحو هذا الشبح إيمان يكون إنسانا وإمان يكون غير إنسان ويمكن أن يجاب بأن المحصر إضافي بالنسبة إلى العناد وكأنه قال إلا في الذكر لافي العناد أو المعنى الترتيب المعنوى اللازم في كل منفصلة فانهم **(قوله)** تلازم أى تصاحب فهو من اطلاق الخاص وإرادة العام بقرينة الاطلاق الشامل للزومية والاتفاقية في قوله * أما بيان ذات الاتصال * ويحتمل أنه نزل الاتفاقية منزلة الدم لأنها لا تنتج في القياسات فيكون التلازم على حقيقته أى عدم صحة الانفكاك عقلا ثم التلازم هنا ليس من الجانبين دائما لأن نحو كلما كان الشئ * إنسانا كان حيوانا مضمون التالى فيه وهو كون الشئ * حيوانا لازم لمضمون المقدم وهو كون الشئ * إنسانا وليس كون الشئ * إنسانا لازما لكونه حيوانا فاللتفاعل هنا على غير بابيه بل بمعنى اللزوم وإضافته إلى الجزأين ملابسته لها لكونه نسبة بينهما فتكون الإضافة بمعنى اللام أو يجعل الجزآن كالطرف للزوم فتكون بمعنى فى . والحاصل أن المتصلة ما حكم فيها بصحبة التالى للأول كذا في الكبير **(قوله)** بصدق قضية أى تحققها **(قوله)** لعلاقة أى ملاحظة علاقة لما ستعرفه **(قوله)** توجب ذلك أى توجب صدق قضية على تقدير صدق أخرى **(قوله)** يستلزم المقدم التالى أى يستلزم تحقق المقدم في نفس الأمر تحقق التالى فيه وليس المراد الاستلزام في الثقل كما لا يخفى حتى يرد أن كثيرا من الأمثلة لا يلزم من تصور أحد الطرفين فيه تصور الآخر . واعترض كلامه بأن هذا لا يظهر فيما إذا كان المقدم مسبعا عن التالى أو كلاما مسببين عن آخر لأن السبب لا يستلزم سببا بعينه ولا مسببا آخر . وأقول : يجاب بأن في كلام الشارح اكتفاء أى أو يستلزم التالى المقدم أو شئ آخر إياهما بقرينة بقية كلامه

الكسبية بأن يكون المقدم سببا في التالي نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود أو مسببا عنه كالأو عكست هذا المثال
أو يكونا مسببين عن سبب (١٠٢) آخر نحو إن كان النهار موجودا فالعالم مضى، إذ وجود النهار وإضاءة العالم

(قوله كالسبية) أى سبية المقدم للتالى أى كونه سببا له كالمثال الأول أوسبية التالى للمقدم كالمثال الثانى أوسبية شئ آخر له كالمثال الثالث (قوله وبالتصايف) عطف على كالسبية والتصايف كون الشئين بحيث لا يعقل أحدهما بدون تعقل الآخر ولا يتحقق أحدهما بدون تحقق الآخر كالأبوة والبنوة وإن تقدمت ذات الأب على ذات الابن إذ تقسم الذات لا يستلزم تقدم الصفة (قوله أو كان لأعلى وجه اللزوم) عطف على كان في قوله سابقا سواء كان على وجه اللزوم (قوله بما مر) أى يصدق قضية على تقدير صدق أخرى (قوله لالعلاقة) أى لا للملاحظة علاقة فلا يرد أن من أنواع العلاقة أن يكون المقدم والتالى مسببين عن سبب واحد ولا شك أن ناطقية الانسان وناطقة الحمار مسببان عن سبب واحد وهو تعلى القدرة والارادة عندنا فيكون قولنا إن كان الانسان ناطقا فالحمار ناطق لزومية مثل إن كان النهار موجودا فالعالم مضى. أفاده الغنى. وأعلم أن الاتفاقية قسبان خاصة وهى ما حكم فيها بصحة التالى للمقدم في الوجود للعلاقة نحو إن كان الانسان ناطقا فالحمار ناطق وعامة وهى ما حكم فيها بتحقيق التالى على تقدير تحقق المقدم سواء تحقق المقدم بالفعل أو لم يكن متحققا وكان بحيث لا ينافى تحققه تحقق التالى وكانت هذه أهم لأنهما يجتمعان في المثال للتقدم ونحوه مما تحقق مقدمه بالفعل وتنفرد العامة فيها لم يتحقق مقدمه بالفعل كقوله تعالى - ولو أن مافى الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله - فمقدمها يمكن الوقوع لكنه لم يقع وتالها وهو ما نفدت كلمات الله واقع مستمرا لينا فيه ولا يرفه تقدير وقوع المقدم فهو ثابت على كل حال كذا في الكبير (قوله أن ما ذكره المصنف) أى في تعريف التصلة بدليل تحليل لكن ما سيذكره الشارح من التجوز مجرى في تسمية السالبة شرطية لأنه لم يحكم فيها بالتعليق بل بسلبه فكان يبنى التنبية على هذا أيضا (قوله أو لزومية) عطف خاص على عام وكان عليه أن يزيد أو اتفاقية لأن تسمية السالبة الاتفاقية بالاتفاقية لمشابهتها أيضا للوجبة الاتفاقية والإفهى ليس فيها اتفاق بل سلب الاتفاق (قوله لمشابهتها للوجبة) أى في تركيب الطرفين والاشتغال على أداة الشرط وصرح كلامه أن تسميتها بذلك من باب الاستعارة ويحتمل أن ذلك حقيقة عرفية وعلى هذا يكون المعنى ما أوجبت تلازم الجزء من إثباتا أو نفي (قوله ليس فيها اتصال ولا لزوم) أى بل سلب الاتصال واللزوم (قوله ما أوجبت تنافرا) أعلم أن التنافر بين الطرفين إما أن يكون لدا بينهما فهى المنفصلة العنادية وهى التى تعرض لها الشارح وألجود اتفاق العاندة بينهما في الوجود فهى المنفصلة الاتفاقية ولو تعرض لها الشارح كما تعرض للاتفاقية المتصلة لكان أحسن وتنقسم أيضا إلى الأقسام الثلاثة الحقيقية كقولنا في شخص أسود كاتب إما أن يكون هذا أبيض أو كاتباً وماعة الجمع كقولنا فيه إما أن يكون هذا أبيض أو لا كاتباً وماعة الخلو كقولنا فيه إما أن يكون هذا لا أبيض أو كاتباً (قوله فالمنفصل إمامان مع) أشار الشارح إلى أن المصنف إنما ذكر مانع جمع باعتبار تأويل القسم الذى هو القضية المنفصلة بالخبر فكأنه قال الخبر المنفصل إما خبر مانع جمع الخ (قوله وهى التى) أنت لمراعاة الخبر أو لتأويل الخبر مانع الجمع بالقضية المانعة الجمع كالمشهور في التعبير (قوله صدقا) أى في الصدق أى التحقق أى أنها لا يصدقان في محل واحد أهم من كونهما يرتفعان عنه أولا لجريان التنب على أعمية مائة الجمع وأعمية مائة الخلو من مانعتهما كما ستعرفه ولا ينافى ذلك قوله بعد وتركب من الشئ والأخص

مسببان عن طلوع الشمس وبالتصايف نحو إن كان زيد أبابكر فبكر ابنه أو كان لأعلى وجه اللزوم وتسمى القضية حينئذ اتفاقية وهى التى يحكم فيها بما مر للعلاقة توجب بل اتفق أنهما وجدامعا نحو إن كان الانسان ناطقا فالحمار ناطق إذ لا علاقة بين ناطقية الانسان وناطقة الحمار حتى يستلزم أحدهما الآخر بل اتفق أنهما وجدامعا وإنما فسرنا التلازم في كلام المصنف بالتصاحب ليشمل كلامه الاتفاقية فانها متصلة ولا تلازم بين جزأها. وأعلم أن ما ذكره المصنف هو في الموجبة لأنها التى يحكم فيها بالصحة وأما السالبة نحو ليس ان كان هذا إنسانا كان حمارا قسمتها متصلة أو لزومية لمشابهتها للوجبة وإلا فهى ليس فيها اتصال ولا لزوم (وذا ذات الانفصال) أى المنفصلة (دون مين)

أى كذب (ما أوجبت تنافرا) أى تنافيا وعنادا (بينهما) أى المقدم والتالى (أقسامها) أى المنفصلة (ثلاثة فتملأها) فالمنفصل إما (مانع جمع) وهى التى حكم فيها بالتناقى بين جزأها صدقا نحو هذا الشئ لها شجر أو حمار

وتترك من الشيء والأخص من نقيضه (أو) مانع (خلو) وهي التي حكم فيها بالتناقض بين طرفيها كذبا نحو إما أن يكون الشيء غير أبيض وإما أن يكون غير أسود وتترك من الشيء والأعم من نقيضه (أو) مانع (هما) أي مانع الجمع والخلو فالضيق في الأصل مضاف إليه فلما حذف المضاف انضمل الضمير فقام مقام المضاف الرفوع فارتفع أي صار ضمير رفع معطوفا على مانع جمع ولا يصح كونه معطوفا على المضاف إليه التقدم كاهو ظاهر فالنقطة التي هي مائة جمع ومائة خلوة هي التي حكم بالتناقض بين طرفيها صدقا وكذبا وتترك من الشيء ونقيضه نحو إما أن يكون العدد زوجا أو غير (١٠٣) زوج أو من الشيء والسواى

لنقيضه كقولنا العدد

إما زوج وإما فرد

فطرقا هذه القضية

لا يجتمعان ولا يرتفعان

(وهو) أي مانعهما

(الحقيق) وتسمى

القضية حينئذ حقيقة

وسميت الأولى مائة

جمع لاشتغالها على منع

الجمع بين طرفيها في

الصدق . والثانية

مائة خلوة لاشتغالها

على منع الخلوة عن

طرفيها بمعنى أنهما

لا يكذبان معا والثالثة

حقيقة لأن التناقض

بين طرفيها أتم منه في

الآخرين (الأخص)

من الأولين (فاعلم)

فكل حقيقة يصدق

عليها أنها مائة جمع

وأنها مائة خلوة دون

العكس فتجتمع

الثلاثة في نحو العدد

إما زوج أو فرد وتنفرد

مائة الجمع بنحو إما

أن يكون الشيء أبيض

أو أسود ومائة الخلوة

من نقيضه لأن الشيء وقد تتركب ومثل ذلك يقال في مائة الخلوة (قوله) وتتركب من الشيء والأخص من نقيضه) فإن الشجر نقيضه لاشجر والحجر أخص من لاشجر وكذا الحجر نقيضه لاجبر والاشجر أخص من لاجبر (قوله كذبا) أي في الكذب أي الانتفاء أي أنهما لا يرتفعان عن المحل أعم من أن يجتمعا فيه أولا لاسر (قوله) وتتركب من الشيء والأعم من نقيضه) فإن غير أبيض نقيضه أبيض وغير أسود أعم من الأبيض وكذا غير أسود نقيضه أسود وغير أبيض أعم من الأسود والقاعدة أن أطراف مائة الخلوة ناقض أطراف مائة الجمع (قوله) أي صار ضمير رفع) وإن شئت قلت: لم يصر في محل رفع والتصد دفع نومه أنه أعرب رضا (قوله كاهو ظاهر) قال في الكبير لأنه يلزم عليه أن يكون مجرورا منفصلا وضمير الجر لا يكون إلا متصلا (قوله) هي التي حكم بالتناقض بين طرفيها صدقا وكذبا) قال في الكبير واعلم أن التعاريف السابقة شاملة للصدق والكذب لأن الحكم بالتناقض إن كان مطابقا وذلك بأن يحكم به بين الشيء ونقيضه أو السواى لنقيضه أو الأخص من نقيضه أو الأعم من نقيضه كانت صادقة وإن كان غير مطابق كإذا حكم به بين الشيء ومساويه أو الأعم منه أو الأخص منه مطلقا أو من وجه كانت كاذبة نحو إما أن يكون الشيء إنسانا أو ناطقا اه ومنه يعلم أن قول الشارح في كل قسم من الأقسام الثلاثة وتتركب من كذا وكذا أعصوص بالصدق (قوله) وتسمى القضية حينئذ حقيقة) أقول: الأولى التعبير بفاء التفرع أو أي التفسيرية فافهم (قوله في الآخرين) أقول: و يفتح الحاء ولو قال في الآخرين لناسب قوله الأولى والثانية (قوله الأخص) أي مطلقا من الأولين هذا على التعريفين السابقين لمائة الجمع ومائة الخلوة أما على تعريفهما للزيد آخر كل منهما لفظ فقط فالحقيقة مبينة لهما كإسدي كره الشارح ثم على ما ذكره المصنف تكون النسبة بين مائة الجمع ومائة الخلوة العموم والخصوص الوجهي فيجتمعان في الحقيقة وتنفرد مائة الجمع في نحو هذا الشيء إما أبيض أو أسود ومائة الخلوة في نحو هذا الشيء إما غير أبيض وإما غير أسود (قوله) وهذا في المنفصلات الوجبات) أي ما تقدم من تعريف المصنف للمنفصلة بما أوجبت تنافرا ومن تسمية أقسامها بمائة الجمع ومائة الخلوة وما تعهما من أن الحكم فيها بالتناقض (قوله) أو حقيقة اصطلاحية) قال في الكبير لكن التعاريف السابقة لم تشملها اه . وأقول: يمكن جعلها شاملة لها بأن المراد بقولنا ما حكم فيها بالتناقض أي أنبأنا أو نفينا (قوله) وإلا أي والإقتل بأحد الوجهين بل قلنا حقيقة لنوعية لم يسلم لنا لأنها تسلب الخ (قوله فهي) أي السواى تسلب معنى الجمع الخ أي يسلب فيها ذلك فالاستناد مجازي (قوله) فيصيح التمثيل بهذه الثلاثة) أما لمائة الجمع فباعتبار أنها تسلب التناقض بين كون الشيء إنسانا وكونه ناطقا في الصدق لأنهما يجتمعان صدقا في زيد مثلا وأما لمائة الخلوة فباعتبار أنها تسلب التناقض بينهما في الكذب لأنهما يجتمعان كذبا في الحمار مثلا وأما للحقيقة فباعتبار أنها تسلب التناقض

بنحو إما أن يكون الشيء غير أبيض أو غير أسود . ولكل من مائة الجمع ومائة الخلوة تفسير آخر أخص مما ذكرناه إن أردته فرد في آخر كل من تفسيريهما للتقدمين كلمة فقط فتكون الحقيقة مبينة لكل منهما بهذا التفسير وهذا في المنفصلات الوجبات وأما السواى فتقسمتها مائة جمع أو مائة خلوة أو حقيقة تجوز لمشاهتها موجباتها أو حقيقة اصطلاحية وإلا فهي تسلب منع الجمع أو منع الخلوة أو منهما نحو ليس إما أن يكون الشيء إنسانا وإما أن يكون ناطقا فيصيح التمثيل بهذه الثلاثة وقد تألف الحقيقة منها أكثر من عشرين في الظاهر

بينهما في الصدق والكذب لأنهما يجتمعان في زيد ويرفعان في الحمار كذا قرره شيخنا الشارح بدرسه واستشكله بعض بأنه تقدم أن الحقيقة تركب من الشيء ونقيضه أو المساوي لنقيضه ومادة الجمع من الشيء والأخص من نقيضه ومادة الخلق من الشيء والأعم من نقيضه والإنسان والناطق متساويان فكيف يصح التمثيل بهذه القضية للثلاثة . وأقول: هذا غلط محض لأن ما ذكر في الوجبة لأفي السالبة والإلزام تصدق سالبة قط كما لا يخفى (قوله) نحو العدد إما زائد أو ناقص أو مساو (العدد) هو مساوي نصف مجموع حاشيته القريتين أو البعدين على السواء مثلاً الثانية لما حاشيتان قريتان وهما العدد الذي قبها وهو سبعة والذي فوقها وهو تسعة ومجموعهما ستة عشر والثمانية نصفها وحاشيتان بعيدتان وهما ستة وعشرة ومجموعهما ستة عشر والثانية نصفها وعلى هذا فقس . وإن شئت قلت: العدد مائة ألف من الآحاد وعلى كل فالواحد ليس بعدد وإطلاق الحساب عليه اسم العدد مجاز من تسمية الجزء باسم كله وبذلك يندفع الاعتراض على كون القضية المذكورة منفصلة حقيقية بارتفاع أطرافها في الواحد والعدد على ثلاثة أقسام زائد وهو ما زاد عليه مجموع كسوره الصحيحة كائناً عشر فإن لها نصفاً وهو ستة وثلاثاً وهو أربعة وسدساً وهو اثنان وربعاً وهو ثلاثة ومجموعها خمسة عشر وهي زائدة عليها . واعلم أن التصف بالزيادة حقيقة لقوية إنما هو مجموع الكسور لا العدد فإطلاق الزائد على العدد وإن كان حقيقة عرفية مجاز عطف من وصف الشيء بوصف مصاحبه وقيل لقوى من تسمية الجزء باسم كله وناقص وهو ما ناقص مجموع كسوره الصحيحة عنه كالأربع فإن لها نصفاً وهو اثنان وربعاً وهو واحد ومجموع الاثنين والواحد ثلاثة وهي ناقصة عن الأربعة وفي إطلاق الناقص على العدد مأمراً ومساو وهو مساواه مجموع كسوره الصحيحة كالسبعة فإن لها نصفاً وهو ثلاثة وثلاثاً وهو اثنان وسدساً وهو واحد ومجموعها ستة وهي مساوية للأصل الذي هو الستة . واعلم أن ما مشينا عليه من تعاريف الأقسام الثلاثة بامراً ومن اسناد الزيادة والنقص والمساواة في التعاريف إلى الكسور هو المشهور وقيل العدد الزائد ما زاد على المجتمع من كسوره والناقص ما ناقص عنه والمساوي مساواه كذا في بعض حواشي الفري . فإن قلت : يرد أحد عشر وثلاثة عشر وسبعة عشر ونحوها من الأعداد التي ليس لها كسور صحيحة . قلت الكلام في العدد الذي له كسور صحيحة فلا يرد ما ذكر (قوله) في بحسب الحقيقة مؤلفة من جزئين فقط) لأن تركبها من الشيء ونقيضه والشيء ليس له الانقيض واحد أو المساوي لنقيضه وهو وإن كان قديتعدد لفظاً كما في المثال المذكور واحد معنى فإن المساوي لنقيض الزائد مجموع ناقص ومساو الذي هو بمعنى غير زائد ولأنها لو تركبت من ثلاثة أجزاء في الحقيقة وسدى الأول وكذب الثاني فالثالث إن صدق لم يعاند الأول وإن كذب لم يعاند الثاني (قوله) أما مائة الجمع) قال في الكبير لأن المركب من جزئين كل منهما أخص من نقيض الآخر لا بد أن ينفرد ذلك النقيض في محل آخر تحقيقاً لمعومه إذ لا يوجد في هذا الجزء لأنه نقيضه ولا ينحصر في الجزء الآخر لأنه أعم منه فصح الاقتصار على جزئين تارة والاثنيان بأكثر تارة أخرى وكذا مائة الخلق لأنها أبدا مركبة من نقائص أجزاء مائة الجمع وإما عبروا في تعريف مائة الجمع ومائة الخلق بطرفين لأنهما أقل ما يتحققان به فإذا علم الحكم بين الطرفين علم بين الأكثر قال السعد: والحق أنا إذا اعتبرنا الظاهر فالحقيقية أيضاً قد تركب من أكثر من جزئين كقولنا اللفظ المستعمل إما اسم أو كلة أو أداة وإن رجعنا إلى التحقيق فالمفصلة مطلقاً لا تركب إلا من جزئين لأنها تتحقق بانفصال واحد والنسبة الواحدة لا تكون إلا بين شيئين فعند زيادة الأجزاء تتعدد المنفصلات فإذا قلنا اللفظ المستعمل إما اسم أو كلة أو أداة فهي حقيقتان على أنه إما اسم أو غيره أو غيره إما كلة أو غيرها وهو الأداة وإذا قلنا إما أن يكون هذا الشيء شجراً أو حجراً أو إنساناً فهي ثلاث منفصلات مائة الجمع

نحو العدد إما زائد أو ناقص أو مساو فهي بحسب الحقيقة مؤلفة من جزئين فقط والأصل العدد إما زائد أو غير زائد فكذا غير زائد وعبر عنه بناقص أو مساو لأنه بمعناه فالعناد حقيقة إنما هو بين الزائد وغيره أما مائة الجمع فتتألف من أكثر من جزئين حقيقة وكذا مائة الخلق . واعلم أن الشرطية أن كان الحكم فيها

وإذا قلنا إما أن يكون هذا الشيء شجرة أو لاحراً أولاً إنساناً فهي ثلاث منفصلات مايات الحلق
 باعتبار الانفصال بين كل جزئين اه وإما كانت مانعة الجمع السابعة في التحقيق ثلاث منفصلات لأن
 منع الجمع حاصل بين الشجر والحجر وبين الشجر والانسان وبين الحجر والانسان اه ببعض نصيرف
 (قوله على وضع معين) أي جاري على وضع معين أي حالة معينة ككون الجهي بمقيداً بخصوص الآن
 أو بخصوص الركوب مثلاً . والحاصل أن الأوضاع في الشرطية كالأفراد في الحلية (قوله) وإلا فإن
 ذكر فيها الخ اعترض بأن ظاهره أن الكلية والجزئية والإجمال لا تجري في الخصوصية وليس كذلك
 بل تجري فيها ما ذكر كما هو صريح كلام السنوسي في المختصر حيث قلنا متنا وشرحاوتكون : أي
 الشرطية سواء كانت محصورة أو غير محصورة مهمة ومسورة كلية وجزئية موجبات بآيات النزوم
 أو العناد وسالبت برفعها فتكون الأقسام ستة في كل من الخصوصية وغير الخصوصية فالجميع اثنا
 عشر فسا اه قال اليوسى قوله فالجميع اثنا عشر فسا حسب متصلات وست منفصلات أما المتصلات
 فهي خصوصية كلية نحو كذا جثنى را كبا أكرمك ومحصورة جزئية نحو قد يكون إذا جثنى اليوم
 أكرمك ومحصورة مهمة نحو إن جثنى را كبا أكرمك وغير محصورة بكلمة نحو كذا جثنى
 أكرمك أوجزئية نحو قد يكون إذا جثنى أكرمك أو مهمة نحو إن جثنى أكرمك. وأما المنفصلات
 فخصوصية كلية نحو دائما إما أن تكون وأنت حى علما أو جاهلا أوجزئية نحو قد يكون إما أن
 تكون وأنت حى علما أو جاهلا أو مهمة نحو إما أن تكون وأنت حى علما أو جاهلا وغير محصورة
 كلية نحو دائما إما أن يكون العدد زوجا أو فردا أو جزئية نحو قد يكون إما أن يكون العدد زوجا
 أو فردا أو مهمة نحو إما أن يكون العدد زوجا أو فردا هذا كله من غير اعتبار التكيف أما إن اعتبر
 كانت أربعة وعشرين اثنا عشر موجبات ومثلها سواها بالخرف . ولقول : ما ينشئ عليه الشارح
 إحدى طريقتين للناطقة كما ذكره في الكبير حيث قال : بعد جريانه على ما في هذا الشرح الصغير
 مانصه وفي كلام الامام السنوسي ما يفيد أن الكلية وغيرها أقسام الخصوصية كما أنها أقسام لغير الخصوصية
 ثم قال وهذه الطريقة غير الطريقة التي ذكرناها أولا اه (قوله على تعميم جميع الأوضاع الممكنة)
 أي الممكنة الاجتماع مع المقدم كما في الكبير قال وإنما قيدنا الأوضاع بإمكان الاجتماع مع المقدم لأنه لا
 ذلك لما صدقت شرطية كلية أبدا لأن من الأوضاع نقيض التالي أو ضده فلا يصح استلزام المقدم التالي
 إذ لا يستلزم الشيء التقيضي في كذا كان زيد إنسانا كان حيوانا واعتبرنا كون زيد غير حيواني
 ولا متحرك بالارادة لاستلزام غير الحيوانية فلا استلزام للحيوانية مع ذلك لاستلزام النقيضين ولا يقال إن
 الشرطية على سبيل الفرض إذ لا يمكن الفرض مع التقيضي وقس على ذلك البنفسية اه وقال أيضا
 لا يشترط أن تكون تلك الأوضاع ممكنة في نفسها بل أن يمكن اجتماعها مع المقدم لو وقعت فإذا قلنا
 كذا كان الحجر إنسانا كان حيوانا كان لزوم حيوانية الحجر لانساقته ثابتا مع كل وضع يمكن اجتماعه
 معه من كونه ناطقا وكائنا واضحا وفي أي زمان ومكان وهذه الأوضاع تتجاعل الحجر لو كان إنسانا اه
 (قوله أو بعضها) عطف على تعميم (قوله) والإهملة نحو إن كان الخ مثل إن إذا ولو فاطمات الثلاثة
 إهال في المتصلة كما أن إطلاق إما إهال في المنفصلة (قوله كلا ومهما) أما كلا فهي في الأصل تعميم
 الأفراد ثم جعلت لتعميم الأوضاع لاكتسابها الطرفية من الحين المضافة هي إليه في الأصل الثابت
 عنه ما وأمامهما فهي في الأصل اسم شرط لما لا يعقل فهي لتعميم الأفراد فتصلح لهور الكلية
 الحلية قال السعد وهم نقلوها إلى عموم الأوضاع وجعلوها سور الكلية للتصلة قال اليوسى والأقرب
 أن جرى على ما حوز به بعض النحويين من وقوعها ظرفا استدلالا بنحو قوله :

على وسع معين
 فخصوصية نحو إن
 جثنى الآن أكرمك
 وزيد الآن إما كاتب
 أو غير كاتب وإلا فإن
 ذكر فيها ما بدل على
 تعميم جميع الأوضاع
 الممكنة فكلمة
 أو بعضها جزئية وإلا
 فهملة نحو إن كان هذا
 إنسانا كان حيوانا وإما
 أن يكون العدد زوجا
 أو فردا وسور الشرطية
 الكلية إذا كانت
 متصلة موجبة كذا
 ومهما نحو ومهما كانت
 الشمس ناطقة فالتجار
 موجود وإن كانت
 منفصلة موجبة

وإنك مهما تعط بطنك سؤله وفرجك لإلّا منتهى الدم أحما

وأما ادعاء الثقل مع تصريح جمهور علماء العربية بأنّ مهما جئني أكرمك لحن خير مرضى . لا يقال لأهل كل فنّ أن يصطلحوا على ما شاءوا ولا جبر في الاصطلاح . لأنّا نقول ليس هذا من الألفاظ التي يصطلح عليها ويتأدّى بها المعاني المذكورة في الفنّ وتكون قاصرة عليه كالحد والرسم بل من الأمور السكّية العامة . ألا ترى أنّ هذه القضايا التي يذكرونها وأسوارها لا يعنون بها قضايا مصنوعات ولا أسوارا محدّدات بل هي الحكم العربية بحيث كلّما وجدت في أيّ فنّ جرت فيها هذه الأحكام والعرب لفنّ من حيث هو معرب لا يكون له محيد عن لغة العرب ولا مراد وراء مرادهم اه كذا في السكّير ببعض تصرف وكان على الشارح أن يزيد ونحوهما لعدم انحصار سور الموجبة للتصا فيهما بل منه متى وأيان (قوله دائما) خلافا لمن توهّم أنها جبة الشرطية للتفصّل كما تقدم ومثل دائما على كل حال أبدا (قوله ليس ألينة) بقطع الهمزة أي ليس أبدا وأصلا وقد ذكر الشارح من الأسوار المشتركة ثلاثا ليس ألينة وهي مشتركة بين التصلة والتفصّل السالبتين السكّيتين وقد يكون وهي مشتركة بين التصلة والتفصّل الوجبتين الجزئيتين وقد لا يكون وهي مشتركة بين التصلة والتفصّل السالبتين الجزئيتين (قوله ونحوهما) مجلس مهما وليس متى (قوله وأمثلتها) وبيان أقسامها مذكورة في المطولات) بيان ذلك أنّ الشرطية متصلة كانت أو منفصلة تنقسم باعتبار اتحاد نوع طرفيها واختلافه أقساما لأنها إما أن تتألف من قضيتين حليتين أو من متصلتين أو من منفصلتين أو من مختلفتين وبهذا الاعتبار تنقسم التصلة تسعة أقسام والتفصّل ستة أقسام . أما أقسام التصلة التسعة : فالأول منها مركّب من حليتين نحو كلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . الثاني من متصلتين نحو متى كلّما كان هذا الشيء إنسانا كان حيوانا فهو كلّما لم يكن حيوانا لم يكن إنسانا . الثالث من منفصلتين نحو متى كان دائما إما أن يكون العدد زوجا أو فردا دائما إما أن يكون منقسما بنسب أو غير منقسم بهما . الرابع من حلية ومتصلة والحلية مقدمة نحو متى كان طلوع الشمس على لوجود النهار فكّلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . الخامس من متصلة وحلية والتصلة مقدمة نحو متى كان كلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فالنهار لازم لطلوع الشمس . السادس من حلية ومنفصلة والحلية مقدمة نحو كلّما كان هذا عددا فهو إما زوج أو فرد . السابع من منفصلة وحلية والتفصّل مقدمة نحو كلّما كان هذا إما زوجا أو فردا فهو عدد . الثامن من متصلة ومنفصلة والتصلة مقدمة نحو متى كان كلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فدايما إما أن تكون طالعة وإما أن لا يكون النهار موجود . التاسع من منفصلة ومتصلة والتفصّل مقدمة نحو متى كان دائما إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجود وكلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . وأما أقسام التفصّل الستة : فالأول منها مركّب من حليتين نحو إما أن يكون العدد زوجا أو فردا . الثاني من متصلتين نحو إما أن يكون كلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما قد لا يكون إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . الثالث من منفصلتين نحو إما أن يكون هذا العدد إما زوجا أو فردا وإما أن لا يكون إما زوجا أو فردا . الرابع من حلية ومتصلة نحو إما أن لا يكون طلوع الشمس على لوجود النهار وإما أن يكون كلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . الخامس من حلية ومنفصلة نحو إما أن يكون هذا ليس عددا وإما أن يكون إما زوجا أو فردا . السادس من متصلة ومنفصلة نحو إما أن يكون كلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن يكون إما أن تطلع الشمس أو يوجد النهار فهذه أقسام التصلة وأمثلتها وأقسام التفصّل وأمثلتها ولم يجعلوا أقسام

وهي نحو دائما إما
لن يكون العدد زوجا
أو فردا وإن كانتا
سالتين ليس ألينة
نحو ليس ألينة إذا
كان هذا إنسانا كان
حيوانا وليس ألينة إما
أن يكون الشيء إنسانا
أو ناطقا وسور الجزئية
إن كانت موجبة متصلة
أو منفصلة قد يكون نحو
قد يكون إذا كان
الشيء حيوانا كان
إنسانا وقد يكون إما
أن يكون الشيء حيوانا
أو فردا وإن كانت
سالبة متصلة قد
لا يكون وليس كلّما
ونحوهما نحو ليس كلّما
كان الشيء حيوانا كان
ناطقا وإن كانت سالبة
منفصلة ليس دائما وقد
لا يكون نحو قد
لا يكون إما أن يكون
الشيء حيوانا أو ناطقا
وكل من التصلة
والتفصّل تتألف من
حليتين أو من شرطيتين
أو منهما وأمثلتها
بيان أقسامها مذكورة
في المطولات . ولما فرغ
من القضايا شرع في
أحكامها على طريق
الاختصار والاقتصاد

المنفصلة تسعة كاتقسام التصلة مع تأتي ذلك باعتبار اقسام الرابع إلى ما قدم فيه الجملة على التصلة
وما كان بالعكس واتسام الخامس إلى ما قدم فيه الجملة على التصلة وما كان بالعكس واتسام
السادس إلى ما قدم فيه التصلة على التصلة وما كان بالعكس لعدم الترتيب الطبيعي بين طرفي التصلة
وإن كان فيها ترتيب ذكرى فافهم

خاتمة — ما مر من أن المراد بالتصالات والتفصلات إثبات لزوم أو العناد أو رفضهما فقط مذهب
الناطقية وأما أهل العربية فزعم السعد تبعاً لظاهر التخصيص والفتح أنهم مخالفون في ذلك وأبدى
فرقا بين مذهبي الفريقين بأن أداة للشرط عند أهل العربية إنما هي مقيدة لحكم الجزء مثل المفعول
ونحوه حتى إن نحو إن جئتني أكرمك معناه أكرمك وقت مجيئي إياي ونحو كما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود معناه أيضاً عند الحكم بوجود النهار في جميع أوقات الطلوع فالحكم به هو
الموجود والمحكوم عليه هو النهار. وأما عند الناطقية الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس
فالحكم عليه طلوع الشمس والمحكوم به لزوم وجود النهار قال شيخ شيخنا العلامة اليوسى وهو
دقيق غير أن فيه بحثاً وهو أنه لو كانت جملة الجزء مقيدة بما هو كالطرف لزم أن تكون عندهم
مستقلة بالأداة كسائر الجمل المقيدة بالظروف اللهم إلا أن يقال لا يلزم مساواة المشبه للشبه به من كل
وجه أو التفضيلة قد يعرض لها بالمعمدة من توقف القاعدة عليها وفيه بعد ذلك نظر وأيضاً ردت بنحو
إن أسلم زيد دخل الجنة وإن ارتد دخل النار وإن أوصى بشئ في محنته نفذ بعد موته عالم يقع فيه
الجزاء عند وقوع الشرط وهو كثير ولا يفهم من نحو هذا إلا التعليل عند من أصف كذا في الكبير
(قوله على غير الوجهات) أى على أحكام غير للوجهات إذ لم يذكر تناقض الوجهات ولا عكسها :
[فصل في تعريف وأحكام التناقض] أشار إلى التعريف باليت الأول وإلى الأحكام ببقية الأبيات
(قوله وقدموه على العكس) ووجه الحاجة إليهما أن إقامة الدليل في بعض المواضع على التصديق لإمكان
فيقام على إبطال تقيضه أو على صدق معكوسه فإذا أبطل أحد التقيضين كان الآخر حقا وإذا صدق
المعكوس صدق العكس إذ يلزم من صدق اللزوم صدق اللازم كما فرت بعض ضروب الأشكال غير الأول
إليه بالعكس وكما في الاستدلال على صدق بعض الحيوان أنبى بطلان تقيضه وهو لا شئ من الحيوان
بإنسان أفاده في الكبير (قوله لأنه يتم سائر القضايا) ولتوقف العكس عليه في الجملة لأن من طرق إثبات
العكس الخلف وهو يتم تقيض العكس مع الأصل يستلزم الحال كان يقال عكس كل إنسان حيوان بعض
الحيوان إنسان لأنه لو لم يصدق لصدق تقيضه وهو لا شئ من الحيوان بإنسان يضم كبرى إلى الأصل
صغرى هكذا كل إنسان حيوان ولا شئ من الحيوان بإنسان ينتج سلب الشئ عن نفسه ولاخل
إلا من تقيض المطلوب فاطلوب حتى (قوله بخلاف العكس) أى فانه لا يتم سائر القضايا لأنه ليس للشرطية
المنفصلة عكس أصلا على الصحيح ولا للسالبة الجزئية ولا للسالبة المهيمنة كإسباني (قوله إثبات الشئ)
ورفعه شامل للتناقض بين المفردين كقولنا إنسان لإنسان وللتناقض بين التقيضين (قوله إرادة
مفهوم هذا اللفظ) أى حقيقته ومعناه وهذا بمعنى قول غيره لإرادة الجنس (قوله وهو شئ معين) أى
وإن عبر عنه بنكرة فهو معرفة معنى (قوله وقال المصنف التفصيل) أى تفصيله فيما أتى إلى تناقض
بين شخصيتين وتناقض بين مهملتين إلى غير ذلك وإنما أسنده الشارح ليبراً من عنده لأن فيه نظرا
إذ التفصيل المسوق هو الذى في جملة النكرة الواقعة مبتدأ وهذا التفصيل في كلام آخر إذ ليس في جملة
النكرة إلا التعريف (قوله كريد لازيد) اختلافاً وإجبالاً وسلباً فإن مفهوم ريد إيجابى ومفهوم لازيد
سلبى فاختلافهما لا يسمى في الاصطلاح تناقضاً لأن أهل هذا الفن لا غرض لهم أصالة في المفردات فلهذا

على غير الوجهات كما
هو دأب المختصرات فن
جملة الأحكام التناقض
وقد أخذ فيه فقال :
[فصل في تعريف
وأحكام (التناقض)]
وقدموه على العكس
لأنه يتم سائر القضايا إذ
كل قضية لها تقيض
بخلاف العكس فان
بعض القضايا لا يتم عكس
وهو لغة إثبات الشئ
ورفعه، واصطلاحاً
معرفة المصنف بقوله
(تناقض) مبتدأ
والمسوق لإرادة مفهوم
هذا اللفظ وهو شئ
معين وقال المصنف
التفصيل (خلف) يضم
إليه اسم مصدر أى
اختلاف (التقيضين)
يخرج عنه اختلاف
المفردين كريد لازيد
والمفرد القضية كريد
وعمره قائم

واختلاف غير القضايا
من المركبات الانشائية
بغيرها ودخل
الاختلافها بالعدول
والاصح كزيد قائم
زيد هو لا قائم فان
المحمول في الأولى قائم
وفي الثانية لا قائم لأن
حرف العدول جزء من
المحمول والاختلاف
بالموضوع والمحمول
والزمان والمكان والقوة
والفعل والجزء والكل
والآلة والعلية والتمييز
والمفعول إلى غير ذلك
مع اتفاق الكيف
فأخرج جميع ذلك بقوله
(في كيف) أي إيجاب
وسلب (وصدق واحد)
من القضيتين وذكر
واحدًا لأنهما بمعنى
التولين والوالوالحال أي
والحال أن صدق إحداها
وكذب الأخرى (أمر
قوي) أي تبع دائما يعني
أنه يكون أمرا مطردا
فأخرج القضيتين
المتافين في الكيف
باستثناء هذه الحالة كما
إذا جاز صدقهما
أو كذبهما

خص التناقض في اصطلاحهم بما بين القضايا وكون اختلاف المهردين السابق لا يسمى اصطلاحا
تناقضا هو ما صرح به في الكبير وفي كلام بعضهم ما يفيد أنه يسمى بذلك اصطلاحا وإنما أخرجه هنا
من تعريف التناقض لأن الكلام هنا في أحكام القضايا ولأنها مطمع نظرم أصالة (قوله) واختلاف
غير القضايا أعاد النصف لبعد العهد بذكره أولا (قوله) من المركبات الانشائية) نحو قم لا قم وغيرها
كالمركبات الإضافية كغلام زيد ونوب محرو والتقييدية كحيوان ناطق وجوه فرد (قوله) حرف
العدول من الإضافة لأدنى ملازمة: أي حرف السلب الذي عدل به عن استعماله الأصلي (قوله)
والاختلاف بالموضوع كزيد قائم محرو قائم بقوله المحمول كزيد قائم زيد كاتب وقوله والزمان كزيد
جالس اليوم زيد جالس غدا وقوله والمكان كزيد جالس في المسجد زيد جالس في السوق وقوله والقوة
والفعل كقولنا الحرف في المدن مسكر بالقوة الحرف في الجوف مسكر بالفعل ولا يضر وجود اختلاف السكان
أيضا وقوله والجزء والكل كقولنا الزنجي أبيض بعض الظاهر الزنجي أسود كل الظاهر ولا يضر وجود
اختلاف المحمول أيضا كذا مثل ولا يخفى ما فيه إذ ليس كل ظاهره أسود لبياض أسنانه وأظفاره وبعض
عينيه ولعلمهم أرادوا بالبعض في المثال الجزء القليل والكل فيه الجزء الغالب والأولى عند التخييل زيد
حسن وجهها زيد حسن كلا وعدتوا القوة والفعل وحدة واحدة وكذا الجزء والكل لأن اختلاف
القضيتين لا يتصور في كل من الأربعة على انفراد كذا قيل. وأقول: يرد عليه نحو زيد طويل عنقا
زيد طويل يدا وقوله والآلة كزيد كاتب بالقلم الحديد زيد كاتب بالقلم غير الحديد وقوله والعلية كالبيت
نير بنور الشمس البيت نير بنور السراج وقوله والتمييز كطالب محمد فطالب محمد علما وقوله والمفعول
كضرب زيد محمرا ضرب زيد بكرا وقوله إلى غير ذلك كالحال نحو جاء زيد راكبا جاء زيد ضاحكا
(قوله مع اتفاق الكيف) ظرف متعلق بمحذوف حال من اختلافهما والاختلاف في قوله ودخل
اختلافهما إلى أن قال والاختلاف بالموضوع: أي حالة كونهما كائنين مع اتفاق الكيف يعني أن قول
المنصف خلف القضيتين يشمل اختلافهما بالكيف واختلافهما بغيره ما تقدم وهذا ليس تناقضا فأخرجه
بقوله في كيف فالتقييد بقوله مع اتفاق الكيف لأجل قوله فأخرج جميع ذلك بقوله في كيف (قوله أي
إيجاب وسلب) قال في الكبير وأما الحكم فهو الكلية والجزئية (قوله وذكر واحدا) أي أتى به لفظا
مذكرا والقياس تأنيثه لوقوعه على إحدى القضيتين لأنهما بمعنى القولين والقول مذكر (قوله والوال
لحال) أي من القضيتين وإنما جعلها للحال ولم يجعلها استثنائية ليكون قيدا من قيود التعريف
الداخلية فيه بخلافه على جعلها استثنائية (قوله وكذب الأخرى) أشار إلى أن في كلام المنصف كتمان
وأقول: يرد عليه أن الخبر حينئذ يصير غير مطابق لكونه مفردا والابتداء متعددا. ويجب أن يبتدأ
وإن تعدد لفظا واحد في الحقيقة لأن المقصود مجموع صدق إحداها وكذب الأخرى: أي الهيئة المجتمعة
منهما (قوله أي تبع) تفسير بالمعنى المعنوي ولعله أخذ قوله دائما من الإطلاق لأن الشيء إذا أطلق
انصرف إلى الكامل وقوله يعني الخ بيان للمعنى المراد هنا (قوله وليست بهذه الحالة) أي المقدمة وهي
أطراد صدق إحداها وكذب الأخرى ودخل في هذا التي أربعة أقسام: الأول ما احتمل صدقهما
وكذبهما بأن اختلافهما في الموضوع أو المحمول أو نحوهما ومثله الشارح بجوز زيد قائم محرو ليس قائم
الثاني ماوجب كذبهما ومثله بنحو كل حيوان إنسان ولا شيء من الحيوان إنسان. الثالث ماوجب صدقهما
ومثله بنحو بعض الحيوان إنسان بعض الحيوان ليس بإنسان. الرابع ما كان صدق إحداها وكذب
الأخرى ليس باطراد بل كان اتفاقيا ومثله بثلاثة أمثلة كليتين كقولنا كل إنسان حيوان ولا شيء
من الإنسان مجنون وجزئيتين كقولنا بعض الإنسان حيوان بعض الإنسان ليس بحيوان وشخصيتين

كأن اختلفا في الموضوع أو المحمول أو الزمان أو المكان أو القوة والفعل أو الجزء والكل أو الله أو العلة إلى غير ذلك من
اختلافهما بالانجاب والسلب نحو زيد قائم عمرو ليس قائم وكذا نحو كل (١٠٩) حيوان إنسان ولا شيء من

الحيوان بإنسان فانهما
كاذبتان لأن مفهوم
المحمول إنما هو ثابت
لبعض أفراد الموضوع
وكقولنا بعض الحيوان
إنسان بعض الحيوان
ليس بإنسان فانهما
صادقتان وكقولنا
كل انسان حيوان ولا
شيء من الانسان
بحيوان إذ المراد بقوله:
وصدق واحد أمر قتي
كون صدق إحداها
وكذب الأخرى أمرا
لازما لاتفاقيا وصدق
إحدى هاتين القضيتين
وكذب الأخرى أمر
اتفاقى لازم فلا تناقض
بينهما لأن المنطقي إنما
يعتبر الأمور المطلقة
الجزئية اللازمة لاحدى
الكليتين والكلية
الأخرى متناقضتان
وكذا أخرج نحو
بعض الانسان حيوان
بعض الانسان ليس
بحيوان لأن صدق
إحداها وكذب
الأخرى اتفاقى لاطراد
له بدليل تخلفه في نحو
بعض الحيوان إنسان
بعض الحيوان ليس
بإنسان فانهما صادقتان

كقولنا زيد إنسان زيد ليس بناطق (قوله كأن اختلفا في الموضوع) سيذكر الشارح مثاله وقوله
أو المحمول : وزيد قائم زيد ليس بضاحك ولا تخلفك استخراج بقية الأمثلة مما قدمناه قريبا (قوله
وكذا نحو كل الخ) اسم الإشارة راجع إلى مجاز صدقهما وكذبهما وفصل بكذا لأن ما بعدها قسم
غير القسم الذى قبلها كما عرفت (قوله لأن مفهوم المحمول) أى فى الكليتين المذكورتين وهو
مفهوم إنسان وقوله إنما هو ثابت لبعض أفراد الموضوع أى لا ثابت لجميعهم كما قالت القضية الأولى
ولامتنت عن جميعهم كما قالت الثانية (قوله وكقولنا) أقول الذى ينبغي ويحصل به سلامة التركيب
أن تعمل الكاف اسمية بمعنى مثل معطوفة على نحو فى قوله سابقا وكذا نحو كل حيوان إنسان الخ
وكذا نحو قولنا الخ فتكون كذا ملحوظة هنا أيضا لأن هذا أيضا قسم آخر كما عرفت سابقا ومثل
ذلك يقال فى قوله الآتى وكقولنا كل إنسان الخ تأمل (قوله إذ المراد الخ) أى وإنما أخرج قوله
* وصدق واحد أمر قتي * قولنا كل إنسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان لأن المراد الخ.
وأقول : كان يكفيه فى التعليل أن يقول لأن صدق إحدى الخ إذ كون المراد بقوله * وصدق واحد
أمر قتي * ما ذكره عليه فيما راجع إلى إعادته فافهم (قوله أمر اتفاقى) أى اتفق من كون المحمول
أعم من الموضوع بدليل تخلف ذلك فى الكليتين السابقتين أعنى كل حيوان إنسان ولا شيء من
الحيوان بإنسان إذ لاصدق لشيء منهما (قوله فلا تناقض بينهما) أى فى اصطلاح الناطقة (قوله نعم
الجزئية الخ) استدراك على قوله فلا تناقض بينهما دفع به توم القاصر أنه لا تناقض بينهما بوجه من
الوجود (قوله لاحدى الكليتين) أى الأولى أو الثانية فالجزئية اللازمة للأولى بعض الانسان حيوان
والجزئية اللازمة لثانية بعض الانسان ليس بحيوان (قوله والكلية الأخرى) بالرفع عطفا على الجزئية
اللزمية (قوله وكذا أخرج الخ) أى كإخراجه الكليتين السابقتين أخرج الجزئيتين المذكورتين أعنى
بعض الانسان حيوان بعض الانسان ليس بحيوان وإنما شبه إخراجهما بإخراج الكليتين السابقتين
لأن الإخراجين جهة واحدة وهى عدم الاطراد وكذا إخراج نحو زيد إنسان زيد ليس بناطق الآتى
فى كلام الشارح بقوله الآتى وأخرج أيضا نحو زيد الخ معطوف على أخرج التى بعد كذا هذه
هكذا يفنى أن تقرر عبارة الشارح (قوله اتفاقى) أى اتفق من كون المحمول أعم من الموضوع
(قوله وأخرج أيضا الخ) قال فى الكبير ما ذكر من خروج هذه الأشياء السابقة لعله اصطلاح
وإلا فلا خفاء أنه يقال لمن قال هذا إنسان هذا ليس بناطق إن كلاما متناقضا اه (قوله فقد
اكتفى المصنف الخ) تفريع على مجموع ما تقدم (قوله عن قولهم لداته) أى فى قولهم التناقض اختلاف
القضيتين فى الكيف اختلاف يقتضى لداته صدق إحداها وكذب الأخرى وأخرجوا بقولهم لداته
ما يقتضى ذلك لداته بل بواسطة أو لخصوص المادة ومثلا للأول بنحو زيد إنسان زيد ليس بناطق فلن
اقتضاء الاختلاف بينهما صدق إحداها وكذب الأخرى بواسطة أن زيد ليس بناطق بمعنى زيد ليس
بإنسان أو أن زيد إنسان بمعنى زيد ناطق ومثلا للثانى بنحو كل إنسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان
ونحو بعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان فإن اقتضاء اختلافهما ذلك للمصورة وهى
كونهما كليتين أو جزئيتين والالزام ذلك فى كل كليتين أو جزئيتين اختلفا بالانجاب والسلب والواقع خلافه بل
لخصوص المادة أى كون المحمول أعم من الموضوع (قوله لأن الأول) أى قول المصنف قتي يخرج

معا وأخرج أيضا نحو زيد إنسان زيد ليس بناطق لأن صدق إحداها وكذب الأخرى لاطراد له بدليل تخلفه فيما إذا اختلف
المحمول ولم يكن متساو بين نحو زيد قائم زيد ليس بقاعد وإنما صدقت إحدى هاتين القضيتين وكذبت الأخرى لما اتفق
من مسأولة محمول إحداها لمحمول الأخرى فقد اكتفى المصنف بقوله قتي انتهى هو عبارة عن الاطراد بقولهم لداته لأن القول بغيره

ما يخرجها الثاني وقرر كلام المصنف على هذا الوجه من قائل التحقيق وبه يدفع عن المصنف الاعتراض بأن التعريف غير مانع لصدقه على المثل المتقدمة (١١٠) ونحوها ولم أر أحدا عرج عليه وفي تفسير كلام المصنف هنا وجه آخر وأبحاث شريفة

ما يخرجها الثاني أى قولهم لذاته وقد عرفت الذى أخرجه الثاني (قوله المثل المتقدمة) يعنى الثلاثة الأخيرة (قوله عرج عليه) أى على هذا الوجه (قوله) وفي تفسير كلام المصنف هنا وجه آخر (يعنى أن كلام المصنف يصح تفسيره بوجه آخر فعليك باستخراجه. وليس المراد أن هذا الوجه الآخر ذكره فى الشرح الكبير إذ ليس فيه إلا الوجه الذى هنا على ما رأيت من نسخه (قوله) سمحنا بها) أى بهذه الأبحاث قال فيه.

تنبيه: قد علمت من تقرير هذا التعريف على هذا الوجه أنه يؤخذ منه اشتراط الاتحاد فى الأمور الثمانية المعبر عنها بالوحدات لأن قوله * وصديق واحد أمر فى * عبارة عن كونه مطردا ولا يكون أمرا مطردا إلا عند الاتحاد فيها وإن أريد بالتصديق فى التعريف القضيتان اللحدتان فى النسبة علمت من اشتراط تلك الوحدات أيضا وهى وحدة الموضوع فلا تناقض بين زيد قائم عمرو ليس بقائم والمحمول فلا تناقض بين زيد قائم زيد ليس بكاتب والزمان فلا تناقض بين زيد قائم أى اليوم زيد ليس بأصم أى أمس والمكان فلا تناقض بين زيد جالس أى فى المسجد زيد ليس بجالس أى فى السوق والاضافة فلا تناقض بين زيد أب أى لعمرو زيد ليس بأب أى لبكر والشرط فلا تناقض بين الزكاة واجبة فى مال الصبي أى إذا بلغ فصا الزكاة ليست بواجبة فيه أى إذا لم يبلغ فصا والقوة والفعل فلا تناقض بين الحر فى الدن بفتح الدال مسكر أى بالقوة الحر فى الدن ليس بمسكر أى بالفعل والجزء والكل فلا تناقض بين الزنجى أسود أى لجد الزنجى ليس بأسود أى كلمة وردتها كثير من المحققين إلى وحدتين وحدة الموضوع ووحدة المحمول واكتفى بعضهم بوحدة النسبة الحسكية ونقل عن الثارقي. وأما أنه لا تنحصر الوجوه التى تختلف بها القضايا اختلافا يخرجها عن التناقض فى هذه الوحدات الثمانية إذ تختلف بالحال والمفعول ونحوهما كما أثبتنا إليه سابقا ه ملخصا قال بعض من حشى الكاتبي: فان قيل قد صرحوا بأن قولنا زيد إنسان مناقض لقولنا زيد ليس بشعر وقولنا الإنسان ناطق مناقض لقولنا البشر ليس ناطق مع فقدان الشرطين وهما وحدة الموضوع ووحدة المحمول. قلنا المراد من الاتفاق فى الوحدات أهم من أن يكون بحسب اللفظ والمعنى أو بحسب المعنى فقط والاتفاق هنا وإن لم يكن بحسب اللفظ فهو بحسب المعنى اه (قوله فان تكن) الفاء لهما قرينة على التعريف لتضمنه جميع ما سيذكره وأوضحية أى إذا أردت تفصيل التناقض فنقول إن كان الخ (قوله أى نقبضا) أى ناقضا بدليل قوله على أن الخ ولو عبر به لكان أظهر فى إفادة كون المصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله وهو الأشهر) أى كون المصدر فى هذا المقام أولا بقيد خصوصية تيمم معنى اسم المفعول أشهر من كونه بمعنى اسم الفاعل. وأقول: لتع الأشهرية على كلا الاحتمالين مجال تأمل (قوله بحسب الكيف) ظرف لضم متعلق بنقض (قوله حاصل). أقول: إنما يظهر تقدير حاصل على غير احتمال بقاء المصدر على معناه أماعليه فالتقدير مسطور (قوله وسد غيره نقبض المهمة الخ) هو الصحيح (قوله لأنها فى قوة الجزئية) فكما أن نقبض الجزئية كلية مخالفة لها فى الكيف نقبض المهمة كلية مخالفة لها فى الكيف (قوله وما قررنا به المتن) يعنى قوله بحسب الكيف حاصل بأن تبدله (قوله هو الذى يدل عليه كلام المصنف فى شرحه) حيث قال فتناقضهما بحسب الكيف بأن تبدله اه (قوله وخذف الجار). أقول: إنما يحتاج إلى حذفه على غير احتمال بقاء المصدر على معناه أماعليه فلا (قوله عن التناقض بحسب الجهة) كالتناقض بحسب الضرورة والامكان الخاص (قوله والمقصود هو للبدل) أى فلا يقال لامعنى لكون التناقض حاصلًا

آخر وأبحاث شريفة
سمحتنا بها فى الشرح
(فان تكن) القضية
(شخصية أو مهمة *
منقبضا) أى نقبضا
على أن المصدر بمعنى
اسم الفاعل أو مفعول
على أنه بمعنى اسم المفعول
وهو الأشهر أو المصدر
باق على معناه غير موقول
(ب) بحسب (الكيف)
حاصل بل (أن تبدله)
أى الكيف فتبدل
الاحتمال بالسلب
والسلب بالاحتمال
فتقبض زيد قائم زيد
ليس بقائم وبالعكس
ونقبض الإنسان
حيوان عند المصنف
الإنسان ليس بحيوان
وبالعكس وعند غيره
نقبض المهمة إنما هو
كلية تخالفها فى الكيف
لأنها فى قوة الجزئية
فتقبض الإنسان
حيوان لا شئ من
الإنسان بحسب
ونقبض الإنسان ليس
بحيوان كل إنسان
تخبرنا وما قررنا به
المتن هو الذى يدل
عليه كلام المصنف
فى شرحه فيكون قوله
أن تبدله خبرا وخدفا

الجار مع أن مطرد واحتز بقوله بحسب الكيف عن التناقض بحسب الجهة فله أحكام مذكرة بالكيف فى المخلوقات ويصح جعل أن تبدله بدلا من الكيف بدلا لاشتراكه فى كونه خبرا والمقصود هو للتبدل فى نقبضا

حاصل بتبديل الكيف كما تقول نصير بدله أى علم بدو كما يجوز في قوله: صددت الكاس عناء عمرو . وكان الكاس مجراها الجينا
أن يكون الكاس اسم كان ومجراها بدل منه . واليمين خبر باعتبار البدل (وإن) (١١١) (تكن) القضية (محصورة

بالسور) السلكي
أو الجزئي الموجب
أو السالب (فانقض
ضد سور المذكور)
فيها فسور الایجاب
السلكي صده سور
السلب الجزئي وبالعكس
وسور السلب السلكي
ضده سور الایجاب
الجزئي وبالعكس فإذا
عرفت هذا (فان
تكن) القضية (موجبة
كناية) نحو كل انسان
حيوان فـ (ينقيضها
سالبة جزئية) وبالعكس
وهي في المثال المذكور
ليس بعض الانسان
بحيوان وبالعكس
(وإن تكن سالبة
كناية) نحو لاشئ من
الانسان بحجر
فـ (ينقيضها موجبة
جزئية) وبالعكس وهي
في المثال المذكور بعض
الانسان حجر وبالعكس
إذ لو كانتا كليتين جاز
كذلكهما بما بأن يكون
موضوعهما أعم من
محمولهما ولو كانتا
جزئيتين جاز صدقهما
معاً بأن يكون
موضوعهما كذلك
والنقيض لا يكذب
معاً ولا يصدقان معاً

بالسلب (قوله) كما تقول) تنظير قصد به إيضاح كون المقصود هو البدل لأن الشئ يتضح بنظيره
(قوله صددت) بكسر الهمزة أى منعت وقوله أم عمرو أى يأثم عمرو وقوله مجراها أى محل جرياتها
أو محل إجرائها فهو على الأول مفتوح الميم وعلى الثاني ضمها (قوله) واليمين خبر باعتبار البدل أى كونه
خبراً إنما هو باعتبار أن مجراها بدل من الاسم والبدل هو المقصود وذلك لأن معمولاً كان أصلهما
الابتداء والخبر ولا يصح أن يكون اليمين خبراً عن الكاس لأنهما متباينان والخبر عن المبتدأ في المعنى
فسحة الخبرية باعتبار إبدال مجراها من الكاس المقضي طرح البدل منه وقصد البدل ولا شك أن
البدل الذى هو مجراها عين الخبر الذى هو اليمين لأن اليمين عين محل جريان الكاس وإجرائها (قوله
فإذا عرفت هذا الخ) أشار إلى أن الفاء فصيحة في جواب شرط مقدر . وأقول : إنما يصح كون قوله
فإن تكن الخ جواباً لقوله إذا عرفت هذا بتقدير أى إذا عرفت هذا فأقول إن تكن الخ أو فقد
عرفت أنه إن تكن الخ إلى أنه لا داعي إلى كون الفاء في كلام المصنف فصيحة في جواب شرط مقدر
كما أشار إليه لصحة جعلها عاطفة عطف مفصل على محمل وصحة جعلها تفرعية فاقهم (قوله) فنقيضها
سالبة جزئية . أورد عليه أن موضوع السلكية غير موضوع الجزئية لأن موضوع السلكية جميع
الأفراد وموضوع الجزئية بعضها والبعض غير الكل وشرط التناقض الاتحاد في الموضوع . والجواب
أنه لما كان البعض الذى ورد عليه السلب في الجزئية وأورد عليه الایجاب في السلكية لدخوله في موضوع
السلكية كانتا متحدتين موضوعاً بهذا الاعتبار غاية ما في الباب أن موضوع السلكية قد اشتمل على شئ
آخر وهو البعض الآخر (قوله) وبالعكس) يعنى أن السالبة الجزئية تنقيضها موجبة كلية فالمراد بالعكس
هنا عكس القاعدة المذكورة أعنى قول المصنف فإن تكن موجبة الخ أى في كلام المصنف كسقاء وقوله
وهي أى السالبة الجزئية وقوله في المثال المذكور أى كل انسان حيوان وفي الكلام حذف مضافين أى
في مقام نقض المثال المذكور أى السالبة الجزئية التي تذكر في مقام نقض المثال الخ أوفى بمنحى إلى
متعاقبة بحال محذوفة أى وهي منسوبة إلى المثال الخ وقوله ثانياً وبالعكس يعنى أن ليس بعض الانسان
بحيوان فيقيضه كل انسان حيوان فالمراد بالعكس هنا عكس مادل عليه كلامه من أن كل انسان حيوان
نتيجه ليس بعض الانسان بحيوان كابدل على ذلك عبارته في الكبير حيث قال عقب قول المصنف تنقيضها
سالبة جزئية وبالعكس فنقيض المثال المذكور ليس بعض الانسان بحيوان وبالعكس اه ولو عر بها
في هذا الشرح الصغير لكان أحسن ومثل جميع ما ذكر يقال فيها يأتي هذا ما ظهر في تقرير هذه العبارة
فاحفظه (قوله) إذ لو كانتا كليتين) أى وإنما أوجب الاختلاف في المسورتين المتناقضتين في القضايا الأربعة
المحسورات لأنها لو كانتا كليتين الخ فهو علة المحذوف ثم رأيت في الكبير قال واشترط الاختلاف في الحكم
لأنهما الخ وهو بمنى ما قلنا (قوله) بأن يكون موضوعهما أعم من محمولها) نحو كل حيوان انسان ولا شئ
من الحيوان بانسان (قوله) بأن يكون موضوعهما كذلك) أى أعم من محمولها نحو بعض الحيوان
انسان بعض الحيوان ليس بانسان (قوله) والنقيض لا يكذب الخ) من تمام التعليل (قوله) وفي بعض
النسخ الخ) على هذا البعض لا يكون في هذا البيت كبير فائدة لعلمه بمقابلته ويكون ساكتاً عن نقيض
السالبة السلكية (قوله) وأجر جميع ما ذكر) أى من كيفية التناقض وشرطه في الشرطية لكن يقال بدل
وحدة الموضوع وحدة المحمول وحدة المقدم وحدة التالي قال في الكبير فنقيض الشرطية شرطية
توافقها في الجنس أى الاتصال والانفصال وفي النوع أى اللزوم والاتفاق وتخالفها في كيفية وكما وإن
كانت محصورة كان نقيضها محصورة وتخالفها في كيفية اه ملخصاً (قوله) كلما كان هذا انساناً الخ

وفي بعض النسخ بدل البيت الأخير : وإن تكن سالبة جزئية . ينقيضها موجبة كلية . وأجر جميع ما ذكر في الشرطية
مثال التناقض فيها كلما كان هذا انساناً كان حيواناً ليس كلما كان هذا انساناً كان حيواناً . هذا

هذا من أمثلة التناقض بين المتصلتين اللغويتين فلا بد من موجه كلية والثانية سالبة جزئية ومثال
للتناقض بين المتصلتين اللفظيتين كما كان الإنسان ناطقا كان الحمار ناطقا ليس كما كان الإنسان
ناطقا كان الحمار ناطقا ومثال للمتصلتين دائما إما أن يكون التعدد زوجا أو فردا ليس دائما إما أن
يكون العدد زوجا أو فردا .

[تصل: في تعريف وأحكام العكس] (قوله والقلب) عطف تفسير والقلب جعل السابق لاحقا واللاحق
سابقا قال في الكبير فهو في اللغة حقيقة في المصدر فإن أطلق على العكوس إليه فجاز مرسل (قوله
وجعلت أعلاها أسفلها) أي وأسفلها أعلاها (قوله على القضية الخ) ظاهر كلام الشارح أن إطلاقه
على كل من اللعين حقيقة اصطلاحية وهو ما في مختصر السنوسي وشرحه فانه جعله في المتن والشرح
مشتركا عرفيا بينهما قال الشيخ يس وفي المطالع خلافا له ولعل ما في المطالع ماصرح به بعضهم من
أنه في المتن الصدى حقيقة وفي القضية مجاز (قوله موافق) بالرفع صفة عكس وكذا اختلف وسيذكر
الشارح آخر الفصل وجه التسمية بالموافق والمخالف (قوله وعكس مستو) ويقال له عكس مستقيم
لاستواء طرفيه واستقامتهما لسلامة كل منهما من التبديل بالنقيض (قوله وهو) أي العكس
الستوى (قوله على أنه مصدر) أما على أنه بمعنى القضية فيعرف الستوى بأنه ضية تركبت بتبديل
طرفي قضية أخرى (قوله قلب جزأ القضية) وذلك في الشرطية بأن تجعل المقدم تاليا والتالي مقدما
وفي الجلية بأن يراد من الموضوع المفهوم ويجعل محمولا ومن المحمول الذات ويجعل موضوعا فالمراد
الجزآن بحسب الظاهر أي ما في العنوان والمذكر لما أريد منهما لأن المراد بالموضوع الذات والمحمول
للفهوم ولا يمكن جعل الذات محمولا وللفهوم موضوعا فلا يصح التبديل فله الصغرى في شرح الفرة كذا
في يس (قوله أي الموضوع والمحمول) إن قيل لا يتأتى تفسير المحمول موضوعا في نحو زيد قام فانه إذا
قبل لم يكن الفعل موضوعا والجواب أنه يجعل في محل الفعل ما يصح أن يكون موضوعا كنقيض القائم
أو بعض من قام زيد فيكون المحكوم عليه ذلك البعض والمحكوم به مفهوم زيد بعد أن كان الأمر
بالعكس وتركب هذا الجمل في عكس نحو قام زيد فيقال بعض القائم أو بعض من قام زيد فزيد
كان موضوعا مخرجا في اللفظ ثم جعل محمولا وإن لم يحصل تقديم ولا تأخير في هذا العكس فإن المداور
في مثل ذلك على نية التسليم بأن ينوى أن ما كان موضوعا يجعله محمولا وبالعكس والفهوم من قوله
قلب جزأ القضية أن يجعل الثاني بكماه أولا فخرج تبديل قولك الوند في الحائط إلى قولك الحائط في
الوند فليس عكسا إذ الحائط ليس هو في الأصل كل المحمول بل المحمول الاستقرار في الحائط فعكسه
بعض المستقر في الحائط وتد (قوله في الجلية) مثاله فيها قولنا في عكس كل إنسان حيوان بعض الحيوان
إنسان (قوله في الشرطية) مثاله فيها قولنا في عكس كلما كان الشيء إنسانا كان حيوانا قديكون إذا
كان الشيء حيوانا كان إنسانا (قوله فخرج قلب جزأ غير القضية) هذا خارج بضافة الجزآن إلى
القضية وعكس النقيض الموافق وعكس النقيض المخالف خرجا بضافة القلب إلى جزأها (قوله كالمركب
الاضافي) نحو ضارب غلام فعكسه إلى غلام ضارب لا يسمى عكسا (قوله عكس النقيض الموافق)
كقولنا في عكس كل إنسان حيوان كل مائيس يحويان هوليس بإنسان (قوله وعكس النقيض المخالف)
كقولنا في عكس ما ذكر لاشي مائيس يحويان بإنسان (قوله لأنها لا ترتب طبيعيا بين جزأها)
لأن قولك العدد إثنين زوج أو فرد معناه الحكم بالعناد بين الزوج والفرد وهذا المعنى حاصل قدم الزوج
أو الفرد خلافا لما أفاده التعلل من أن المفهوم عند تقدير الزوج الحكم عليه بمعاينة للفرد وعند تقدير
الفرد الحكم عليه بمعاينة للزوج والمفهومان متضاران فيكون للفصله أيضا عكس مغاير لها في المفهوم

أعلاها أسفلها وفي
الاصطلاح يطلق على
التضحية التي وقع
الخويل إليها وعلى
المصدر وكان منها ثلاثة
أقسام عكس نقيض
موافق وعكس نقيض
مخالف وعكس مستو
وهو الذي اقتصر عليه
للعنف لأنه أكثر
استعمالا ولذا أقيد به قوله
(الستوى) ويترفعه على
أنه مستتر بقوله
(العكس) للستوى
(قلب) أي تبديل
(جزأ القضية) أي
الموضوع والمحمول في
الجلية والتقدم والتالي
في الشرطية فخرج قلب
جزأ غير القضية
كالمركب الاضافي فلا
يسمى عكسيا في
الاصطلاح وخرج
عكس النقيض الموافق
فانه قلب نقيضها
وعكس النقيض
المخالف فانه قلب أحدهما
ونقيض الآخر
وسنذكرهما ولم يقيد
القضية بكونها ذات
ترتيب طبيعي وهو في
ذلك موافق لكثير
من العلماء من عرّف
العكس وقد اعترض
عليهم بدلول المنفصلة

وبحسب أنه لا يحتاج إلى هذه الزيادة لأن قوله: قلب جزأى التصنية يقتضى أن كل واحده موضع طبيعى وإلا لم يكن عكسا وعبرة
 الصنف أحسن من قول بعضهم أن يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا لتناولها الشرطيات المتصلة (مع بقاء الصدق) بمعنى
 أنه إذا كان الأصل صادقا كان العكس كذلك لأن العكس لازم للقصية وصدق المزموم يستلزم صدق اللازم وليس المراد صدقهما
 في الواقع بل بأن يكون الأصل بحيث لو فرض صدقه لزم صدق العكس ولذا عبر بعضهم بالتصديق لأن التصديق لا يقتضى وقوع
 الصدق فخرج بهذا القيد قلبها لأمع شاء الصدق كقولنا في عكس كل إنسان (١١٣) حيوان كل حيوان إنسان

فلا يسمى هذا عكسا
 وترك الصنف الكذب
 لأنه لا يلزم من كذب
 الأصل كذب العكس
 إذ لا يلزم من كذب
 للمزموم ككذب اللازم
 فإن قولنا كل حيوان
 إنسان كاذب مع صدق
 عكسه وهو بعض
 الانسان حيوان ولم
 يقل مع بقاء الصدق
 على وجه اللزوم لإخراج
 نحو كل ناطق إنسان
 إذا جعلته عكسا لكل
 إنسان ناطق فإنه
 صادق لكن الصدق
 فيه اتفاق لما اتفق
 من مساواة المحمول
 للوضوع بدليل تخلفه
 في عكس كل إنسان
 حيوان لوعكسها كلية
 وكذا بعض الانسان
 ليس بحجر إذا عكسته
 إلى بعض الحجر ليس
 بإنسان فإنه صادق
 لكن صدقه اتفاق لما
 اتفق من مباينة
 الموضوع لمحمول تايانا

لأنه لما لم يكن فيه فائدة لم يعتبر به (قوله ويجاب الخ) ولك أن تقول أيضا استغنى الصنف عن التفيد
 هنا بقوله الآتى والعكس في مرتب بالطبع الخ (قوله لأن قوله قلب الخ) وذلك لأن التعبير بالقلب يقتضى
 أن كلا من الجزأين نقل عن مكانه الأصلي وربته العقلية (قوله وإلا) أى وإلا يكن له موضع طبيعى
 لم يكن عكسا كان الأولى أن يقول لم يكن قلبا لأنه المعبر به في التعريف ولأن في قوله وإلا لم يكن عكسا
 شائبة مصادرة (قوله أن يصير) بتشديد الياء مبنيًا للفعول إن بدى بياء تحية وللفاعل إن بدى
 بناء فوقية لا تخفيها لأن العكس الاصطلاحى بالمعنى الصدري إنما هو التبدل لا الحاصل به وهو التبدل
 كما يقتضيه التحقيق (قوله وليس المراد الخ) جواب لإيراد على الصنف هو أن تعريفه لا يشمل عكس
 القضايا الكاذبة مع أنها تنعكس (قوله بحيث لو فرض الخ) أى فالمراد بالصدق ما يعم الصدق الفرضي
 (قوله ولذا عبر بعضهم بالتصديق) فيه أن التصديق نسبة المخاطب إلى الصدق وهو ليس بشرط في تحقق
 العكس إلا أن يقال مراده بالتصديق تسليم الصدق (قوله كقولنا في عكس كل إنسان حيوان) أقول
 أراد العكس اللغوي فلا ينافي قوله بعد ذلك فلا يسمى هذا عكسا (قوله إذ لا يلزم من كذب المزموم)
 أى الأخص ككذب اللازم أى الأعم من المزموم أى والعكس لازم أعم من المعكوس فلا يلزم من كذب
 المعكوس ككذب العكس (قوله لإخراج) علة للثبوت وهو يقل (قوله إذا جعلته عكسا) أى لنحو ياكذا
 ما يأتى (قوله لوعكسها كلية) بأن قلت كل حيوان إنسان (قوله وكذا) أى مثل كل إنسان ناطق
 في إخراج عكسها بقيد على وجه اللزوم (قوله تايانا كليا) أما التباين الجزئى كالعموم والخصوص المطلق
 بين الانسان والحيوان فلا يتفق الصدق معه (قوله في نحو بعض الحيوان ليس بإنسان) فانك لوعكسها
 إلى بعض الانسان ليس بحيوان كان كاذبا (قوله والجواب عن المصنف) أى في تركه القيد على وجه اللزوم
 ولوقال تعليلا للثبوت المتقدم لأن قوله مع بقاء الصدق يغنى عنه وأسقط قوله والجواب الخ لكان أخصر
 (قوله وعكس الكلية) مبتدأ خبره لا يلزم معه الصدق أى لتخلفه في عكس كل إنسان حيوان إلى
 كل حيوان إنسان (قوله وكذا عكس الجزئية السالبة) أى لا يلزم معه الصدق لتخلفه في عكس
 بعض الحيوان ليس بإنسان إلى بعض الانسان ليس بحيوان (قوله مع أن الخ) ترق في الجواب بالنسبة
 إلى بعض ما أخرج بالقيد الذى تركه الصنف (قوله إلا كم الموجب) أقول زاد الشارح لفظ كم ليكون
 الاستثناء استثناء من القريب إليه الذى هو الحكم وإن كان يصح على بعد وتكلف كونه استثناء من
 القضية وكأنه قال إلا لوجبة الكلية فإن عكسها قلب جزأىها مع بقاء الصدق والكيفية فقط لا يقال
 يلزم على زيادة لفظ كم تغيير إعراب المتن ، لأننا نقول التغيير هنا غير ظاهر فلا يضر لأن الباء على
 كل حال مفتوحة فتحة بنية جريا على لغة من ينتظر فافهم قال في الكبير لا يقال التعريف لهاية

كليا إذ يتخلف في نحو بعض الحيوان ليس بإنسان . والجواب عن المصنف أنه لا حاجة إلى هذه الزيادة لأن قوله مع بقاء الصدق يغنى
 عنها لأن المراد ببقاء الصدق لزومه هو عكس الكلية لوجبة كنفها لا يلزم معه الصدق وكذا عكس الجزئية السالبة مع أن عكس
 نحو كل إنسان ناطق إلى كل ناطق إنسان خارج أيضا بقوله إلا لوجبة الكلية فعوضها لوجبة الجزئية (و) مع بقاء (الكيفية) أو
 الإيجاب والسلب بمعنى أن الأصل إن كان موجبا يكون العكس موجبا أو سالبا فبالا هذا يخرج قلبها لأمع بقاء الكيفية كقولك
 في عكس بعض الانسان حيوان ليس بعض الحيوان بإنسان فلا يسمى هذا عكسا في الاصطلاح (و) مع بقاء (الكلم) أى الكلية
 والجزئية (إلا كم) (الوجب) بحذف التاء ترخيا للضرورة أى الوجبة (الكلمية)

نحو كل انسان حيوان فلا يبقى في عكسها بل تبدل كليتها بالجزئية وإليه أشار بقوله (فموضوها) أى المناطقة (الموجب) بخلاف التاء لماصرة (الجزئية) وهى فى المثال المذكور بعض الحيوان انسان وكذا مافى قوتها وهى الشخصية ان كان محمولها كلياً وإلا فكيفها وهذا القيد الأخير لم تحده لغير المصنف فى تعريف العكس وهو حسن وقد تقدم أن التضيائاً ثمانية أنسام أربع موجبات وهى الشخصية والكليّة والجزئية (١١٤) والمهملة وأربع مثلاً سवाल فالأربع الموجبات عكس كل واحدة منها

بالمستوى جزئية موجبة
قوتك زيد حيوان
عكسه بعض الحيوان
زيهوكل انسان حيوان
وبعض الانسان
حيوان والانسان
حيوان عكسه بعض
الحيوان انسان ويصح
عكس المهمة الموجبة
إلى مهمة وكل ذلك
داخلى فى تعريف
المصنف وأما الأربع
السؤال فلا ينعكس
منها إلا الكليّة
والشخصية فينعكسان
كأنفسها فنعكس لاشئ
من الانسان بحجر
لاشئ من الحجر بانسان
وعكس ليس زيد
بعمرو وعمرو ليس زيد
وعكس ليس زيد
بحجر لاشئ من
الحجر زيد لأن
الشخصية فى حكم الكليّة
وأما الجزئية السالبة
والمهملة السالبة فلا
عكس لهما وإليه أشار
بقوله (والعكس)
المستوى (لازم لغير
ما وجد به) أى فيه

لأن الأفراد فلا يدخل فيه استثناء ، لأننا نقول ذلك من تدقيقات الحكماء ، والمناطقة والمصنف لم ينعن بذلك قصداً للتقريب والتسهيل على المتبدى ، أو نقول ليس هذا تعريفنا بل ضابط كما يشعر به كلام المصنف فى شرحه اهـ وينافى الجواب الأخير تصريح الشارع هنا فى غير موضع بأنه تعريف (قوله فلا يبقى) أى الحكم (قوله بل تبدل كليتها) أى الموجبة (قوله فموضوها الموجب) فى بعض نسخ المتن فموضوها الموجبة بفتح العين وسكون الواو وثابت التاء فى الموجبة (قوله وكذا مافى قوتها) أى مافى حكمها من حيث وقوعها فى كبرى الشكل الأول والثانى كالكليّة على مامة بيانه وسيأتى أيضاً ولوعبر الشارع بالحكم بدل القوة لكان أظهر لأن للتبادر من كونها فى قوتها أنها تؤول بها وترجع إليها وليس كذلك ثم حوجه شبهها بالكليّة أنها تنعكس جزئية ان كان محمولها كلياً فنعكس زيد حيوان بعض الحيوان زيد وليس المراد التشبيه فى الاستثناء لأن الشخصية لا كم لها حتى تستثنى (قوله وإلا فكيفها) أى شخصية فنعكس هذا زيد زيد هذا (قوله وهذا القيد) يعنى الاستثناء لاقوله والحكم لأنه ذكره غيره (قوله بالمستوى) الباء للتصوير (قوله جزئية موجبة) محله فى الشخصية ان كان محمولها كلياً وإلا فنعكسها شخصية كما مر . فان قلت : لو كانت الموجبة الجزئية تنعكس إلى مثلاً لصح عكس بعض الانسان زيد إلى بعض زيد انسان مع أنه لا ينعكس إليه لكذبه وصدق الأصل . قلت : ليس المراد بزيد فيما ذكر معناه الجزئى لأن الجزئى لا يقع محمولاً على مافيه من الخلاف المتقدم بل المراد معنى كلّى وهو السمسى زيد فعنى العكس بعض السمسى بزيد انسان وهو صادق أيضاً (قوله عكسه بعض الحيوان انسان) أفرد الضمير مع رجوعه إلى التضيائاً الثلاث قبله لتأولها بالذكور أو المراد عكس كل منها (قوله ويصح عكس المهمة) فى قوة الاستدراك على قوله عكس كل واحدة منها بالمستوى جزئية موجبة (قوله وكل ذلك داخل فى تعريف المصنف) أقول : اسم الإشارة يرجع إلى ما ذكر من عكوس الموجبات الأربع فى الجملة وإنما قلنا فى الجملة لأن المفهوم من المتن فى الشخصية والمهمة أنها ينعكسان كأنفسهما . وأما كون الشخصية تنعكس جزئية إذا كان محمولها كلياً وكون المهمة تنعكس جزئية فلم يفهمنا منه وهذا يندفع ما اعترض به هنا (قوله فينعكسان كأنفسهما) محله فى الشخصية إذا كان محمولها جزئياً كما فى المثال الأول الآتى للشخصية وإلا انعكست كليّة كما فى المثال الثانى الآتى لها (قوله المستوى) أخذه من آل التى للعهد التى كرى (قوله لغير ما وجد به) ذكر الضمير مراعاة للفظ ما وأنه بعد ذلك فى قوله ومثلاً مراعاة لمعناها إذ هى واقعة على التضيئة (قوله لا عكس لها لزوماً) أقول : يتبادر من العبارة أن التى منصب على القيد فيوم أنه قديكون لها عكس اصطلاحى وما يقوى الإيهام قوله بعد وقيدنا بقولنا لزوماً لأنه قد يصدق عكسها فى بعض المواد وهو خلاف ما قدمه من أنه لا بد فى العكس اصطلاحاً من الاطراد فى جميع المواد ويمكن أن يقال تسمية مالم يطرد عكسا باعتبار الصورة فتأمل (قوله يكون الموضوع فيها) كحيوان وقوله من المحمول كأنسان وقوله سلب الأخص هو اسان فى المثال وقوله عن بعض أفراد الأعم هوفيه حيوان (قوله لصدق نقيضه) أى ويلزم من صدق النقيض كذب الأصل

(اجتماع الحسنيين) وهما الجزئية والسلب والتى وجد فيه هو الجزئية السالبة (فاقتصد) أى توسط فى الأمور وهو تميم للبيت فالجزئية السالبة لا عكس لها لزوماً بدليل الانتقاض بمادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول فيصدق سلب الأخص عن بعض أفراد الأعم ولا يصدق سلب الأعم عن بعض أفراد الأخص فيصدق نحو بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق بعض الانسان ليس بحيوان لصدق نقيضه وهو كل انسان حيوان وقيدنا بقولنا لزوماً لأنه قد يصدق عكسها

في بعض المواد لا يصدق بعض الانسان ليس بحجر ويصدق عكسه أيضا وهو بعض الحجر ليس بانسان (ومثلهما) أي التي اجتمع فيها
الحسنتان في حتم لزوم العكس (المهمة السالبة) نحو الحيوان ليس بانسان (لأنها) أي المهمة السالبة (في قوة الجزئية) السالبة كانتندم
فقال لحد كور في قوة بعض الحيوان ليس بانسان وخرج بالمستوى عكس النقيض (١١٥)

الحسنتين (والعكس)

الاصطلاحى مطلقا (في)

مرتب بالطبع) والمراد به

ما يقتضى المعنى ترتيبه

بحيث لو أزيل تغير المعنى

ويفسر الترتيب بالطبع

أيضا بكون الثاني

يتوقف على الأول

ولا يتوقف الأول على

الثاني والمربط بالطبع

من القضايا هو المحلية

والشرطية المتصلة

وجميع ما تقدم من

الأحكام محال للشرطية

المتصلة مثلا كما كانت

الشمس طالعة كان

النهار موجودا تنعكس

إلى جزئية موجبة وهي

قد يكون إذا كان النهار

موجودا كانت الشمس

طالعة (وليس العكس

(في مرتب بالوضع) أي

الذكر دون الطبع وهو

المنفصلة نحو إما أن

يكون العدد زوجا وإما

أن يكون فردا فإذا

بدلنا طرفها وقلنا إما

أن يكون العدد فردا

وإما أن يكون زوجا لم

يسم هذا التبديل

عكسا لأن الترتيب

عكس

عكسا

عكسا

عكسا

عكسا

عكسا

عكسا

عكسا

(قوله في بعض المواد) أي الأمثلة وهو ما إذا كان بين الموضوع والمحمول تباين كلّي أو محمول وخصوص
من وجه وقد مثل الشارح للأول . ومثال الثاني بعض الحيوان ليس بأبيض فانه صادق مع صدق
عكسه وهو بعض الأبيض ليس بحيوان (قوله أي التي اجتمع الخ) أشار إلى أن الضمير عائد إلى
ملحظ المعنى (قوله في عدم لزوم العكس) فيه إشارة إلى أنه قد يتفق صدق عكس السالبة المهمة
كعكس الانسان ليس بحجر إلى الحجر ليس بانسان (قوله وخرج بالمستوى عكس النقيض)
أي بقسميه فانه يلزم ما وجد فيه اجتماع الحسنتين وهي السالبة الجزئية . مثال للوافق من عكس
نقيضها عكس بعض الحيوان ليس بانسان إلى بعض غير الانسان ليس بغير حيوان . ومثال الخاف منه
عكسها إلى بعض غير الانسان حيوان ومثل ما وجد فيه اجتماع الحسنتين المهمة (قوله والعكس
الاصطلاحى مطلقا) أي بأقسامه الثلاثة وإن كان المصنف جدد للمستوى كذا في الكبير (قوله والعكس
في مرتب الخ) تصرّح بما علم من التعبير بالتب في مركا أسلفه الشارح (قوله بحيث لو أزيل) أي
اقتضاء ملتصبا بحيث لو أزيل تغير المعنى وهذا القدر موجود في المحلية والشرطية المتصلة إذ بتأخير
للموضوع أو المقدم وجعله محمولا أو تاليا يتغير المعنى الأول (قوله بكون الثاني يتوقف على الأول
ولا يتوقف الأول على الثاني) هذا القدر أيضا موجود في المحلية والشرطية المتصلة لتوقف المحمول
على الموضوع والثاني على المقدم وعدم توقف الموضوع على المحمول أو العكس . أقول : هذا
إنما يظهر في المتصلة إذا كان المقدم سببا والثاني مسببا لا فبا إذا كان المقدم سببا عن الثاني نحو
كما كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة لأن الأمر فيه بالعكس : أي أن الأول متوقف
على الثاني والثاني ليس متوقفا على الأول ولا فبا إذا كانا مسببين عن سبب آخر نحو كما كان النهار
موجودا فالعالم مضى . لتوقف كل منهما على شيء آخر وهو طلوع الشمس وعدم توقف الثاني على
الأول فالتفسير الأول هو الذي ينبغي فتأمل (قوله وجميع ما تقدم الخ) في قوة التعليل لادخال الشرطية
المتصلة في المرتب بالطبع (قوله كما كانت الشمس الخ) مثال لعكس المتصلة الموجبة الكلية . ومثال
عكس المتصلة السالبة الكلية أن تعكس ليس أثبتة إذا كان النهار موجودا كان الليل موجودا
إلى ليس أثبتة إذا كان الليل موجودا كان النهار موجودا وأما المهمة والسالبة الجزئية من المتصلات
فلا عكس لهما (قوله وليس العكس في مرتب بالوضع) تقدم الخلاف في ذلك (قوله بل الترتيب
الذكرى الخ) أقول الأحسن والأخصر أن يقول بل هو ذكرى موكل الخ (قوله إذ المعنى) وهو
النافاة بين الزوجية والفردية (قوله بدل أول يبدل) بينهما للفاعل والضمير للشيء أو للفاعل والضمير
للترتيب (قوله وأما عكس النقيض الخ) مقابل التقيد بالمستوى في أول الفصل (قوله مع بقاء الصدق)
خرج به ما لا يبقى معه الصدق كقولنا في عكس لاشئ* من الانسان بحجر لاشئ* من غير الحجر
غير انسان فان الأصل . صدق والعكس كاذب وقوله على وجه اللزوم يخرج به ما يبقى معه الصدق
لا على وجه اللزوم بل اتفاقا كقولنا في عكس لاشئ* من الفرد بزواج لاشئ* من غير الزوج غير فرد
لاتفاق الصدق من جهة أن الفرد والزواج كالتقضيين بدليل تخلفه في المثال الأول فان العكس فيه كاذب
وهذا يعلم أن السالبة الكلية في عكس النقيض الموافق وكذا الخاف إن ماتنعكس جزئية قاله في الكبير

بين طرفها ليس طبعيا أي يقتضيه المعنى بحيث لو أزيل تغير المعنى بل الترتيب الذكرى في ذلك موكل إلى اختيار المتكلم
إذ المعنى فيه متحد بدل أو لم يبدل . وأما عكس النقيض الموافق فهو تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي
بنقيض الآخر مع بقاء الصدق والكيف على وجه اللزوم

نحو كل إنسان حيوان
كل ما ليس بحيوان
هو ليس بإنسان .
وأما عكس النقيض
المخالف فهو تبديل
الطرف الأول من
القضية ذات الترتيب
الطبيعي بنقيض الثاني
والثاني بعين الأول مع
بقاء الصدق دون
الكيف على وجه
اللزوم نحو كل إنسان
حيوان لاشئ مما
ليس بحيوان بإنسان
وسمى هذا مخالفاً للمخالف
لطرفيه إيجاباً وسلباً
والذي قبله موافقاً
لتوافقهما وتفصيل
أحكام هذين العكسين
مذكور في المطولات .
ولما فرغ رحمه الله
تعالى من مبادئ
التصورات ومقاصدها
ومن مبادئ التصديقات
شرع في أسنى المطالب
وأعلى المقاصد وهو
مقاصد التصديقات
وهي الحجج ويقال لها
القياس فقال :

[باب في القياس]
ووجه كونه أسنى
المطالب أن المستفاد
منه تصديق ومن
غيره تصور والتصديق
أشرف من التصور

ويؤخذ منه أن قوله على وجه اللزوم يرجع إلى بقاء الصدق فقط (قوله نحو كل إنسان حيوان المخ)
تمثيل للأصل والعكس بمحذف العاطف لجوازه اختصاراً على ما صرح به غير واحد وكذا يقال في نظيره
الآتي وهذا في الحليات. ومثاله في الشرطيات قولنا في عكس كلما كان الشئ حيواناً كان جسماً كما لم يكن
الشئ جسماً لم يكن حيواناً (قوله مع بقاء الصدق) خرج به ما لا يبتقى معه الصدق كقولنا في عكس
لاشئ من الإنسان بمجر كل ما ليس بمجر إنسان فإن الأصل صادق والعكس كاذب وقوله على وجه
اللزوم خرج به ما بقي معه الصدق لاشئ من وجه اللزوم بل اتفاقاً كقولنا في عكس لاشئ من الفرد زوج
كل ما ليس بزوج فرد لاتفاق صدقه من جهة كون الفرد والزوج كالتنقيضين بدليل تخلفه في المثال الأول
(قوله نحو كل إنسان حيوان المخ) هذا في الحليات. ومثاله في الشرطيات قولنا في عكس كلما كان الشئ مفراً
كان جسماً ليس أثبتة إذا كان الشئ غير جسم كان مفراً (قوله لتخالف طرفيه) أي موضوعه
ومحموله أو مقدمه وتاليه إيجاباً وسلباً وسمى الذي قبله موافقاً لتوافقهما . لا يقال لا يلزم اتفاقهما في الموافق
كافي عكس كل إنسان هو لا جماد إلى كل جماد هو لا إنسان ولاختلافهما في المخالف كافي عكس ما ذكر
إلى لاشئ من الجماد بإنسان . لأننا نقول للذكر إن ليس من العكس الاصطلاحي لأن صدقهما ليس باطراد
بل هو اتفاق اتفق من مباينة الجماد للإنسان مباينة كلية فلا يقدح عدم اللزوم في التعليل لأن التعليل
للاصطلاحي هذا ما ظهر لي ثم رأيت في الكبير مانعه مما هو الموافق موافقاً لموافقته لأصله في الكيفية
والمخالف مخالفاً لموافقته أصله فيها أنه وهو تعليل آخر ويمكن على بعد رد ما هنا إليه بأن يراد بطرفي
العكس القضية البدلة والمبدل بها لا الموضوع والمحمول أو المقدم والتالي ويراد بالعكس العكس
بالمعنى الصدري (قوله وتفصيل أحكام هذين العكسين مذكور في المطولات) حاصله كما أفاده في الكبير
أن السالبة الكلية تنعكس بالموافق إلى سالبة جزئية فعكس لاشئ من الإنسان بمجر بالموافق
بعض غير الحجر ليس بغير إنسان وبالمخالف إلى موجبة جزئية فعكس القضية المذكورة بالمخالف
بعض غير الحجر إنسان والموجبة الكلية تنعكس بالموافق إلى موجبة كلية فعكس كل إنسان
حيوان بالموافق كل لا حيوان هو لا إنسان وبالمخالف إلى سالبة كلية فعكس القضية المذكورة بالمخالف
لاشئ من لا حيوان إنسان والسالبة الجزئية تنعكس بالموافق إلى سالبة جزئية فعكس بعض الحيوان
ليس بإنسان بالموافق بعض غير الإنسان ليس بغير حيوان وبالمخالف إلى موجبة جزئية فعكس القضية
المذكورة بالمخالف بعض غير الإنسان حيوان والموجبة الجزئية لاتنعكس عكس نقیض بقسميه إذ
يصدق بعض الحيوان هو غير إنسان ولا يصدق عكسها بالموافق إلى بعض الإنسان هو غير حيوان ولا
عكسها بالمخالف إلى بعض الإنسان ليس هو بحيوان . وبالمجلة حكم عكس النقيض عكس حكم
المستوى فما يعطى للوجبات في المستوى يعطى للسوالب الموافقة لها في الحكم في عكس النقيض بقسميه
وما يعطى للسوالب في المستوى يعطى للوجبات الموافقة لها في الحكم في عكس النقيض بقسميه (قوله
أسنى المطالب وأعلى المقاصد) أي مطالب الفن ومقاصده وهي التعريفات والأقيسة فالجمع لما فوق الواحد
أو باعتبار الأفراد وعطف أعلى المقاصد على أسنى المطالب عطف تفسير (قوله وهي الحجج)
الضيق لمقاصد التصديقات (قوله ويقال لها القياس) الأولى الأقيسة كما عبر به في الكبير .

باب في القياس

(قوله ومن غيره) يعني التعريف قال في الكبير وبالمجلة فهذا الباب يبحث فيه عن كيفية استنتاج الأحكام
العقلية والشرعية وأما التصورات التي هي معرفة الماهيات بالكنه كما في الحدود أو بالوجه كما في الرسوم

لاشتاله على النسبة التي هي أشرف أجزاء القضية ، وهولفة تقدير شيء على مثال آخر . واصطلاحا ما أشار إليه بقوله (إن القياس) قول ملفوظ أو معقول (من قضايا صورا) أي ركب بصورة مخصوصة بقول (١١٧) جنس خرج عنه المفرد لأن

القول عند المطابقة
خاص بالركب وقوله
من قضايا صورا خرج
الركب الذي ليس
بقضية والقضية الواحدة
وإن لزما لذاتها قول
آخر كحسبها المستوى
أو عكس نقضها
والركبة تحوز يد قائم
لادامها إذ لا يطلق
عليها أنها قضيتان وإن
كانت في قوة القضيتين
والمراد أن القياس
مؤلف من قضيتين
فأكثر على القول بأن
القياس يتألف من
أكثر من قضيتين كما
سيأتي بيانه فال مؤلف
من قضيتين كقولنا
العام متغير وكل متغير
حادث يلزم عنهما قول
آخر وهو العالم حادث
والمؤلف من أكثر
كقولنا النبات أخذ
للحال خفية وكل أخذ
للحال خفية سارق وكل
سارق تقطع يده فهذا
مؤلف من ثلاث قضايا
يلزم عنها قول آخر
وهو النبات تقطع
يده والأول يسمى
سيطا أي والثاني
مركباً وليس ذكر

فانما جى بها لأجل هذا المقصد لأن كل تصديق لابد فيه من تصور فتقديم التصورات عليه من تقديم
الوسائل على المقاصد اه تصرف (قوله لاشتاله على النسبة) أي تعلقه بها ووقوعه عليها لأنها الصديق
بها وليس المراد باشتاله عليها أنها داخله فيه وجزء منه لأنها ليست جزءاً منه ولا على القول الصحيح بيساطته
ولا على القول بتركيبه من تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور النسبة وإدراك وقوعها أولاً وقوعها
لهم إلا أن يقدّر مضاف أي لاشتاله على تصور النسبة (قوله تقدير شيء) كالقماش على مثال آخر
بالإضافة أي مثال شيء آخر كالدرع أي معرفة قدر شيء بمثل شيء آخر فعلى معنى بآء الآلة ويدل
عليه قول الشارح في كبره كتقدير الثوب بالآلة الحسية التي هي مثال لما في الذهن الذي هو الترتاب
السكي مثلا إذ السك لا وجود له إلا في الذهن على التحقيق اه وهو يدل أيضاً على أن المراد بالشيء الآخر
المقدار السكي الموجود في الذهن قسميته شيئاً باعتبار اللغة اصطلاحاً للتكمين (قوله إن القياس)
قال في الكبير لما كان المعنى الآتي للقياس مخالفاً للمعنى اللغوي وللمعنى الأصولي كان المخاطب إماماً تردداً
أو منزلاً منزلة المتردد لأن المقام مقام أن يتردد في أن القياس هنا هو بالمعنى اللغوي أو الأصولي أو غيرها
فحسن التأكيد بأن . فان قلت إن تقوية الحكم وما هنا تصور . قلنا التصور هو التعريف المحمول على
القياس وأما إسناد التعريف إلى القياس فحكم اه (قوله قول ملفوظ) أي من حيث دلالة على المعنى
لأن حيث إنه ملفوظ إذ هو من هذه الحثية لا يستلزم شيئاً وهذا التعميم لا يجري في القول الآخر اللازم
الآتي في قوله مستلزماً بالاداءات قولاً آخر إذ المراد به المعقول قطعاً إذ المقدمات لا تستلزم شيئاً من ألفاظ
وإنما تستلزم شيئاً يتعلل سواء عبر عنه بعبارة أم لا إلا أن يقال اللازم ألفاظ من حيث دلالتها على المعاني
أنه في الكبير (قوله أي ركب بصورة) الباء للابسة وقوله مخصوصة بأن تكون مشتملة على الحد
الوسط ومستوفية لسائر الشروط الآتية في الأشكال (قوله المركب الذي ليس بقضية) كغلام زيد
(قوله كحسبها المستوى) كاستلزام كل إنسان حيوان بعض الحيوان إنسان وقوله أو عكس نقضها
أي الموافق كاستلزام ما ذكر كل ماليس بحيوان هو ليس بإنسان أو المخالف كاستلزام ما ذكر لاشيء
لما ليس بحيوان بإنسان وأوفى كلام الشارح مانعة خلو فتجوز الجمع وأدخلت الكاف استلزام نحو كل
إنسان حيوان بعض الإنسان حيوان (قوله والمركبة) أي القضية المركبة في المعنى من قضيتين
كمثال الشارح فانه مركب في المعنى من مطلقتين عامتين أولاً موجبة هي زيد قائم بالفعل ثانياً
سالبة هي مفهوم اللادوام تقديرها ليس زيد قائماً بالفعل فمثال المذكور من الوجودية اللادائمة غاية
الأمر أنه اكتفى عن التصريح بجهة الموجبة لفهمها من اللادوام فتأمل . قال في الكبير : وأورد
دخول الشرطية لتركيبها من قضيتين . وأجيب بأنها حال التركيب ليست قضيتين (قوله والمراد أن
القياس مؤلف من قضيتين فأكثر) دفع لما يتوهم من التعبير بالجمع أي فالجمع هنا مراد به افتتان
فأكثر (قوله النبات) أي للقبور لأخذ أكلان الموتى أو ما هو أعم من ذلك (قوله والأول) يعني
المؤلف من قضيتين فقط يسمى بسيطاً أي لأنه قياس واحد غير مركب في المعنى من أقضية متعددة بخلاف
الثاني (قوله وليس ذكر الخ) هذا دفع لاعتراض سيدي سعيد قدورة على المصنف بتكرار ما هنا مع
ما يأتي . واعتراض بأنه كان الأولى تأخير دفع هذا الاعتراض إلى ما سيأتي لأنه الذي يتوهم عنده التكرار .
وأقول : الذي دعاه إلى ذكره هنا إيراد سيدي سعيد هذا الاعتراض هنا (قوله فيما سيأتي) أي
في قول المصنف * فركبته إن ترد أن تعلمه * الخ (قوله والحق الخ) اعترض بأن هذا

الماتن كيفية تركيب القياس المركب فيما سيأتي تكرر لما هنا لأن تعريف القياس الشامل للبسيط والمركب لا يقتضي معرفة
كيفية تركيب القياس المركب بخصوصه متميزاً عن البسيط ، والحق أن القياس المركب

التعبر يقتضى أن بعضهم يخالف في رجوعه في المعنى إلى أقيسة بسيطة والظاهر أنه ليس كذلك .
وأقول : عبارته في الكبير ومن رأى أن النباش المركب ليس قياسا واحدا بل هو في التحقيق قياسان
أو أكثر أقصر على ذكر التضييقين أو التصديقين وعلى هذا فيجب عن ذكر الجمع كالمنصف بأنه أطلق
الجمع وأراد المعنى وكثيرا ما يستعمل ذلك أو أنه نظر إلى صورة القياس المركب ولاشك أن فيه قضايا
وهي أيضا تقتضى ذلك وعبرة سيدى سعيد قدورة والصحيح عند الحقّيقين أن القياس المركب يرجع
للبيسط اهـ وهي أيضا تقتضى ذلك وتسليم مقتضى هذه العبارات أولى من رده بمجرد الظن (قوله
راجع إلى أقيسة بسيطة في الحقيقة) فالقياس المركب المتقدم مركب من قياسين في الحقيقة الأول
النباش أخذ لئال خفية وكل أخذ لئال خفية سارق والثاني النباش سارق وكل سارق تقطع يده
فنتيجة القياس الأول هي صغرى القياس الثاني (قوله حال من ضمير صورا) لا يقال استلزامه بالذات قولا
آخر عن قب التصویر لا مقارنه ، لأننا نقول على تسليم ذلك مقارنه كل شئ بحسبه (قوله أخرج الاستقراء)
أى الناقص المفيد للظن وإعنا لم يقيد به لأنه المتعارف المفهوم عند إطلاق لفظ الاستقراء كما في شرح
السعد للشمسية وهو تتبع أكثر الجزئيات توصل إلى الحكم على كلها بحكمها كتتابع أكثر جزئيات
الحیوان توصل إلى الحكم على الحيوان بأنه يحرك فكه الأسفل عند المضغ لاجتماعها لأن التماسح إنما
يحرك فكه الأعلى أما الاستقراء التام وهو تتبع جميع الجزئيات لكونها مضبوطة توصل إلى الحكم
على كلها بحكمها كتتابع جزئيات العنصر من النار والهواء والماء والتراب توصل إلى الحكم على العنصر
بأنه متحيز فهو مفيد اليقين . واعلم أن مقتضى ما ذكرنا خروج تتبع نصف الجزئيات فأقل عن الاستقراء
وعليه يشكل استناد الفقهاء في مسائل إلى الاستقراء مع أنه لم يقع فيها تتبع لجميع الجزئيات ولأكثرها
كما في كون أقل سن الحیض تسع سنين وكون أقله يوما وليلة وأكثره خمسة عشر يوما وغالبه ستا
أوسعا فأنهم صرحوا بأن مستند الشافى في جميع ذلك هو الاستقراء ومعلوم أن الشافى لم يستقر
جميع نساء العالم في زمانه ولا أكثرهن بل ولاصفهن ولا ما يقرب منه فضلا عن نساء العالم في جميع
الأزمنة فالوجه ترك التقييد بالأكثر في الناقص وإن قيد به كثير من الناطقة بل يقيد البعض
كما في حصول الامام وتبعه الأسنوى وينبني ضبط البعض بما يحمل معه ظن الحكم فآله العلامة ابن قاسم في
آياته (قوله والتحليل) هو تشبيه جزئى بالآخر في جامع بينهما توصل إلى الحكم على الشبه بحكم الشبه به
كقولنا التبيذ مسكر كالخمر فيكون حراما قال منلا أحمد محل خروج الاستقراء والتحليل بقيد الاستلزام
إذا أريد باستلزام القول الآخر استلزام العلم اليقيني به أما إذا أريد ما يظن فلا يخرج عن التعريف
بهذا التقييد (قوله والضروب العقيمة) هي الفاسدة من جهة الصورة لأنها لا تستلزم القول الآخر كقولنا
لاشئ من الانسان بفرس وكل فرس جسم وسميت بالعقيمة لعدم اتجاها تشبيهها بالمرأة التى لا تلد أما
القياس الفاسد من جهة المادة فقط فسيأتى أنه داخل لأنه بحيث لو سلم لزمت النتيجة (قوله التى لا تقطع
بصدق لازمها) أقول : هذا صريح في أنها تستلزم قولا آخر إلا أنه غير مقطوع بصدقه بل تارة يكذب وتارة
يصدق لخصوص المادة نحو لاشئ من الانسان بفرس وكل فرس صهل وهذا ينافى إخراجها بالضروب
العقيمة بقيد مستلزما والذي يظهر لى أنها لا تستلزم قولا آخر أصلا حتى يصدق أو يكذب وأن ما يتصيد منها
الذى قد يصدق وقد يكذب ليس بنتيجة لازمة لها بل على صورة النتيجة اللازمة فتكون الضروب العقيمة
كلها خارجة بهذا التقييد فاحفظه (قوله لا مكان تخلف مدلولها عنها) علة لأخرج والضميران يرجعان
إلى الأمور الثلاثة المذكورة هذا هو الأحسن (قوله بحث ذكرته في الشرح الخ) حاصله أنه أريد
بالاستقراء القضية الاستقرائية نحو الانسان والفرس والبغل والمار ونحوها تحرك فكه الأسفل عند

راجع إلى أقيسة
بسيطة في الحقيقة
(مستلزما) حال من
ضمير صور أخرج
الاستقراء والتحليل
والضروب العقيمة
التي لا تقطع بصدق
لازمها لا مكان تخلف
مدلولها عنها وفي
إخراج الاستقراء
والتحليل بما ذكر
بحث ذكرته في الشرح
وفي حاشيتي على شرح
لمساغوى للشيخ
الاسلام (بالذات) أى
بذاته قال عوض من
الضمير

الضغ وبالتحليل القضية التخييلية نحو التبيذ كالخمر في الإسكار فهما خارجان بقوله صور من قضايا وإن أراد بالاستقراء المركب من مقدمتين فأكثر نشئة عن تصفع الجزئيات نحو الانسان يحرك فكه الأسفل عند الضغ والفرس كذلك والبغل كذلك وهكذا ولأريد بالتحليل قضيتان دالتان على تشبيه جزئي بجزئي بأن يكون قولنا في الإسكار خبر مبتدأ محضوف والأصل التبيذ كالخمر وذلك في الإسكار فلا نسلم خروجهما بسبب كونهما ظنيين وإلا لزم خروج الخطابة والشعر والجلد والفسطة لكونها ظنيات . والجواب باختيار الشق الثاني ومنع لزوم ما ذكر بإبداء فرق بين الاستقراء والتحليل وبين ما ذكر وهو أن الظني في الاستقراء والتحليل إنما هو ارتباط الحكم بهما . وأما مقدمات الاستقراء فيقيينة مشاهدة إذ تحريك الانسان فكه الأسفل عند الضغ مشاهد وكذلك الفرس والبغل ونحوهما والظني إنما هو ارتباط الحكم على الكل بهذا التحريك بما ذكر والتحليل أيضا مقدمته قينيتان إذ كون التبيذ يشبه الخمر في وجه مقطوع به وكون وجه الشبه الإسكار مقطوع به والظني إنما هو ارتباط حرمة التبيذ بما ذكر بخلاف الخطابة والشعر والجلد والفسطة فانها بالعكس أي أن الظني مقدمتها وأما ارتباط الحكم بها إن سلمت فيقييني فالخلل إنما هو في مادتها لافي صورتها والخلل في الاستقراء والتحليل في صورتها لافي مادتها وهم إنما اعتبروا في مقدمات القياس أن تكون بحيث لو سلمت أي سلم صدقها لزم عنها قول آخر أي لصحة صورتها فتقوله مستلزما أي لو سلمت قضائه فيدخل في القياس القياس الكاذب المقدمات الصحيح الصورة دون القياس الفاسد الصورة الصحيح المقدمات وتسميته قياسا على سبيل التجوز ولبعض في إخراج الاستقراء والتحليل بقيد مستلزما بحث آخر سيأتي دفعه (قوله أخرج الضروب العقيمة الخ) . أقول : كلامه هنا وفيما مر صريح في أن الضروب العقيمة قسبان غير مقطوع بصدق لازمها ومقطوع بصدق لازمها مع أن الضروب العقيمة التي هي أنواع تحت كل نوع منها أفراد وأمثلة دائما غير مقطوع بصدق لازمها وإن كانت أفرادها وأمثلتها منها كاذب اللازم ومنها صادق ويمكن أنه أراد بالضروب العقيمة أفرادها وأمثلتها من إطلاق الكلوي وإرادة الجزئي ثم هذا أيضا صريح في أن الضروب العقيمة تستلزم قولنا آخر وقد أعلنك بما فيه (قوله في المادة اتفاقا) أي بدليل كذب النتيجة إن أبدلت الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان (قوله وأخرج نحو قياس المساواة) لبعض في إخراجها بقيد بالذات بحث سيأتي دفعه (قوله وهو) أي قياس المساواة ما يتركب من قضيتين الخ هذا التعريف يشمل ما عر فيه بالمساواة كالمثال الأول وأ غيرها كالمبانيئة كالمثال الثاني والنصفية كالمثال الثالث واللزومية كالشس ملزومة للنهار والنهار ملزوم فتكون إضافته إلى المساواة باعتبار بعض الأمثلة وقوة كلام الشيخ في شرح مختصره تعطى أن قياس المساواة ما عر فيه بمادة المساواة وكذا قوة عبارة الشارع في كبره والراد بنحو قياس المساواة على الأول ما يتوقف على مقدمة أجنبية وليس فيه ضابط قياس المساواة كقولنا جزء الجوهر يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر وكل ما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فإن هذا يستلزم أن جزء الجوهر جوهر لكن بواسطة مقدمة هي عكس تقيض المقدمة الثانية وهي كل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر بناء على طريقة غير السنوسى وبيان ذلك كما أفاده في الكبير أن السنوسى قال المراد بالمقدمة الأجنبية التي يتوقف القول عليها ويخرج عن كونه قياسا غير اللازمة لاحدى المقدمتين لزوما ضروريا فيدخل في تعريف القياس المثال المذكور أعنى قولنا جزء الجوهر كما تدخل الأشكال الثلاثة غير الأول الصحيحة الصورة لأن المقدمة الأخرى التي تفترق إليها ليست بأجنبية عنها للزومها لاحدى المقدمتين وأما غيره فأخرج عن القياس ما يتوقف على مقدمة غريبة وفسرها بما تكون حدودها مغايرة لحدود القياس وقسمها إلى أجنبية وهي غير

أخرج الضروب العقيمة
التي يقطع بصدق
لازمها الخصوص المادة
نحو لاشئ من الانسان
بفرس وكل فرس
صالح فانه يستلزم
لاشئ من الانسان
بصالح لكن لا بالذات
بل لصحة ذلك في المادة
اتفاقا وأخرج نحو قياس
المساواة وهو ما يتركب
من قضيتين

متعلق بمحمول أولا موضوع الأخرى نحو زيد مساو لعمره وعمره مساو لسكران هاتين القضيتين مستلزمتان زيدا ليس مساويا لسكران
لأنهما بل بواسطة صدق مقدمة أجنبية وهي أن مساوي المساوي لشيء مساو لذلك الشيء ولذلك صدق هذا اللازم فالزم
تصدق لم يستلزم القياس شيئا كما (١٢٠) إذا قلنا الانسان مباين للفرس والفرس مباين للناطق لا يبرم منه أن

اللازمة لاحدى المتقدمين وغير أجنبية وهي اللازمة لاحدهما مع مغايرة حدودها لحدود القياس
كعكس النقيض في المثال السابق فأخرج ذلك المثال ونحوه عن تعريف القياس فعلم بذلك سقوط
ما قيل الأولى على ما ضعه هنا من تعميم قياس المساواة إسقاط لفظة نحو فتأمل وتسمية قياس المساواة
قياسا على سبيل التجوز لأنه يشبه القياس من حيث اشتماله على مطلق تكرر وإن لم يكن التكرار فيه
الحّد الأوسط (قوله متعلق) بكسر اللام . إن قلت : إن متعلق محمول الأولى هو الجار والمجرور
وموضوع الأخرى هو المجرور فقط فلا يكون هذا ذاك . قلت : المتعلق في الحقيقة هو المجرور فقط
والجار آلة للتعلق كابين في موضعه (قوله بل بواسطة صدق مقدمة أجنبية) المراد بها ما ليست مفهومة
من المتقدمين ولا لازمة لاحدهما موافقة حدودها حدود القياس أو لا تستلزم هذه الموافقة على مامر
من الخلاف فاندفع بقولنا ما ليست الخ ورود الشكل الأول لأن المقدمة الخارجية التي هو مبنى عليها
وهي أن لازم اللازم لازم مفهومة من مقدمته ضرورة وبقولنا ولا لازمة الخ ورود الأشكال الثلاثة
لأن المقدمة الخارجية التي تتوقف هي عليها لازمة لاحدى المتقدمين (قوله ولذلك) أى لأجل صدق
المقدمة الأجنبية (قوله فالزم تصديق) أى المقدمة الأجنبية (قوله لا يلزم أن يكون مباينا لذلك الشيء)
بل يكون تارة مباينا كما في قولنا الانسان مباين للفرس والفرس مباين للجماد وتارة لا يكون مباينا
كما في مثال الشارح (قوله لا يكون نضفا له) بل هو دائما ربع ذلك الشيء (قوله أى لا يكون
عين إحدى المقدمتين) هذا بيان للراد بمغايرة النتيجة للمتضمنين أى وليس المراد بها أن تكون
أجزاء النتيجة غير أجزاء المقدمتين إذ لا بد من تركب النتيجة من بعض أجزاء المقدمة الأولى
و بعض أجزاء المقدمة الثانية (قوله التضمنين) أى مجموع القضيتين المستلزم مجموعهما لاحدهما أى
لكل منهما على حدته استلزام الكل لجزئه كمجموع كل انسان حيوان وكل حجر جسم فلكل
من القضيتين دخل في الاستلزام فسقط ما أورد هنا . واعترض على إخراج ما ذكر بقيد قولنا آخر
بأنه خارج بقوله صور لما قدمه من أن المراد ركب بصورة مخصوصة وهي ليست موجودة هنا .
وأقول : اعتبار ذلك يؤدي إلى عدم خروج شيء بقوله مستلزما بالذات قولنا آخر خروج جميع ما خرج
به بقولنا بصورة مخصوصة فالأقرب أن الشارح إنما قصد تفسير صور ركب بصورة وأن قوله مخصوصة
بيان من عنده للواقع زائد على المتن فلماذا لم ينظر إليه في الإخراج وبهذا اندفع أيضا بحث بعض
في إخراج الاستقرار والتخييل بقيد مستلزما وإخراج نحو قياس المساواة بقيد بالذات بأنها خرجت
بقيد صور لأن المراد صور بصورة مخصوصة فافهم . وأورد أيضا إذا قلنا كل انسان انسان وكل انسان
حيوان أتيح عين الكبرى وإذا قلنا كل انسان حيوان وكل حيوان حيوان أتيح عين الصغرى .
وأجيب بوجود المتجه منها أن هذين ليسا من الأقيسة إذ مقدمتهما ليست كلهما قضايا لأن ما ادعى
أنه الصغرى في الأول والكبرى في الثاني ليسا قضيتين إذ لا بد من تغاير الطرفين في القضية ذهنا
واتحادهما خارجا وحيث كانا متحدين ذهنا وخارجا لم يكن المركب منهما قضية (قوله ساييم الين
وغيره) المراد بالين ما لم يفتقر إلى واسطة كما في الشكل الأول و بغير الين ما يفتقر إلى واسطة

الانسان مباين للناطق
لأن مباين المباين لشيء
لا يلزم أن يكون مباينا
لذلك الشيء وكذا إذا
قلنا الواحد نصف
الاثنين والاثنان نصف
الأربعة لا يلزم منه أن
يكون الواحد نصف
الأربعة لأن نصف
النصف لشيء لا يكون
نصفه (قولا آخر)
أى لا يكون عين
إحدى المقدمتين فإذا
قلت كل انسان حيوان
وكل حيوان جسم
أتيح كل انسان جسم
وهو ليس عين إحدى
المقدمتين فأخرج بقوله
قولنا آخر القضيتين
المستلزمتين لاحدهما
لأن اللازم ليس قولنا
آخر . فان قلت :
التعريف شامل
للقضيتين المستلزمتين
لعكسهما فلا يكون
مانعا . قلت : لاسلم
ذلك إذ هذا خارج
بقوله قولنا لأنه أفرد
فدل على أن مراده
به القول الواحد
والقضيتان المذكورتان

يستلزمان قولين لاقولوا واحدا والمراد باللزوم مايم الين وغيره فيتناول القياس الكامل
وهو الشكل الأول وغير الكامل وهو باقى الأشكال والمراد أنه يستلزم متى سلم ولا يشترط أن يكون مسلما بالفعل ليدخل
في التعريف القياس الذى مقدماته صادقة كما مر والذى مقدماته كاذبة كقولنا كل انسان جماد وكل جماد حمل فلهذا وإن
كان مؤلفا من قضيتين كاذبتين إلا أنه يحتمل لوسم استلزم أن كل انسان حمل

لأن القياس يجب أن يعرف بتعريف شامل الخطابة والمنسطة والجمل والشعر والبرهان لأن هذه كلها أجنسة ولزوم الشيء
لشيء كون الشيء بحيث لو وجد وجد لازمه وإن لم يوجد في الواقع (١٢١) وأما قول من قضيا ولم يقل من

مقدمات لتلازم العبور
لأنهم عرفوا المقدمة
بأنها ما جعلت جزء
قياس فأخذوا القياس
في تعريفها فلو أخذت
هي أيضا في تعريفه لزم
الدور (ثم القياس
عندهم) أي الناطقة
(قياس * فنه) أي
القياس (ما يدعي) أي
يسمى (بالاقتراضي وهو
الذي دل على النتيجة *
بقوة) أي بقوته أي
معناه يعني أن النتيجة
تتكون أجزاءها
متفرقة فيه ولا تكون
مذكورة فيه بهيئتها
الاجتماعية مثلا كل
جسم مؤلف وكل
موقف حادث ينتج كل
جسم حادث فهذه
النتيجة لم تذكر بهيئتها
الاجتماعية في القياس
بل ذكرت فيه
متفرقة وإن شئت
قلت هو الذي لم يذكر
فيه النتيجة ولا يقيسها
بالفعل وهذا بخلاف
الاستثنائي كما سيأتي
وسمى اقتراضا لاقتراض
الحدود فيه بلا استثناء
(واختص) القياس
الاقتراضي (بالحلية)

كتغيير كل من المقدمتين أو إحداهما ليرجع القياس إلى الشكل الأول (قوله لأن القياس الخ) علة
لدخول القياس الكاذب أيضا في التعريف (قوله ولزوم الشيء الخ) من جملة التعليل فهو منصوب
عطفًا على القياس (قوله وإن لم يوجد) أي الشيء للزوم (قوله أي معناه) أقول : تفسير القوة بالمعنى
لايلام مقابلتها بالفعل في الاستثنائي ولا العناية بعده (قوله يعني أن النتيجة الخ) بيان للبراد بالادلة
على النتيجة بالقوة فدلتها عليها كدلالة أجزاء السرير قبل تركيبها سريرا على السرير (قوله كل
جسم مؤلف) أي من أقبول والصورة على مذهب الحكماء ومن الجواهر الفردة على مذهب
المسكئين (قوله وإن شئت قلت الخ) على هذا يكون مفهومه عديمًا بخلافه على الأول فوجودي
(قوله ولا تقيسها) أتى به بما للصنف في شرحه وإن أوم أن التقيض مذكور في الاقتراضي
بالقوة مع أنه ليس كذلك لأخراج الشرطي الستنى فيه تقيض التالي لينتج تقيض المقدم (قوله
وهذا) أي الاقتراضي ملتبس بخلاف الاستثنائي أو اسم الإشارة راجع إلى ما ذكر من تعريف الاقتراضي
فيكون قوله بخلاف الاستثنائي على حذف مضاف أي بخلاف تعريف الاستثنائي فإنه مادل على
النتيجة بالفعل وإن شئت قلت هو الذي ذكرت فيه النتيجة أو تقيسها بالفعل (قوله لاقتراض الحدود
فيه بلا استثناء) أي لاتصلها فيه من غير فصل بينها بأداة الاستثناء التي هي لكن وللبراد بالحدود
خدوده الثلاثة الأصغر والأوسط والأكبر وسميت حدودا لأنها أطراف والحد في اللغة الطرف (قوله
بالحلية) الباء داخلة على المصور عليه (قوله ومع كون ابن سينا) هذا الظرف متعلق بقوله أورد
والقصد بذلك الاعتذار عن المصنف وابن الحاجب بأن تخصيصهما للاقتراضي بالحلية لفتح الشيخ
ابن سينا المستخرج للاقتراضي الشرطي في إنتاجه وإن أجيب عنه ولا يخفى أنه اعتذر غير قوي
لاندفاع ذلك القدر بالجواب عنه (قوله استخرج الأقيسة) أي الاقتراضية (قوله تشكيكات) أي
اعتراضات ثورت الشك بعضها في نتائج المتصلتين منه إذا كان من الشكل الأول وبعضها في نتائج
المتصلتين منه إذا كان من الثالث وبعضها في نتائج المتصلة مع الحلية فالأول أنه يصدق قولنا كل
كان الاثنان فردا كان الاثنان عددا وكلما كان الاثنان عددا فهما زوج ينتج كلما كان الاثنان
فردا فهما زوج وهو باطل وقد أجاب هو عن ذلك لكن الذي ارتضاه اليوسى في الجواب ما أجاب
به الخوئجي وهو منع كلية الشرطية الكبرى لأن معنى كليتها أن يكون التالي لازما للمقدم في جميع
الأوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم وإن كانت محالا في نفسها ولا شك أن من جملة الأوضاع التي
لاتنافي المقدم هنا كون الاتنين فردا لأنه يجماع كونه عددا وإن كان كونه فردا محالا في نفسه
ولا يستلزم كون الاتنين عددا على هذا الوضع الزوجية فليس كلما كان الاثنان عددا فهما زوج
والثاني أنه يلزم من إنتاج المتصلتين من الشكل الثالث أن تثبت لللازمة بين كل أمرين لا ملازمة
بينهما بل وبين المتناقضين وبين التضادين إذ يصدق مثلا كلما تحقق انسان ولا انسان تحقق انسان
وكما تحقق انسان ولا انسان تحقق لا انسان ينتج قد يكون إذا تحقق انسان تحقق لا انسان وهو
باطل ويصدق أيضا كلما تحقق السواد والبياض تحقق السواد وكما تحقق السواد والبياض تحقق
البياض ينتج قد يكون إذا تحقق السواد تحقق البياض وهو باطل وقد أجاب هو عن ذلك لكن
الذي ارتضاه اليوسى في الجواب منع صدق هذه المقدمات ولذلك كذبت النتيجة وسند النع أن
الشرطية لاتصدق إلا مع الأوضاع التي لاتناقض التالي ولا تضاده ولو سلمنا صدق المقدمات لم نعلم

هذا ما ذهب إليه المصنف كابن الحاجب ومنهم من كان ابن سينا هو الذي استخرج الأقيسة المركبة من الشرطية أورد
تشكيكات في إنتاج المتصلتين منه والمتصلة والحلية (١٦ - صبا)

كذب النتيجة إلا لو كانت كمية أما وهي جزئية فلا . والثالث أن الحلية صادقة في نفس الأمر والشرطية إنما هي بالفرض ولهذا لو قلنا كلها كان كل ثلاثة زوجا كان كل خمسة زوجا كانت متصلة صادقة لأن الباقي من الخمسة بعد الثلاثة زوج فلو كانت الثلاثة زوجا كانت الخمسة زوجا لأن المركب من الزوجين زوج ولو ضمنت إليها عملية صادقة وهي لا شيء من الزوج خمسة أنتج كلها كانت الثلاثة زوجا فلا شيء من الخمسة خمسة وهو باطل . وأجاب ابن سينا باعتبار المادة بأن الكلام ينحصر بعملية لا تنافي طرفا للتصلة وباعتبار الصورة يمنع كذب النتيجة بناء على أن المقدم الحال جائز أن يلزمه محال ونظر فيه اليوسى بأن استلزام الحال للحال إنما هو فيها إذا صدق لزوم فتصدق القضية وإن كان المقدم والتالي كاذبين نحو كلها كان الانسان فرسا كان صاهلا فلا خفاء في صدق هذه القضية بخلاف النتيجة السابقة فإنه لا لزوم بين زوجية الثلاثة وكون الخمسة غير خمسة فهي كاذبة أفاده في الكبير (قوله وكذا قدح) أي كقدح ابن سينا قدح في المتصانين أي في إتاحتها أنير الدين بما هو مذكور في مختصر العلامة ابن عرفة وغيره وهو أن مقدم الصغرى يجوز أن يكون محالا فيجوز أن لا تصدق النتيجة مع فرض وقوع الكبرى الصادقة وهذا بعينه هو تشكيك الشيخ ابن سينا غاية الأمر أن الشيخ فرض الكلام في مثال معين قاله في الكبير (قوله وقد أجيب عن ذلك) أي عن تشكيكات ابن سينا وقدح أنير الدين (قوله أراد ما يتكلم فيه هنا) أي في تأليفهما فعنى قول المصنف واختص بالحلية اختص الاقتراني الذي تتكلم فيه في هذا المتن بالحلية ومثله يقال في كلام ابن الحاجب وقوله قلعة جدوى غيره علة أراد (قوله أو أهما) أي ابن الحاجب والمصنف نزلاء أي الغير منزلة لعدم لذلك أي لما ذكر من قلعة جدوى الغير وقوله أشار للأول أي لإرادة ما يتكلم فيه هنا وقوله للثاني أي تنزيل الغير منزلة لعدم (قوله ومثله من الشرطيات) هذا مثال للاقتراني الشرطي المركب من متصانين ، وهو أحد أقسام الاقتراني الشرطي الخمسة . ثانيها المركب من منفصلتين . ثالثها المركب من متصلة ومنفصلة . رابعها المركب من عملية ومتصلة . خامسها المركب من عملية ومنفصلة . ويتعقد في كل قسم من الأقسام الخمسة الأشكال الأربعة لأن الحد الوسط إن كان تاليا في الصغرى مقدما في الكبرى فهو الشكل الأول كما في مثال الشارح الذي عرفت أنه من القسم الأول وإن كان تاليا فيها فهو الشكل الثاني كقولنا من القسم الأول كلها كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس أثبتة إذا كان الليل حاصل فالنهار موجود ينتج ليس أثبتة إذا كانت الشمس طالعة كان الليل حاصل . وإن كان مقدما فيها فهو الشكل الثالث كقولنا من القسم الأول كلها كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كانت الشمس طالعة فالأرض مضيئة ينتج قد يكون إذا كان النهار موجودا فالأرض مضيئة . وإن كان مقدما في الصغرى تاليا في الكبرى فهو الشكل الرابع كقولنا من القسم الأول كلها كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كانت الأرض مضيئة فالشمس طالعة ينتج قد يكون إذا كان النهار موجودا فالأرض مضيئة . وبيان أمثلة الأشكال الأربعة من بقية الأقسام تطلب من المطولات . واعلم أنه إذا كان الوسط في الاقتراني الشرطي هو أحد طرفي الشرطية برمتها سمى بالجزء التام وهو المتداول في العلم والاحتجاج إلى معرفته . وإن كان الوسط جزء ذلك الطرف سمى بالجزء غير التام والكلام عليه على شرط وإتاجه يطلب من المطولات (قوله أي القياس) أي مطلقا لا يقيد بكونه اقترانيا لأن ما سذكروه المصنف غير مختص بالاقتراني وإن كان لكل شروط غير شروط الآخر (قوله أي أجمع) دفع بهذا التفسير ما يقال إن في كلام المصنف طلب تحصيل الحاصل لأن المقدمة هي القضية المجموعة

وكذا قدح في المتصانين
أنير الدين وغيره بما
هو مذكور في مختصر
العلامة ابن عرفة وغيره
وقد أجيب عن ذلك
بأجوبة مذكورة في
المختصر المذكور
وغيره . ويحتمل أن
المصنف والامام ابن
الحاجب أرادا ما يتكلم
فيه هنا قلعة جدوى
غيره أو أهما نزلاء
منزلة عدم ذلك أشار
للاول الصد والثاني
ابن هرون . ومثله من
الشرطيات كلها كان
الانسان ناطقا كان
حيوانا وكلما كان
حيوانا كان جسما ينتج
كلما كان الانسان ناطقا
كان جسما (فإن ترد
تركيبه) أي القياس
(فركبا) أي أجمع
(مقتضاه) المراد بها هنا
وفيما يأتي مافوق
الواحدة

(على ما هو) من الإتيان بوصف غلط في طرق المطلوب وهو الجدل المذكور وبه حلت المقدمات المتضمنة لإحداها مشتملة على موضوع المطلوب أو مقدمة والأخرى على محموله أو تاليه ومن اندراج الأصغر (١٢٣) تحت الأوسط في الاقتراني

كما سيأتي (ورب المقدمات) بأن تقدم الصغرى على الكبرى في الاقتراني على الوجه الخاص وهو كون الصغرى موجبة والكبرى كلية في الشكل الأول مثلا حتى يستلزم النتيجة وإلا ما استلزم شيئا مثلا إذا قلت في بيان حدوث العالم وهو ماسوي الله جلّ وعلا العالم متغير وكل متغير حادث فان ترتيب هاتين القضيتين الماهويتين على الوجه الخاص من كون الأولى موجبة والثانية كلية يوصل من اتضح له بالبرهان صدقه إلى العلم بأن العالم حادث لا تراجم العالم في موضوع الكبرى (وانظرا * صحيحا) أي المقدمات متميزا (من قاسد) من جهة النظم بأن كاتاساليتين أو جزئيتين إذا لاحتاج من سالتين ولا جزئيتين ومن جهة الملاحظة بأن كاتاساليتين أو جزئيتين أو إحداها

جزء قياس (قوله على ما هو) أي تركيبا كاتاسا على الوجه الذي يجب أحوال كون المقدمات مشتملة على الشرط الذي يجب (قوله جامع بين طرفي المطلوب) أي مناسب لطرف النتيجة بحيث لو حمل على أحدها ووضع ليحمل الآخر عليه أصبح ذلك وكان هناك نسبتان متغايرتان وواسطة في نسبة أحدهما إلى الآخر وارتباطه به (قوله وهو) أي الوصف الجامع (قوله وبه حلت المقدمات) أي على وجه منتج (قوله ومن اندراج الأصغر) عطف على قوله من الإتيان . وأقول كان على الشارح أن يوقع مافي كلام المصنف على الإتيان فقط لذكره الاندراج بعد أو هل جميع ما يجب فلا يقصرها على الإتيان والاندراج بل يجعلها شاملة لترتيب المقدمات والنظر إلى صحيحها ويكون قوله ورب الخ من ذكر الخاص بعد العام (قوله في الاقتراني) أقول : ينبغي حذفه كما في الكبير لأن الاندراج للذكر لا يخص الاقتراني على ما سيذكره الشارح وإن نوقش كما يأتي وكذا الإتيان لا تقسم لا يخصه كما علم من كلامه (قوله بأن تقدم الصغرى على الكبرى في الاقتراني) أي وأن تقدم الكبرى على الصغرى في الاستثنائي على الوجه الخاص لما سيأتي من أن الكبرى في الاستثنائي هي الشرطية والصغرى هي الاستثنائية (قوله مثلا) راجع إلى قوله كون الصغرى موجبة والكبرى كلية في الشكل الأول أي واختلاف المقدمتين كيفما وكلية الكبرى في الشكل الثاني إلى آخر ما سيأتي (قوله حتى يستلزم) أي الاقتراني النتيجة لتعميل لقوله تقدم الخ أو تخرج عليه (قوله على الوجه الخاص) متعلق بترتيب (قوله لا اندراج العالم في موضوع الكبرى) ليرد عليه أنه لا اندراج لمساواة العالم المتغير وجوابه ما ذكره الشارح عند قول المصنف وما من المقدمات صغرى الخ (قوله وانظرا) أي اعتبر (قوله متميزا) أشار إلى أن من قاسد متعلق بحال محذوفة (قوله من جهة النظم) أي الصورة وقوله بأن كاتاساليتين تصوير لقاسد من جهة النظم وكان الأولى التعبير بالكاف بدل الباء لأن فساد الصورة لا ينحصر فيما ذكره (قوله ومن جهة الملاحظة) في شرح ابن عقوب أن التنبية هنا على أنه يجب رعاية مادة القضايا ليصح الدليل واللازم تبع من النظم لأن الفرض هنا تصحيح صورة القياس وسينه في آخر النظم على لزوم رعاية المادة (قوله بالاستدلال عليها الخ) أشار به إلى الخاتمة بين قوله محتملا وقوله وانظرا صحيحا من قاسد والباء لا لـ وقوله هل هي يقينية أم لا مرتبط بقوله محتملا لها وفي العبارة حذف أي طالبا علم جواب هذا الاستفهام والمساوئولا كما في نسخ لأن أم التمسك لتبادل هل ويمكن جعلها منقطعة للاضرب عن الاستفهام عن كونها يقينية إلى الاستفهام عن كونها غير يقينية كما أوضحنا في حاشيتنا على عصام الاستطراد (قوله وهل هي على تأليف منتج أم لا) ينبغي إسقاطه لأنه لا يناسب قوله بالاستدلال عليها ولأن إدخاله في الاختبار يؤدي إلى التكرار مع قوله وانظرا صحيحا من قاسد لأنه أدخل فيه الفساد من جهة الصورة (قوله وهذا) أي قوله وانظرا الخ بيان الوجه الخاص : أي المذكور في بيان قوله ورب المقدمات حيث قلنا هناك على الوجه الخاص واعتراض بأنه منه ثم بقوله وهو كون الصغرى الخ فيكون ذلك قاصرا . وأقول هذا الاعتراض مدفوع بقول الشارح هناك مثلا (قوله الذي ذكره سابقا) تحت للترتيب (قوله فلا يقل هذا تكرار لما تقدم) يعني قوله ورب المقدمات . وأقول : أظهر أن توم التكرار بالنسبة إلى غير اعتبار المقدمات هل هي يقينية أولا بالاستدلال عليها إن كانت نظرية إذ لا يفهم ذلك من الترتيب على الوجه الخاص لأن المراد به توفر شروط الاتجاج وليس ذلك منها ولو تعرض أيضا لدفع ما توم من التكرار بين قوله على ما وجبنا وقوله ورب

(محتملا) لها بالاستدلال عليها إن كانت نظرية هل هي يقينية أم لا وهل هي على تأليف منتج أم لا وهذا بيان الوجه الخاص الذي يكون عليه الترتيب الذي ذكره سابقا فلا يقل هذا تكرار لما تقدم

(فإن لازم المقدمات) وهو النتيجة من حيث يتيقن صدقه وعدم نقيضه (حسب المقدمات أي) بأن يتيقن صدق المقدمات واستيفاء شروطها من حيث الصورة (٩٣٤) يتيقن صدق لازمها وإن لم يتيقن ذلك لم يتيقن صدق لازمها بل يحتمل حينئذ

المناقض والكتب فإذا
فإن كل إنسان حماد
كل حماد حمار فهاتان
كاذبتان ونتيجتهما
وهي كل إنسان حمار
كاذبة فإذا بدلت
الكبرى بقولك كل
حماد ناطق كانت
النتيجة صادقة وهي
كل إنسان ناطق مع
كذب القدمتين
فليس معنى كلام
الحصن أنه يلزم من
كذب المقدمات
أو بعضها كذب
النتيجة وإنما قلنا
في كلامه ما يصح به
الغنى . وأعلم أن
موضوع النتيجة يسمى
أصغر لكونه في الغالب
أقل أفرادا من
الأوسط والأكبر
ومعهم يسمى أكبر
لأنه في الغالب أكثر
أفرادا والمكبر في
المقدمات يسمى أوسط
ووسطا لتوسطه وجميعه
بين الطرفين ومثل
الموضوع والمحمول في
الحلية المقدم والثاني
في الشرطية والمقدمة
التي فيها الأصغر تسمى
الصغرى لاشتغالها على

الحقوقي يحق المقام وقد علمته عامرة (قوله فإن لازم الخ) علة لضمون اليقين قبله (قوله يتيقن صدقه) أي
بسبب اطراد صدقه وقوله وعدم نقيضه : أي عدم يتيقن صدقه بسبب عدم اطراد صدقه (قوله بحسب
المقدمات) متعلق بالثاني (قوله صدق المقدمات) بأن طابقت مادتها الواقع (قوله) وإن لم يتيقن ذلك أي
الذكور من صدق المقدمات واستيفاء شروطها من حيث الصورة بأن اتفق صدق المقدمات فقط وقد مثل
له أو اتفق استيفاء شروطها من حيث الصورة فقط أو اتفعا معا لمثل لهما استكمال على المقايضة وهما كانتفعا
صادق المقدمات في صدق النتيجة تارة وكذبها أخرى فصدقها في اتفعا الاستيفاء كما في لاشئ * من الإنسان
بفرس وبعض الفرس صاهل وكذبها كما في لاشئ * من الإنسان بفرس وبعض الفرس حيوان وصدقها في
اتفعا معا كما في لاشئ * من الإنسان بناطق وبعض الناطق حبر وكذبها كما في لاشئ * من الإنسان
بناطق ولاشئ * من الناطق بحيوان (قوله ما يصح به الغنى) وهو قوله من حيث يتيقن صدقه وعدم
تيقنه ولم يقل من حيث صدقه وكذبه (قوله واعلم الخ) تهديد لكلام المصنف (قوله في الغالب) في
الغنىمى نقلا عن الصمام أن المراد في غالب العوجبات الكلية التي هي أشرف النتائج فلا يرد أن هذا إما
يتم لو كانت النتيجة موجبة كلية إذ موضوع السالبة لا يجوز أن يكون أخص وموضوع الموجبة الجزئية
ليس في الغالب أخص اهـ وغير الغالب أن يكون مسلو بإلحاحا نحو كل إنسان ناطق وكل ناطق ضاحك وبنفي
أن لا يقال وقد يكون أعم نحو بعض الطيور إنسان وكل إنسان ناطق وإن قيل لما عرفت أن الكلام في
النتيجة للموجبة الكلية (قوله لتوسطه وجميعه بين الطرفين) الظرف تنازعه كل من توسط وجميع وأراد
بحججه بينهما مناسبتها لهما وكونه وسيلة إلى نسبة أحدهما للآخر فالعطف للتفسير دفع به أن المراد
التوسط لفظا لأنه إنما يظهر في الشكل الأول قال في الكبير وجه كونه وسطا في غير الشكل الأول مع
أنه في غيره ليس متوسطا لفظا ولا متعللا أن المراد أنه واسطة في الجمع بين الطرفين وإن ذكر أولا
وآخر كما في الرابع أو أولا ووسطا كما في الثالث أو وسطا وآخر كما في الثاني . وأقول : يمكن التزام أن
التوسط لفظي في جميع الأشكال غير أنه في بعضها بالفعل وهو الأول وفي بعضها بالقوة وهو البقية
لرجوعها إلى الأول على أن الغنىمى قال إن تسمية الأمور المناسبة في وجه بشئ لا تتوقف على ثبوت
المناسبة بين ذلك الشئ وبين كل من تلك الأمور بل تتوقف على ثبوتها بينه وبين بعضها (قوله بضه)
إعنا قال ذلك لأن الذي قدمه الشارح حسن دعوى بأدلتها والذي سيذكره المصنف ثلاث بلا أدلة (قوله
هنا) أي في قوله وما من المقدمات الخ وفيه إشارة لطيفة إلى أنه كان ينبغي لناظم أن يفسر الأصغر
والأكبر والأوسط أولا ثم الصغرى والكبرى ثانيًا ثم يحكم بوجود اندراج ثالثا لأن صنيعه مع
تصوره فيه الحكم قبل التصور (قوله وما هي) أشار بتقدير هي إلى أن صغرى خبر مبتدأ محذوف والجملة
صلة ما ومن المقدمات حال من الضمير في صغرى أو من صغرى بناء على جواز إتيان الحال من الخبر وحذف
صدر الصلة جائز لمطلول وخبر ما قوله فيجب الخ قال في الكبير واعلم أنه جرى على ألسنة القوم صغرى
وكبرى وأصغر وأكبر وليس بلحن أن كانوا لا يربطون تفضيلا على معنى من وإعنا يربطون معنى
فاعلة وقاعل أو تفضيلا مطلقا فصحت المطابقة وإن لم توجد أل ولا الإضافة كما قال ابن هاني :
كان صغرى وكبرى من حقائقها حصاة در على أرض من الذهب

وكما يقول النحويون جملة صغرى أو كبرى والعروضيون فاصلة صغرى أو كبرى اهـ (قوله أي كل فرد فرد الخ)
الأصغر والتي فيها الأكبر تسمى الكبرى لاشتغالها على الأكبر وإعنا قدما ذلك وإن كان سيأتي في كلام
المصنف بضه لتوقف فهم كلام المصنف هنا عليه (وما هي) من المقدمات صغرى * فيجب اندراج (ها) أي كل فرد فرد
من أفرادها (في) مفهوم أوسط (الكبرى) ولو كان مساويا للأصغر لأن ماهية كل شخص أو عارضة أهم من ذاته بل

ولو كان الأوسط أخص نحو بعض الحيوان إنسان وكل إنسان ناطق هذا في الاقتراضي (١٢٥) ولما استثنائي فراجع

إشارة إلى تقدير مضاف آخر فتكون جملة المضافات المقدرات أربعة اثنتان بين اندراج والضمير
 واثنتان بين في ويجرورها أي فيجب اندراج أفراد أصغرها في مفهوم أوسط الكبرى (قوله ولو
 كان) أي الأوسط مساويا للأصغر غاية أفاد بها عموم وجوب الاندراج لهذه الحالة (قوله لأن ماهية
 كل شخص أو عارضه أهم من ذاته) قال في الكبرى فإذا قلت كل إنسان ناطق وكل ناطق جسم فالمراد
 من الانسان أفرادها فالندرج في الناطق كل فرد فرد بخصوصه وكذا لو قلت في الصغرى كل إنسان
 ضاحك اه أي وفي الكبرى وكل ضاحك جسم . ثم قال والحاصل أن المراد من الموضوع أفرادها معتبرا
 كل فرد فرد بخصوصه اه وقد أشار بهذا التعليل إلى أن الأوسط دائريين كونه ماهية للأصغر كما في كل
 إنسان ناطق وكل ناطق جسم وكما في كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم أو عارضه كافي كل إنسان ضاحك
 وكل ضاحك جسم وكافي العالم متغير وكل متغير حادث (قوله بل ولو كان الخ) اضطراب انتقالي وقوله
 أخص أي من الأصغر (قوله نحو بعض الحيوان الخ) قال في الكبرى فأفراد هذا البعض مندرج كل
 فرد منها في الانسان اه أي مع كون الانسان أخص لصدق بعض الحيوان بقطع النظر عن كونه هنا
 خصوص البعض الانساني بشر الانسان أو أقول هذا مبني على أن الأصغر بعض الحيوان ومقتضى
 الاصطلاح أنه الحيوان وأن بعض سور وحيتث لا يظهر الاندراج تقدير (قوله هذا في الاقتراضي) أي
 ما ذكر من الاندراج ظاهر في الاقتراضي (قوله وأما الاستثنائي الخ) حاصله أن الاندراج المذكور متحقق
 في الاستثنائي أيضا تأويله بالاقتراني ، وفيه أن الاندراج في الاقتراضي إنما احتيج إليه ليتعدى حكم الأكبر
 للأصغر بواسطة الأوسط وهذا القدر مستغنى عنه في الاستثنائي لأن إنتاجه لوجه آخر وهو أنه يلزم
 من ثبوت اللزوم ثبوت لازمه ومن رفع اللازم رفع ملزومه (قوله مضمون التالي الخ) هذا إذا كان الغرض
 استثناء عين المقدم لينتج عين التالي وقوله أو مضمون المقدم الخ هذا إذا كان الغرض استثناء نقض التالي
 لينتج نقض المقدم أفاده في الكبرى (قوله هذا حاصل الخ) اسم الإشارة راجع إلى ما تقدم من تأويل كلام
 الصنف بتقدير المضافات ومن بيان الاندراج إذا كان الأوسط مساويا للأصغر أو أخص ومن بيان
 الاندراج في الاستثنائي على ما تفيد عبارة الكبرى (قوله وعلى هذا) أي التأويل الذي أول به كلام الصنف
 من تقدير المضافات يحمل كلام ابن سينا وعلى محل من قوله التفطن لاندراج الصغرى تحت الكبرى وقوله
 فرد من أفراد الكلية فيقدر في العبارة الأولى المضافات الأربع أي لاندراج أفراد أصغر الصغرى تحت
 مفهوم أوسط الكبرى ويقدر في العبارة الثانية المضافات الأخيرة أي فرد من أفراد مفهوم أوسط الكلية
 أي القضية الكلية التي هي الكبرى وإيماد كرها برمتها لارتباط بعضها ببعض وإفادتها أنه لا بد من
 العلوم الثلاثة (قوله كإذ ادعيت الخ) توضيح لمدعاء تطبيقه على مثال (قوله عاقر) أي لانه (قوله
 يلزم) أي من الحكم على الكل الحكم على الفرد الذي هو البنظرة المشار إليها هو-تعليل لقوله تفطن
 الخ (قوله وما ذكره) أي من اشتراط علم ثالث (قوله في الحرمة) أي ذي الحرمة (قوله في ضمن العلم بأن
 هذا الخ) أي فالعلم بأن هفتا ترتيب منتج يكفي وقد أفاد كلام ابن التماسي أنه لا بد من العلم بأن هذا ترتيب
 منتج وأن هذا العلم يتضمن العلم بالاندراج وهذا القدر ليس في كلام ابن سينا (قوله عن ذلك) أي
 العلم بالاندراج وقوله عند ذكر المقدمتين أي استحضارهما وقوله على هذه الوجه أي العلم بأن هذا
 ترتيب منتج (قوله وعبارته) أي البيضاء ، وأقول : الغرض من نقل عبارته شيثان : الأول تأييد
 ما ذكره ابن التماسي من تضمن العلم بأن هذا ترتيب منتج للعلم بالاندراج حيث لم يذكر البيضاء
 مع ما اشتراط العلم بالاندراج استغناء عنه باشتراط ملاحظة الترتيب . الثاني الإشارة إلى اشتراط أمر

فيه إلى الشكل الأول
 بأن يقال مضمون
 التالي أمر متحقق
 ملازمه وكل ما يتحقق
 ملازمه متحقق أو
 مضمون المقدم أمر متحقق
 لازمه وكل ما يتحقق لازمه
 منتف هذا حاصل
 مانقه شيخ شيخنا
 العلامة البوسني في
 حاشية شرح الكبرى
 عن السعد وعلى هذا
 يحمل ما ذكره ابن
 سينا من أن حصول
 العلم بالمقدمتين في
 القدر ليس كافيا في
 حصول النتيجة بل
 لابد من علم ثالث وهو
 التفطن لاندراج
 الصغرى تحت الكبرى
 كإذ ادعيت أن هذه
 بنظرة وكل بنظرة عاقر فلا
 ينتج أن هذه عاقر حتى
 تفطن إلى أن هذه
 البنظرة فرد من أفراد
 الكلية يلزم الحكم
 على الفرد قال شرف
 الدين بن التماسي وما
 ذكره حتى فأنك إذا
 قلت التبيذ مسكر
 وكل مسكر حرام لم
 يندرج التبيذ في الحرمة
 إلا من حيث كونه فردا
 من أفراد المسكر فلا بد

من التفطن له إلا أنه معلوم في ضمن العلم بأن هذا ترتيب منتج فلا يكاد ينالو الدهن عن ذلك عند ذكر المقدمتين على هذا الوجه قال الامام السنوسي وعبارته في الطولوع

الأشبه له لا بد بعد استحضار المقدمتين من ملاحظة الترتيب والمهيئة العارضين لهما وإلا لما تفاوتت الأشكال في جلاء الاتجاف وخفائه اهـ وعليه يحمل أيضا قول المصنف في التصريح لا بد أن تكون الكبرى أعم من الصغرى فعلم بما قررنا وبما قررناه في سبك المتن أن الصغرى ليست هي هيئتها وصورتها (١٢٦) مندرجة في الكبرى بل معنى اندراجها هو ما ذكرناه أولا. وحمله أن

المراد أن الأصغر يتدرج في مفهوم الوسط ينسحب عليه حكم الكبرى لكن القوم نسأحو في العبارة (وذات حد أصغر) بالتنوين للضرورة وهو موضوع المطالب في الجملة ومقدمه في الشرطية كما مرحت الإشارة إليه هي (صغرها) أي صغرى المقدمتين لاشتغالها على الأصغر (وذات حد أكبر) بالتنوين للضرورة وهو محمول المطالب في الجملة وتاليه في الشرطية (كبرها) أي كبرى المقدمتين لاشتغالها على الأكبر وسمى الأصغر والأكبر والأوسط حدودا لأنها أطراف القضية وتقدم وجه القسمة بالأصغر والأكبر والأوسط قال سيدي سعيد صغرها مبتدأ خبره قوله قبله وذات حد أصغر وكذا قوله كبرها ويصح العكس اهـ (وأصغر فذاك ذو اندراج في

آخر وهو ملاحظة الهيئة العارضة للمقدمتين وبما قررناه في هذه القولة والتي قبلها يتبين خلل ما قيل هنا (قوله الأشبه) أي بالصواب في نفس الأمر فلا يقال أن هذا الأشبه صواب في ظننا فلا اعتراض (قوله لا بد) أي في حصول النتيجة كالمقتضى السابق قبل وقوله والمهيئة أي الصورة الحاصلة من ترتيبها أي تقدم صغرها على كبرها ومن كون المكرر محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى أولا فحفظ الهيئة على الترتيب عطف كل على جزء وفي قوله العارضين تطلب للذكر على المؤنث. أقول يرد عليه أن من الهيئة ما لا يتوقف على ملاحظته حصول النتيجة بل جلاء اتجاف القياس لها أو خفائه كحصول المكرر محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى أو بالعكس فلا يظهر اشتراط ملاحظة ذلك في نفس حصولها إلا أن يقال المراد حصولها على وجه مخصوص من جلاء اتجاف القياس لها أو خفائه فتأمل (قوله وإلا) أي وإن لم يلاحظ ما ذكره وقوله لم تتفاوت الخ. أقول فيه أن جواب الشرطية لا يصدر باللام وأن هذا اقتضائه على بعض ما يترتب على عدم ملاحظة الترتيب والمهيئة إذ منه عدم حصول النتيجة الترتيب على عدم ملاحظة الترتيب على أن في ترتب هدم نفس تفاوت الأشكال في جلاء الاتجاف وخفائه على عدم ملاحظة بعض الهيئة كحصول المكرر محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى وعكسه نوع خفاء والواضح ترتب عدم نفس تفاوت الأشكال على اختلاف الهيئة وترتب عدم ظهور التفاوت على عدم ملاحظة الهيئة فتأمل المقام (قوله وعليه) معطوف على قوله على هذا يحمل ما ذكره ابن سينا الخ والصغير يرجع إلى التأويل التقييم بتقدير المضافات فيكون الشارح ذكر هذا التأويل في ثلاث عبارات (قوله أعم من الصغرى) أقول : صريح كلام الشارح أن التقدير أعم من أفراد أمر الصغرى مع أن الوجه هنا تقدير مفهوم بدل أفراد كما لا يخفى (قوله أن الأصغر) أي أفراد الأصغر ولو صرح به لكان أحسن (قوله وذات حد) أي ومقومة ذات حد (قوله كما مرحت الإشارة إليه) أي قبيل قول المصنف وما من المقدمات الخ (قوله هي صغرها) قدر ضمير الفصل لتأكيد النسبة ولجله لم يضل ذلك في نظيره بعد تنبيهها على أنه غير ضروري (قوله لأنها أطراف القضية) لا يقال تسمية المكرر وسطا ينافي تسميته حدا ، لأننا نقول هو وسط بالنسبة لمجموع المقدمتين وحد بالنسبة إلى كل منهما على حدة على أن معنى كونه وسطا أنه واسطة في ربط أحد الطرفين بالآخر فلا ينافي كونه حدا وطرفا (قوله ويصح العكس) أي في كل من الجملتين وفيه إشارة إلى أن الأول أحسن لأن البتة أعلى معرفة (قوله وذات اندراج في الأكبر) اعترض بأن هذا لا يتأتى في الضرب الذي فيه سلب نحو كل إنسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحرف فالحد الأكبر مساو عن الأصغر فلا يتأتى اندراج الأصغريه. أقول يدفع بأن معنى اندراجها فيه في صورة السلب انسحاب سلب الأكبر عليه (قوله سواء كان موضوعا) أي في الصغرى فقط أو فيهما وقوله أو محمولا أي في الصغرى فقط أو فيهما وكذا يقال في قوله أو مقدما أو تاليا فدخلت الأشكال الأربعة حملها وشرطها .

فصل في ذكر الأشكال وشروطها وعدد ضروريها المنتجة وما يتعلق بذلك أي من تعريف الشكل والضرب ومن قول المصنف وتنبع النتيجة الأخس من تلك المقدمات إلى آخر الفصل

الأكبر بواسطة اندراجها في الأوسط ، وبقولنا ذو اندراج في الأكبر الذي صرح به المصنف (قوله) في الشرح مع حمل الاندراج على الاندراج في الأوسط يدفع الافتراض بالتكرار (ووسط) وهو المكرر في القياس سواء كان موضوعا أو محمولا أو مقدما أو تاليا (يلني) أي يترك (لبدني) أي عند (الاتجاف) فهو كالألة يؤتى به عند الاحتياج إليه في التوصل إلى المطلوب ويترك عند حصوله . **فصل** في ذكر الأشكال وشروطها وعدد ضروريها المنتجة وما يتعلق بذلك

والصغرى باعتبار طرفي المطلوب مع الحد الوسط واحتراز عن قضيتي غير القياس كما لو قلت كل انسان حيوان وكل فرس صاهل فلا يسميان شكلا ولا ضربا (من) غير أن اعتبار الأسوار * (إذ) أى وقت (ذلك) أى اعتبار الأسوار (بالضرب له) أى لما ذكر من الهيئة المعتبر فيها الأسوار (يشار) فالضرب عبارة عن الهيئة الحاصلة من اجتماع الصغرى والصغرى باعتبار الأسوار فالضرب المخصوص كالمؤلف من كليتين موجبتين أحسن من الشكل أى هو نوع منه (والقدمات) أى القدمتين (أشكال فقط * أربعة) أى أشكال أربعة فقط وذلك (بحسب الحد الوسط) (ف) (حمل) للحد الوسط (صغرى) وضعه بكبرى (نحو) كل انسان حيوان وكل حيوان جسم (يدعى بشكل أول ويدعى) (والمراد بدعى الهيئة الخ) أى

(قوله) سند هؤلاء الناس أى الناطقة (أما عند المتأخرين فهية الشيء مطابقا (قوله) أى على هيئة) أشار إلى أن في كلامه مجازا نحو با مجازا بالحد (قوله) باعتبار طرفي المطلوب أى باعتبار موقع طرفي المطلوب مع الحد الوسط والباء للإضافة أو المصاحبة (قوله) من غير أن تعتبر الأسوار جمع الأسوار مع أن القياس لا يشتمل إلا على سور أو سورين باعتبار أن الأسوار في حد ذاتها أربعة : سور الإيجاب السككي والجزئى وسور السلب السككي والجزئى أو اللام جنسية ومعنى قوله من غير أن تعتبر الأسوار من غير اشتراط أن تعتبر الأسوار فالمتنى اشتراط اعتبارها فيصدق باعتبارها وعدم اعتبارها كذا أفاد سيدى سعيد قدورة واستنبهه الشارح في كبره من عبارة المصنف لكنه أوجه وأنسب يكون الضروب ضربا للشكل أى أنواعا له بخلاف جعل عدم اعتبار الأسوار شرطا لاقتضائه تبان الضرب والشكل كليهما وسيأتى مزيد لذلك فافهم (قوله) أى وقت (ذلك) جعل إذ وقتية وجوز في كبره أن تكون تعيلية لأن ذلك أى اعتبار الأسوار أو قضيتي القياس باعتبار الأسوار فيكون أفراد اسم الإشارة لتأول مرجحه بالمذكور وعلى كلا احتمالي هذا الوجه لابد من تقدير مضاف في العبارة لأن الضرب هيئة القياس باعتبار الأسوار فتقديره على أولهما إذ معصوب ذلك وهو الهيئة على ثانيهما إذ هيئة ذلك (قوله) أى لما ذكر من الهيئة) أقول فيه أن المصنف لم يذكر الهيئة . ويوجب بأنها لما كانت ملحوظة مقترنة كانت في قوة المذكور (قوله) المعتبر فيها الأسوار) أقول لاحاجة إليه بعد قوله قوله إذ ذلك أى وقت اعتبار الأسوار (قوله) يشار) أفاد في الكبر أن الإشارة بمعنى الدلالة من إطلاق الخاص وإرادة العام إذ دلالة الضرب على الهيئة المذكورة ليست دلالة إشارة وأن اللام فيه بمعنى على . واعلم أنها كما تسمى ضربا تسمى قرينة لا اعتبار قرينة التعميم أو عدمه فيها وهي السور (قوله) باعتبار الأسوار) أى واعتبار طرفي المطلوب مع الحد الوسط كما في كبره وإمتارك ذكره هنا لمشاركة الشكل للضرب فيه مع تقمذ ذكره في الشكل (قوله) فالضرب المخصوص) قيد بقوله المخصوص لأنه إذا اعتبر مطلق ضرب مع مطابق شكل كانا متساويين ماصداق بمعنى أن كل ما يصلح أن يكون ضربا يصلح لأن يكون شكلا وبالعكس وقوله أخص من الشكل أى هو نوع منه أشار بذلك إلى وجه تسميته ضربا فهو كما يقال هذا على أربعة أضرب أى أنواع . وأقول : ما ذكره من أخصية الضرب من الشكل ظاهر على ما قدمناه عن سيدى سعيد قدورة من أن للملحوظ في الشكل عدم اشتراط اعتبار الأسوار أما على أن الملحوظ فيه عدم اعتبارها فالأخصية باعتبار أن المواد والأمثلة التي تصلح بسبب اعتبار الأسوار لأن يتحقق فيها الضرب المخصوص أقل من المواد والأمثلة التي تصلح بسبب عدم اعتبارها لأن يتحقق فيها الشكل مثلا المواد والأمثلة التي يتحقق فيها خصوص الضرب المذكور أعنى المؤلفين موجبتين كلتيني إذا اعتبرتا الأسوار أقل من المواد والأمثلة التي يتحقق فيها الشكل الأول إذا لم تعتبر الأسوار لأنه يتحقق في هذا الضرب وفي غيره عند عدم اعتبارها فالخصوص والعموم باعتبار الماصدق لا باعتبار المفهوم كتابتهما مفهوما على هذا الوجه وإن زعمه بعض قاعره وعبارة مختصر السوسى وتسمى القدمتان باعتبار هيئة الوسط مع الأصغر والأكبر شكلا وباعتبار كليهما وكيفهما ضربا به وفيها ميل إلى الأول (قوله) أى أشكال أربعة فقط) أشار بذلك إلى أن فقط مقدمة من تأخير (قوله) بحسب الحد الوسط) أى لا يحسب شيئا آخر كالكم والكيف إذ لا اعتبار في انقسام القياس إلى الأشكال الأربعة (قوله) حمل للحد الوسط) أخذه من قوله ووضع الراجع ضميره إلى الحد الوسط وآتى بالغاء لأنها في مثل هذا السياق تشعر بأن ما بعدها تفصيل لما قبلها (قوله) والمراد بدعى الهيئة الخ) أى

بدعى الهيئة الحاصلة من ذلك الترتيب وهكذا في جميع ما يأتى (وحمله) أى الحد الوسط (الشكل) من الصغرى والصغرى

حال كونه ثانياً (ووضعه) أي الحد الأوسط (في الشكل) من الصغرى والكبرى نحو كل إنسان حيوان وكل إنسان جسم (ثالثاً) أفأت أي أفأت حال كونه ثالثاً (١٢٨) (ورابع الأشكال عكس الأول) أي يكون الحد الأوسط فيه موضوعاً

في الصغرى محمولاً في الكبرى نحو كل إنسان حيوان وكل ناطق إنسان وهذا الشكل أمسقطه بعضهم لبعده عن الطبع جداً وأول من استخرجه جالينوس والحق أنه متعبد في الانتاج وحكا المحمول والموضوع فيا تقدم من الجملات المقدم والثاني في الشرطيات (وهي على) هذا (الترتيب) المتقدم في الشكل (فالشكل الأول) كلها ويسمى عندهم بالشكل الكامل لأنه المنتج للطلاب الأربعة الموجبة الكلية الجزئية والسالبة الكلية والجزئية ولأنه على النظم الطبيعي وهو الانتقال من الموضوع إلى الحد الأوسط ثم منه إلى المحمول حتى يلزم الانتقال من الموضوع إلى المحمول لكونه فرداً من أفراد الوسط ثم الثاني لأنه أقرب الأشكال الباقية إليه لمشاركتها إياه في صفاته التي هي أشرف المقدمتين

فلا ينافي كلام المنصف هنا ما هو (قوله حال كونه ثانياً) أي ثانياً في الاعتبار أو المراد ميسر ثانياً ولم يجعله منصوباً برفع الحافض لأنه مباحي (قوله المقدم والثاني في الشرطيات) فالشكل الأول فيها بأن يكون الحد الأوسط ثانياً في الصغرى مقدماً في الكبرى نحو كل ما كان هذا الشيء إنساناً كان حيواناً وكلما كان حيواناً كان جسماً وقس البقية (قوله هذا الترتيب المتقدم) في قوله هذا وقوله المتقدم إشارة إلى أن آل في الترتيب للمعد والجمع بينهما للايضاح (قوله في الشكل) أي الشكل والقدرة (قوله بالشكل الكامل) أي على الإطلاق وأما كمال الثاني والثالث فمسي (قوله للطلاب الأربعة) سيأتي بيان ترتيبها في الشرط (قوله على النظم الطبيعي) أي الترتيب الجاري على مقتضى الطبيعة وما تألفه النفس (قوله ثم منه) أي الحد الأوسط (قوله حتى يلزم) الأظهر أن حتى تفرعية. فالقول بعدها مرفوع وقوله لكونه فرداً الخ علة يلزم (قوله الذي هو أشرف من المحمول الخ) قال في الكبير ويعارض هذا فن المحمول محط الفائدة اهـ . وأقول : لامارضة لأن المقبول قد يخص بزية لا توجد في الفاضل (قوله إنما يطلب لأجله إيجاباً وسلباً) أي فهو وصف تابع للموضوع والموضوع متبوع والتبوع من التابع (قوله في أحسن المقدمتين) أقول : أفضل التفضيل هنا وفي قوله سابقاً أشرف المقدمتين على غير بابه فلا يخل هذا يقتضي خسة كل من المقدمتين وقوله سابقاً أشرف المقدمتين يقتضي شرفهما في كلامه تناقض (قوله وبعده عن الطبع جداً) ولهذا لم يوجد في القرنين بخلاف الثلاثة فإنها موجودة فيه بطريق الإشارة . أما الأول ففي قول الخليل إن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب ونظم القياس أنت لا تقدر أن تأتي بالشمس من المغرب وكل من لا يقدر على ذلك ليس برى . وأما الثاني ففي قوله فلما أقل فلما أفلت ونظم القياس هذا أقل أو هذه أقل ولا شيء من الإله أقل ينتج هذا ليس بالهـ . وأما الثالث ففي رد الله على اليهود القائلين : ما أنزل الله على بشر من شيء . بقوله : قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى - ونظم القياس موسى بشر موسى أنزل عليه الكتاب ينتج بعض البشر أنزل عليه الكتاب فهذه الوجهة الجزئية تد السالبة الكلية التي قالتها اليهود . وأورد أنه لم لا يجوز أن يكون قوله تعالى - إن الذي يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب - إشارة إلى قياس من الرابع ونظمه كل من لا يقدر على أن يأتي بالشمس من المغرب ليس برى وأنت لا تقدر على أن تأتي بالشمس من المغرب مع أن هذا المأخوذ يكون على ترتيب المأخوذ منه . وأجيب بأن علة ذلك أن النتيجة تخرج حينئذ تركيباً غير عري لأنها تخرج برى ليس أنت أوليس برى أنت قليلزم وقوع ضمير الرفع في محل نصب خبر ليس أفاده في الكبير . أقول : إنما ادعى المورد جواز كون الآية إشارة إلى قياس من الرابع والناطقة لا يتبعون بالألفاظ بل مطمح نظرهم المعاني فلا يلزم التعبير بالضمير لاف القياس ولا في النتيجة حتى يلزم ما ذكره بل يجوز التعبير بذلك بما يقوم مقامه كلام العلم واسم الإشارة فالانصاف أن الآية تصلح للإشارة إلى كل من الأول والرابع فأعترفه ووجه برهان العين في حواشي الصغرى بعده عن الطبع جداً بأحتياجه إلى مزيد بدل لأنه يحتاج إلى تغييرين لأن موضوع المطلوب محمول في صفاته ومحمله موضوع في كبراه فيحتاج عند تركيب النتيجة إلى جعل المحمول موضوعاً والموضوع محمولاً بخلاف بقية الأشكال فإن الأول وقع فيه موضوع المطلوب موضوعاً في الصغرى ومحمله محمولاً في الكبرى فلا يحتاج إلى تغيير أصلاً والثاني وقع فيه طرفاً المطلوب موضوعاً فيحتاج عند تركيب النتيجة إلى تغيير واحد وهو جعل الطرف الثاني محمولاً والثالث وقع فيه طرفاً المطلوب

لكنها على موضوع المطلوب الذي هو أشرف من المحمول لأن المحمول إنما يطلب لأجله إيجاباً وسلباً ثم الثالث لأنه قراً ما إليه لمشاركة إياه في أحسن المقدمتين بخلاف الرابع فلا يطلب له أخلاً لاحتفاء إياه فيما بعده من الموضوع

شرط إنتاجه بحسب
الكيف (الايجاب في
صفراء * و) بحسب
الكم (أن ترى كلية
كبيرة) إذ لو اتفق
لحجاب الصفري لم
يخرج الأصفر في الوسط

واضطربت النتيجة فقد
تصدق نحو لاشئ من
الانسان بحجر وكل
خبر جلد وقد تكذب
كالزئبقات بدل المكبرى
وكل حجر جسم ولو
انقضت كلية المكبرى
جاء كون الأصغر غير
ما ثبت له الأكبر
فضطرب أيضا فقد
تصدق نحو كل إنسان
حيوان وبعض الحيوان
ناطق وقد تكذب كما
لو قلت بدل المكبرى
وبعض الحيوان فرس
وضروبه كضروب سائر
الأشكال بحسب القسمة
العقلية ستة عشر لأن
كلا من مقدمتيه إما
موجبة أو سالبة وكل
من هاتين إما كلية أو
جزئية وإثان في اثنتين
بأربعة وأما المهمة
ففي قوة الجزئية وأما
الشخصية ففي حكم الكلية
في جميع الأشكال
فقط لهما لأنها تتغير في

كرى الشكل الأول استدلال على كونها في قوة الكلية لأن ذلك يخص بالشكل الأول كما سبق إلى بعض الأوهام بل هو في حكم الكلية في غير الأشكال بدليل أنها تنعكس بعكس القبيض إلى كلية (١٧٠ - ص ١٧)

محمولين فيحتاج إلى تغيير واحد وهو جعل الطرف الأول موضوعاً (قوله) فيث عن هذا النظام) أى تكرار الحد الأوسط كما سيذكره الشارح يعدل الخ قال ابن يعقوب التنبيه على هذا مما يستغنى عنه لأنه إذا لم يذكر أحد الحدود الثلاثة فمعلوم أن لا إنتاج بالضرورة اهـ (قوله على الوجه المتقدم) أى الاشتغال على الحد الوسط (قوله) كما تقدم) أى فى قوله واحترز عن تضيق غير القياس (قوله) ففاسد النظام) فيه إظهار فى محل الانتباه لأجل النظم . وأورد أن الشكل الأول والرابع الحليين ليس فيهما مكرر لأن المراد من الموضوع الأفراد ومن المحمول المفهوم ولا يتكرر الوسط إلا إذا كان المراد به فى المتقدمين واحداً بأن كان محمولاً فيهما كما فى الثانى أو موضوعاً فيهما كما فى الثالث . وأجيب بمنع أن الوسط لا يتكرر إلا إذا كان المراد به فى المتقدمين واحداً لأن المراد بتكرار الوسط اعتبار صدق مفهومه فى المتقدمين وإن كان المراد به فى الصغرى مفهومه من حيث صدقه على أفراد الموضوع كاهو شأن كل محمول وفى الكبرى أفراد أى أفراد الوسط من حيث صدق مفهومه عليها كاهو شأن كل موضوع وتقرير الجواب على هذا الوجه لا يرد عليه ما قيل هنا فانظره (قوله) فى ذكر شروط الأشكال) قال فى التكميل : لا إنتاج كل شكل شرطان إذا لم تعتبر فيه الجهة فإن اعتبرت فيه الجهة سميت تلك الأقيسة بالختلطات والاختلاطات ولها شروط أخر تطلب من المطولات وقد أفردتها بمنظومة وشرحها اهـ فالختلطات والاختلاطات الأقيسة المركبة من الموجهات (قوله) أن ترى) أى تعلم بالبناء للجهول فكلية مفعل ثلث وكبراء نائب فاعل وهو الذى كان مفعولاً أولاً وللفاعل فكبراه مفعل أول والفاعل ضمير المخاطب (قوله) إذ لو اتقى لإيجاب الصغرى) أى بأن كانت سالية صراحة بأن كل هناك أداة نفي أوضنا كما إذا قيد الموضوع بوحده أو فقط نحو الانسان وحده ضاحك وكل ضاحك حيوان فالنتيجة وهى الانسان وحده حيوان كاذبة لأن وحده فى معنى لاشئ من غير الانسان بحيوان فهو قضية دخلت فى قضية فالصغرى فى قوة قضيتين : الأولى الانسان ضاحك والثانية لاشئ من غير الانسان بضاحك وهذا نوع من أنواع الأغاليط يسمى بجمع المسائل وخرج بقولنا قيد الموضوع ما إذا قيد بذلك المحمول فإن القياس صحيح ونتيجته صحيحة ونحو الانسان هو الضاحك وحده وكل ضاحك وحده حيوان ينتج الانسان حيوان ذكره شيخنا العدوى (قوله) واضطربت النتيجة) أى اختلفت صدقاً وكذباً (قوله) فقد تصدق) أى اتفقا (قوله) بحسب القسمة العقلية) أى لاجسب القسمة المنتجة (قوله) بأربعة) الباء للتصوير (قوله) وأما المهمة الخ) جواب عما يقال تقدم أن أقسام المحلية ثمانية فكان مقتضاه أن تكون أقسام كل شكل أربعة وستين . وحاصل الجواب أن أربعة منها لم تعتبر فى العدد وهى المهمة بقسميها والشخصية بقسميها لأن الأولى فى قوة الجزئية فهى مدرجة فيها والثانية فى حكم الكلية فهى مدرجة فيها (قوله) فى حكم الكلية) تنظم بهج التعبير فى جانب المهمة بالقوة وفى جانب الشخصية بالحكم (قوله) فى جميع الأشكال) مثاله فى الشكل الأول هذا زيد وزيد حيوان فهذا حيوان . ومثاله فى الثانى كل فرس صهال وزيد ليس بصهال فلاشئ من الفرس يزيد . ومثاله فى الثالث زيد حيوان وزيد انسان فبعض الحيوان انسان . ومثاله فى الرابع زيد ناطق ولاشئ من الصاهل يزيد فلاشئ من الناطق بصاهل (قوله) استدلال على كونها الخ) أى والاستدلال يكنى فيه ثبوت الدعى فى صورة واحدة (قوله) فى قوة الكلية) للأولى فى حكم الكلية لما مر (قوله) تنعكس بعكس النقيض) أى الموافق بأن تنعكس زيد حيوان إلى كل مائس بحيوان هوليس يزيد أو الخالف بأن تنعكس ماذكر إلى لاشئ من غير

إذا كانت موجبة نحو زيد حيوان كما أن الكلية تنعكس كذلك وجه كونها في حكم الكلية أنهما اشتركا في أنهما لم يخرج
عن موضوعهما فرد ما فتضرب الأربع الصغريات في الأربع الكبريات . فال حاصل منهما ستة عشر يسقط منها بشرط
إنتاجه السابقين اثنا عشر عقيمة ثمانية منها بالأول حاصلة من ضرب الكلية والجزئية السالبتين الصغريين في الأربع الكبريات
وأربعة بالثاني حاصلة من ضرب الجزئية الموجبة والجزئية السالبة الكبريين في الكلية والجزئية والموجبتين الصغريين هذا
طريق الإسقاط . وأما طريق التحصيل فأن نقول الصغرى لا تكون إلا موجبة فهي إما كلية أو جزئية والكبرى لا تكون
إلا كلية فهي إما موجبة أو سالبة (١٣٠) فالتان في اثنين بأربعة فضر وبه المنتجة أربعة: الضرب الأول موجبتان

الحيوان يزيد (قوله إذا كانت موجبة) قيد به لأن الشخصية السالبة لا تنعكس عكس نقيض إلى كلية
فليس زيد بحيوان لا يصدق عكسها عكس نقيض موافق إلى لا شيء من غير الحيوان بغير زيد ولا
عكس نقيض مخالف إلى كل غير الحيوان زيد لأن السالبة الشخصية في حكم السالبة الكلية وتقدم
أنها لا تنعكس عكس نقيض إلا إلى جزئية سالبة في الموافق وموجبة في المخالف فبطل التوقف في وجه
التقييد بالإيجاب (قوله كأن الكلية تنعكس كذلك) أي عكس نقيض إلى كلية (قوله لم يخرج عن
موضوعهما فرد ما) أي لوجود السور الكلي في الكلية وتشخص الموضوع وعدم تعدده في الشخصية
(قوله فتضرب الأربع الخ) مرتبط بقوله سابقا واثنتان في اثنين بأربعة أي فتضرب أقسام الصغرى
الأربع الموجبتان الكلية والجزئية والسالبتان الكلية والجزئية في أقسام الكبرى الأربع كذلك
(قوله في الكلية والجزئية الموجبتين الصغريين) لم تضرب حالتا الكبرى في أحوال الصغرى الأربع
كأضربت حالتا الصغرى في أحوال الكبرى الأربع لأنه يلزم على ذلك تكرار أخذها مع السالبتين
الصغريين لخروج ذلك بشرط لإيجاب الصغرى ونظير ذلك يقال فيما يأتي في بقية الأشكال (قوله هذا
طريق الإسقاط) أي إسقاط الضروب العقيمة وقوله وأما طريق التحصيل أي تحصيل الضروب
المنتجة . والفرق بين الطريقين أن الأول يتعرض فيها لبيان العقيمة صريحا ويؤخذ منه المنتج
بطريق المفهوم والثانية بالعكس وأن الأول يبين لمفهوم الشرط والثانية يبين لمنطوقه (قوله نحو
كل وضوء عبادة ولا شيء من العبادة بمستغن عن النية) عارضة الخفي بأن كل وضوء نطافة ولا شيء
من النطافة يفتقر إلى النية ويضعفه أن المقصود بالذات من الوضوء العبادة ولابد من تقييد العبادة
بالبدنية التي ليست من قبيل التروك وإلا ورد على الكبرى نحو التوكل ونحو إزالة النجاسة أو
يقال للمثال لا يشترط محته (قوله مذكور في الطولات) قال في الكبير وقدم الضرب الأول لجمعه
الشرفين الكلية والإيجاب وقدم الثاني على الثالث لأن الكلي وإن كان سلبا أشرف من الجزئي
وإن كان إيجابا والثالث على الرابع لأن الجزئي مع الإيجاب أشرف من الجزئي مع السلب (قوله
أن يختلفا) بالياء التحتية كما هو المحفوظ ولم يأت بناء التأنيث مع أن الفاعل ضمير متصل لمؤنث
لتأنيثهما بالقولين قاله في الكبير (قوله خبره قوله له شرط وقع) أي خبره شرط من هذا التركيب
فالخبر مفرد وله حال مقدمة على صاحبها لأن نعت النسكرة إذا تقدم عليها ينصب حالا ووقع
صفة لشرط لأن الجمل بعد النسكرات صفات وعائد المبتدأ الأول الضمير في له (قوله لم يلزم توافق)
أي تساوى الأصغر والأكبر: أي عند إيجابهما ولا تباينهما: أي عند سلبهما في الكلام لف

كليتان نحو: كل إنسان
حيوان وكل حيوان
جسم والنتيجة كلية
موجبة وهي كل إنسان
جسم . الثاني كليتان
والكبرى سالبة
والصغرى موجبة نحو:
كل وضوء عبادة ولا
شيء من العبادة
بمستغن عن النية
والنتيجة سالبة
كلية وهي لا شيء من
الوضوء بمستغن عن
النية. الثالث موجبتان
والصغرى جزئية
والكبرى كلية نحو:
بعض الوضوء عبادة
وكل عبادة تفتقر
إلى نية ينتج موجبة
جزئية وهي بعض
الوضوء . يفتقر إلى
نية . الرابع صغرى
موجبة جزئية وكبرى
سالبة كلية نحو: بعض
الوضوء عبادة ولا شيء

من العبادة بمستغن عن النية ينتج سالبة جزئية وهي ليس بعض

الوضوء بمستغن عن النية وإغا كانت النتيجة سالبة في الثاني والرابع وجزئية في الثالث والرابع أيضا لأن النتيجة تتبع
المقدمتين في الحسة وهي السلب والجزئية ووجه ترتيب هذه الضروب مذكور في المطولات (و) الشكل (الثان) مبتدأ بحذف
الياء منه وذلك جائز حتى في النثر قال تعالى الكبير المتعال (أن يختلفا) أي المقدمتان (بالكيف) أي الإيجاب والسلب (مع)
كلية الكبرى) أن وصلتها مبتدأ ثان خبره قوله (له شرط وقع) وجملة المبتدأ الثاني وخبره خبر الأول أي اختلاف المقدمتين
مع كلية الكبرى شرط واقع لإنتاج الثاني إذ لو كانتا موجبتين أو سالبتين لم يكن توافق الأشكال بينهما

ونشر

فقطرب النتيجة الأولى الموجبتين فلا أنه يصدق لكل إنسان حيوان وكل ناطق حيوان والحق الإيجاب ولو بدلكا الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان كان الحق السلب وأما في السالبتين فلا أنه يصدق لا شيء من الإنسان بحجر ولا شيء من الفرس بحجر والحق السلب ولو بدلكا الكبرى بقولنا ولا شيء من الناطق بحجر كان الحق الإيجاب ولو كانت الكبرى جزئية لم يلزم في الأولى كبر عن شيء من أفراد الأصغر لأن المفهوم من القياس حينئذ منافاة الأصغر لبعض أفراد الأكبر وذلك لا يستلزم (١٣١) في مفهوم الأكبر عن الأصغر

ونشر مرتب أي ومبدأ الإنتاج على لزوم التوافق حتى تكون النتيجة دائماً موجبة أو لزوم التباين حتى تكون دائماً سالبة وحيث لم يلزم التوافق عند إيجابهما ولا التباين عند سلبهما وجب العدول إلى اعتبار اختلافهما اللازم له التباين **(قوله)** فتضطرب النتيجة أي تختلف بأن يصدق تارة موجبة وتارة سالبة وهذا يوجب تعذر ذهن **(قوله)** أما في الموجبتين أي أما اضطرارها في الموجبتين وكذا يقال في قوله وأما في السالبتين **(قوله)** كان الحق السلب أي الموافق للواقع وإن كان مقتضى القياس الإيجاب لخلوه عن السلب **(قوله)** كان الحق الإيجاب أي الموافق للواقع وإن كان مقتضى القياس السلب **(قوله)** لم يلزم في الأكبر أي المبني عليه انتاج هذا الشكل إذ هو مبني على في الأكبر عن الأصغر بواسطة في اللازم الذي هو الوسط عن أحد المزمومين الأصغر والأكبر وإثباته للأخرتين تافيه والتنافي في اللازم يقتضي التنافي في المزموم الذي هو المطلوب في الشكل الثاني مثلاً إذا قلنا كل حمار ناطق ولا شيء من الإنسان بناهق ينتج لا شيء من الحمار بانسان لأننا أثبتنا للحمار الناطقية وفنيناها عن الإنسان فيلزم أن يكون الإنسان غير الحمار وإلا لما اتقى اللازم عن أحدهما وثبت للأخر **(قوله)** حينئذ أي حين إذ كانت الكبرى جزئية **(قوله)** في مفهوم الأكبر أي الذي هو مبني الإنتاج كامر **(قوله)** كقولنا كل إنسان حيوان الخ فال مفهوم منه أن الإنسان الخي هو الأصغر مناف لبعض أفراد الجسم الذي هو الأكبر وهو الذي ثبتت له الحيوانية أما الذي ثبتت له الحيوانية فلا ينافيه بل هو عينه **(قوله)** وكقولنا لا شيء من الإنسان فرس الخ هذا مثال لما إذا كانت الكبرى جزئية موجبة ومقابلها مثال لما إذا كانت جزئية سالبة والمفهوم من هذا المثال منافاة الإنسان لبعض أفراد الحيوان وهو الذي ثبتت له الفرسية أما البعض الذي ثبتت له الناطقية فلا ينافيه بل هو عينه **(قوله)** الموجبتان مع الموجبتين أي حاصل الموجبتين الكلية والجزئية الصغريين مع الموجبتين الكلية والجزئية للكبريين وقوله بأربعة خبر لحدوف أي وذلك بأربعة وكذا يقال فيما بعد **(قوله)** كبرى وهو حال وكذا قوله صغرين **(قوله)** فتلك أربع الخ قال في الكبير ماملخصه في الضروب المنتجة من الشكل الثاني والثالث ثلاثة أقوال: الأول احتياجها للرد إلى ضروب الشكل الأول المنتجة الثاني عدم احتياجها له الثالث احتياج ضروب الثالث دون ضروب الثاني وهو الحق لأن حاصل الثاني الاستدلال بتنافي اللوازم على تنافي الملزومات فإنا إذا قلنا كل إنسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان تنافي لازماهما إذ لازم الإنسان الحيوانية ولازم الحجر نقيضها وهذان اللازمان لا يجتمعان فلا يجتمع ملزوماهما وهما الإنسان والحجر ولا يقدح في الشكل الثاني بناء إنتاجه على هذه المقدمة الخارجية وهي أن تنافي اللوازم دليل تنافي الملزومات لفهم مقتضاها من مقدمات كما أنه لا يقدح في الشكل الأول بناء إنتاجه على مقدمة خارجية وهي أن لازم اللازم لازم لفهمها من مقدمات ضرورية واعلم أن رد ضروب الأشكال الثلاثة المنتجة إلى ضروب الشكل الأول المنتجة إنما هو في الجملة لأن من ضروبها ما لا يرتد إلى ضروبه فبينوا إنتاجه بطريق آخر كالخلف فيرد من ضروب الشكل الثاني إلى الأول الثلاثة الأولى فالضرب الأول منه يرد بعكس

سالبة فلا تنتج إلا مع الموجبتين صغرين وإما موجبة فلا تنتج إلا مع السالبتين صغرين فتلك أربع الأول من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو كل إنسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان فلا شيء من الإنسان بحجر الثاني عكسه نحو لا شيء من الحجر بحيوان وكل إنسان حيوان فلا شيء من الحجر بانسان الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان إنسان ولا شيء من الحجر ببعض الحيوان ليس بحجر الرابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى نحو ليس بعض الحيوان بانسان وكل ناطق إنسان

(الثالث) شرطه بحسب الكيف (الإيجاب في صغرها) أى المقدمتين (و) بحسب الكم (أن ترى كمية إحداها) إذا وكانت الصغرى سالبة لم يلزم التقاء الأصغر بالأكثر إثباتاً ولا نفياً فتضطرب النتيجة فقد تكون صادقة كما إذا قلت لأشئ من الانسان بحجرو كل انسان ناطق فلا شئ من الحجر بناطق وقد تكون كاذبة كما لو أبدلت الكبرى بقولك كل انسان جسم ولولم تكن إحداها كمية بأن كانتا جزئيتين معاجاز كون البعض من الوسط المحكوم عليه بالأصغر غير البعض المحكوم عليه بالأكثر فلا يلزم لذلك التقاء الأصغر بالأكثر إثباتاً ولا نفياً فتضطرب أيضاً نحو بعض الحيوان انسان و بعض الحيوان ناطق فالنتيجة صادقة ولو قلت بدل الكبرى و بعض الحيوان فرس وكانت كاذبة فسقط بإيجاب الصغرى ثمانية أضرب حاصله من ضرب السالبتين صغرى في الأربع صكبرات

الكبرى وهو في مثاله المذكور في الشرح لأشئ من الحيوان بحجر والضرب الثانى برتد بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة وعكس الصغرى في مثاله هو عكس الكبرى في مثال الضرب الأول وقد عرفته وعكس النتيجة لأشئ من الانسان بحجر والضرب الثالث برتد بعكس الكبرى وهو في مثاله عكس النتيجة في مثال الضرب الثانى وقد عرفته وأما الضرب الرابع فلا يرتد إلى الأول لبعكس ترتيب مقدماته لأنه يفوت كون الكبرى كمية ولا بعكس صغرها لأنها سالبة جزئية فلا تنعكس ولا بعكس كبرائها لأنها لا تنعكس جزئية وهي لا تصلح كبرى للشكل الأول فلذلك يبنوا إنتاجه بطريق آخر كالخلف وهو أن تجعل نقيض النتيجة صغرى وتضمه إلى كبرى القياس فينتظم منها قياس على هيئة الشكل الأول منتج لنقيض الصغرى وهو باطل لأنها مسلسلة فيكون ما أدى إليه وهو صحة نقيض النتيجة باطلا فتكون النتيجة حقا . وكيفية ذلك أن تقول إذا صدق ليس بعض الحيوان بانسان وكل ناطق إنسان صدقت النتيجة وهي ليس بعض الحيوان بناطق وإلا صدق نقيضها وهو كل حيوان ناطق فيضم صغرى لكبرى القياس هكذا كل حيوان ناطق وكل ناطق إنسان ينتج كل حيوان إنسان وهو نقيض الصغرى التى هي عكس بعض الحيوان بانسان ولاخلل إلا من نقيض النتيجة فيكون باطلا وتكون النتيجة حقا وسأأتى ببيان إنتاج ضروب الثالث والرابع في محلهما (قوله) فلا ينتج هذا الشكل إلا سالباً أى كمية في الضرب الأول والثانى أوجزئية في الثالث والرابع فينتج مطلبين من الأربعة، ووجه ترتيب ضروبه أن الضربين الأولين أشرف من الآخرين مقدمات ونتيجة لأن الكمية مطلقاً أشرف من الجزئية كالمسوق وقدم الأول على الثانى والثالث على الرابع لاشتغال صغرها التى هى أولى المقدمتين على الإيجاب الذى هو أشرف من السلب (قوله) شرطه) أشار إلى أن الإيجاب خبر مبتدأ محذوف ومجموعهما خبر المبتدأ الأول وقوله فى صغرها فى موضع الحال (قوله) وأن ترى كمية إحداها) المراد عدم جزئيتها معا فصدق بأن تكونا كائنتين أو إحداها كمية والأخرى جزئية كما سيوضح لك فى بيان الضروب المنتجة (قوله) لم يلزم التقاء الأصغر بالأكثر أى اجتماعهما هو مبنى إنتاج هذا الشكل لأن حاصله الحكم بهما على شئ واحد فيلزم اجتماعهما لأن ملزومهما واحد مثلاً إذا قلنا كل إنسان حيوان وكل إنسان بشر فقد حكم بالحيوانية والبشرية على شئ واحد وهو الانسان فيلزم أن بعض الحيوان بشر وهو المطلوب وإذا قلنا كل إنسان حيوان ولأشئ من الانسان بحجر فقد أثبتنا الانسان الحيوانية ونفيان عنه الحجرية فيلزم سلب الحجرية عن الحيوان وإلا ما صح نفي أحدهما عن شئ . وأثبت الآخره فينتج بعض الحيوان ليس بحجر وهو المطلوب ومعنى لزوم الاجتماع فى النبات أن يكون الآخر ناطقاً للأصغر دائماً كالضرب الأول من الستة المنتجة ومعنى لزوم الاجتماع فى النفي أن يكون الآخر مسلوباً عن الأصغر دائماً كالضرب الثانى منها ومعنى عدم لزوم الاجتماع فى الإثبات أن يكون الآخر قد يسلب عن الأصغر ومعنى عدم لزوم الاجتماع فى النفي أن يكون الآخر لا يكون إلا كبرى مثلاً لما إذا قلنا كل إنسان حيوان وكذا لو كانتا سالتين معانحو لأشئ من الانسان بفرس ولأشئ من الانسان بصهل فالنتيجة كاذبة ولوقات بدل الكبرى ولأشئ من الانسان بحجر صدقت (قوله) المحكوم عليه بالأصغر) صفة لبعض (قوله) فلا يلزم لذلك أى لأجل جواز المغايرة بين البعضين (قوله) نحو بعض الحيوان إنسان الخ) مثلاً لما إذا كانتا موجبتين وكذا لو كانت الكبرى سالبة كما لو بدلت الكبرى بقولك و بعض الحيوان ليس بناطق أوليس بفرس والحق الأول الإيجاب وفى الثانى السلب قاله فى الكبير (قوله) فالنتيجة صادقة أى لأنه اتفق أن البعض المحكوم عليه بالأصغر هو البعض المحكوم عليه بالأكثر (قوله) لكانت كاذبة أى لكون البعض المحكوم عليه بالأصغر غير البعض المحكوم عليه بالأكثر (قوله) فسقط بإيجاب الخ)

وباشترط كون إحداها كمية اثبات الموجبة الجزئية صغرى مع الجزئية للوجبة أو السالبة

كبرى فضروره النتيجة سنة هذا طريق الاسقاط . وطريق التحصيل أن تقول الصغرى لا تكون إلاموجبة فإذا كانت كلية أنتجت مع الأربع كبريات وإذا كانت جزئية أنتجت مع الكليتين الموجبة والسالبة كبرى بين تلك سنة . الأول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية نحو كل حيوان جسم وكل حيوان نام فبعض الجسم نام . الثاني من كليتين والكبرى فقط سالبة نحو كل إنسان حيوان ولا شيء من الإنسان بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس وجعل (١٢٣) هذا الضرب ثانيا هو طريق

إبن سينا وعليه درج الكاتب ومن تبعه واختاره الامام السنوسى رحمه الله تعالى في شرح مختصره وجعل ابن الحاجب وجماعة ثانيا ضروب هذا الشكل ما هو مركب من موجبتين والكبرى فقط كلية وقال بعض الفضلاء ما اعتبره ابن الحاجب ينتج الإيجاب وما اعتبره غيره ينتج السلب والإيجاب أفضل اه وكان من درج على الأول اعتبر كلية القدمتين . الثالث من موجبتين والكبرى فقط كلية نحو بعض الحيوان إنسان وكل حيوان جسم فبعض الإنسان جسم . الرابع من موجبتين والكبرى فقط جزئية نحو كل إنسان حيوان وبعض الإنسان جسم فبعض الحيوان جسم . الخامس من موجبة

إلغاء تفرعية على اشتراط الشرطين السابقين (قوله الأول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية) إنما لم ينتج هذا الضرب موجبة كلية ولا لئلا يلبس عليه سالبة كلية لجواز كون الأصغر أع من الأكبر نحو كل إنسان جسم وكل إنسان ناطق أو حيوان ونحو كل إنسان حيوان ولا شيء من الإنسان بفرس وانظر ماوجه تخصيص الضرب الأول بالعصرح بأنه ينتج جزئية مع أن جميع الضروب إتماما تنتج جزئية ولو قال تلك سنة لا تنتج إلا جزئية الأول من موجبتين كليتين الخ لكان أحسن . وإعلم أن ضروبه الثلاثة الأول ترتد إلى الشكل الأول بعكس الصغرى . والرابع يرتد إليه بعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة . والخامس يرتد إليه بعكس الصغرى . والسادس لا يرتد إليه فبينوا اتجاها بطريق آخر كالحالف وهو هنا أن تجعل نقيض النتيجة كبرى وتضم إليه صغرى القياس فينتظم منهما مقياس من الشكل الأول منتج لنقيض الكبرى الصادقة ، فيكون هو باطلا فتكون النتيجة حقا . وكيفية ذلك أن تقول إذا صدق كل حيوان جسم وبعض الحيوان ليس بفرس صدقت نتيجته وهى بعض الجسم ليس بفرس وإلا صدق نقيضها وهو كل جسم فرس فيضم كبرى إلى صغرى القياس هكذا كل حيوان جسم وكل جسم فرس ينتج كل حيوان فرس وهو نقيض كبرى القياس الصادقة وهى بعض الحيوان ليس بفرس ونقيض الصادق كاذب ولاخلل إلا من نقيض النتيجة فالنتيجة حق (قوله وقال بعض الفضلاء) توجيه لما صنعه ابن الحاجب ومن وافقه وقوله وكان من درج على الأول اعتبر كلية القدمتين : أى والكلية ولو سالبة أشرف من الجزئية ولو موجبة لما صنعه ابن سينا ومن وافقه (قوله الثالث من موجبتين والكبرى فقط كلية) هذا هو الذى جعله ابن الحاجب ثانيا (قوله الرابع من موجبة والكبرى فقط جزئية) جعل هذا رابعا ليس طريقته الآتية فى الرموز بل هو فيها خامس فجرى هنا على طريقة وهناك على طريقة عملا بالطريقتين (قوله فبعض الغائب ليس هو يصح بيعه) قدم ليس على الرابطة لتكون القضية سالبة وإنما لم يقل لا يصح بيعه لأن الغالب فى لالداخلية على المحمول أن تكون جزءا منه فتكون القضية معدولة موجبة والفرض أنها سالبة وما ذكره الشارح من عدم صحة بيع الغائب موافق لمذهبنا معاشر الشافعية أما مذهب الامام مالك رضى الله عنه فالصفة بشرط مذكورة فى كتبهم (قوله السادس من موجبة كلية فسالبة جزئية) الظاهر أن تغييره هنا بإلغاء وفى بقية المواضع بالواو تفنن (قوله فصاحب الشمسية الخ) قال القطب فى شرحها وإنما وضعت هذه الضروب فى هذه المراتب لأن الأول أخص الضروب المنتجة للإيجاب . والثانى أخص الضروب المنتجة للسلب والأخص أشرف وقدم الثالث والرابع على الآخرين لاشتغالهما على كبرى الشكل الأول اه ووجه تقديم الخامس على السادس على طريقة صاحب الشمسية أنه ينتج الإيجاب والسادس ينتج السلب وعلى طريقة السنوسى اشتغال الخامس على كبرى الشكل الأول كما علم (قوله على كبرى الشكل الأول) أى ما يصلح كبراه وهى السالبة الكلية ولم يقل وصغرها مع اشتغالها عليها أيضا لأن

جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو بعض مجهول الصفة غائب ولا شيء من مجهول الصفة يصح بيعه فبعض الغائب ليس هو يصح بيعه . السادس من موجبة كلية وسالبة جزئية نحو كل حيوان جسم وبعض الحيوان ليس بفرس فبعض الجسم ليس بفرس وفى تقديم الرابع على الخامس خلاف فصاحب الشمسية جعل الموجبة الجزئية مع السالبة الكلية رابعا والموجبة الكلية مع الموجبة الجزئية خامسا نظرا إلى تقديم ما اشتمل على كبرى الشكل الأول والامام السنوسى كصاحب الكشف عكس نظرا إلى تقديم الموجبتين (و) شكل (رابع)

شرطه (عدم جمع الحسنين) من جنس واحد كالبتين أو جزئيتين أو من حسيين أي جنس الكم وجنس الكيف ككون الجزئية سالبة ولو في مقدمة كهذه وخضة الكيف السلب وخضة الكم الجزئية (لا بصورة) أي فيها وهي ما إذا كانت الصغرى موجبة جزئية فيشترط أن تكون (١٣٤) الكبرى معها سالبة كلية (ففيها) أي في هذه الصورة (يستبين) أي يظهر جمع

الحسنيين، وتقرر بذلك
أن الصغرى إما أن
لا تكون موجبة
أو تكون فإن كان
الأول فشرط انتاجه
أن لا يتجمع فيه خستان
وإن كان الثاني فشرط
انتاجه أن تكون
الكبرى كلية سالبة
و براهين ذلك على
ما ذكره الامام السنوسي
أن القسم الأول
لو اجتمعت فيه خستان
فأما في مقدمتين أو في
مقدمة واحدة فإن كان
في مقدمتين لم يكن
ذلك إلا إذا كانتا
سالبتين أو كانت
الصغرى سالبة
والكبرى موجبة
جزئية وأياً ما كان
لا ينتج. أما إذا كانتا
سالبتين فلا أن أحص
القرائن منهما هو
المركب من سالبتين
كليتين والاختلاف
الحال على العقم موجود
فيه فإنه يصدق قولك
لا شيء من الانسان
فهرس ولا شيء من
الصاهل بانسان والحق

الاشتغال على صفراء مشترك بين الضريين (قوله شرطه عدم جمع الحسنين) أشار إلى أن عدم جمع الحسنين خبر مبتدأ محذوف لولا تقديره لم يستقم الكلام (قوله ولو في مقدمة واحدة) أي سواء كان الجمع في مقدمتين كما في السالبتين والجزئيتين أو في مقدمة واحدة: أي فقط كهذه أي الجزئية السالبة بأن كانت احدى المقدمتين جزئية سالبة والأخرى موجبة كلية ومثل الجزئية السالبة ما في قولها وهي المهمة السالبة كما في الكبير فالكاف تمثيلية (قوله فيشترط أن تكون الكبرى معها سالبة كلية) أقول: نولال بدل هذه العبارة والكبرى سالبة كلية لكان أخضر وهو ظاهر وأولى لأن كون الكبرى سالبة كلية شطر من الصورة المذكورة لاشترط (قوله يستبين) قال في الكبير وقد استعمل بعض المولدين في الرجز زيادة حرف ساكن آخر للشرط الأول وآخر للشرط الثاني كما هنا وإن كان العروضيون لم يذكروه بل ظاهر كلامهم منعه وهل هذا يسمى تذييلاً بمنوعاً أو خارج من تعريف التذييل وعلى تسليم أنه يسمى تذييلاً فالنظير الجائر خاص بالكامل والبسيط وكان من استعمل ذلك تسماع فيه شبه مستعمل آخر شرط الرجز بمستعمل آخر مجزوء البسيط وقد تقدم نظيره في قوله:

والكليات خمسة دون اتقاص جنس وفصل عرض نوع وخاص

وفي الحسنين مع يستبين سناد الحدو وهو اختلاف حركة ما قبل الرفع بفتحة مع غيرها والرفع حرف اللين قبل الروي لكن هذا جائز للمولدين كما نص عليه شيخ الاسلام في شرح الحفرية بل نص على أن بقية أنواع السناد والإبطاء والتضمن جائزة لهم أيضاً بحرفه. أقول: قوله خاص بالكامل والبسيط أي مجزوءهما جرى منه على طريقة الحليل للسقط بحر للتدراك لاعلى طريقة الأخفض المثبت له لدخول التذييل في مجزوءه أيضاً (قوله أي يظهر) أشار إلى أن السين والتاء زائدان (قوله وتقرر بذلك) إنما قرر المقام على هذا الوجه مع أن كلامي ليس كذلك لما يرد على المتن من الاشكال وهو أن مقتضى صنيعة أن الضرب المركب من موجبتين الصغرى فقط جزئية منتج لعدم جمع الحسنين فيه مع أنه عقيم (قوله فأما في مقدمتين) فيه حينئذ ست صور السالبان الكليتان والجزئيتان والمختلفتان وتحت اختلافهما صورتان والسالبان صغريين مع الوجبة الجزئية كبرى وقوله أو في مقدمة واحدة وفيه حينئذ صورتان للوجبة الكلية صغرى مع السالبة الجزئية كبرى وعكسه (قوله إلا إذا كانتا سالبتين) أي كليتين أو جزئيتين أو مختلفتين فهذه أربع وقوله أو كانت الصغرى سالبة: أي كلية أو جزئية فهاتان صورتان (قوله أخص القرائن منهما) أي أخص الضروب الأربعة المركبة من السالبتين وإنما كان المركب من سالبتين كليتين أخص الضروب لأن السالبة الكلية أخص من الجزئية إذ لا تصدق إلا عند سلب المحمول عن جميع الأفراد بخلاف الجزئية لأنها تصدق عند ذلك وعند السلب عن البعض فقط والمركب من الأخص أخص فهذا الضرب أخص أقسام المركب من السالبتين الأربع لوجود الجزئية في أياها متمحضة أومع الكلية (قوله والاختلاف) أي اختلاف النتيجة بصدقها نارة موجبة ونارة سالبة وقوله موجود فيه: أي وإذا وجد الاختلاف في هذا الأخص وجد في غيره بالأولى (قوله أخص القريتين منهما)

الإيجاب وهو قولنا كل فرس صاهل ولو قلت بدل الكبرى ولا شيء من الحمار بانسان لكان الحق السلب وهو لا شيء من أي الفرس بجمار. وأما إذا كانت الصغرى سالبة والكبرى جزئية موجبة فلا أن أخص القريتين منهما هو المركب من السالبة الكلية والموجبة الجزئية والاختلاف متحقق فيه فإنه يصدق قولنا لا شيء من الحيوان بجماد وبعض الجسم حيوان والحق الإيجاب وهو قولنا كل جماد جسم ولو قلت بدل الكبرى وبعض المتحرك بالإرادة حيوان لكان الحق السلب

الضرب الأول من كليتين موجبتين ينتج موجبة جزئية نحو كل إنسان حيوان وكل ناطق إنسان فبعض الحيوان ناطق. الثاني من موجبة كلية صفري وموجبة جزئية كبرى ينتج موجبة جزئية نحو كل إنسان حيوان و بعض الناطق إنسان فبعض الحيوان ناطق. الثالث من كليتين والصفري سالبة نحو لاشئ من العبادة بمسغن عن الية وكل وضوء عبادة فلاشئ من المستغنى عن الية بوضوء. الرابع من كليتين (١٣٦) والكبرى سالبة عكس ما قبله نحو كل إنسان حيوان ولاشئ من الفرس

الشكل الرابع ثمانية يرد السادس إلى الشكل الثاني بعكس الصفري ويرد السابع إلى الشكل الثالث بعكس الكبرى ويرد الثامن إلى الشكل الأول بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة كذا في التسمية وشرحها (قوله الأول من كليتين موجبتين ينتج موجبة جزئية) ولم ينتج كلية مع كلية مقدمته لجواز كون الأصغر أعم من الأكبر كما في مثال الشارح ولقد شرط كلية النتيجة وهو عموم وضع الأصغر في الصفري أو في عكسها كافي الكبير وقدم الضرب الأول لأنه من موجبتين كليتين والاحتجاب السلكي أشرف الطالب الأربع ثم الثاني وإن كان الثالث والرابع من كليتين والسلكي أشرف وإن كان سلبا من الجزئي وإن كان إيجابا لمشاركته الأول في إيجاب المقدمتين وفي أحكام الاختلاط كما يعلم بمراجعة أحكامها ثم الثالث لارتداده إلى الشكل الأول بعكس الترتيب كالا ولين ثم الرابع لكونه أخص من الخامس ثم السادس والسابع على الثامن لاشتغالها على الإيجاب السلكي ودونه وقدم السادس على السابع لارتداده إلى الشكل الثاني دون السابع كذا في القطب (قوله الثالث من كليتين والصفري سالبة) قال في الكبير وإنما أنتج هذا كلية لعدم جواز كون الأصغر فيه غير مبين للأ' كبر ولا أن الأصغر فيه عام الوضع في العكس كما مر (قوله الرابع من كليتين الخ) وإنما لم ينتج كلية لجواز كون الأصغر أعم من الأكبر كما في مثال الشارح وسلب الأعم من جميع أفراد الأخص كاذب (قوله وهو ما ألف من مقدمتين صغرها الخ) أشار الشارح إلى أن ضمير صغرها في كلام المصنف يرجع إلى المقدمتين المفهومين من السياق (قوله إلى أن ضروب الرابع المنتجة ثمانية) طريق الاسقاط على هذا المذهب أن إيجاب المقدمتين مع كلية الصفري يسقط ستصور السالبتين السكيتين والجزئيتين والمتنفلتين والموجبتين الجزئية صفري مع الوجبة بقسميها كبرى واختلافهما بالكيف مع كلية إحداها يسقط صورتين الجزئية الموجبة صفري مع السالبة الجزئية كبرى وعكسه وطريق التحصيل أن إيجاب المقدمتين مع كلية الصفري يقتضي أن ينتج اثنتان لأن الصفري إذا كانت موجبة كلية فالكبرى إما موجبة كلية أو موجبة جزئية واختلافهما بالكيف مع كلية إحداها يقتضي أن ينتج ستة لأن الصفري إن كانت موجبة كلية فالكبرى إما سالبة كلية أو سالبة جزئية وإن كانت سالبة كلية فالكبرى إما موجبة كلية أو موجبة جزئية وإن كانت سالبة جزئية فالكبرى موجبة كلية وإن كانت موجبة جزئية فالكبرى سالبة كلية (قوله فالأمر الثاني) هو اختلافهما في الكيف مع كلية إحداها (قوله شروط تطلب من المطولات) عبارته في الكبير لكن يشترط لاتاج هذه الأضرِب الثلاثة زيادة على ما مر أن تكون موجبة بما هو مذكور في المطولات وقد ذكرته في مخرج نظمي للختلطات وبسط فيه الكلام على ذلك اه وبعبارة متن التسمية وترجعها للقطب والتقدمون حصروا الضروب الناتجة في الخمس الأول وذكروا أن الثلاثة الأخيرة عقيمة لتحقق الاختلاف الموجب للعقم فيها أما في الضرب السادس فلصدق نتيجة قولنا ليس بعض

بانسان فبعض الحيوان ليس بفرس. الخامس هو الصورة التي تجتمع فيها الحستان وهو ما ألف من مقدمتين (صغرها موجبة جزئية) و (كبرها سالبة كلية) نحو بعض الانسان حيوان ولا شئ من الفرس بانسان فبعض الحيوان ليس بفرس هذا مذهب المتقدمين وذهب بعض المتأخرين وتبعه كثيرون إلى أن ضروب الرابع المنتجة ثمانية وجعلوا الشرط فيه أحد أمرين إيجاب المقدمتين مع كلية الصفري أو اختلافهما بالكيف مع كلية إحداها فالأمر الثاني يقتضي أن تنتج ثلاثة أضرب زائدة على الخمسة السابقة وإن اجتمع في كل من تلك الثلاثة حستان فزادوا ضربا سادسا وهو جزئية سالبة صفري وموجبة كلية

كبرى نحو بعض المستيقظ ليس بنائم وكل كاتب مستيقظ فبعض النائم ليس بكاتب وضربا سابعا وهو كلية صفري وسالبة جزئية كبرى نحو كل كاتب متحرك الأصابع وبعض ساكن الأصابع ليس بكاتب فبعض متحرك الأصابع ليس بساكن الأصابع وضربا ثامنا وهو الصفري سالبة كلية وكبرى موجبة جزئية نحو لاشئ من المتحرك ساكن وبعض المتنفل متحرك فبعض الساكن ليس بمنثقل لكن يشترط لإنتاج هذه الأضرِب الثلاثة زيادة على ما مر شروط تطلب من المطولات

الحيوان بالإنسان وكل فرس حيوان وكذبها إذا قلنا في الكبرى وكل ناطق حيوان. وأما السابع فمصدق
نتيجة قولنا كل إنسان ناطق و بعض الفرس ليس بالإنسان وكذبها إذا قلنا في الكبرى و بعض الحيوان
ليس بالإنسان . وأما في الثامن فمصدق نتيجة قولنا لاشئ من الإنسان فرس و بعض الناطق إنسان
وكذبها إذا قلنا في الكبرى و بعض الحيوان إنسان . والجواب أن الاختلاف في هذه الضروب إجماعية
إذا كان القياس مركبا من المقدمات البسيطة لكنها تشترط في إنتاجها أن تكون السالبة المستعملة فيها
إحدى الخاصتين فلا تنهض تلك النقوض عليها . ولذا والرد بالخاصتين كاتفل عن تقرير الشارح
الشروط الخاصة والعرفية الخاصة بقول الشارح سابقا و بعض السيقظ ليس بنائم يجعل خاصة بأن
يزاد مادام مستيقظا لاداعيا وكذا يفعل بالسالبة الواقعة في السابع والثامن ويؤخذ من عبارته في
الكبير ومن عبارة متن الشمسية وشرحا أنه ليشترط شرط واحد لاشروط كافى عبارته هنا قاتل
(قوله) وقد رمزت إلى ضروب كل شكل) أى جريا على أن الضروب المنتجة من الزائغ ثمانية راضيا
لكل ضرب بحرفين أولهما لصفراء وثانيهما لكبرله لكنه أسقط رمز أربعة من ضروب الشكل
الثالث استغناء عنه بقوله كالشكل الأول لوافقها ضروب الشكل الأول ضارب الباقى من أربعة وأربعين
حرفا رموز الاثنين وعشرين ضربا ستة وثلاثين حرفا آخر رمز ضروب الشكل الأول منها اللام من
له. وآخر رمز ضروب الثاني الكاف من كلا وآخر رمز ضروب الثالث السين من سلما وما بعد رمزنا
لضروب الرابع وجميع ما رمز به دائر بين أربعة أحرف الكاف واللام والباء والسين (قوله) كم كل
كهف (الخ) كم خربة للتكثير والكهف يطلق على الغار في الجبل وعلى اللجج وهو لرد هنا والبر بالكسرة
الاحسان وقصر الماء للضرورة وقوله له أى التجبى إليه وقوله كم له لاذ أى كم شخص لاذ له أى التجأ
إليه وكم الثانية تأكيد لكم الأولى وقب أمر من لانه إذا خالطه وقصر ماء للضرورة وذكر ضميرها
في قوله كلا لتذكير مندولها إذ المراد بالباء هنا الكهف التفتت فهو من الاظهار في مقام الاضمار أو غيره
الذى هو أعلى منه فيكون الاضرب على الأول للانتقال والترقى من تسميته بالكهف إلى تسميته بالباء
الكامل وعلى الثانى للانتقال والترقى من الاتجاء إلى الكهف إلى الاتجاء إلى الباء الكامل وقوله
كالشكل الأول خبر مبتدأ محذوف كالشعر إليه الشارح ومزة الأول حذف بدقيل حركتها إلى اللام
وقوله كوى سلما أى كوى بنا رجسته سلما من المشقوسم كفرح إملافة مشبهة أوصيفة مبالغة والبدير
تصغير البدر واللام في اللوداد لتقوية العامل الذى ضعف بالتأخر وهو كلاً وقوله كلاً أى حفظ من الكلاء
بالمهمز وهو الحفظ لكنه أبدل همزته ألفا وقوله ليل إن جعل متعلقا بلح أى ظهر فاللام بمعنى في وإن
جعل متعلقا بمحذوف صفة لبدر فلا وقوله سام الأنسب هنا أن يكون بمعنى كف يقال سام فلانا الأمر
أى كلفه إياه وضميره يرجع إلى البدر أى كف هذا البدر الناس تجرع غصص محبتهم له وقوله كالنصب
على التمييز بفتح الكاف وكسر اللام اسم جنس جمع لكلمة كنبق ونبة وجهه بضم ففتح جمع كام
بفتح فسكون أى جرح لا يساعده كتب الله ولا قواعد العربية وجملة سرت صفة لكماوله حال من
الضمير في سرت أو اللام بمعنى من والباء في بضروب سببية متعلق بسرت. والمعنى كم سرت كلاته في قلوب
المحبين بسبب ضروب شكله أى أنواع شكله الحسن ولم نجعل له صفة ثانية لكما كاقيل لأنه يلزم عليه
الفصل بين العامل والمعمول بأجنبى وقوله فاكتملا عطف على سرت أى فكل حكمة وتم أمره ولا
يخفى ما فى قوله بضروب الشكل من التورية وما فى قوله فاكتمل من حسن الختم حيث أتى بما يشعر
بتمام مقصوده هذا ما ظهروا في بيان المعنى الغزلى لهذه الأبيات (قوله) عتلة أى مقطعة وتصيره
هنا بمخزلة وفيما قبل بمقطعة وفيما بعد بماخوذة فنعن (قوله) وكذا الباقى) أى يدل على أول ضروب

وقدر رمزت إلى ضروب
كل شكل تسهلا
لحفظها بقول :

كم كل كهف له
كساء بهى

له كم له لاذ كم بل لف
سما كلا

كالشكل الأول كم بدر
كوى سلما

كم كان كل بدر
الوداد كلا

كم لاح بدر ليل سام
كم كلا

سرت له بضروب
الشكل فاكتملا

فالكاف الكاه
الوجه مقطعة من

كل واللام للسالبة
الكلية عتلة من

لاشئ والباء للوجه
الجزئية مأخوذة من

بعض والسين للسالبة
الجزئية مأخوذة من

ليس بعض ويدل على
أول ضروب الثاني

فراغ عبدة ضروب
الأول وكذا الباقى

ويدل على أول الرابع أيضا توالى الكافين الذين في أول الشطر الأخير من البيت الثاني لأن المركب من كلمتين موجبتين يكون
إلا أول ضروب شكل بالاستقراء وقول كالمشكل الأول أى ضروب الشكل الثالث كضروب الشكل الأول ويزيد الشكل الثالث
بالضربين الذين بعده وهذا (١٣٨) طريق صاحب الشمسية ومن هذا حذوه (فتنتج ل) شكل (أول أربعة ك) عدد

الضروب (الثان ثم)
الترتيب المذكور (ثالث)
منته (سنة) والفاء
زائدة (و) شكل
(رابع بخسة) عند
التقدمين وغانية عند
التأخرين (قد أنتجا)
والباء بمعنى وفى والخسة
ظرف للاتجاه وظرف
أيضا للشكل من ظرفية
العام فى الخاص لأن
الشكل أعم من تلك
الخسة الضرب (وغير
ما ذكرته لن ينتجا)
فالضروب العقلية
باعتبار جميع الأشكال
أربعة وستون حصة
من ضرب أربعة عدد
الأشكال فى ستة عشر
عدد الضروب فإذا
أسقطت النتج منها
وهو تسعة عشر على
مذهب المتقدمين فى
الشكل الرابع واثنان
وعشرون على مذهب
التأخرين فهى من أربعة
وستين بقى خمسة
وأربعون عقيدة على
الأول واثنان وأربعون
على الثانى (وتتبع
النتيجة) فى جميع

الضروب (الثان ثم)
الترتيب المذكور (ثالث)
منته (سنة) والفاء
زائدة (و) شكل
(رابع بخسة) عند
التقدمين وغانية عند
التأخرين (قد أنتجا)
والباء بمعنى وفى والخسة
ظرف للاتجاه وظرف
أيضا للشكل من ظرفية
العام فى الخاص لأن
الشكل أعم من تلك
الخسة الضرب (وغير
ما ذكرته لن ينتجا)
فالضروب العقلية
باعتبار جميع الأشكال
أربعة وستون حصة
من ضرب أربعة عدد
الأشكال فى ستة عشر
عدد الضروب فإذا
أسقطت النتج منها
وهو تسعة عشر على
مذهب المتقدمين فى
الشكل الرابع واثنان
وعشرون على مذهب
التأخرين فهى من أربعة
وستين بقى خمسة
وأربعون عقيدة على
الأول واثنان وأربعون
على الثانى (وتتبع
النتيجة) فى جميع

الضروب (الثان ثم)
الترتيب المذكور (ثالث)
منته (سنة) والفاء
زائدة (و) شكل
(رابع بخسة) عند
التقدمين وغانية عند
التأخرين (قد أنتجا)
والباء بمعنى وفى والخسة
ظرف للاتجاه وظرف
أيضا للشكل من ظرفية
العام فى الخاص لأن
الشكل أعم من تلك
الخسة الضرب (وغير
ما ذكرته لن ينتجا)
فالضروب العقلية
باعتبار جميع الأشكال
أربعة وستون حصة
من ضرب أربعة عدد
الأشكال فى ستة عشر
عدد الضروب فإذا
أسقطت النتج منها
وهو تسعة عشر على
مذهب المتقدمين فى
الشكل الرابع واثنان
وعشرون على مذهب
التأخرين فهى من أربعة
وستين بقى خمسة
وأربعون عقيدة على
الأول واثنان وأربعون
على الثانى (وتتبع
النتيجة) فى جميع

جسم وكل حيوان نام من المضرب الأول من الشكل الثالث ونتيجته جزئية وهي بعض الجسم نام لأن الأصغر فيه وهو الجسم محمول في الصغرى ولوعكست هذه الصغرى انعكست جزئية إلى بعض الجسم حيوان لأن عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية (قوله لأنها) أي قضية الأصغر لا تكون إلا موجبة أي وعكس الموجبة جزئية ولو كانت كلية (قوله لأن صفراء كلية سالبة تنعكس كنفسها) أي فيصير الأصغر في عكسها موضوعا دخلا عليه السور متصلا به مثلا لاشئ من العبادة يستغن عن النية وكل وضوء عبادة من الضرب الثالث وهو ينتج كلية وهي لاشئ من المستغنى عن النية بوضوء لأن الأصغر وهو المستغنى عن النية وإن لم يكن مسورا في الصغرى مسور في عكسها لأنها تنعكس كلية إلى لاشئ من المستغنى عن النية بعبادة، ويرد على الشارح أن الثامن كالثالث لأن صفراء كلية تنعكس كنفسها مع أنه لا ينتج إلا جزئية إلا أن يكون كلامه على مذهب الأفئتين من أن ضروب الرابع خمسة (قوله فالأمر فيها ظاهر) وهو أن الضربين الأولين من كل منهما ينتج كلية لعموم وضع الأصغر في الصغرى بالفعل فتخلص أن المنتج للكلية خمسة أضرب (قوله وهذه الأشكال الخ) تصرح بمعامل من قوله واختص بالحملية لأن الجنس إذا اختص بشئ اختصت به أنواعه (قوله بالحملي) قال في الكبير: أي بالحملية واللام للجنس ولم يؤث لتأولها أي القضية بالقول اه وإلى تفسير الحمل بالحملية أشار هنا بقوله من القضايا. وأقول: يحتمل أن المراد بالقياس الحملي بل هذا أحسن لعدم إحواله إلى التأويل ومثل ما قيل في قوله بالحملي يقال في قوله بالشرطي (قوله ما ذكر) فيه إشارة إلى الجواب عن الاعتراض على المصنف بتذكير الضمير مع رجوعه إلى المؤنث (قوله وليس بالشرطي) تصرح بمعامل محاقبه (قوله وتقدم الكلام على ذلك) أي على حكم المصنف لمختصاص الأشكال بالحملي من أنه تبع في ذلك ابن الحاجب وأنه يستدرعها بأنهما لم يعتبرا الاقتراني من الشرطيات لعدم تعرض الأقدمين له ولقلة جدواه (قوله أي لبعضها) أقول: دفع بجعل في معنى اللام ما هو مخرجه الظرفية من أن المحذوف بعض أجزاء المقامة، لا يقال الإيهام موجود على معنى اللام أيضا إذ بعض المقدمات يصدق بجزء من أجزاء المقامة الواحدة، لأننا نقول المراد ببعض المقدمات إحداها وكلامه يقتضي أن حذفها كلها لا يجوز والظاهر أن عمله إذا كان المقام مقام استدلال (قوله أو النتيجة) أي أوها ما بأن حذف الصغرى مع النتيجة أو الكبرى مع النتيجة صور الحذف خمس هاتان صورتان وحذف كل وحده وسيدكر هذه الثلاثة الشارح وأو في كلام المصنف ليست ممانعة جمع لحواجز حذف البعض مع النتيجة كما عرفت ولامانة خلق لجواز أن لا يقع حذف نتي - محذو - وقد تقدم نقل السعد عن الاشارات أنه ليس كل ما استعمل فيه أصوات الانفصال يجب أن يكون إحدى للتفصلات الثلاث نحو العالم إما أن يعبد الله وإما أن ينفع الناس (قوله لعلم) أي لأجل العلم بالمحذوف أو عند العلم به وأقهر أنه إذا فقد العلم بالمحذوف لا يجوز الحذف وهو كذلك وكالاقتراضي في جواز الحذف الاستثنائي وبما حذف منه الاستثنائية والنتيجة قوله تعالى - لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدتا - التقدير لكونهما لم تفسدا فلم يكن فيهما آلهة غير الله (قوله هذا يحد) أقول: هي النتيجة وكان المناسب تأخيرها لأن تقديمها يوم اعتبارها دعوى مع أن غرضه التمثيل لحذف الصغرى فقط بدليل تمثيله بقذف الحذف النتيجة وكذا يقال في مثاله لحذف الكبرى (قوله هذا زمان الخ) هذا قياس طبعي وما قيله شرعي (قوله يحبس النتي) أي ينمنه من طلبه للخروج (قوله المقدمات) قال في كبره العلومة من السياق اه ولا حاجة إليه لتقدمها صراحة في قوله من تلك المقدمات وفي قوله لبعض المقدمات (قوله إن لم تكن ضرورية) أي ولا مله أخذنا بما يأتي (قوله إلى ذي ضرورة) أي إلى قول ذي ضرورة أي ضروري وقال في الكبير إلى قضائيا

لأنها لا تحسبون
إلا موجبة وكذا
الشكل الرابع إلا
الضرب الثالث منه
فانه ينتج كلية سالبة
لأن صفراء كلية سالبة
تنعكس كنفسها وأما
الشكل الأول والثاني
فالأمر فيهما ظاهر
(وهذه الأشكال الخ)
الأربعة (بالحملي) من
القضايا (مختصة وليس)
ما ذكر وهو الأشكال
كانت (بالشرطي) أي
فيه وتقدم الكلام على
ذلك في قوله واختص
بالحملي (والحذف في
بعض المقدمات) أي
لبعضها صغرى أو كبرى
(أو النتيجة لعلم آت)
خبر الحذف - فنال
حذف الصغرى هذا
يحد لأن كل زمان يحد
ومثال حذف الكبرى
هذا يحد لأنه زمان
ومثال حذف النتيجة
هذا زمان وكل زمان يحد
بمحسوس (وتقتضى)
المقدمات إن لم تكن
ضرورية (إلى ذي
ضرورية)

للمؤمن دور (وهو توقف الشيء على ما يتوقف هو عليه) (أو تسلسل) وهو غريب أمر على أمر إلى الملازمة له (اللزامة) أي لما لزم الذي هو دور أو تسلسل على تقدير عدم انتهائها إلى الضرورة فزوم الدور هو فنيا إذا استدلت على التأخر بما يتوقف على ذلك التأخر ولزوم التسلسل هو فنيا إذا توقف الأول على أدلة مترتبة لأغاية لها فأن انتهى الأمر إلى دليل غير ضروري مقدماته ولا مسئلة لم يكف مثال ما مقدماته (١٤٠) ضرورة هذا العدد منقسم إلى متساويين وكل منقسم كذلك زوياً. ومثال

ذات ضرورة أي إذا كانت المقدمات أو إحداها غير ضرورية ولا مسئلة افتقرت إلى كسب بقياس وهكذا إلى أن تنتهي إلى قياس مقدماته ضروريان أو مسلمتان (قوله) لما من دور الخ) لتعليل لمفهوم قوله وتنتهي إلى ضرورة أي ولا يجوز أن لا تنتهي إليها لما الخ (قوله) توقف الشيء على ما يتوقف هو عليه) أقول الغاية أو الغصة جارية على ما هو له لعود الضمير على ما فلاحاجة إلى إيراد الضمير بل ينبغي حذفه لإيهامه عوده على الشيء، فحفظه ولانتظار لكلام فاسد قيل هنا، وتوقف كل منها على الآخر تارة يكون بغير واسطة وتارة يكون بواسطة ويسمى الأول مصرحاً والثاني مضمرًا والمراد بالتوقف المقضي سبق التوقف عليه فلا ينتقض بالجوهري والعرض لأن توقف كل منهما على الآخر مسمى لاسبق والهموز المتي ليس محلاً (قوله) وهو ترتيب. الظاهر أن تعبيره في جانب الدور بالتوقف وفي جانب التسلسل بالترتيب تفنن (قوله الثاني هو) أي ما لزم وفيه إشارة إلى أن من في كلام المصنف بيانية (قوله على تقدير) متعلق بزم (قوله) فزوم الدور الخ) بيان ذلك أنه لو لم تنته المقدمات أو بعضها إلى ما ذكر لزم توقف العلم بها على غيرها وكذا الحال في ذلك الغير وهكذا فإن عدنا إلى بعض الأوائل لزم الدور وإن ذهبنا لإلالي غاية لزم التسلسل. فزوم الدور في الحالة الأولى ولزوم التسلسل في الحالة الثانية (قوله) توقف الأول) أي القياس الأول (قوله) فإن انتهى الخ) مفهوم قوله وتنتهي الخ (قوله) لسكان جائز الوجود) دليل الملازمة أن الله شيء موجود وكل شيء موجود إما واجب الوجود أو جائز. وأما الاستحالة فمتفنية لأن الفرض أنه موجود (قوله) إذ لو كان جائز الوجود الخ) دليل للاستثنائية وهكذا الأدلة الآتية كل دليل منها دليل للاستثنائية التي في الدليل قبله (قوله) لفسدت السموات والأرض) فسر السعد الفناء بالخروج عن النظام المشاهد وبعضه بعدم وجودها من أصله وبعضه بعدم إمداد الحوادث بما هو قوام وجودها من الأكوان والألوان والأعراض (قوله) وكونهما لم يفسدا ضروري) أقول: الضروري بالمشاهدة كونهما لم يفسدا بالفعل والالزام على تعدد الإله جواز فسادهما لفسادهما بالفعل لجواز اصطلاح الأطباء. كما قالوا وعدم جواز فسادهما غير ضروري بالمشاهدة فلم تنته هذه الأدلة إلى الضروري ويمكن الجواب بالتزام أن الالزام الفساد بالفعل بناء على ما ذهب إليه السعد وجماعة من أن الآية خطائية لبرهانية بمعنى أن الملازمة عادية لاعقلية لأن العادة جارية بوجود التامع والتقالع عند تعدد الحاكم على ما أشير إليه بقوله تعالى - ولعلنا بعضهم على بعض - فتأمل (قوله) وكذا إذا قلت الخ) هذا مثال من الاقترانيات وما قبله مثال من الاستثنائيات (قوله) وكل من) فيه تغليب العقل على غيرهم (قوله) ويستدل على الثانية منهما) أي من هاتين القدمتين وهي كل متغير حادث (قوله) كان الوجود طارئا) أي والطروء عين المطلوب وهو الحدوث (قوله) من القياس الأول) هو العالم صماته حادثة وكل من صفاته حادثة فهو حادث (قوله) لا يعزى) أي لا يتخلو بقال عزى يعزى كضرب صبي أي خلا وعزا يعزى كضرب سموى عرض وسعدت .

الاتهاء أن نقول لو لم يكن الله تعالى واجب الوجود لسكان جائز الوجود لكنه ليس بجائز الوجود فهو واجب الوجود إذ لو كان جائز الوجود لسكان حادثا لكنه ليس بحادث فليس بجائز الوجود إذ لو كان حادثا لانتفى الوجود لكنه ليس بمقتضى إلى محدث فليس بحادث إذ لو اقتصر إلى محدث لتعدد الإله لكن الإله لا يتعدد فلا يقتصر إلى محدث إذ لو تعدد الإله لفسدت السموات والأرض لكنهما لم يفسدا فلا يتعدد الإله وكونهما لم يفسدا ضروري بالمشاهدة وكذا إذا قلت العالم صفاته حادثة وكل من صفاته حادثة فهو حادث فنستدل على الضعفى بقولنا العالم صفاته متغيرة وكل متغير حادث والأولى

من هاتين القدمتين ضرورة للمشاهدة ونستدل على الثانية منهما بأن التغير إن كان من عدم إلى وجود كان الوجود طارئا أو من وجود إلى عدم كان الوجود جائزا والجائز لا يقع إلا حادثا ونستدل على الكبرى من القياس الأول بقولنا كل من صفاته حادثة لا يعزى عن الحوادث وكل من لا يعزى عن الحوادث لا يستغنى وكل من لا يسبق الحوادث فهو حادث فقد انتهينا إلى الضرورة ولا عبرة باعتراضات الفلاسفة على بعض تلك المسائل فمن ذلك مكره .

[فضل

[فصل : في القياس الاستثنائي] وهو الخلف من مقدمتين إحداهما شرطية وتسمى كبرى والأخرى مدلى وضع أحط طرفها أورف
لينتج وضع الآخر أورفوه وتسمى صغرى (ومنه) أى قياس (ما) أى قياس أو القياس الذى (يدعى) أى يسمى (بالاستثنائي)
لاشتغال على القضية الاستثنائية وهى التى فيها حرف الاستثناء وهو لكن وقال السيد (١٤١)

ينعطف بالمقدمة
الاستثنائية على ما ذكر
في الشرطية فيضعه
أورفوه والتعليل
الأول يرجع إلى هذا
(يصرف بالشرطى)
بإسكان الباء مخففة
للوطن لأن إحدى
مقدمتيه شرطية (بلا
اعتراء) أى شك
(وهو) أى الاستثنائي
القياس (الذى دلّ
على النتيجة) أى على
(مضتها) أى نقيضها
(بالفصل) بأن تكون
النتيجة بصورتها
مذكورة فيه أو نقيضها
كذلك (للايقظة) أى
بأن تكون النتيجة
متفرقة الأجزاء في
القياس كاسبقى في
الاعتراضى . مثال الأول
أى تكون النتيجة
مذكورة بالفصل كما
كانت الشمس طالعة
كان النهار موجودا
لكن الشمس طالعة
ينتج النهار موجود
وهو مذكور بصورته
في القياس . واعتراض
بأن النتيجة لابد أن

[فصل : في القياس الاستثنائي] (قوله وتسمى كبرى) لأنها أكبر من الاستثنائية إذ ألفاظها على
نحو صف ألفاظ شرطيتها وأيضاً لو اعتبرتهما بالترتيب الاتزانى لوجدتهما على هيئة الشكل الأول
الركب من عملية صغرى وشرطية كبرى مثلاً إذا قلنا كلما كان هذا إنساناً فهو حيوان لكنه إنسان
وجدته هو عين قولك هذا إنسان وكلما كان إنساناً فهو حيوان ونتيجته هي عين نتيجته ولا يخفان
إلا في تقديم الصغرى في اللفظ وتأخيرها وكذا إذا قلت في هذا المثل لكنه ليس بحيوان يكون عين
قولك هذا ليس هو بحيوان وكلما كان إنساناً فهو حيوان وهذا من الشكل الثانى وينتج هذا
ليس بإنسان وهى نتيجة الاستثنائي ولم يختلفا أيضاً إلا بالتقديم والتأخير قاله في الكبير (قوله على
وضع) أى إثبات وقوله أحد طرفيها أى الشرطية وطرفاها مقدمها وتاليا وقوله أورفوه أى نفيه
وقوله لينتج أى الوضع أو الرفع (قوله لا اشتغال على القضية الاستثنائية) وإن شئت قلت لا اشتغال على
أداة الاستثناء وهى لكن أى على أداة الاستدراك التشبيه بالاستثناء في إحداها فيما قبله شيئاً لم يوجد
فيه كافى شرح ابن يعقوب مسوفاً (قوله على ما ذكر في الشرطية فيضعه أورفوه) أى على مقدم
الشرطية فيضعه وعلى تاليها أورفوه (قوله والتعليل الأول يرجع إلى هذا) زاد في الكبير وإما يتعارفان
بالاعتبار إذ أداة الاستثناء أى النحوى سميت بذلك لرجوع التسليم بها إلى الكلام السابق فيخرج
بها ما لولاها لدخل في الكلام السابق اهـ . وحاصله أن الرجوع على كل من التعليلين متحقق لكنه
معتبر أولاً في التعليل الثانى والمعتبر أولاً في التعليل الأول نفس القضية المرجوع بها التى هى الاستثنائية
(قوله يعرف بالشرطى) أى أنه اسمان قال في الكبير خص بذلك إيماناً على مامر من أن الاعتراضى
لا يترك من الشرطيات أو لزوم الشرطية له بخلاف الاعتراضى فإنه على القول بأنه يترك من
الشرطيات وهو المعتمد لا يلزم فيه ذلك لأنه يترك من بعض الحملات أيضاً وهو الأكثر (قوله
أى نقيضها) دفع بذلك اعتراضاً على المصنف (قوله بأن تكون النتيجة بصورتها الخ) تصوير للدلالة
على ذلك بالفصل بينه أن هذا بالدلالة على ذلك الاشتغال عليه لا بما يقادير منها وهو الاقادة حتى يرد أن
الاعتراضى بعيد أيضاً النتيجة بالفعل (قوله أو نقيضها كذلك) أى أو يكون نقيضها بصورته مذكورا
فيه (قوله بأن تكون النتيجة متفرقة الأجزاء الخ) تصوير للدلالة باليقظة (قوله مثال الأول)
أى الدلالة على النتيجة بالفعل ولم يمثل لثنائى الذى هو الدلالة على نقيضها بالفعل اكتفاء بما سبأ
ولم يكتف به في الأول ليتضح الاعتراض الآتى فاندفع ما قبل هنا (قوله واعتراض) أى على كون
النتيجة مذكورة فيه بالفعل كما هو ظاهر ضيفه هنا وصرح كلامه في الكبير أو قل قوله دلّ على
النتيجة أو مضتها بشقيه فيكون في قول الشارح بأن النتيجة اكتفاءً أى أوضحها كما قيل (قوله
والجواب أن المعنى) أى المعنى كون النتيجة مذكورة فيه بالفعل وقوله إن صورتها أى ومادتها وقوله
وإن كانت الخاتمة حاصلة الواو للحال وإن وصليته أى وإن كانت الفارقة بين النتيجة والتالى
حاصلة في الحقيقة باعتبار المعنى وقوله لأن النهار موجود أى لأن هذا القول عند كونه نتيجة الخ
وقوله قضية أى مستقلة . هذا وقد أورد الشارح في كبيرة الاعتراض الخاطئة عنه بهذا الجواب بما لفظه

تكون خيراً وقضية تحتمل الصدق والكذب والتالى ليس كذلك لأنه جزء قضية . والجواب أن المعنى أن صورتها مذكورة
في القياس أى مثل صورتها موجود فيه وإن كانت الخاتمة حاصلة لأن النهار موجود عند كونه نتيجة قضية تحتمل الصدق
والكذب وهذا كونه تالياً للشرطية جزء قضية لا يحتمل صدقاً ولا كذباً ، ثم الشرطية الموضوعة في القياس الاستثنائي ، إما متعاضدة
لنقيضها فكل واحد منهما لا يمكن أن يكون صحيحاً (فانك الشارح) أى القضية الشرطية (إذا انحصرت) أى متعاضدة

واعترض على الأول يعني كون النتيجة مذكورة فيه بالفعل بأنه يقتضى عدم مغايرة النتيجة للقياس وهو مناف لما اقتضاه تعريف القياس من وجوب المغايرة لقوله * فيه مستلزما بالذات قولاً آخرًا * اه وتعدل عنه هنا إلى الاعتراض المذكور لعدم قوة ما ذكره في الكبير إذ المراد بالمغايرة كما مر أن لا تكون النتيجة عين إحدى المقدمتين وهي فبا نحن فيه جزء إحداها لا عين إحداها (قوله وذ كر) أى الشرطى وقوله باللفظ الأحسن بالقول (قوله أنتج وضع ذاك الخ) إنما أنتج وضع المقدم وضع التالى لأن المقدم ملزوم للبالى وثبوت الملزوم يقتضى ثبوت اللازم وإما أنتج رفع التالى رفع المقدم لإستلزام انتفاء اللازم انتفاء الملزوم (قوله وضع التالى) أى وضع مثل التالى كما تقدم أن النتيجة غير التالى (قوله ولا يلزم إلتاج) أى فالضمير عائد على الإلتاج المفهوم من أنتج (قوله في عكسهما) أى بعكس وضع المقدم ورفع التالى أى مقابل كل منهما فبعكس وضع المقدم أى مقابله رفع المقدم وعكس رفع التالى أى مقابله وضع التالى (قوله أى من) قال في الكبير: أو باقية على معناها من الظرفية يجعل مجرورها ظرفاً مجازاً (قوله من أنه قد يكون الخ) أى ومن أن المقدم ملزوم والتالى لازم فيلزم من ثبوت الملزوم ثبوت لازمه ولا يلزم من نفيه شئ ويلزم من نفي اللازم نفي ملزومه ولا يلزم من ثبوته شئ (قوله أعم من المقدم) كما في المثال المتقدم قال في الكبير وأما إذا كان التالى مساوياً للمقدم نحو كما كان إنساناً كان ناطقاً فاستلزام نفي المقدم نفي التالى وإثبات التالى إثبات المقدم ليس بالنظر إلى صورة للقياس بل إلى مادته المخصوصة والمعتبر هو الأول ألا ترى أنهم لا يقولون إن المرجحة الكلية تنعكس كنعكسها مع تحقق صحة ذلك فيما إذا كان المحمول مساوياً للوضع اه (قوله وشرط إلتاج الخ) كان الأنسب تأخيرها إلى آخر الباب لتعلقه بالمتصلة والمنفصلة (قوله أن تكون موجبة) فلا تنتج السالبة متصلة كانت أو منفصلة وقوله لزومية أى فى المتصلة وكان عليه أن يقول أو عنادية أى فى المنفصلة كما فى الكبير لقوله بعد أو كون وضع الملزوم أو العناد الخ فلا تنتج الاتفاقية متصلة كانت أو منفصلة وقوله وأن تكون كلية فلا تنتج الجزئية متصلة كانت أو منفصلة على تفصيل سيثير البس وقوله أو فى مادتها أى فى مادة الكلية وهو الماهية والجزئية الواقعتان فى مادة أى موضع يصلح للكلية كقول السنوسى فى الاستدلال على وجوده تعالى لأنه لو لم يكن له محدث الخ لأنها وإن كانت مهمة لوجود علامة الإهمال وهى إطلاق لو لكها فى موضع صالح للكلية بأن يقال كلما لم يكن له محدث لزم أن يكون أحد الأمرين الخ وقوله أو كون وضع الملزوم الخ عطف على أن تكون كلية وبينه تأكيداً لوضع يعنى أنه يقوم مقام كلية الشرطية أن تكون مخصصة وضع الملزوم أو العناد فيها أى حالته بعينه وضع الاستثناء أى وضع ذات الاستثناء وهى الاستثنائية فلا يضر حينئذ كون القضية غير كلية لأن المخصوصة فى حكم الكلية حينئذ كالمخصوصة المهمة فى قولك إن قسم زيد الآن فهو مكرم لكنه قدم الآن فإنه ينتج زيد مكرم الآن والمخصوصة الجزئية فى قولك قد يكون إذا جالسنى زيد عند الزوال حدثته لكنه يجالسنى عند الزوال فإنه ينتج أنى أجدنه عند الزوال وكذا يقل فى المنفصلة نحو إما أن يكون هذا الجسم وهو حى علماً أو جاهلاً لكنه وهو حى ليس بجاهل ومثل ما إذا كان وضع الملزوم أو العناد والاستثنائية واحداً ما إذا كانت الاستثنائية عامة تشمل وقت الاتصال أو الانفصال لدخول الوقت فى ذلك العموم نحو قد يكون إذا جالسنى زيد عند الزوال حدثته لكنه يجالسنى جميع النهار فإنه ينتج أنى أجدنه عند الزوال أفاده فى الكبير وأفاده فيه أيضاً أن للواستعمالين تأتى لامتناع الأول لامتناع الثانى بمعنى أن امتناع الثانى علته للعلم بامتناع الأول من غير الثبات إلى أن علة انتفاء الجزء فى الخارج

وذكر باعتبار تأويل الشرطية باللفظ (أنتج وضع) أى إثبات (ذلك) أى المقدم (وضع التالى) نحو كما كان هذا إنساناً كان حيواناً لكنه إنسان ينتج أنه حيوان (و) أنتج (رفع تال) أى نفيه (رفع أول) أى المقدم بأن تقول فى هذا المثال لبعثه ليس بحيوان ينتج أنه ليس بإنسان (ولا * يلزم) إلتاج (فى) أى من (عكسهما) أى من رفع المقدم أو وضع التالى (لما انجلا) أى اوضح من أنه قد يكون التالى أعم من المقدم ولا يلزم من رفع الأخص رفع الأعم ولا إثباته ولا من وضع الأعم وضع الأخص ولا رفعه فلو قلت لكنه ليس بإنسان لم ينتج أنه غير حيوان ولا أنه حيوان أو قلت لكنه حيوان لم ينتج أنه إنسان ولا أنه غير إنسان وشرط إلتاج الشرطية أن تكون موجبة لزومية وأن تكون كلية أو فى مادتها أو كون وضع الملزوم أو العناد بعينه وضع

الاستثناء نحو إن قسم زيد الآن فهو مكرم لكنه قسم الآن

(وإن يكن الشرطي منفصلاً) أى قضية منفصلة فهى إما حقيقية أو مائة جمع أو مائة خالو فإن كانت حقيقية (فوضع ذا) أى أحد طرفيها (ينتج رفع ذلك) أى الطرف الآخر نحو إما أن يكون الوجود قديماً وإما أن يكون حادثاً لكنه قديم ينتج أنه ليس بحادث أو أنه حادث ينتج أنه غير قديم (والعكس كذا) أى رفع أحد الطرفين ينتج وضع الآخر كما إذا قلت لكنه ليس قديم ينتج أنه حادث أو ولكنه ليس بحادث ينتج أنه قديم (وذلك) أى كون وضع أحد الطرفين (١٤٣) ينتج رفع الآخر والعكس

(فى المنفصل) (الأخص) وهو الحقيقية لأنها أخص من مائة الخلق ومائة الجمع لأن فيها منع الجمع ومنع الخلق ويشترط فى الحقيقة أننا أن نكون مركبة من الشيء والسوى لنقيضه إذ لو تركت من الشيء ونقيضه كانت الاستثنائية عين النتيجة فلا فائدة فى الوضع ولا الرفع (ثم إن يكن) المنفصل (مانع جمع) فقط (فوضع ذا) أى أحد الطرفين (زكن) أى علم (رفع لذلك) أى الطرف الآخر لامتناع اجتماعهما على الصدق نحو إما أن يكون الجسم أبيض أو أسود لكنه أبيض ينتج أنه ليس بأسود أولئك أسود ينتج أنه ليس بأبيض (دون عكس) أى لا ينتج رفع أحد الطرفين وضع الآخر لاحتمال اجتماعهما على الكذب

ماهى وتأتى لامتناع الثانى لامتناع الأول بمعنى أن امتناع الأول على فى الخارج لامتناع الثانى وعلى الأول قوله تعالى - لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا - فهو مسوق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع نعدد الآلهة وعلى الثانى قوله تعالى - فلو شاء لهداكم أجمعين - فهو لإفادة أن على انتفاء هداية الجميع فى الخارج انتفاء نفاق المشبهة بها وعلى هذا اقتصر علماء العربية لأنهم لا يستعملونها فى القياسات لتسبيل العلم بالنتائج وإن اعترض عليهم ابن الحاجب وعلى الأول المناطقة لأنهم إنما يستعملونها فى القياسات لذلك (قوله) وإن يكن الشرطى) بمعنى الشرطية وذكر لما صرح وكذا يقال فيما يأتى (قوله) فإن كانت حقيقة) أحده من قول المصنف بعده وذلك فى الأخص - والحاصل أن للحقيقة أربع نتائج ولكل من مائة الجمع ومائة الخلق ينتج (قوله) أى أحد طرفيها) إطلاق ذا على أحد الطرفين لأبعينه مجاز من إطلاق اسم الخاص على العام إذ هو موضوع لكل جزئى بعينه من جزئيات الشار إليه أفاده فى الكبير (قوله) ينتج رفع ذلك) لامتناع اجتماعهما (قوله) والعكس) قال فى الكبير: أى المنفرد وهو هنا تبديل الوضع بالرفع أى والرفع بالوضع (قوله) كذا) لا إبطاء لاختلاف المعنى المستعمل فيه اسم الإشارة فى الشرط الأول والشرط الثانى (قوله) ينتج وضع الآخر) لامتناع رفعهما معا (قوله) لأنها أخص الخ) هو إحدى طريقتين تقدمتا فى بحث التقضايا والثانية تبين الثلاثة (قوله) كانت الاستثنائية عين النتيجة) أى فيلزم الاستدلال على الشيء نفسه كما فى الكبير - أقول: إن أراد العينية لفظاً غير مسلم على إطلاقه لأننا إذا استثنينا الطرف الإيجابى أتيح نى الطرف السلبى مثلاً إذا قلنا إما أن يكون الوجود قديماً أو غير قديم لكنه قديم ينتج أنه ليس غير قديم فالنتيجة غير الاستثنائية لفظاً وإن أراد العينية معنى فالأمر كذلك فى المركبة من الشيء والسوى لنقيضه - ويجب بأننا نختر الشق الأول ونقول يكفى فى النفاء المركبة من الشيء ونقيضه كون الاستثنائية عين النتيجة فيما إذا استثنينا الطرف السلبى كأن قلنا فى المثال المذكور لكنه غير قديم فانه ينتج أنه غير قديم لأنهم لا يعتبرون إلا ما طردت فائدته (قوله) ثم) لترتيب الذكرى أو لترتيب فى الشرف لأن الحقيقة أشرف من غيرها قاله فى الكبير (قوله) دون عكس) خبر مبتدأ محذوف أى هذا الحكم وهو اتجاى وضع أحد الطرفين رفع الآخر ثابت دون عكس له وهو اتجاى رفع أحدهما وضع الآخر فليس بثابت قاله شيخنا العدوى (قوله) فهو) أى مانع الرفع: أى عكسه عكس ذا الحكم فلما حذف المضاف أضل الضمير وقام مقامه ويشترط فى مائة الخلق هنا أن تتركب من سالتين كما فى مثال الشارح أو من موجبة وسالبة نحو دائماً إما أن يكون زيد فى البحر أو لا يتركب لكنه ليس فى البحر ينتج أنه لا يتركب أولئك يتركب ينتج أنه فى البحر فإن تركبت من موجبتين نحو العالم إما عرض وإما حادث لم ينتج شيئاً فلو قلت لكنه غير عرض لم ينتج أنه حادث لأن غير العرض أعم من الحادث أولئك ليس بحادث لم ينتج أنه عرض إذ لا لزوم بين نفي الحدوث والعرضية بل بينهما التباين (قوله) لامتناع الخلق

فلو قلت لكنه ليس بأبيض لم ينتج أنه أسود ولا أنه غير أسود لأنه لا يلزم من رفع أحد الضدين اثبات الآخر ولا نفيه لجواز وجود ضد آخر كونه أحمر (وإذا مانع رفع) أى خلق (كان) مانع خبر كان تقدم عليها واسمها ضمير يعود على المنفصل (فهو) أى مانع الرفع (عكس ذا) أى رفع أحد طرفيه ينتج وضع الآخر دون العكس لامتناع الخلق عنهما واحتمال اجتماعهما على الصدق نحو إما أن يكون الشيء غير أبيض أو غير أسود لكنه أبيض ينتج أنه غير أسود أولئك أسود ينتج أنه غير أبيض ولو قلت لكنه غير أبيض لم ينتج أنه أسود ولأنه غير أسود أولئك غير أسود لم ينتج أنه أبيض ولا أنه غير أبيض وذلك ظاهر والله التوفيق

[فصل في لواحق]

[القياس]

أى ما يلحق بالقياس فى الاستدلال وقد عرفت أنه لا يتم قياس الإلمن بمقتنين (ومنه) أى من القياس (ما يدعونه) أى يسمونه (مركبا) لكونه من حجج أى أقسية اثنين فأكثر (قد ركب) فى الحقيقة (فركبته) إن ترد أن تعلمه نحو كل إنسان حيوان وكل حيوان حساس وكل حساس نام وكل نام جسم وكل جسم مركب (واقبل نتيجة) أى فيه وهى نتيجة المقتنين الأولين وهى المثال المذكور كل إنسان حساس أى اجتهل (مقدمة) صغرى (يلزم من تركيبها) بمقدمة (أخرى) أى معها (نتيجة) فكل كل إنسان حساس وكل حساس نام ينتج كل إنسان نام (إلى هلم جرا) متونا بوقف عليه بالأقسام معناه فى الأصل سيرا وتهاول فى سيركم وتثبتوا ثم استعمل فيها دووم عليه قال ابن الأنبارى اتصّب جرا على الصبر

علة لقوله ينتج وضع الآخر وقوله واحتمال اجتماعهما علة لقوله دون العكس فيه لف ومشر مر بـ [فصل : فى لواحق القياس] جمع لاحق : أى ما يلحق بالقياس البسيط فى الاستدلال وهو أربعة القياس المركب وقياس الخلف والاستقراء والتخييل وسبأى فى كلامه ماعدا قياس الخلف فلاضافة فى لواحق القياس جنسية لاستقرائية أما هو فحاصله اثبات المطلوب باطلان نقيضه وهى قياس الخلف لأنه يؤدى إلى الخلف : أى الحال على تقدير عدم حقيقة المطلوب وقيل لأن المطلوب يأتى من خلفه الذى هو نقيضه ويتركب من قياسين أحدهما اقترافى والآخر استثنائى تلخيصهما لولم يتحقق المطلوب لتحقق نقيضه ولو تحقق نقيضه لتحقق محال ينتج لولم يتحقق المطلوب لتحقق محال لكن المحال ليس بمتحقق فالمطلوب متحقق مثلا نقول لولم يتحقق انتفاء وجوب الزكاة على الصبي لتحقق وجوبها عليه ولو تحقق وجوبها عليه لتحقق وجوب الصلاة ينتج أنه لولم يتحقق انتفاء وجوب الزكاة على الصبي لتحقق وجوب الصلاة عليه الذى غير متحقق ينتج أن انتفاء وجوب الزكاة على الصبي متحقق وهو المطلوب وإنما كان القياس للمركب وقياس الخلف ملحقين بالقياس البسيط لأنهما لما كانا فى الظاهر مخالفين للقياس البسيط جملا ملحقين به وإن كانا فى الحقيقة برحمان إليه (قوله) وقد عرفت الخ لعله دخول على اللز أنشأ به إلى أن التركيب الذى فى القياس للمركب خلاف التركيب اللازم لمطلق القياس لأن التركيب اللازم له هو التركيب من مقتنين (قوله أى من القياس) أى من مطلق القياس (قوله ما يدعونه مركبا) أى القياس الذى يدعونه أو قياس يدعونه وتسمية للمركب قياسا ظاهرة فى مفصول النتائج أما موصولها فهو أقسية بسيطة مع كل منها تبجته لكن لما كان الوصل للمطلوب هو مجموعها سمى المجموع قياسا مركبا من حيث إصالة إلى المطلوب (قوله فى الحقيقة) أى وإن كان بحسب الظاهر قياسا واحدا لكن هذا إنما يتأتى فى مفصول النتائج أما موصولها فهو فى الحقيقة وفى الظاهر أقسية فلا أسقط قوله فى الحقيقة لتسب القسمين (قوله فركبته) جواب الشرط الذى بعده على مذهب الكوفيين وبعض البصريين ودليل الجواب على مذهب جمهور البصريين : أى فاعلم كيفية تركيبه التى أثبتنا لك لأن القرب على إرادة علم المركب علم الكيفية لا إيجادها الذى هو مدلول قوله فركبته قاله ابن يعقوب ثم قال وإنما يحتاج إلى ذلك التركيب إن كان الحضم بعد تسليمه النتيجة الأولى لا تقوم عليه الحجة ولا يحصل مقصود الاستدلال من إقامة الحجة عليه بآيات المدعى فيؤتى بالكلام على وجه التدرج حتى ينتهى إلى المقصود اهـ (قوله أى اجتهل) يعنى أنه ضمن أقبل معنى اجعل كما فى الكبير (قوله نتيجة) فاعلم يلزم ولم يؤثّر الفعل لأن الفاعل مجازى التأنيت وقوى بالفصل الذى لوجود مع حقيق التأنيت لسوغ ترك التأنيت (قوله ينتج) بالجزم فى جواب الأمر (قوله إلى هلم جرا) أدخل إلى على هلم مع أنها اسم فعل وهو لا يدخل عليه عامل واهتمر الشارح فى كبره عنه بأنه كأنه استعمل هلم فى غير ما وضعت له أى أطلقها على الاستمرار اهـ ويشير إليه هنا بقوله فيما يأتى فكانه قيل هنا اتته إلى الاستمرار الخ وفيه ما فيه وقال ابن يعقوب وأصل هلم أن تستعمل لطلب الإقبال ثم استعيرت لطلب الاستمرار وكأنه يقول هنا يستمر التركيب هكذا استمراروا وعبر عن هذا الاستمرار بالجر : أى الانجرار لأن الأمر المنجر مستمر وإلى فى كلامه إمّا مقدرة الدخول على أمر محذوف موصوف بقول محذوف أى إلى حصول أمر يقال فيه ليستمر التركيب استمراروا هكذا إلى حصوله وهو مقصود الاستدلال أو مقدرة الدخول على محذوف لا نقول يكون وصفا له ويكون هلم للاخبار فكانه يقول إلى نهاية يستمر التركيب استمراروا إلى حصولها ولا يخلو كل من تكلف اهـ ملخصا (قوله ومطاه) أى معنى هذا التركيب برمته فسبروا مأخوذ من هلم ، وتهاول الخ مأخوذ من جرا كذا نقل عن تقرير الشارح (قوله فيما دووم عليه) أى فى

لجى جروا لوعلى الحال أو على التمييز ذكره الشيخ السنوسى فى شرح مسلم وبضه بالمعنى وقال القاضى زكريا نقلنا عن العلامة الجليل ابن هشام أنه بعد اطلاعه على كلام غيره وتوقفه فى أنه عربى (١٤٥) قال إن هم يقال لابعنى الجبى .

الحسى ولا بمعنى الطاب
حقيقة بل بمعنى
الاستمرار على الشيء
وبمعنى الخبر وعبر عنه
بالطلب كفى قوله تعالى
- ولنحمل خطاياكم -
فليعد له الرحمن مدا
وجرا مصدر جره إذا
سحبه ببق مصدر أو
يجعل حالا مؤكدة
وليس المراد الجبر
الحسى بل التعميم كما
فى السحب فى قولهم
هذا الحكم منسحب
على كذا أى شامل
فكانه قيل هنا الله
إلى استمرار قلب
النتيجة مقدمة
استمرارا ومستمررا كما
يقال كان ذلك عام
كذا وهم جروا أى
واستمر ذلك فى بقية
الأعوام فقل كل
إنسان نام وكل نام جسم
ينتج كل إنسان جسم
ثم قل كل إنسان جسم
وكل جسم مركب ينتج
كل إنسان مركب وقس
عليه النباش أخذ
للسارق غنية وكل أخذ
للال خفية سارق وكل
سارق تقطع يده متصل
النتائج القياس المركب

استمرلر مادوم عليه أى فى الاستمرار على الشيء الذى دووم عليه كالعبادة مثلا واستعماله فيه إما
بطريق النقل أو بطريق التجوز لعلاقة المشابهة بين السير والاستمرار فى اشتغال كل على طلب المقصود
أو على أزمنة متوالية ثم صار حقيقة عرفية (قوله أى جروا) يحتمل أن يكون إشارة إلى أن عامل
المصدر محذوف ومحل امتناع حذف عامل المصدر المؤكد إذا لم يتم المصدر مقام العامل ويحتمل أن يكون
إشارة إلى أن هم على هذا بمعنى جروا تأمل (قوله أو على الحال) أى المؤسسة أو المؤكدة باعتبار اختلاف
المقصود بهم وقوله أو على التمييز إنما يظهر إذا أراد بهم معنى تهلوا مثلا أما إذا أراد معنى سبروا فلا
(قوله وقال القاضى زكريا) لما كان مانق له الشيخ السنوسى محملا لم يبين فيه معنى كل من اللفظتين على
حدثها وليس فيه من الفائدة ما فى عبارة القاضى ذكره بأقل عبارة القاضى ذكره بالشملة على بيان معنى
كل على حدثه وعلى زيادة الفائدة (قوله فى أنه) أى هم جروا (قوله إن هم) أى فى هذا التركيب فلا ينافى
أنها تأتى فى غير طلب الجبى . الحسى كفى قوله تعالى - هم لنا - وبمعنى احضروا كفى قوله تعالى - هم
شهداءكم - وإضافة معنى إلى ما بعده للبيان (قوله ولا بمعنى الطلب) أقول: أسلفنا عن ابن يعقوب صحة بقائها
على إفادة طلب الاستمرار ، ليقال للمنى طلب الجبى . الحسى فقط كاقيل ، لأننا نقول قوله بعد بل معنى
الاستمرار على الشيء وبمعنى الخبر ينافية فافهم (قوله حقيقة) أقول يحتمل رجوعه لسلك من الجبى . الحسى
والطلب ويحتمل رجوعه للطلب فقط وعلى كل فهو غير محتاج إليه (قوله بل بمعنى الاستمرار على الشيء)
راجع لقوله لابعنى الجبى . الحسى وقوله وبمعنى الخبر أى الأخبار بهذا الاستمرار راجع لقوله ولا بمعنى
الطلب والاضراب انتقالا باعتبار التنى إبطالا باعتبار التنى (قوله وعبر عنه بالطلب) أى بصيغة الطلب
وقوله كفى قوله أى تعبيرا كالتعبير عن الأخبار بصيغة الطلب فى الآتين المذكورين (قوله ببقى مصدرا)
أى مؤكدا لعامله وهو هم الذى بمعنى استمر وقوله حالا مؤكدة أى لعاملها كما عرفت (قوله بل
التعميم) أى تعميم الشيء أى الاستمرار عليه بدليل ما سبق فى كلامه وما يأتى فيه وبذلك يعرف ما فى كلام
بعض هنا (قوله كما فى السحب الخ) المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه فلا ينافى أن التعميم
المفسر به الجبر بمعنى الاستمرار والتعميم المفسر به السحب باقى على ظاهره من الشمول (قوله اتته إلى الخ)
مقتضاه أن إلى فى كلام المصنف باقية على ظاهرها من الانتهاء وقال فى الكبير إنها بمعنى مع أى واقلب
نتيجة به مقدمة مع الاستمرار على ذلك استمرارا إلى أن يحصل المطلوب اهـ (قوله استمرارا أو مستمرا)
الأول على كون جروا مصدرا والثانى على كونه حالا ولم يبين المعنى على احتمال كونه تمييزا إشارة إلى
بعده (قوله فقل كل إنسان الخ) معطوف على اتته (قوله القياس المركب) إشارة إلى أن لدى صفة
لحذوف (قوله أى الذى لا تطوى الخ) تفسير لقوله الذى حوى الخ (قوله بل تذكر بالفعل فيه مرتين الخ)
أقول: الذى أفاده ابن يعقوب أنها تذكر بالفعل مرة واحدة نتيجة حيث قال مثال هذا التركيب أى
تركيب الأقيسة قياسا واحدا أن يكون المطلوب مثلا العالم لا بد له من خالق فتقول العالم ملازم للصفات
الحادثة وكل ملازم للحادث حادث فالعالم ممكن فالعالم ممكن وكل ممكن يحتاج إلى خالق
فالعالم يحتاج إلى خالق وهو المطلوب ويسمى هذا موصول النتائج لذكرها ولأوسطها للعالم وقلت العالم
ملازم للحوادث وكل ملازم للحوادث حادث وكل حادث ممكن وكل ممكن محتاج إلى خالق أتتج
النتيجة الأولى بعينها ويسمى هذا مفصول النتائج لأنها لم تذكر متصلة بالنتائج اهـ والانصاف أن هذا

(الذى حوى) النتائج (يكون) أى الذى لا تطوى فيه النتائج بل تذكر بالفعل فيه مرتين أولا نتيجة وثانيا مقدمة لقياس
آخر كقولك كل إنسان حيوان وكل حيوان حساس فكل إنسان حساس ثم تقول كل إنسان حساس وكل حساس نام
فكل إنسان نام وهكذا سمى بذلك لوصول النتائج بالمقدسات (١٩٩ - صهلان)

يعود على الذى أو على
القياس ومفعول حوى
محذوف أى النتائج
وقوله (أو مفصولها)
معطوف على متصل
النتائج وهو عكس
الموصل فالفصول هو
الذى فصلت عنه
النتائج فلم تذكر نحو
كل إنسان حيوان
وكل حيوان حساس
وكل حساس نام سمي
بذلك لفصل النتائج
عن القياس فى الذكر
وإن كانت مرادة من
حيث المعنى (كل)
منهما (سواء) فى إفادة
المطلوب (وإن مجزئى
على كل استدلال) محذوف
بأى كلى بعد تخفيفها
(فذا بالاستقراء عندهم
عقل) أى عقل مسمى
بالاستقراء قال السعد
والصحيح فى تفسيره
ما ذكر الامام حجة
الاسلام هو أنه عبارة
عن تصفح أمور جزئية
ايحكم بحكمها على أمر
يشمل تلك الجزئيات اه
ثم التصفح إما كالمعاينة
وهو الاستقراء التام
وإما أكثرها وهو
الاستقراء غير التام
وهو أيضا الاستقراء
المشهور كذا استقرأت

أوجه وأنسب بجعل متصل النتائج قياسا واحدا بحسب الظاهر فافهم (قوله) والذى حوى مبتدأ أى خبره
جملة يكون متصل النتائج والرابط الضمير فى يكون (قوله) أو خبر مبتدأ محذوف أى هو الذى على هذا
يكون ضمير يكون راجعا إلى ما فى قول المصنف ما يدركونه مركبا والضمير المقدر مبتدأ يرجع إلى متصل
النتائج فتكون جملة المبتدأ المقدّر والخبر المذكور وهو الذى حوى مسوقة لبيان متصل النتائج الواقع
خبر يكون وهل تسمى هذه الجملة اعتراضية لوقوعها بين يكون وخبرها أو لا تسمى لتقدم الخبر عن محله
حرره (قوله) يعود على الذى أى الواقع صفة لمحذوف وقوله أو على القياس أى الذى هو الموصوف المحذوف
والمآل واحد غير أنه اعتبر فى الأول الصفة لذكرها وفى الثانى الموصوف لأنه التسبوع ولا يخفى أن
الوجهين إنما يظهران على أن الذى مبتدأ أماعلى أنه خبرا لمبتدأ محذوف فلا ويمكن أن يحمل القياس
فى عبارة على القياس للدلول عليه بما فى قول المصنف سابقا ما يدعونه مركبا فيكون فى كلامه لف
ونشر مرتب ويوافق ما قررناه سابقا فى مرجح ضمير يكون على الاحتمال الثانى لاعلى القياس المذكور
فى الترجمة لأن المراد به القياس البسيط ومتصل النتائج ومفصولها قسمان من المركب كالمركب ظاهر
(قوله أو مفصولها) أو للتقسيم فهى بمعنى الواو (قوله) معطوف على متصل النتائج هذا إنما يصح
على أن الذى خبر مبتدأ محذوف أى على أنه مبتدأ فلا يلزم عليه من الفساد لأن ضمير يكون عليه
يرجع إلى الذى حوى النتائج فيكون المعنى يكون الذى حوى النتائج متصل النتائج أو مفصولها
وهو باطل لأن الذى حوى النتائج لا يكون مفصولها (قوله) وإن مجزئى على كل استدلال أى بحكم جزئى
أى جزئيات على حكم كلى والمراد بالجزئى هنا وفيما يأتى الجزئى الاضافى سواء كان حقيقيا أولا كذا فى
الكبير ، ونوقش بأن الظاهر أنه هنا يتعين محله على الحقيق لأن المتبع إنما هو الجزئيات الحقيقية (قوله)
محذوف بآى كلى أى لاتقاء الساكنين وقوله بعد تخفيفها أى لأجل النظم (قوله) فذا أى الاستدلال
المذكور المفهوم من استدلال بالاستقراء على كلامه الاستدلال بحكم الجزئى على حكم الكلى وفسر
أيضا بالحكم على الكلى بما وجد فى أكثر جزئياته وكلا التفسيرين ضعيف لما سياتى (قوله)
أى عقل مسمى بالاستقراء) أشار إلى أن الجار والمجرور متعلق بمحذوف ويصح أن يكون متعلقا
باعتل على تضمينه معنى عرف أو سمى (قوله) والصحيح) وجه محتمل اشتاله على المعنى اللغوى مع
زيادة كالمعنى شأن المعانى الاصطلاحية ولوافقت كلام أبى نصر الفارابى وغيره (قوله) عن تصفح
أى تتبع (قوله) وهو الاستقراء التام) ويسمى بالمقسم (قوله) وأما أكثرها) كذا فى جمع الجوامع
أيضا قال فى الآيات اليبينات يلزم خروج ما يكون بنصف الجزئيات فأقل فلا يكون استقراء على هذا
الكلام وحينئذ يشكل الأمر بمسائل اسند الفقهاء فيها إلى الاستقراء مع أنه لم يقع فيها استدلال بجميع
الجزئيات ولا بأكثرها كفى كون أقل سن الحيز تسع سنين وأن أقله يوم وليلة وأكثره خمسة عشر
وغالبه ست أو سبع فانهم صرحوا بأن مسند الشافعى فى جميع ذلك هو الاستقراء ومعلوم أن الشافعى
لم يستقرئ حال جميع نساء العالم فى زمانه ولا حال أكثرهن بل ولا حال نصفهن ولا ما يقرب منه فضلا
عن نساء العالم على الإطلاق للقطع بعدم استقرائه حال جميع نساء الأعصار المتقدمة من لدن وجد
الانسان والمتأخرة عنه إلى قيام الساعة فالوجه ترك التقييد بالأكثر فى الناقص وإن قيد به كثير من
المناطق بل يقيد ببعض كواقع فى عبارة غير واحد كالامام فى المحصول وتبعه الأسنوى وينبئ ضبط
البعض بما يحصل معه ظن عموم الحكم اه (قوله) وهو أيضا الخ) أى كايسمى بالاستقراء الغير التام
يسمى أيضا بالاستقراء المشهور ، وله اسم ثالث الاستقراء الناقص فله أسماء ثلاثة صرح بذلك فى الكبير
(قوله) كما إذا استقرأت) فى بعض النسخ استقرت بقلب الهمزة ألفا للتخفيف ثم قلب الألف ياء

فحكمت على كل حيوان بأنه يحرك فكه الأسفل عنه المصع وربما يكون فرد من أفراد الحيوان لم تستقره على خلافه وذلك كالحمار
فإنه يحركه عند الضغ فكه الأعلى وكذلك إذا استقرينا جزئيات الحيوان الطويل العمر فوجدناه قليل المرارة مثل الإنسان
 والفارس والجل فحكمتنا على كل حيوان طويل العمر بأنه قليل المرارة (١٤٧) والاستقراء التام نافع بعيد اليقين
 كما إذا استقرينا

لاصالحا بضمير المخاطب وقوله الحيوانات أى أكثرها (قوله حكمت على كل حيوان) أى من تتساح
 وغيره لظنك أن بقية الحيوانات التى لم تستقرتها تحرك أيضا ففكها الأسفل عند الضغ هذا هو الحال
 عند الحكم الاستقرائى ثم تبين لنا بعد حكمك بذلك لما اطلعنا على التماسح أنه لا يحرك فكه الأسفل
 عند الضغ وليس المراد أن القانسان كان يعلم حين ذكر القياس أن التماسح لا يحرك بل حين قاس غلب
 على ظنه من تتبع أكثر جزئيات الحيوان أن البقية كذلك فهو حكم مستند فيه إلى الظن أفاده شيخنا
 الصدى (قوله قليل المرارة) المرارة جلبة لطيفة لازقة بالكبد من طرف لثة بكسر الميم والأنسب
 بالفتحة أن يراد بالمرارة ما فيها (قوله نافع بعيد اليقين) لأنه القياس المنطوق المقسم (قوله إما ماش أو غير
 ماش) الظاهر أنه أراد بالماشى ما لا يطير عادة وبغير الماشى ما يطير عادة (قوله وعكسه) لا بد من تقدير
 مضامين أى مجموع مقدمتي عكسه لأن العكس الذى هو الاستدلال ليس هو القياس المنطوق إذ هو قول
 مؤلف والاستدلال مصدر كذا فى الكبير (قوله والمخالفة بينهما) أى بين الاستقراء والقياس المنطوق
 وفيه إشارة إلى أن العكس فى كلامه بالمعنى القوي وهو المخالف (قوله لأن فى القياس) اسم إن ضمير
 الشأن وقوله يحكم على جزئيات كل: أقول: هذا لا يشمل نحو زيد إنسان وكل إنسان حيوان لأن
 الحكم إنما هو على جزئى واحد لوجود المحكوم به فى كليهما إلا أن تجعل إضافة جزئيت إلى كلى للجنس
 فتصدق بالجزئى الواحد (قوله وسطا بين جزئيه) بهمة مكسورة فياه مشددة (قوله حمل) أى
 قيس كما فى الكبير (قوله كحمل التبيذ الخ) أى فى قولنا التبيذ كالخمر بجمع الاسكار فهو حرام
 (قوله فذاك) أى الحل المفهوم من حل (قوله جعل) مفعوله الأول جعل نائب فاعل ومفعوله الثانى
 محذوف أى جعل من الأدلة أو جعل مسمى بالتثنية (قوله والأصوب) إنما كان أصوب لاشتراكه على
 المعنى القوي وزيادة (قوله فى معنى مشترك بينهما) هذا هو الجامع فمدخول فى هنا غير مدخولها وقوله
 سابقا حمل فى حكم (قوله العلل) مفعلة ثانية للحكم (قوله فيتربك من أربعة حدود الخ) تسمية هذه
 الأركان الأربعة حدودا وللشبه أصغر والحكم أكبر والجامع أوسط اصطلاح المناطقة واصطلاح الفقهاء
 تسمية الأصغر فرعاً والمشبّه به أصلاً والأكبر حكماً أى حكوماته والأوسط جامعاً وعلة وللتكلمون يسمون
 التمثيل استدلالاً بالشاهد على الغائب ويسمون المشبه غائباً والمشبّه به شاهداً كذا فى الكبير ولم يذكر فيه
 أن المشبه به يقال له أصل فى اصطلاح المناطقة فإن كان الواقع أن تسميته أصلاً اصطلاح لهم كما يتبادر من
 عبارته هنا فالأمر ظاهر والا كانت تسميته أصلاً فى قوله وأصل يشبه به جرياً على اصطلاح الفقهاء بعد جريه
 فى تسمية بقية الأركان على اصطلاح المناطقة (قوله ولا يفيد القطع الخ) قال فى الكبير الأصل ولا يفيد
 قياس الاستقراء وقياس التمثيل القطع بنتيجتهما خذف المضاف وأظهر فى محل الاضمار إذ الدليل هنا هو
 الاستقراء والتمثيل إذ المراد جنس الدليل ويصح أن يكون الدليل بمعنى المدلول فلا يقدر لفظ النتيجة ولا
 يكون هناك إظهار فى محل الاضمار وأشار فى الصغير والكبير إلى أن قوله والتمثيل معطوف على
 الاستقراء بملاحظة مضاف حذف لدلالة المضاف الأول عليه وبه يندفع الاعتراض بأن لكل من الاستقراء
 والتمثيل قياساً مستقلاً ومقتضى عبارته أن مجموعهما قياس واحد . ويحاج أيضاً بجعل الإضافة للجنس وعلى

لجامع الاسكار (فذاك تمثيل جعل) قال السعد والأصوب أنه تشبيه جزئى بجزئى فى معنى مشترك بينهما ليثبت فى المشبه الحكم الثابت
 فى المشبه به العلل بذلك المعنى انتهى فيتربك من أربعة حدود أكبر كل وهو حرام وأوسط كل وهو مسكر وأصغر وهو التبيذ
 وأصل مشبه به وهو الخمر (ولا يفيد القطع بالدليل) أى نتيجة الدليل وأظهر فى محل الاضمار لأن الدليل هنا هو الاستقراء والتمثيل

هذا لاجابة إلى تقدير قياس في المعطوف (قوله قياس الاستقراء وقياس التمثيل) أى إذا ردت الاستقراء والتمثيل إلى صورة قياسين كأن قلت في الاستقراء كل حيوان فرس وبغل وحمار وهكذا إلى أن بلغت الأكثر وكل فرس وبغل وحمار وهكذا يحرك فكه الأسفل عند المضغ والخلل فيه من الصغرى وكان قلت في التمثيل التبيين مسكروا كل مسكر حرام والخلل فيه من الكبرى عند من لا يسامها (قوله لما تقدم) من أنه ربما يكون فرد لم تستقره على خلاف ما حكمت به فهذا تعليل لعدم إفادة قياس الاستقراء القطع بالنتيجة وقوله إذ ليس يلزم الخ علة لعدم إفادة قياس التمثيل ذلك فلا حذف في كلامه لعله الأول ولا قصور .

أقسام الحججة

قال في الكبير لما فرغ من تقسيم القياس باعتبار الصورة إلى اقتراني واستثنائي والاقتراني إلى الأشكال الأربعة على ما سبق شرع في تقسيمه باعتبار المادة إلى نقلي وعقلي وتقسيم العقلي إلى الصناعات الخمس والحجة مأخوذة من حجج خصمه أى غلبه لأن التمسك بها يقلب خصمه اهـ (قوله وحجة) مبتدأ والسووغ للابتداء بها قصد الجنس أو التفصيل (قوله نقليه) منسوبة إلى النقل لاستنادها اليه وإن كان العقل هو

المدرک لها ونسبت إلى النقل ليشير ما يتوقف على النقل عن غيره (قوله) وهما كان من الكتاب والسنة والاجماع) الواو بمعنى أو وزاد في كبره وما استنبط منها اهـ وأسقطه هنا لأن المراد ما كان من صريحها أو المستنبط منها ثم المراد أيضا ما كان جميع مقدماته أو إحداها من الكتاب الخ لما سئل عن الشارح في كبره من أن ما أحدى مقدماته عقلية والأخرى عقلية نقل لأن المترك من المتوقف على النقل وغير المتوقف متوقف (قوله عقلية) منسوبة إلى العقل لأن العقل لا يتوقف في إثباتها على نقل . فان قلت : سيجعل البرهان من أقسام العقلية مع أنه قد يتركب من مقدمات كتابها عقلية أو إحداها . مثال الأول إذا توارثت زيدا زنى فقلت زيد زنى وكل من زنى يحد . ومثال الثاني نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة وأظهر العجزة وكل من هو كذلك فهو نبى فالأولى من هاتين المقدمتين عقلية بالتوارث . قلت لا يلزم من جعل البرهان من أقسام العقلية أنه لا يكون إلا عقليا لأن المراد أن العقلية تكون برهانا وغيره ولا يلزم منه حصر البرهان في العقلية بل قد يكون نقليا وهذا كاتساع الإنسان إلى أبيض وغيره فلا يقتضى ذلك أن الأبيض لا يكون غير إنسان . وإعلم أن البرهان الذى كاتساعتيه أو إحداها عقلية نظرية أريد الاستدلال عليها لا بد من انتهاء مقدماته أو مقدماته العقلية إلى عقلية لأن العقلية أصل للنقلية مثلا قولنا في القياس السابق وكل من زنى يحد إذا أريد الاستدلال عليها يستدل عليها بخبر الصادق أى القرآن أو الحديث ثم يستدل على صدق ما أتى به الرسول صلى الله عليه وسلم بالمعجزة وهى تتوقف على إثبات الوجود له تعالى والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والوحدانية والقدرة والارادة والعلم والحياة بالأدلة العقلية كما هو مبسوط في محله هذا كله على تسليم أن البرهان لا يختص عند المناطقة بمقدمته عقليتان وقد يقال باختصاصه عندهما بذلك لأنهم إنما يبحثون عن العقليات ولا يلزم منه انتفاء اليقين عن النقلية وإنما اللازم أن لا يسمى برهانا اصطلاحا وقد أطلت في بيان ذلك في الكبير (قوله وجه الحصر الخ) هذا الوجه جعلى قصد به التقريب إلى الأفهام لاعطى إذ لو كان عقليا لكانت الأقسام تسعة لأن التصديق إما جازم أو غير جازم وكل منهما إما أن تعتبر حقيقته أولا فهذه أربعة وكل منها إما حق في الواقع أولا فهذه ثمانية يضم إليها التخييل المقابل للتصديق فتكون الأقسام تسعة (قوله كالتخييل) الكلف استقصائية (قوله فالخبر للتصديق الجازم الحق) أقول : كان عليه أن يقول الجازم اعتبر حقيقته الحق في الواقع وكذا كان عليه أن يزيد للعتبر حقيقته في الجازم غير الحق (قوله) وللتصديق الجازم غير الحق للفسطة) وجه إبطالها الجزم مع كون مقدماتها كاذبة أن تستدل بها يظهر أنها ملحقه فهى بهذا الاعتبار تفيد تصديقا جازما غير مطابق وقول سيدى سميد إنها لا تفيد يقينا

(قياس الاستقراء)
لما تقدم (و) قياس
(التمثيل) إذ ليس يلزم
من تشابه أمرين في
شيء تشابههما في
جميع الأشياء .

[أقسام الحججة]

(وحجة) إما (نقلية)
وهما كان من الكتاب
والسنة والاجماع وإما
(عقلية) (و) أقسام
هذه أى العقلية
(خمس جلية) أى
ظاهره عند أهل المنطق
وجه الحصر أنها تفيد
إثباتا تصديقا أو أنثريا
في غيره كالتخييل
والتصديق إتماما جازما أو
غير جازم والجازم إما
أن تعتبر حقيقته أولا
والمعتبر إتماما في الواقع
أولا فالخبر للتصديق
الجازم الحق البرهان
والتصديق الجازم غير
الحق للفسطة

ولافنا وإنما تحصل منها الشكوك والشبه الكاذبة إما هو إذا نظر إلى الواقع فلا ينافي ما قاله الشارح ومثل ذلك يقال في الجدل ونحوه إذا كانت المقدمات كاذبة في الواقع أفاده في الكبير (قوله) والذي لا يعتبر (الح) الأحسن عطفه على غير الحق أى وللتصديق الجازم الذى لا يعتبر فيه (الح) (قوله) بل عموم الاعتراف) أقول: الظاهر أنه يكفي اعتراف الخصم فكان ينبغي حذف لفظة عموم لأن يراد به عموم اعتراف الخصم بجميع المقدمات فتأمل (قوله) وهو والسفسطة داخلان في المغالطة) أقول: ينافيه ما سأتى له من جعل المغالطة اسما لأحد أنواع السفسطة والمشاغبة اسما لنوع آخر منهما والذي يدفع هذه النافاة ما يؤخذ من متفرق كلامه في الشرحين وهو أن المغالطة تستعمل بمعنىين معنى خاص ومعنى عام فالمعنى العام مألف من مقدمات غير حقة في الواقع فإن اعترف بها الخصم كانت جدلا وإلا السفسطة والمعنى الخاص ما كان من السفسطة مؤلفا من مقدمات تشبه الحق وليست به فتحمل المغالطة في قوله هنا وهو والسفسطة داخلان في المغالطة على المغالطة بالمعنى العام ويحمل قوله في إحدى صور السفسطة وتسمى مغالطة على المغالطة بالمعنى الخاص بل للمغالطة استعمال ثالث يؤخذ من قوله في الكبير ولم يذكر الصنف للمشاغبة والمغالطة لأن مقدماتها هي مقدمات السفسطة وإما تختلف الثلاثة بالاعتبار فباعتبار أن مستعملها يقابل بها صاحب البرهان ويوم الناس الحكمة تسمى سفسطة وباعتبار أنه يقابل بها من نصب نفسه للجدال وخداع أهل الحق والتشويش عليهم تسمى مشاغبة وإن لم يترتب الاستدلال شيئا من ذلك فهو مغالطة لنفسه اه مع بعض إيضاح من ابن يعقوب ويؤخذ منه أيضا أن ما يأتى من تسمية أحد أنواع السفسطة مشاغبة على أحد استعمالين فيها فلا تغفل (قوله أولها) أى في الذكر أمارتيها بحسب القوة فسيأتى (قوله) قياس مؤلف من مقدمات (الح) قال في الكبير: لا يشترط في تسمية القياس خطابة أن يكون كل من مقدمتيه غير يقيى بل يكفي أن تكون إحداها ظنية أو مقبولة وإن كانت الأخرى يقينية وذلك لأنه يغلب الخسيس على غيره حتى إن المركب من اليقيني والظني ظني ولذلك نظرنا كثيرة فقوله هنا مقبولة أو مظنونة : أى كلا أو بعضا وظاهر كلامه أن الخطابة لا تكون إلا قياسا والحق أنها قد تكون قياسا وقد تكون استقراء وقد تكون تخميلا وقد تكون على صورة قياس غير يقيى الاتجاج كالموجبتين من الشكل الثانى بشرط أن يظن الاتجاج ولا ينافى ما مر من دخول الخطابة في تعريف القياس مع خروج الاستقراء والتخيل منه لأن المراد أن بعض أفراد الخطابة داخل فيه قاله في الكبير (قوله) أو من مقدمات مظنونة) أى وإن كان مستعملها يوردها بصورة الجزم ثم إن أريد بالمقبولة فيما سبق ما يشمل المظنونة والمعتقدة اعتقادا جازما كان بين العطوف والمعطوف عليه العموم والخصوص من وجه وإن أريد بها المظنونة فقط كان بينهما العموم والخصوص مطلقا وإن أريد بها المعتقدة اعتقادا جازما كان بينهما التباين (قوله) معتقد فيها اعتقادا راجحا) صفة كاشفة (قوله) نحو كل حائط (الح) الأمثلة الثلاثة للنوع الثانى ومثال الأول ظاهر والتخيل إن كان للخطابة المركبة من المقدمات المظنونة كان في كلامه حذف بعض المقدمات وإن كان للمقدمات المظنونة فلا حذف وكذا يقال في نظائره (قوله) يسار العلو) أى يعلمه بالسرى والنفط طرف بلاد الاسلام (قوله) والغرض منها) أى الغرض الأصلى وإلا فقد تستعمل الرد على المدعى دعوى (قوله) ترغيب الناس فيما ينفعهم) أى أو ترهيبهم عما يضرهم في كلامه اكتفاء (قوله) من مقدمات تنبسط منها) أى من جميعها أو بعضها النفس سواء كانت مسلبة أو غير مسلبة صادقة أو كاذبة كذا في الكبير (قوله) نحو الخراج) عبارته في الكبير مثال مفيد البسيط والترهيب قول من يريد الترغيب في شرب الخمر هذه خمرة وكل خمرة ياقوتة سيالة فإن النفس الخبيثة ترغبت بسبب ذلك فيها اه (قوله) نحو العسل مرة مبهوة) هذا بقوله من يريد قبض النفس وتنفيها عن عسل النحل والمرة بكسر الميم وتشديد الراء

والذى لا يعتبر فيه كونه
حقا أو غير حق بل عموم
الاعتراف بالجدل وهو
والسفسطة داخلان
في المغالطة ومفيد
التصديق غير الجازم
خطابة ومفيد التخيل
شعر. أولها (خطابة)
وهي قياس مؤلف من
مقدمات مقبولة من
شخص معتقد فيه
كولى أو من مقدمات
مظنونة معتقد فيها
اعتقادا راجحا نحو
كل حائط يثمر منه
التراب ينهدم ونحو
فلان يسار العلو فهو
مسلم للشر ونحو فلان
يطوف بالليل فهو
متلصص والغرض منها
ترغيب الناس فيما
ينفعهم كإضلال الخطباء
والوعاظ. وثانيها (شعر)
وهو قياس مؤلف من
مقدمات تنبسط منها
النفس نحو الخمر ياقوتة
سيالة أو تنقبض نحو
العسل مرة مبهوة

وهو الورد صرم بل
 قائم في وسطه روث
 والقرص منه انفعال
 النفس بالترغيب
 والترهيب ويزيد بأن
 يكون على وزن أو صوت
 طيب . (و) ثالثها
 (برهان) وهو قياس
 مؤلف من مقدمات
 يقينية لا تحتاج اليقين
 وسياقي . ورابعها
 (جدل) وهو مؤلف
 من مقدمات مشهورة
 وتختلف باختلاف
 الأزمنة والأمكنة
 وغيرها أو مسلمة عند
 الناس أو عند الخصمين
 نحو هذا ظلم وكل ظلم
 قبيح فهذا قبيح ونحو
 هذه مراعاة للضعفاء
 وكل مراعاة للضعفاء
 محمودة ونحو هذا خبر
 واحد عدل وكل خبر
 واحد عدل يعمل به
 والقرص منه إلزام
 الخصم وإقناع القاصر
 عن إدراك البرهان
 (وخامسها) سفسطة
 نلت الأمل) وهو قياس
 مؤلف من مقدمات
 وهمية كاذبة نحو هذا
 ميت وكل ميت حماد
 فهذا حماد أو شبيهة
 بالحق وليست به كقولنا
 في صورته فمرس على حائط

ما في المرارة من الصفراء وضبطه بعض الشيوخ بالدال المهملة للشدة وهي غايته في الجرح من القبح
 ومهوعة بفتح الواو المشددة : أي مقيأة أي هي في النحل وضبطها بعضهم بالكسر وهو أيضا صحيح
 (قوله) ونحو الورد الخ) هذا بقوله من ير يدقبض النفس وتغيرها عن الورد والرد بالورد أحد أنواعه
 وهو الأحمر لأنه الذي يشبه الصرم المذكور وقائم أي واقف محتسب أو بارز فهو على الأول صفة لبلى وعلى
 الثاني صفة لصرم (قوله) ويزيد أي الانفعال بأن يكون : أي يسبب أن يكون على وزن والذي يظهر لي
 أن المراد بالوزن ما يميز البحور المعروفة وغيرها كالزجل ودويت وما على الوزن قول الشاعر :
 عذ بالبحول والذ بالذل معتصما بالله نسل كما أهل النسي سفلوا
 فالرج تحطم ان هبت عواصفها دوح الفخار وينجو الشيع والرم
 (قوله) من مقدمات يقينية) أي جميعها وقوله لا تحتاج اليقين غاية للتأليف للاحتراز كما سيأتي (قوله) وهو
 مؤلف من مقدمات مشهورة الخ) ظاهر صنيع المصنف أن الخطابة مغايرة للجدل فلا تجتمع معه وقد يقال
 إن المقدمات المقبولة يجوز أن تكون مشهورة والمقدمات المظنونة يجوز أن تكون مسلمة فيحصل
 الاجتماع إلا أن يقال إن قيد الحثية مراعى في كل منهما فخطابة مؤلفة من مقدمات مقبولة أو مظنونة من
 حيث هي مقبولة أو مظنونة والجدل مؤلف من مقدمات مشهورة أو مسلمة من حيث هي مشهورة أو مسلمة
 كذا في القنيمي (قوله) مشهورة أو مسلمة) أي جميعها أو بعضها كافي الكبير وفيه أن المشهورة ما تطابق
 آراء الكل عليها كحسن الاحسان إلى الآباء والفقراء أو آراء الجمل كوحدة الآله أو آراء طائفة مخصوصة
 كاستحالة التسلسل والمسلمة ما يسلمه الخصم وقبله أو ما يلزمه تسليمه وقوله لكونه مستدلا عليه في علم آخر
 أو في مقام آخر أو ما يلزم الخصم تسليمه وقوله لكونه مستدلا عليه في علم آخر هو عين ما اتفقت عليه
 آراء طائفة مخصوصة فيكون بين المشهورة والمسلمة عموم وخصوص من وجه فان فسرت المسلمة بما يسلمه
 المتباحثان فقط أو الخصم فقط كان بينهما التباين (قوله) وتختلف أي المقدمات المشهورة : أي تختلف
 شهرتها في ما كانت مشهورة في زمان دون زمان وفي مكان دون مكان وهذا قد دون آخرين فقوله
 وغيرها : أي كالأشخاص قال في الكبير : والمراد أن قضايا الجدل تؤخذ من حيث إنها مشهورة أو مسلمة من
 غير اعتبار كونها يقينية وإن كانت في الواقع يقينية بل أولية فهو أعظم البرهان بحسب المادة وكما يكون
 قياسا يكون استقراء وتعميلا فهو أعظم منه صورة أيضا ولا ينافي ما مر من دخول الجدل كبقية الخمسة في
 تعريف القياس لأن الداخل في تعريفه بعض صور الجدل اه بعض تصرف (قوله) أو مسلمة عند
 الناس) معطوف على مشهورة وقد علمت مما نقلناه سابقا عن الترخ الكبير أن المسلمة عند الناس
 داخلية في المشهورة سواء أريد بجميع الناس أو طائفة منهم فكان الأحسن حذفها (قوله) أو عند الخصمين
 أقول : الأولى كما يؤخذ من شرحه الكبير أن يقول أو عند الخصم (قوله) نحو هذا ظلم الخ) قيل الأمثلة الثلاثة
 على ألف والنشر المرتب قال في الكبير : والجدل حسن إن كان المقصود به حسنا كأن يظهر هناك فضل
 للناس في العقائد الدينية أو غيرها فيجب على من أنقن هذا الباب أن يظهر للناس سوء طويته عينا أن لم
 يكن في النظر من محسن غيره وكفاية إن كان اه ملخصا (قوله) وخامسها) أقول : يلزم عليه حذف التنوين
 في كلام المصنف فكان الأولى أن يقول وخامس لها أو خامس إياها أي مصيرها بنفسه خمسة كما في الكبير
 (قوله) سفسطة) قال في الكبير مأخوذة من سوف وهي الحكمة واسطا وهو التليس ومعناها الحكمة
 الموهمة (قوله) وهمية الخ) أي كلها أو بعضها ومعنى قوله وهمية أن الوهم حكم بها في غير المحسوسات
 وإنما قلنا في غير المحسوسات لأن أحكام الوهم في المحسوسات حقة يصدقها العقل بخلافها في المحسوسات الصرفة
 فكاذبة (قوله) أو شبيهة بالحق الخ) الظاهر أن عطف هذا وما بعده على وهمية كاذبة من عطف الخاص

على العام وقوله بالحق أى بما اعتبرت حقيقته من غير اعتبار كونه مشهورا أولا وقوله فيما بعد بالمشهورة أى بما اعتبرت شهرته من غير اعتبار كونه حقا أولا (قوله هذا فرس الخ) فهذا القياس شبه القياس الذى استعمل فيه الفرس بمعناه الحقيقي وأفاد شيخنا العدوى أن المراد يكون المقدمات تشبه الحق أن مدلول بعضها يشبهه وهو الصورة النقوشة المعبر عنها بالفرس في قولنا هذا فرس وأنه ليس المراد أن اللفظ المذكور شبهه بالمقدمة الحقبة (قوله أو شيبة بالمشهورة) المراد أنها ليست مشهورة بحيث يعترف بها الناس لكنها تشبه المشهورة لأنه يقع سمها في وهم كثير من الناس عن ليس لهم علم قاله شيخنا العدوى (قوله يخط) من باب ضرب ويحتمل قراءته بالتشديد والحبط في الأصل السير على غير هدى . شبهه بالتكلم على غير هدى (قوله مشاغبة) المشاغبة والشغاب والشغب بالاسكان في اللغة تهيج الحسام والشر (قوله ومن قبيل المشاغبة الخ) جعل الغالطة الخارجية من قبيل المشاغبة لظهور معنى المشاغبة لغة في الغالطة الخارجية وقال في الكبير: الغالطة الخارجية من الغالطة اللغوية لا الاصطلاحية ولا تنافي كما لا يخفى فتأمل (قوله ما يسمى الغالطة الخارجية) سميت بذلك لكونها بأمر أجنبي عن البحث المتكامل فيه سواء وقعت قبل البحث أو في أثناءه أو بعده (قوله يغيظ) بفتح الياء من غاظه يغيظه (قوله وهو حرام) أى لغير ضرورة كما يؤخذ مما بعده (قوله ونحوه) كالأرفضي والمعتزلى والمتعنن من ذلك ما وقع للقاضى الأبلاني حين أقبل لمجلس المناظرة وفيه ابن العلم أحد رؤساء الرافضة فالتفت إلى أصحابه وقال قد جاءكم الشيطان فسمع القاضى ذلك من بعد فلما جلس أقبل على ابن العلم وأصحابه وقال لهم قال الله تعالى - ألم تر أنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزرا - ومن ذلك ما وقع له معه أنه اشتد من الكلام بينهما يوما فرماه ابن العلم بكف من البقاء أعده له يعرض له بما نسب إليه ليخجله ويحيره فرد القاضى يده إلى كفه ورامه بسوط فصب الناس لفظنته و إعداده للأموار أشباهها قبل وقتها . ومن ذلك ما وقع له في مجلس عضد السولة حين ناظر الأحدب وروس معتزلة بغداد وعددا كثيرا من معتزلة البصرة فقال الأحدب لبعض تلامذته سله هل لله أن يكف الخلق ما لا يطيقون وغرضه أن يقبح مذهب أهل السنة في تجوزهم التكليف بما لا يطاق بل قال بعضهم إنه واقع في العقائد كتكليف من في أقصى البلاد من البدء الدين لا يكادون يفقهون قولا بالنظر والمعرفة فقال القاضى إن أردت بالتكليف القول المجرد فقد وجد ذلك قال الله تعالى - قل كونوا حجارة أو حديدًا - الآية ونحن لا نقدر أن نكون كذلك وقال - اتوفى بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين - فطالبهم بما لا يعاين وقال - يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون - وإن أردت بالتكليف الذى تعرفه وهو طلب ما يصح فعله وتركه فالكلام متناقض وسؤالك فاسد لأنك قلت تكليف والتكليف اقتضاء فعل ما فيه مشقة على المكلف وما لا يطاق لا يفعل لا بمشقة ولا بغيرها فسكت القائل وأخذ الأحدب في الكلام فقال: أيها الرجل سئلت عن كلام مفهوم فطرحته في الاحتمالات وليس ذلك بجواب وجوابه إذا سئلت أن تقول نعم أولا قال القاضى فأغضبني كلامه إذ لم يقرنى توفير الشيخ وقلت يا هذا أنت تأثم ورحلك في اللأ ما طرحت السؤال في احتمال من الاحتمالات إلا وقد بينت الوجوه المحتملة فإن كان معك في المسألة كلام فأت به وإن تكلم في غيرها فأعاد الكلام الأول فقال الملك أيها الشيخ قديين وجوه الاحتمال وليس لك أن تعاتبه ولأن الغالطة وما مجتمعت لإلزامها لا يلبق بالعلماء ومن ذلك ما وقع لشيخنا مع بعض المدرسين وكان أصله من اليهود حيث بحث معه شيخنا فقال له المدرس هذا العلم الذى نقرأ فيه علم الأصول معرضا بشيخنا أنه لا يفرق بين علم الأصول وبين غيره ليغيظه فقال له شيخنا لم يلبس على بالتوراة معرضا به أنه كان أصله يهوديا ومن ذلك ما وقع له مع بعض من جاء يسأله في درسه متعنتا حين تكلم شيخنا على تعريف الليل والنهار فقال له ذلك البعض وكان أعور هل يجوز أن يجمع الله بين الليل والنهار فقال له

هذا فرس وكل فرس
صالح فهذا صالح
وتسمى غالطة أو شيبة
بالمشهورة كقولنا في
شخص يخط في البحث
هذا يكلم العلماء باللفظ
العلم وكل من كان
كذلك فهو عالم فهذا
عالم وتسمى مشاغبة ،
ومن قبيل المشاغبة
ما يسمى الغالطة
الخارجية وهو أن يغيظ
أحد الخصمين الآخر
بكلام يشغل فكره
وهو حرام وقد تدعو
الضرورة إلى استعماله
في دفع كافر لم يقدر
عليه ونحوه وقد
نظمت ما يتألف منه
غير البرهان بقولى :
من المسلم ومشهور
جدل
خطابة من ظن
أو ما قبل
شعر من الخيلات
سفسطه

أى البرهان (ما) أى القياس الذى (ألف) من مقدمات باليقين تقترن (أى) من مقدمات يقينية لاتحتاج اليقين أعم من أن تكون ضرورية أو مكتسبة فالقياس جنس يتناول الأقيسة الخمسة وألف ذكر ليتعلق به قوله من مقدمات واليقين تقترن بخرج الخطابة والجلد وغيرها وقولى لاتحتاج اليقين غاية واليقين اعتقاد جازم مطابق للواقع متمتع التغير والبرهان قسبان لمى وهو ما الوسط فيه علة لثبوت الأكبر للأصغر فى الدهن والخارج نحو زيد متعفن الأخلاط وكل متعفن الأخلاط محموم فتعفن الأخلاط علة لثبوت الخبز يذوقها ومسمى لما لإفادته الالية أى العلة إذ يجاب به السؤال بل وإنى وهو ما الوسط فيه علة لذلك فى الدهن فقط نحو زيد محموم وكل محموم متعفن الأخلاط فالخى علة لثبوت تعفن الأخلاط فى الدهن لا الخارج ومسمى إنيًا لاقصاره

شيخنا قد جمع الله بينهما فى وجهك فضحك الحاضرون وأخبرهم من الكبير مع بعضو نصرته (فأولهم زور) أوثنيه) أى بالحق أو المشهور ويوجد فى بعض النسخ وأوثنيه بالإضافة إلى الضمير وهو تعريف فاش (قوله أجلها) أى أقواها البرهان لأنه يفيد القطع بخلاف غيره (قوله فالجلد) أى لأنه لا يتحرك من مقدمات قريبة من اليقين وهي المشهورات والمسامات (قوله فالخطابة) أى لأنها تفيد الظن بخلاف الشعر والسفسطة (قوله فالشعر) أى لانفعال النفس به كافتعالها باليقين والظن (قوله ما ألف) عطف بيان على البرهان أو خبر مبتدأ محذوف قال بعض المحققين وهذا تعريف بالرسم لأن التيسر صورة البرهان والمقدمات يقينية مادته واليقين المستفاد غايته والأولان داخلان والثالث خارج والتعريف المركب من الداخل والخارج رسم (قوله ليتعلق به قوله الخ) أى لا لاحتراز عن شئ (قوله وغيرها) من الشعر والسفسطة (قوله غايته) أى للتأليف أى لا لاحتراز (قوله اعتقاد جازم الخ) قال فى الكبير: فخرج بالاعتقاد الشك والوهم وبالجازم الظن إن قلنا إنه يسمى اعتقادا وإلا فهو خارج من الاعتقاد فلاحاجة إلى التقييد بالخازم وبالطابق الجهل المركب ولا يقبل التغير اعتقاد الملقد المصيب لأنه يقبل التغير بالتشكيك واعتراض بأن اليقين من النظريات قد يذهل الدهن عن بعض مبادئه فيشك فيه بل ربما يحكم بخلافه وأجب بأن اليقين مادام دليله الصحيح حاضرا فى الدهن يتمتع فيه الشك بخلاف اعتقاد الملقد فإنه يمكن زواله وإن كان مستنده الذى هو الملقد مفتوح اللاموجود بالتشكيك انتهى ملخصا (قوله والبرهان قسبان الخ) قال فى الكبير: الوسط فى البرهان لابد أن يكون علة لحصول التصديق بالحكم المطلوب ذهنا وإلا لم يكن البرهان برهانا عليه ثم لا تخلو إما أن يكون الأوسط مع ذلك علة لثبوت ذلك الحكم فى الخارج أيضا ومسمى برهانا لمى إلى أن قال وإما أن لا يكون كذلك ويسمى برهانا إنيًا، ثم قال والحاصل أنه متى استدلت بالعلة على العلول والمؤثر على الأثر كان البرهان لمى ومتى استدلت بالعلول على العلة والأثر على المؤثر كان البرهان إنيًا اه (قوله لمى) بتشديد اليم وإن كان المنسوب إليه لم تخفيها لأن القاعدة العربية أنك إذا نسبت إلى الثنائى تضاعف الثنائى منه (قوله فى الدهن والخارج) متعلق بثبوت (قوله متعفن الأخلاط) أى الطبايع الأربع الموجودة فيه وفى كل إنسان السوداء والصفراء والبلغم والدم غير أن الشخص قد يغلب عليه إحداها فينسب إليها والمراد بتعفنها تغيرها وخروجها عن الاستقامة (قوله فهمها) أى فى الدهن والخارج أما كون التعفن علة فى الدهن فلاعتبره أولا واعتبار الثبوت المذكور آخرًا لأنه لامعنى لكون العلة ذهنية إلا أن العقل يعتبرها سابقة على معالوها وأما كونه علة فى الخارج فانتزاع الخى عليه إذا وجد خارجا كما هو مشاهد (قوله إذ يجاب به السؤال بل) أقول: لا يظهر لتعليل إفادته الالية بكونه يجاب به السؤال بل بالظاهر العكس وهو لتعليل كونه يجاب به السؤال بل بإفادته الالية فكان عليه أن يقول لأنه يجاب به السؤال بل بإفادته الالية وعبارته فى الكبير: أحسن من عبارته هنا ونصهاو يسمى برهانا لمى منسوب لم إذ يجاب به السؤال بل كان كذا وإن شئت قلت لإفادته الالية أى العلة للحكم اه (قوله فالخى علة لثبوت تعفن الأخلاط فى الدهن) أى لاعتبار العقل بإها أولا والتعفن آخرًا وقوله لافى الخارج أى لأن الأمر فيه بالعكس (قوله إنيًا الحكم) هو تعفن الأخلاط فى مثال الإني وقوله أى نبوته أى فى الخارج وإن قال فى كبير: فى العقل وتبعه بعض من كتب لما لا يخفى على من تأمل وقوله دون لميته أى علته فى الخارج التى هى المعتبرة فاندفع ما يقال إنه يفيد العلة فى الدهن فهلاسمى لمى (قوله من قولهم) أى مأخوذ من قولهم ووجه المناسبة أن أن يفيد ثبوت الحكم (قوله من أوليات) قال شيخنا العدوى بضم المعزة وسكون الواو جمع أولى كملصبة بعض المحققين اه • وأقول: الظاهر أن ما جرى على الألسن من فتح المعزة وتشديد الواو صحيح أيضا نسبة إلى

الأول لحكم العقل بهما من أول وهلة لعدم توقفها على شيء بعد تصور الطرفين بل هذا الضبط متعين في المتن لأنه الموافق للوزن (قوله والمراد الخ) دفع بهذا المراد ما يرد على ظاهر المتن من التصور لاقتضائه وجوب ترك البرهان من الضرورات الست الآتية مع أنه قد يتركب من نظريتين وإن كان يجب اتهاؤهما إلى ضرورتين . وحاصل الدفع أنه ليس المراد أنه يجب ترك البرهان من تلك الست بل المراد أنه يجب تركه منها أو ما ينتهي إليها (قوله إن المقدمات اليقينية) أقول: الأنسب بجعله من أوليات الخ بدلا من مقدمات الخ أن يقول والمراد أن البرهان يتركب إما الخ لأن تسميره يعطى أن من في قوله من أوليات تبعية (قوله من الستة) أقول: الأنسب حذف التاء لأن للعدد مؤن وإن كان حذف العدد يسوغ نبوتها (قوله أو منتهية إليها) معطوف على متعلق من الستة المحذوف (قوله ووجه الضبط) أي الحصر (قوله من الحسن) أي الظاهر والباطن و يوجد في بعض النسخ من الحسن المجرد وليس لهذا التثنية كبير معنى (قوله على وسط) أي دليل كإسباتي (قوله فهي الأوليات) أنضمير مع رجوعه إلى الأول للمذكور مراعاة للخبر وكذا يقال في نظائره الآتية (قوله فهي قضايا الخ) أقول: التعرض لهذا القسم وجوب أن الأنواع المحصور فيها سبعة والغرض توجيه الحصر في الست كإخراج عليه للصنف فكان الأولى ترك التعرض له في بيان وجه الحصر (قوله قياساتها معها) أي أدلتها مصاحبة لها في التحقن لا تنفك عنها (قوله إن كان للحسن الظاهر) أي منسوباً للحسن الظاهر وليس المراد بالحسن الظاهر خصوص الأبرار وقوله فالحسوسات أي فالأول الذي فيه الاحساس للحسن الظاهر المحسوسات وقوله أول الباطن أي أو منسوباً للحسن الباطن وقوله فالوجدانيات . واعلم أن إصاح المقام يحتاج إلى الكلام على الحواس الباطنة فنقول قال ابن يعقوب في شرحه على التلخيص مانعه . اعلم أن القوة الباطنة للدركة أربعة: القوة العاقلة والقوة الوهمية وقوة الحسن المشترك والقوة الفسكرة . فأما القوة العاقلة فزعموا أنها قائمة بالنفس أو بالقلب تترك الكليات والجزئيات المجردة عن عوارض المادة المروضة للصور والأبعاد كالطول والعرض والعق لأنها مجردة ولا يقوم بها إلا المجرد وزعموا أن لها خزانه هي العقل الفياض الذي هو ذلك القمر . وأما الوهمية فهي القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات بشرط أن تكون تلك للمدركات الجزئيات لاتتأني إلى مدركها من طرق الحواس وذلك كادراك الصداقة أو العداوة في زيد مثلا وكادراك الشاة معنى هو الايداء في الذهب مثلا ولهذا يقال إن البهائم لها وهم تترك به أن لها حسا وتحكم تلك القوة بأحكام كاذبة ثم تلك القوة أعنى الوهمية قائمة بأول التجويف الآخر من الدماغ وذلك أن الدماغ تجايف أي بطونا واحدها في مقدم الدماغ وآخر في مؤخره وآخر في وسطه فزعموا أن الوم قائم بأول التجويف الآخر وله خزانه تسمى الدائرة والحافظة قائمة بمؤخر تجويف الوم . وأما الحسن المشترك وهو الذي تتأدى إليه الصور المحسوسة الجزئية من الحواس الظاهرة فهو قوة قائمة بأول التجويف الأول من الدماغ وتحكم بين تلك الصور المتأدية إليها كالحكم بأن هذا الأصفر هو نفس هذا الحلو مثلا ويعنون بالصور ما يمكن إدراكه ببعض الحواس الظاهرة ولو كان مسموعا ويعنون بالمعاني الجزئية المدركة للوم ما لا يمكن إدراكه بها وخزائنه الخيال وهو قوة قائمة بأخر تجويف الحسن المشترك تنبئ فيه تلك الصور بعدغيثها عن الحسن المشترك . وأما الفسكرة فهي قوة تصرف في الصور الخيالية وفي المعاني الجزئية الوهمية وهي دائما لاتسكن بقلعة ولا مناما وإذا حكمت بين تلك الصور وتلك المعاني فإن كان حكمها بواسطة العقل كان صوابا أو الوم أو الخيال كان غالبا كاذبا كالحكم بأن رأس الحمار ثابت على جثة الانسان والعكس ولا ينظم تصرفها بل تصرف بها النفس كيف اتفق وهي إنما تسمى مفكرة في الحقيقة إن تصرفت بواسطة العقل وحده أو مع الوم وإن تصرفت بواسطة الوم وحده أو الخيال وحده أو ما خست باسم

والمراد أن المقدمات
اليقينية إما من الستة
أو منتهية إليها ووجه
الضبط أن حكم العقل
إما بلا استعانة من
الحسن أو معها والأول
إن لم يتوقف على وسط
حاضر في التحقن فهي
الأوليات وإن توقف
فهي قضايا قياساتها
معها والثاني إما أن
لا يتوقف اليقين به بعد
الاحساس على شيء
أو يتوقف أما الأول
فلا احساس إن كان
لحسن الظاهر
فالحسوسات أول الباطن
فالوجدانيات وتسمى
مشاهدات أيضا كما أن
المحسوسات تسمى
بذلك وإن توقف
فالحسن إما حسن السمع

المتخيلة أو المتوهمه ولم يذكروا لها خزانه بل خزائنها القوى الأخرى . وقد صرح بعض حذاق المحققين بأن النفس هي المدركة بواسطة هذه القوى وأن نسبة الإدراك إليها كنسبة القطع إلى السكين في يد صاحبها وهذا كله عند الحكماء . وأما أهل السنة فيجوزون هذا التفصيل والتعدد على وجه العادة والجعل من الله تعالى ويجوز عندهم أن يكون المدرك قوة واحدة وتسمى بهذه الأسماء باعتبار تعلقها بتلك المدركات وحكمها بتلك الأحكام اهـ وفي كلامه اعتبار المدركة تارة والخزانه أخرى إشارة إلى جواز الاعتبارين فافهم (قوله وهو التواترات) أى المتوقف الذى فيه الحسن حسن السمع للتواترات (قوله) أو غيره بالرفع معطوف على حسن السمع أو بالجر معطوف على السمع (قوله) وإن توقف على الحدس) أقول: توهم عبارته أن الحدسيات لا تتوقف على تكرار مع أن الحدسيات كالجربات في تكرار المشاهدة ومقارنته قياس خفى كما صرح بذلك في الكبير وسيأتى إيضاحه فيجب أن يحمل قوله على تكرار أى فقط أى من غير حدس فينبذ تظهور المقابلة (قوله) وليس هذا حصرا عقليا إذ لو كان حصرا عقليا لزادت الأقسام باعتبار أن الشيء الذى يتوقف عليه بعد الاحساس لا ينحصر عقلا في التكرار والحدس وباعتبار غير ذلك أيضا (قوله) بل للضبط) أى بل هو جعل لأجل الضبط وسهولة الحفظ (قوله) فالأوليات ما يحكم فيه العقل بمجرد تصور طرفيه نحو الواحد

نصف الاثنين والكل أعظم من الجزء فإن هذين الحكمين لا يتوقفان إلا على تصور الطرفين (مشاهدات) يعنى باطنية وهي ما لا يحكم فيه العقل بمجرد ذلك بل يحتاج إلى المشاهدة بالحس الباطن وتسمى وجدانيات كأن لنا جوعا وعطشا وغضبا و (مجربات) وهي ما يحتاج العقل في الجزم بحكمه إلى تكرار المشاهدة مرة بعد أخرى كقولنا السمقونياء مسهلة للصفراء (متواترات) وهي ما يحكم فيه العقل بواسطة السماع من جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب كقولنا سيدنا محمد صلى الله

وظهرت العجزة على يديه (وحدسيات) وهي ما يحكم فيه العقل بحسب مفيد للعلم والحدس سنوح المبادئ والمطالب في الذهن دفعة وهو معنى قول المحققين الظفر عند الالتفات إلى المطالب في الذهن مع الحدود الوسطى كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس باختلاف تشكلاته النورية بحسب قربه من الشمس وبعده عنها وفرق بينها وبين المجرىات بأنها واقعة بغير اختيار بخلاف المجرىات (ومحسوسات) وهي ما يحكم فيه العقل بواسطة الحس الظاهر من غير توقف على الشمس مشرقة والنار محرقة (فتلك جملة اليقينيات) أي التي يتألف منها البرهان أو مما ينتهي إليها ولم يذكر المصنف القضايا التي قياساتها معها وهي ما يحكم به العقل بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين كقولنا الأربعة زوج

الكذب ومن كون أخيل الطبقة الأخيرة عن حسن والصحيح أنه لا يعتبر عدد مخصوص بل المدار على كون المخبرين يمنع توطؤهم على الكذب ويختلف ذلك باختلاف الوقائع والمخبرين قال في الكبير والعالم الحاصل من التواتر والتجربة والحس الآتي لا يكون حجة على الغير لجواز أن لا يحصل له مثل ما حصل لك اه (قوله) وظهرت العجزة اسم قائل من الاعجاز وهو إثبات العجز الذي هو ضد القدرة بتجوزه به إلى اظهار العجز ثم أسند مجازا إلى ما هو سبب عادة في إظهاره والتاء للنقل من الوصفية إلى الاسمية كما في حسنة وسينة وقيل للبالغة وهي الأمر الحارق العادة للقرون بالحدس الدال على صدق من ظهرت على يديه والتحدى دعوى النبوة ولو بلسان الحال فلا يقل هذا القيد يخرج أكثر معجزاته صلى الله عليه وسلم إذ لم يقترن أكثرها بدعوى النبوة بلسان الحال (قوله) وحدسيات) بفتح الدال الضرورة (قوله) بحسب) أي بواسطة حدس مفيد للعلم لقوته وقيد مفيد للعلم خرج الحدس الذي لا يفيد العلم لعدم قوته قوة مفيد العلم (قوله) سنوح المبادئ والمطالب) أي حصولها وحضورها في الذهن دفعة واحدة أي مرة واحدة فهي بفتح الدال والمراد بالمبادئ الأدلة والمطالب النتائج وإنما كان ذلك دفعة واحدة لأنه لو كان هناك انتقال من المبادئ إلى المطالب لكان هناك فكر فتكون الحدسيات من النظريات والفرض أنها من الضروريات وفي كلام بعضهم أن مع الحدسيات انتقالا بسرعة ولم يذكرها ابن الحاجب في الضروريات وعددها شارحه العضد من الظنيات ومنها بما عسى من أن نور القمر مستفاد من نور الشمس وهو التجه الذي درج عليه كثير من العلماء لأنه يحتمل عقلا أن يكون نور القمر من شئ آخر وكذا إذا رأيت رشا حول إناء فيه ماء لانتم أنه يتيقن أن ذلك الرشا من ذلك الماء لاحتمال أنهن من غير مودة بعضهم المجرىات أيضا من الظنيات قال البيهقي وبعض القائلين بأن المجرىات بالحدسيات والتواترات يقينيات جعلها نظريات لملاحظة قياس خفي في كل منها والخالف لفظي راجع إلى تفسير الضروري والنظري اه وبعضهم أخرج المجرىات والتواترات من الضروريات وجعلها واسطة بين الضروريات والنظريات (قوله) وهو) أي تفسير الحدس المذكور معنى قول المحققين الظفر أي بحصول للمطالب وقوله في الذهن متعلق بحصول المطالب القدرة وكذا قوله مع الحدود الوسطى والمراد بالحدود الوسطى الأدلة لأنها واسطة في حصول للمطالب وبقرير هذا التعريف على هذا الوجه ينضج كل الاضاح كون التعريف الأول مسمى هذا التعريف (قوله) كقولنا نور القمر الخ) تقدم الكلام مبسوطا على هذه القضية وقوله باختلاف تشكلاته النورية هذا هو الحد الوسط (قوله) وفرق بينها الخ) لما كان بين الحدسيات والمجرىات مشاركة في التكرار ومقارنة القياس الخفي احتيج للفرق بينهما (قوله) بأنها) أي الحدسيات واقعة بغير اختيار من الحدس بخلاف المجرىات فانها واقعة باختيار المجرى وفصله وفرق أيضا بأن السبب في المجرىات معلوم السببية غير معلوم للماهية وفي الحدسيات معلوم بالوجهين ذكره في الكبير (قوله) ومحسوسات) سميت بذلك لأن الحاكم بها مركب من الحس والعقل لا العقل فقط كاهو ظاهر ولا الحس فقط لأن المحسوس جزئي وهي أحكام كلية واعتراض على التعبير بالمحسوسات بأنه إنما يقال أحس زيد كذا أو كذا فقياس اسم مفعوله محس وأما الحس الثلاثي فله معان أخر لا تناسب هنا وهي قتل ومسح وأفضج وبحاج بأنه قد يتوسع في مثل ذلك وهل الحواس الحس تستقل بالادراك أولا بد في إدراكها من العقل رأيان وبدل للأول أن الهائم تدرك بحواسها ولا عقل لها وبدل للثاني أن الانسان إذا نام واقتضت عيناه لا يدرك شيئا وذهب قوم إلى أن الحس لا يفيد يقينا لنقله في أمور وانظر بقيق دليلهم والرد عليهم في الكبير (قوله) بواسطة الحس الظاهر) أي البصر وأغبره ولذلك مثل بمثلين (قوله) أي التي يتألف الخ) دفع بهذا ما ردد على قوله فتلك جملة اليقينيات من أن اليقينيات قد تكون مكتسبة بالبرهان فكيف حصها في الستة (قوله) ولماذا كرم المصنف القضايا الخ)

بسبب وسط حاضر في ذهن وهو التقسيم بتساويين والوسط ما يترن بقولنا لأنه كقولنا بعد الأربعة زوج لأنها منقسمة بتساويين وكل منقسم بتساويين زوج فهذا وسط متصور في ذهن عند تصور الأربعة وكان (١٥٦)

أي مع عدد كثير إماها في الضرورات (قوله) بسبب وسط حاضر متعلق بقولنا (قوله) والوسط ما يترن (الح) سمي وسطا لأنه واسطة في العلم بالمطلوب كاسم (قوله) بقولنا لأنه (الح) أي أوما في معناه (قوله) وكان (الح) لم يحزم لعدم الدليل (قوله) وعليه تكون أي الأوليات ما لا يتوقف (الح) أي تفسر بذلك (قوله) لم يذكرها أي القضايا التي قياساتها معها ضميم لاحرف تنبيه داخل على هنا (قوله) لأنها في الأصل كسبية أي فلم بعدها المصنف اعتبارا بأصلها (قوله) لكنها (الح) توجيه لعدم كثير إياها في الضرورات (قوله) لا يغيب عن الخيال تفسير لقوله ضروري (قوله) فعددها تفرع على قوله صارت هي أيضا ضرورية (قوله) وغيره ذكرها (الح) عطف على قوله ولم يذكرها المصنف واستئناف (قوله) وعد المحسوسات (الح) أي فعدد الأنواع على كل ستة (قوله) في الربط يعني الارتباط وقوله بين الدليل والنتيجة أي بين العلم أو الظن بالدليل والعلم أو الظن بالنتيجة كسبائي (قوله) وفي دلالة (الح) في كلام المصنف تجوز وحذف الأول التجوز بالدلالة إلى الارتباط وإليه أشار الشارح بقوله يعني وفي الارتباط (الح) والثاني حذف العلم أو الظن قبل المقدمات وقبل النتيجة واحتيج إلى ما ذكر ليوافق كلام المصنف الواقع فإن الخلاف إنما هو في الارتباط بين العديين أو الظنين إذ لا خلاف في الدلالة ولا في الارتباط بين نفس المقدمات ونفس النتيجة كما أوضحه في الكبير (قوله) على العلم راجع للعلم ، وقوله أو الظن راجع للظن (قوله) خلاف أي مع اتفاق جميع الطوائف على استلزام العلم بالمقدمات المرتبة بالترتيب الخاص المستوفية للشرط العلم بالنتيجة أهم من أن يكون الاستلزام عقليا أو عاديا فالخلاف إنما هو في حال العلم بالنتيجة أفاده في الكبير وأقول : في حواشي الناصر الثاني على شرح جمع الجوامع أن هناك قوما نقوا حصول العلم عقب النظر فليحرر (قوله) فلما كان للدليل ارتباط بالمدلول (له) يعني أن إطلاق الدلالة على الارتباط مجاز مرسل من إطلاق اسم السبب على السبب (قوله) ولذا أي لكونه أطلق الدلالة على الارتباط اعتبر ثانيا معنى الارتباط فقال عتلى ولم يقل عقلية وقوله اعتبر ثانيا أي بعد اعتبار لفظ الدلالة والتعبير به أولا والأضافة في معنى الارتباط للبيان (قوله) أي هذا الارتباط عقلي أي فعلى خبر مبتدأ محذوف والعلم أو الظن بالنتيجة على هذا القول والذي بعده بخلق الله تعالى وعلى الأخير لا كما ستعرفه (قوله) بلا تعليل ولا تولد قاله ليغايّر هذا القول قول الفلاسفة وقول المعتزلة الآتين إذ الفلاسفة القائلون بأنه واجب لا ينكرون أنه عتلى وقول المعتزلة القائلين بالتولد يستلزم أنه عتلى وإن كانوا يقدرون أنه عاوى وذلك لأن مذهبهم مأخوذ من مذهب الفلاسفة في الطبائع والطبيعة تستلزم مطبوعها عند وجود الشرط وانتفاء المانع قاله في الكبير (قوله) فلا يمكن تخلف العلم أو الظن (الح) اعترض بأنه فعل القادر المختار الذي ان شاء فعل وإن شاء ترك فكيف يكون واجبا . وأجيب بأن عدم انفكاك اللازم عن المزموم لا ينافي جواز به معنى أن الفاعل المختار إن شاء خلق المزموم وخلق اللازم وإن شاء تركه ما معال لأن خلق المزموم لا يخلق اللازم وهكذا كل متلازمين عقلا كالجواهر والأعراض المتلازمين ولو توجه هذا الاعتراض لم يثبت لازم عتلى في الكائنات . وحاصله أن ترك اللازم مع خلق المزموم محال لاتعاقب به القدرة فلا يلزم في الاختيار قاله في الكبير (قوله) عند عدم أضداد النظر العامة أي للنظر وغيره كافي الكبير بأن تكون أضدادا للنظر وغيره والظرف متعلق بلا يمكن . وأقول : كان الأنسب أن يقول عند عدم أضداد علم النتيجة أو ظنها العامة لأن القصد اشتراط انتفاء مانع علم النتيجة أو ظنها عند العلم بالمقدمات والعلم

أو الظن بالنتيجة (خلاف آت) فلما كان للدليل ارتباط بالمدلول أطلق الدلالة على الارتباط ولذا اعتبر ثانيا معنى الارتباط فقال (عتلى) أي هذا الارتباط عقلى بلا تعليل ولا تولد فلا يمكن تخلف العلم أو الظن بالنتيجة من العلم أو الظن بالمقدمات عند عدم أضداد النظر العامة وهي ما لا يخطر معها المنظور فيه

علم المقدمات أو نظنها (قوله بالبال) أى فى النظم متعلق بخطر (قوله وفى معناها) كالجنون والاعماه
 (قوله وما يقابلها) معطوف على أضداد النظر العامة : أى وعند عدم ما يقابلها (قوله من الأضداد الخاصة)
 أى بالنظر كفى الكبير ومن بينايقوله كالعالم به أى بالمنظور فيه وقوله أى المركب أما المجهل بسيط فيجامع
 النظر بل هو شرط فيه فمافى بعض الحواشى من التوقف فى التقييد بالمركب لوجهه قال فى الكبير والظن
 والشك والوهم . فان قيل العلم يضاد غير النظر فانه يضاد المجهل فكيف يكون من الأضداد الخاصة بالنظر
 فالجواب أن الحكم على العلم والمجهل المركب والظن والشك والوهم بأنها تضاد النظر لاغيره لانيافى أنها
 متضادة فيما بينها وبين كون العلم يضاد النظر أن العالم لو نظر لسكان نظره تحصيلًا للحاصل قالوا ونظر العالم
 فى الدليل إنما هو لا اختبار دلالاته للاستدلال به أو أنه بقدر زوال العلم الأول بوجه كون المجهل المركب يضاد
 النظر أن صاحبه لو نظر للزم تحصيل الحاصل أيضا لأنه يستدل على معتقده ومعتقده حاصل عنده . نعم إن كان
 النظر لأجل اختبار معتقده ليستمر عليه أو يرجع عنه لم يكن مضادا للنظر بل يجامعه ووجه كون الظن
 والشك والوهم ضاده أن المستدل متى نظر فى طرف لم يخطر بباله الطرف الآخر وهل عدم الخطور للطرف
 الثانى الموجب للتنافى عقلى أو عادى فيه تردد للتكلمين ، فبان بهذا أن الانسان حال النظر خالى الذهن
 عما سوى المنظور فيه اه . أقول : الجواب للدافع لايراد أن يقال إن الحكم على الخطة بأنها تضاد النظر
 لاغيره باعتبار حملتها لاكل واحد منها فلا ينافى فى كل واحد منها بضاد غير النظر فانهم (قوله أو عادى)
 أولتنوع الخلاف (قوله بلا تولد) قال ليغايّر هذا القول قول المعتزلة فانهم يزعمون أنه عادى كما هو
 معلوم عندهم فى بحث التولدات وإن كان يلزمهم أنه عقلى كاسم ولم يقل هنا ولا تعليل لعدم القائل بأن
 الارتباط عادى بالتعليل حتى يحتزّز عنه فمافى بعض الحواشى من التوقف فى عدم قوله هنا ذلك غير
 ظاهر (قوله فيمكن تخلفه) أى العلم أو الظن (قوله لأن من الشروط) أى شروط القياس المنتج
 التفتن للاندراج أى وهو هنا مفقود فتخلف العلم أو الظن بالنتيجة لفقد شرط القياس والكلام إنما
 هو فى القياس المستوفى للشروط . والجواب عنه بإمكان أن الأشعري صاحب هذا المذهب لا يشترط
 التفتن للاندراج لا يفتنى بعده فالأولى تصوّره بأن يخلق الله العلم أو الظن بالمقدمتين دون العلم أو الظن
 بالنتيجة خرقا للعادة (قوله أو تولد عقلى) وصفه بالعقل باعتبار ما يلزمهم فى نفس الأمر وإلا أنهم يزعمون
 أنه عادى كما عرفت ومعنى كونه عقليا أن اللزوم فيه واجب عقلا (قوله أى ذوتولد) ويحتمل أن التولد
 بمعنى التولد فلا حذف ويؤيده قوله بعد أو واجب (قوله أن يوجد فعل لفاعل فعلا آخر) مفعول
 يوجد هو فعلا آخر والفاعل الأول هو المتوحد عنه كالعالم أو الظن بالمقدمتين إذ المراد بالعلم هنا الأمر فيدخل
 فيه العلم وإن قلنا إنه من مقولة وكيف والفعل الثانى هو المتولد كالعالم أو الظن بالنتيجة . وأقول : إسناد
 الاتحاد إلى الفعل مجاز عقلى من باب الاستناد إلى الوسطة فلا ينافى أن المؤثر عندهم فى الفعلين القدرة
 الحادثة كما ذكره أولا (قوله أى منسوب إلى الوجوب) فواجب من النسب الذى على فاعل كلابن
 وتامر كما فى الكبير لامن الوصف الموضوع لادات ومعنى قائم بها وإلا كان بمعنى معمل على صيغة اسم الفاعل
 وهو غير صحيح وقوله أى أو بطريق الوجوب تفسير لقول المصنف أو واجب بينه معنى النسبة وقوله
 أى التعليل زيادة إصباح وإن كفى قوله قبل بمعنى التعليل (قوله المؤيد) لأنه اختاره الامام الرازى
 أيضا وشهره حجة الاسلام وغيره ولأن ما احتج به الشيخ الأشعري يمكن القدح فيه كما بسطه فى الكبير
 (قوله لامام الحرمين) خبرنا لقوله الأول (قوله بقواطع البراهين) أى الدالة على أن لآثار للقدرة
 الحادثة لامباشرة ولاتولدا وأن الله تعالى منفرد بكل تأثير وإضافة قواطع إلى البراهين من إضافة الصفة
 اللازمة إلى موصوفها (قوله بالتولد مطلقا) أى فى هذه المسئلة وفى غيرها (قوله فى الأسباب الطبيعية)

الكبرى وهذا المذهب أى القول بالتولد مطلقا أخذوه من مذهب الفلاسفة فى الأسباب الطبيعية

متعلق بذهب أى الأسباب المؤثرة عندهم بطبيعتها كالنار المؤثرة عندهم في الاحراق بطبيعتها (قوله مهم) أى الفلاسفة زعموا أن الطبيعة أى طبيعة السب تؤثر في مطبوعها أى السبب عنها والفاء تعليلية . وأقول: لعل المراد أن ذا الطبيعة يؤثر بطبيعته في المطبوع لكن نسب التأثير إلى الطبيعة لأنها الواسطة في التأثير وإنما قلنا ذلك ليوافق ما اشتهر عنهم من أن النار مثلا تؤثر بطبيعتها الاحراق (قوله مالم يمنع مانع) كالبلبل في تأثير النار الاحراق أى أويش شرط كالمسألة في ذلك (قوله ولم يجعلاه) أى المعتزلة معطوف على أخذه أى ولم يجعلاه التولد من باب العلل : أى ولم يجعلاه هذا المذهب من باب المذهب في العلل (قوله لا تتوقف على مانع لها) أى على انتفاء مانع لها كما في عبارة الكسيري : أى لأنها لا مانع لها حتى تتوقف على فقدته (قوله ويجوز أن يمنع من التولد مانع) أقول: هذا يصح كرى عيش الشارح في كبره للتولد بمحدود حركة الفتاح عن حركة اليد (قوله فأخذ المعتزلة ذلك) أى تأثير الطبيعة في مطبوعها مالم يمنع مانع (قوله) وقالوا فعل فاعل السبب فغيروا العبارة (قوله) أى قالوا في بيان الفعل المتولد هو فعل فاعل السبب فأضافوا الفعل إلى فاعل السبب وجعلاه للمؤثر فيه مكان إضافة الفلاسفة الفعل إلى السبب وجعلهم السبب هو المؤثر فيه فغيروا عبارة الفلاسفة في ذلك كما اخترعوا اسم التولد زيادة في إخفاء مأخذهم (قوله واستنتوا) أى المعتزلة وغرضه بيان بعض ما يرد على مذهبهم (قوله ثم استرجع) أى تكلف رجوعه بطلب الدهن إياه وتفسيره فيه بناء على ما سيذكره الشارح وسيأتى ما فيه (قوله لأنه لا بد في استنتوا الخ) اعترضه السعد بما حاصله أن الذى استنتوا ليس هو ما كان بقصد العبد وإعمال فكره وترتيبه مقدماته التي غفل عنها لاعتراضهم بأن فهذا أيضا تولدوا وإنما الذى استنتوا ونفوا التولد فيه ماسنح للذهن بعد نسيانه من غير قصد العبد لأن هذا بفضل الله تعالى فالمراد بالشئ عنه أيضا بفعل الله تعالى أفاده في الكسيري (قوله حتى يحصل الاسترجاع) أى الرجوع (قوله على أن الخ) ترقى من فساد تفرقهم المذكورة إلى فساد مذهبهم من أصله . وأقول: الحاجة إليه بعد قوله سابقا وهو فاسد بقواطع البراهين (قوله بقواطع البراهين) أى الدالة على بطلان القول بالظن وعلى أن لا تأثير إلا لله (قوله مما ذكرناه) أى في قولنا سابقا وفي الارتباط بين العلم أو الظن بالمقدمات والعلم أو الظن بالنتيجة وقوله أن بين المقدمتين أى بين ظنهما وقوله الظنيتين أى المظنوتين وقوله وإن أمكن زواله أى زوال ظن النتيجة وقوله بعد ذلك أى بعد حصول ذلك أى ظن النتيجة وقوله لا يمنع حصوله أى ظن النتيجة عنهما أى عن المقدمتين الظنيتين وقوله عقلا أى كما هو مذهب الامام أوعادة أى كما هو مذهب الشيخ الأشعري وقوله فيجربى فيه الخلاف السابق تفرغ على قوله أن بين المقدمتين الظنيتين وظن نتيجتهما ارتباطا (قوله وقال الجلال المحلى بخلاف ذلك) غصص في شرحه جمع الجوامع الارتباط والخلاف بما إذا كان الدليل مجزوما به يقينا لأن الحاصل عن الدليل الظنى يمكن زواله فلا ارتباط بينهما (قوله على عدم ثبات الظن) أقول: أى على جواز عدم ثبات الظن إذ تجوز الزوال إنما يدل على جواز عدم الثبات لا على عدمه بالفعل وإنما يدل على عدمه بالفعل زواله بالفعل وقوله لا على انتفاء حصوله أى فيبينهما ارتباطا وقوله عقب النظر قال في الكسيري أى أومعه اه وقد منع هذا البحث ابن قاسم وأيد كلام الجلال المحلى فقال يجاب عنه بأنه لا منشأ له إلا عدم التنبه لوجه استدلال الشارح بذلك فإن وجهه أنه لما أمكن زوال الظن لظرو المعارض أمكن عدم حصوله ابتداء لمقارنة المعارض لأن المعارض إذا كان مفتقا لسقوط الظن بعد حصوله كان منشأ لعدم حصوله ابتداء كما هو في غاية الظهور والعجب إخفاء ذلك على الكمال ثم رأيت السيد الشريف السهمودي أجاب بذلك فله الحمد على موافقة هذا الامام وأما قوله فان للقياس إذا كان صحيح الصورة لا يتخلف عنه حصول الظن فيجاب عنه بأن هذا مسلم بخلاف ذلك ويبحث

ويجوز أن يمنع من التولد مانع فأخذ المعتزلة ذلك ولقبوه تولدا لثلاثيظهر مأخذهم وقالوا فعل فاعل السبب فغيروا العبارة انتهى باختصار وتقديم وتأخير واستنتوا القياس الذى تقدم العربيه ونسى ثم استرجع فقالوا فيه بقول الامام أى أنه علق من غير تولد ولا تحليل وهذه تفرقة من غير فارق لأنه لا بد فيما استنتوا من إعمال الفكر وترتيب المقدمات التى غفل عنها الدهن حتى يحصل الاسترجاع على أن المذهب فاسد من أصله . والرابع مذهب الحكماء وهو فاسد أيضا بقواطع البراهين المقررة في محلها فعمل مما ذكرناه أن بين المقدمتين الظنيتين : والظن بنتيجتهما لا بباطا إذا كانت الصورة صحيحة وإن أمكن زواله بعد ذلك لأن ذلك الزوال لا يمنع حصوله عنهما عقلا أو عادة فيجربى فيه الخلاف السابق وقال الجلال المحلى بخلاف ذلك ويبحث

[خاتمة] في بيان خطأ

السبرهان (وخطأ البرهان) اقتصر عليه لأن ماسياتي لا يشترط نفي جميعه إلا في البرهان بخلاف الخطابة والشعر والجدل والفسطة إذ لو اشترط فيها نفي جميع ماسياتي لكانت برهانا ولما تأتت الفسطة (حيث وجدا) فهو إما (في مادة) وهي كل من مقدمتيه (أو صورة) أي هيئة (فالمبتدا) وهو خطأ المادة إما (في اللفظ كاشتراك) نحو هذا قرء وتر يد الحيض وكل قرء لا يحرم الوطء فيه ينتج هذا لا يحرم الوطء فيه (أو يجعل ذا) بالأنف قال المؤلف على لغة القصر في الأسماء الستة أي صاحب (تباين) مع شيء آخر في الحقيقة (مثل الرديف مأخذا) تميز مثل نحو هذا صارم مشيرا إلى سيف غير قاطع وكل صارم سيف فالصارم حقيقة تباين حقيقة السيف والسيف ما كان على الهيئة الخاصة قاطعا كان أولوا الصارم اسمه تباين القلع (و) أما (في المعاني لاتباس) القضية

عند انتفاء المعارض وكلاهما مع المعارض اهـ . وقال أيضا وجه الفرق أن الدليل اليقيني المؤدى إلى العلم قطعي التأدية إليه والقطعي لا يعارضه شيء من قطعي أو ظني فلا يتخلف عنه العلم أبدا بخلاف الدليل الظني المؤدى إلى الفن فإنه ظني التأدية إليه والظني تمكن معارضته بقطعي أو ظني فتفتق التأدية اهـ .

خاتمة في بيان خطأ البرهان

وخاتمة الشيء لغة ما يتخيم به ذلك الشيء واصطلاحا الألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة (قوله) اقتصر عليه جواب عن اعتراض سيدى سعيد بأن الخطأ لا يختص بالبرهان بل يكون في غيره ويحذر من ذلك الخطأ في القياس كله فكان الأنسب أن يقول وخطأ القياس (قوله) بخلاف الخطابة (الح) قال في الكبير ولولم أنه يشترط فيها انتفاء جميع ماسياتي لقلنا إنه خص البرهان بالذكور لأنه المقصود الأهم والمكتسب به اليقين اهـ (قوله) ولما تأتت الفسطة) إذ هي مركبة من مقدمات وهمية كاذبة (قوله) حيث وجدا) أى الخطأ والظرف متعلق بما تعلق به الجار والمجرور بعد (قوله) فهو إما (الح) الفاء زائدة في خبر الخطأ بحسب صنيع الشارح وإن كان خبره بحسب صنيع اللصنف في مادة (قوله) وهي كل من مقدمتيه) أى باعتبار لفظهما أو باعتبار معنيهما ليتأتى التقسيم الآتي (قوله) في اللفظ) أى من جهة اللفظ وقوله كاشتراك قال في الكبير كخطأ اشتراك وإضافة الخطأ إلى الاشتراك لأدنى ملازمة أى الخطأ الحاصل بسبب الاشتراك والراد بالاشتراك هنا أن يكون للفظ إطلاقا فأكثر ولو بسبب اعلال تصريفي كالتخار للفاعل والمفعول أو بسبب التجوز إلى أحدهما كالفرس للحيوان الصاهل والصورة المنقوشة على هيئة (قوله) وكل قرء لا يحرم الوطء فيه) أى وتر يد الطهر فالقدمتان على هذا صادقتان إلا أن الحد الوسط لم يتكرر معنى فإن أردت الحيض فهما كانت الكبرى كاذبة أو الطهر فهما كانت الصغرى كاذبة إذ الغرض أن المشار إليه حيض أما لو كان المشار إليه الطهر وكان هو المراد في المقدمتين فالقياس صحيح مادة وصورة . فان قلت: الفساد على الأول من جهة الصورة فكيف جعلتموه من فساد المادة . قلت : لما كان عدم تكرار الوسط معنى ناشئا من المشترك الذى هو جزء من أجزاء المادة جعلوه من فساد المادة بهذا الاعتبار وإن كان يصح جعله من فساد الصورة باعتبار عدم التكرار معنى انظر الكبير (قوله) قال المؤلف (الح) أسنده إلى المؤلف لاعتراض سيدى سعيد عليه بأن لغة القصر إنما هي في أب وأخ وحم لافى ذى بمعنى صاحب وفم بلاميم فانهما إنما يعربان بالأحرف كما نبه عليه المرادى فكان الأولى أن يبدل ذلك بمثل قولنا :

في اللفظ كاشتراط أو جعل ذى تباين مرادفا في المأخذ

اهـ ونقله في الكبير وأقره (قوله) تباين) أى جزئى كأن يكون بين اللفظين العموم والخصوص فمطلق كما في المثال الآتى وقوله في الحقيقة متعلق بتباين (قوله) تمييز لمثل) أى من جهة المأخذ فيؤخذ المبان كأخذ المرادف في نحو قولنا ز يدانسان وكل بشر حيوان (قوله) نحو هذا صارم مشيرا إلى سيف غير قاطع وكل صارم سيف هكذا أيضا في الكبير ووقع في بعض نسخ هذا الشرح تبديل في هذا المثال فليطرح والفساد في هذا المثال في صفراء حيث أطلق فيها الصارم على السيف غير القاطع توها إلى أنه ارم مرادف للسيف وأنه اسم للهيئة المخصوصة وإن لم يقطع (قوله) تباين حقيقة السيف) أى تباين جزئى لأن بينهما العموم والخصوص المطلق (قوله) وأما في المعاني) أى من جهة المعاني قال في الكبير مقابل قوله في اللفظ أى الخطأ في المادة إما في اللفظ وإما في المعنى فأل في المعاني للجنس فمطلق جميعها اهـ (قوله) لالتباس الكاذبة) قال في الكبير وعلل الخطأ في المعنى بقوله لأجل التباس القضية الكاذبة بقضية ذات صدق أى صادقة وقد يكون التباس الصادقة بسبب المشترك أو الحقيقة أو المجاز كما لو قلت هذه عين مشيرا إلى الباصرة وكل عين جارية

(الكاذبة) بقضية (ذات صدق) لتبيل لخطأ

قاصدا الباصرة أو الباصرة وغيرهما من باب استعمال المشترك في معنييه عند من يجوزوه وهو الإمام الشافعي رضي الله عنه ومن وافقه فهذا خطأ في اللفظ أي نشأ من اشتراك اللفظ والقضية الكبرى كاذبة شبيهة بالصادقة وقد نص شيخ شيخنا على أن كون المقدمة الكاذبة شبيهة بالصادقة إما من جهة اللفظ كالمشترك والحقيقة والمجاز وإما من جهة المعنى فيحتمل أن يقال إن تحليل الخطأ في المعنى بالتباس الكاذبة بالصادقة لا ينبغي أن يكون الخطأ في اللفظ أيضا بليل بذلك أو يقال إن قوله لالتباس الكاذبة بذات صدق راجع للأمرين أعنى قوله في اللفظ وقوله في المعنى انتهى وقوله هنا تحليل خطأ أي في قول الصنف وخطأ البرهان جرى على الاحتمال الثاني . وأقول : لو قال تحليل لكنينة الخطأ أي أن سبب حصول الخطأ هذا الالتباس لكان أولى لأن التحليل لمضمون القضية للموضوعها ويمكن حمل عبارته عليه بتقدير الضاف (قوله فافهم الخطأية) أي الخطأية بمعنى اسم المفعول (قوله كمثل) تمثيل للخطأ في المعنى ولفظ مثل صلة لتأكيد معنى الكاف كما قاله في الكبير (قوله جعل العرض كالداني) أي مثله في حكمه والمراد هنا بالداني ما ثبت لكل فرد من أفراد ما حمل عليه من غير واسطة أمر مبان كالكتاب بالقوة والمتحرك بالذات والعرض ما ليس كذلك كالكتاب بالفعل والمتحرك بحركة السفينة أفاده في الكبير (قوله نحو الجالس الخ) فالمتحرك بالعرض جعل في هذا المثال كالمتحرك بالذات في حكمه وهو عدم الثبات في موضع واحد إذا أريد بالمتحرك في الكبيرى المتحرك بالعرض وهي حيثما تلبسة بالصادقة (قوله فاحدا كاذبة) هي الصغرى إن أريد بالمتحرك بالذات لأن الفرض أنه متحرك بالعرض فقط والكبرى إن أريد بالمتحرك بالعرض (قوله إن أريد بالمتحرك فهما معنى واحد) هذا الشق هو مبنى التمثيل (قوله بالمعنى المتقدم) أي في مبحث السلكي (قوله أو جعل ناتج) أو بمعنى الواو والناتج بمعنى النتيجة كأشار إليه الشارح بقوله أي أو أن تجعل النتيجة وأما فسر المصدر بأن والفعل ليبين أن إضافة جعل إلى ناتج من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول وبيّن أن إحدى المقدمات مفعوله الثاني لأن ناتج ناتج وجعل النتيجة إحدى المقدمات يسمى مصادرة على المطلوب كما في الكبير (قوله فالنتيجة عين الصغرى) ومثال ما للنتيجة عين الكبرى في المعنى الإنسان بشر وكل بشر ضحاك (قوله وهذا) أي النوع الثاني مما ضله الصنف للخطأ في المعنى وهو جعل النتيجة إحدى المقدمات وقوله وإن كان الخ الواو للحال وإن وصلية (قوله وقد بحث الخ) استئناف يبين سيق لبيان البحث المتقدم . وإيضاحه كما في شرح سيدى سعيد أن الغلط فيما جعلت فيه النتيجة عين إحدى المقدمتين ليس من جهة مادة القياس فأنها صادقة ولا من جهة صورتها فأنها صحيحة وأما عجا في الغلط من جهة أن النتيجة ليست قولاً آخر بل إحدى المقدمتين والواجب أن تكون غيرهما كما علمت في حد القياس وإذا كانت المقدمات صادقة فكيف تكون من أنواع التباس الصادقة بالكاذبة أه قال في الكبير : وإذا دقت النظر وجدت إحدى المقدمتين كاذبة لأن فيها حمل الشيء على نفسه والحمل يقتضى المغايرة بين الطرفين في المفهوم فحمل الشيء على نفسه يقتضى المغايرة بين الشيء ونفسه ومغايرة الشيء لنفسه مخالفة للواقع فالدال على مغايرة الشيء لنفسه بحمله عليها كاذب فصح جعله من التباس الكاذبة بالصادقة لكن هذا واضح في الإقتران أي استثنائي فإذا جعلت فيه الاستثنائية عين النتيجة لم يلزم أن يكون في إحدى المقدمتين ثبوت الشيء لنفسه وإن كان فيه الاستدلال على الشيء بنفسه نحو دائماً إما أن يكون العدد زوجاً أو غير زوج لكنه زوج ينتج أنه زوج فالنتيجة عين الاستثنائية ولم يكن في إحدى المقدمتين حمل الشيء على نفسه ثم إننا نقول : لا تكون النتيجة فهامة عين إحدى المقدمتين ولا يلزم حمل الشيء على نفسه في إحداها إلا إذا لم يرد الإخبار بأن النقلة تسمى حركة وأن الإنسان يسمى بشراً وإلا حصل التغير باعتبار ملاحظة التسمية إذ

فافهم الخطأية . كمثل
جعل العرض كالداني
نحو الجالس في السفينة
متحرك وكل متحرك
لا يثبت في موضع واحد
فاحدا كاذبة إن
أريد بالمتحرك فهما
معنى واحد فإن أريد
بالمتحرك في الأولى
المتحرك بالعرض وفي
الثانية المتحرك بالذات
لم يوجد تكرار وهذا
غير العرض والداني
بالمعنى المتقدم (أو)
جعل (ناتج) أي أو أن
تجعل النتيجة (إحدى
المقدمات) نحو هذه
نقلة وكل نقلة حركة
فهذه حركة فالنتيجة
عين الصغرى لأن
الحركة مرادفة للنقلة
وهذا وإن كان للبحث
فيه مجال لكن البحث
في المثل ليس من شأن
الفصول وقد بحث
سيدى سعيد بأنه إذا
كانت المقدمات صادقة
فكيف تكون من
أنواع التباس الصادقة
بالكاذبة

نحو الفرس حيوان وكل حيوان ناطق وهذا سيال أصفر والسيال الأصفر مرة فهذا مرة ويسمى مثله إيهام العكس لأنه لما رأى أن كل مرة سيال أصفر ظن أن كل سيال أصفر مرة وحقيقة إيهام العكس أن قلب الغاطط والغاطط إحدى جزأى القضية مكان الآخر (و) ك(جعل كالقطي غير القطي) بجر غير بالإضافة أى جعل غير القطي كالقطي ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالفعل الثانى وهو جائز لأنه منصوب المضاف نحو هذا ميت وكل ميت جاد (والثانى) بحذف الياء تخفيفاً أو للوزن وهو خطأ الصورة (كالخروج عن أشكاله) أى أشكال القياس نحو كل إنسان حيوان وكل فرس جسم إذ لم يوجد تكرار والقياس الاقترانى لا بد فيه من مكرر (وترك شرط النتج) أى الانتاج (من إكالة) أى إكالة خطأ الصورة كأن يترك لميجاب

المسمى بالشعر مغاير مفهومه للادل الانسان والمسمى بالانسان مغاير مفهومه للادل البشر فالمسمى بأحد الاسمين مغاير مفهومه للمسمى بالآخر اه ملخصاً (قوله) والحكم للجنس (اللام بمعنى على كفى الكبير وقوله) حكم النوع أى بالمحكم به للنوع وقوله الخاص به صفة لحكم والضمير يرجع إلى النوع وفى كلامه المنف بحث لأن المقدمة التى حكم فيها على الجنس بحكم النوع هى الكاذبة وليست ملتزمة بقضية صادقة فلا يصح جعل هذا النوع من أنواع التباس الكاذبة بالصادقة ويمكن أن يقال التباس الكاذبة بالصادقة ليس على جميع أنواع الخطأ الذى بل بعضها فافهم (قوله) والسيال الأصفر مرة) أى استغراقية بدليل أن المثال مثال للحكم على كل فرد من أفراد الجنس بحكم النوع والرة ما فى المراجعة من المانع الأصفر (قوله) ويسمى مثله) أى مثل الحكم على الجنس بحكم النوع أى يسمى هو ومثله بالحكم على الصنف بحكم النوع نحو الزنجى إنسان وكل إنسان أسود (قوله) إيهام العكس) أى إيقاع صحة العكس فى الوهم أى وهم نفسه إن كان غلطاً وهم غيره إن كان مغالطاً (قوله) أن قلب الغاطط من الغلط وقوله أو الغاطط من الغلط (قوله) وجعل كالقطي غير القطي) قال فى الكبير: أى وجعل غير القطي من اللقطات الظنية أو الوهمية أو الاعتقادية التقليدية مثل القطي ويظهر أن هذا من عطف العام على الخاص لأن ما تقدم أيضاً فيه جعل غير القطي كالقطي (قوله) بالمفعول الثانى) أى للضاف وكون كالقطي مفعولاً ثانياً ظاهر على اعتبار الطرف دون المتعلق وعلى أن الكاف اسم بمعنى مثل أماعلى اعتبار المتعلق دون الطرف فهو متعلق بالمفعول الثانى بكسر اللام وأما على اعتبارها فبعض المفعول الثانى (قوله) وهو) أى الفصل للذكر جازئاً لأنه منصوب المضاف فهو مستكمل شروط الفصل بين المضاف والمضاف إليه وهى كون المضاف شبيهاً بالفعل فى العمل وكون الفاصل منصوبه وكونه واحداً أفاده فى الكبير (قوله) نحو هذا ميت وكل ميت جاد) أقول: الكبرى وهمية لأن الوهم يحكم بجمادية الميت لكونه كالجاد فى عدم الروح والاحساس والحركة فجعلت فى هذا القياس كالقطعية ونزلت منزلتها فى أخذها جزءاً له ويرد هنا ما يرد على النوع الذى قبله من البحث والجواب وقد ذكر فى الكبير صوراً من جعل غير القطي كالقطي وذكر من أسباب الغلط حجة فارجع إليه (قوله) والقياس الاقترانى لا بد فيه من مكرر) أما الاستثنائى فستغنى عنه وإن قال الشارح فيها مرة وفى كبيره هنا أن فيه التكرار بالقوة لأنه يرتد إلى الشكل الأول من الاقترانى (قوله) وترك) بالجر عطفاً على الخروج فيكون قوله من إكالة حالا من شرط والضمير يرجع إلى النتج أو البرهان أو من ترك والضمير يرجع إلى خطأ الصورة والمراد بالإكالة التحصيل أى حالة كون الشرط مما يتوقف عليه التحصيل النتج أو البرهان أو حالة كون الترك من أسباب تحصيل خطأ الصورة أو بالرفع مبتدأ ومن إكالة خبر والضمير على هذا يرجع إلى خطأ الصورة والمراد بالاكالة التحصيل أى من أسباب تحصيله (قوله) نحو لاشئ الخ) تمثيل على وجه اللف والنشر المرتب (قوله) وهو أن يذكر) أى المشكل ناظماً كان أو ناثراً (قوله) هذا) إن كان التمام بمعنى التسم فاصم الإشارة يرجع إلى الخاتمة أو إلى بيان خطأ الصورة وإن كان بمعنى الجميع فهو راجع إلى جملة ما ذكره فى هذا المتن من المسائل المنطقية. قال فى الكبير: الإشارة للألفاظ أو المعانى أو النقوش أو الألفاظ والمعانى أو الألفاظ والنقوش أو المعانى والنقوش أو الثلاثة فهذه سبع احتمالات أولها أن الإشارة للألفاظ باعتبار دلالتها على المعانى اه: أى على سبيل الاستعارة التصريحية لتشبيهها بالحسوس وهل هى أصلية أو تبعية خلاف ينافى فى رسالتنا فى الاستعارات وإنما كان هذا الاشتغال أولى من احتمال الإشارة إلى النقوش لعدم تسرها كتيسر الألفاظ ومن احتمال الإشارة إلى المعانى لتوقفها إفادة واستفادة غالباً على الألفاظ وما توقف غيره عليه أولى بالاعتبار ومن بيان وجه الأولوية على هذين فهذه الأولوية على المركب

الصغرى أو كلية الكبرى فى الشكل الأول نحو لاشئ من الانسان بفرس وكل فرس جسم أو كل إنسان حيوان وبعض الحيوان صهال وفى هذا البيت حسن الاختتام وهو أن يذكر شيئاً يشعر بالاكالة واقتضاء المقصود (هـ)

منهما فقط أومع غيرهما أو من أحدهما مع غيره. وأقول: هذه السبعة بطريق التفصيل ثمانية وعشرون احتمالا لأن الألفاظ التي هي المسمى على الاحتمال الأول إما أن تكون لامع اعتبار شيء أومع اعتبار دلالتها على المعاني أومع اعتبار نقشتها بالنقوش أومع اعتبارها، والمعاني التي هي المسمى على الاحتمال الثاني إما أن تكون لامع اعتبار شيء أومع اعتبار انفهامها من الألفاظ أومع اعتبار نقش دوالها بالنقوش أومع اعتبارها، والنقوش التي هي المسمى على الاحتمال الثالث إما أن تكون لامع اعتبار شيء أومع اعتبار دلالتها على الألفاظ أومع اعتبار انفهام المعاني منها بواسطة الألفاظ أومع اعتبارها فهذه اثنا عشر احتمالا في الاحتمالات الثلاثة الأولى في كل احتمال أربعة، ومجموع الألفاظ والمعاني الذي هو المسمى على الاحتمال الرابع إما أن يكون لامع اعتبار شيء أومع ارتباط المجموع من حيث هو مجموع بالنقوش أومع اعتبار ارتباط الألفاظ بالنقوش أومع اعتبار ارتباط المعاني بالنقوش أومع اعتبارها، ومجموع الألفاظ والنقوش الذي هو المسمى على الاحتمال الخامس إما أن يكون لامع اعتبار شيء أومع اعتبار ارتباط المجموع من حيث هو مجموع بالمعاني أومع اعتبار ارتباط الألفاظ بالمعاني أومع اعتبار ارتباط المعاني أومع اعتبارها، ومجموع المعاني والنقوش الذي هو المسمى على الاحتمال السادس إما أن يكون لامع اعتبار شيء أومع اعتبار ارتباط المجموع من حيث هو مجموع بالألفاظ أومع اعتبار ارتباط المعاني بالألفاظ أومع اعتبار ارتباط النقوش بالألفاظ أومع اعتبارها فهذه خمسة عشر احتمالا أخرى في الاحتمالات الثلاثة التي قبل الأخير في كل احتمال خمسة تضم لثاني عشر يكون الحاصل سبعة وعشرين، والثامن والعشرون سابع الاحتمالات وهو كون المسمى مجموع الألفاظ والمعاني والنقوش فاحفظه (قوله تمام الغرض) أي دى الغرض لأن المؤلف ليس غرضه شيء آخر بل هو ذو غرض أي حامل عليه وهو حصول القبول كما في شرح المصنف أي أن يحصل له الرضا من الله تعالى وهذه الرتبة أعلى من أن يعمل لحصول ثواب غير الرضا كالقصور والولدان والحرور أو دفع عذاب أو أنه لا حذف ويكون أطلق السبب وأراد السبب قاله في الكبير (قوله صفة كاشفة) قال في الكبير لأن كلام من الغرض وما يفعل للغرض لا يكون إلا مقصودا (قوله بيانية أو تبعية) قال في الكبير ويؤيد الثاني أن هذا التأليف ليس جميع أتمهات المنطق أي أصوله إلا أن يقال إنه جميعها ادعاء ومبالغة باعتبار أن من حصل له ملكة يحصل بهما بقي من أتمهاته (قوله من أتمهات) أي دوال أتمهات إن كانت الإشارة إلى الألفاظ فإن كانت إلى المعاني فلا حاجة إلى التقدير أفاده في الكبير (قوله على أنه أيضا محمود) أي والتحقيق كائن على أنه أيضا محمود في نفسه واختلاطه بضرالته لا يخلو مذموما لأن ذلك عارض لحاجة وهي التمكن من الرد عليهم والعارض لا يعتد به (قوله من الاشتغال) أي اشتغال القاصر (قوله لا اختلاطه بذلك) أي بما ذكر من ضرالته فيخاف على القاصر من تمكن بعضها في قلبه (قوله من إضافة المسمى إلى الاسم) أو العالم إلى الخاص ولم يتكلم على إضافة فن إلى علم وفي حاشية شيخنا العدوي أنها أيضا من إضافة المسمى إلى الاسم أو العالم إلى الخاص (قوله وهذا البيت الخ) أي فلا اعتراض بحصول التكرار على أنه قديقال أعاد حديث تمام مقصوده لأجل قوله بمحمد رب الفلق (قوله أبلغ من الفقير). أقول: المفتقر اسم فاعل فهو يدل على الحدث والفقير صفة مشبهة فهي تدل على الدوام فليس المفتقر أبلغ من الفقير إلا أن يقال اسم الفاعل قديبدل بمعونة المقام على تجديد الحدث مرة بعد أخرى وهكذا فيكون المفتقر دالا بمعونة المقام على تجديد حدوث افتقار بعد افتقار وهكذا بخلاف الصفة المشبهة فإنها تصدق بافتقار واحد دائم فكان أبلغ منها بذلك الاعتبار. ولا يقال الأبلغية باعتبار زيادة بناء المفتقر على بناء الفقير. لأننا نقول: محل دلالة زيادة البناء على زيادة المعنى اتحاد النوع كأن تكون الكلمتان اسمي فاعل أو صفتين مشبهتين. نعم يمكن أن يجعل المفتقر صفة مشبهة

تمام الغرض المقصود)
صفة كاشفة (من)
بيانية أو تبعية
(أتمهات) أي أصول
(المنطق المحمود) لأنه
يصون الفكر عن
الخطأ وخرج غير
المحمود وهو المشوب
بضرالته الفلاسفة
على أنه أيضا محمود وانما
منع من الاشتغال به
لاختلاطه بذلك (قد
انتهى) متلبسا (بمحمد
رب الفلق) أي المصحح
(مارمته) أي قصده
(من فرق علم المنطق)
إضافة العلم للمنطق من
إضافة المسمى إلى
الاسم وهذا البيت
لولد المؤلف أمره
بإدخاله فأدخله رجاء
بركته (نظمه العبد
الدليل المتقرب) أبلغ
من الفقير (لرحمة
المولى العظيم

(في شهر الأخرى) نعت لعبد. قال المؤلف: وهو ترميز لفلسفة الماشهر في السنة الناس وليس كذلك بل المتواتر من أعلام أسلافهم أن نسبنا للعباس بن مرداس (عابد الرحمن) إشارة إلى أن اسم المصنف عبد الرحمن (المرتضى) أي لا يخلو مع الشذوذ في الأسباب (من ربه الختان) أي المثلث أو العدد الثم. وأما النسي عن المنة فللمخلوق (١٦٣) وأما الخلق بفضل ما يشاء

بتجريدته عن قصد الحدوث فيتم ما ذكر (قوله المختصر) قال في الكبير: أبلغ من المقادير ووجهه أن زيادة البناء تدل على زيادة المنة في متعدد النوع كلها (قوله الأخرى) نسبة إلى الأخضر جبل بالمغرب على ما ذكره بعض الطلبة من المخرابة (قوله على ما اشتهر) حال من نسب أي حالة كونه جارا على ما اشتهر. وقوله وليس كذلك أي وليس نسبنا في الواقع كذلك وهذا النسي إنما يتبعه إذا لم تكن به الشيخ بقرب ذلك الجبل المسمى بالأخضر وإلا كان نسبنا إلى المكان صحيحا (قوله وأسلافهم) الضمير يرجع إلى أسلافنا أو إلى الناس (قوله للعباس بن مرداس) صحابي مشهور (قوله وأما النسي الخ) جواب عما يرد على الاحتمال الثاني ودليل النسي عن المنة بمعنى تعداد النعم قوله تعالى: يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالبن والاذى - ووجه الدلالة أن النسي عن السبب نهى عن السبب. لا يقال يجوز أن يكون سبب الإبطال مجموع المنة والاذى فلا تكون فيه دلالة على النسي عن المنة وحده. لأننا نقول: السنة والاجتماع نفي ذلك على أن المنة تتضمن الاذى وقد أوضحنا ذلك في حواشينا بل شرح آداب البحث لنلا حقي (قوله والراء عدم المؤاخذه) لما كان السر لا يقتضى عدم المؤاخذه قال والراء الخ (قوله تحيط بالذنوب) قال في الكبير: أي تتعلق بكل فرد منها (قوله رين الذنوب) قال في القاموس الرين الطبع والدينس، ران ذنبه على قلبه رينا وريونا غلب وكل ما غلبك رانك وبك وعليك والنفس خبت وغشت انتهى وإضافة رين إلى الذنوب على معنى اللام (قوله المهددة) أي المحيطة وهو والحاملة يصح جرهما صفتين للذنوب ونصهما صفتين لحب وهذا هو الأحسن (قوله وبين علام الغيوب) أي وبين مشاهدة علام الغيوب الثابتة لأهل الله (قوله والعطاء تخيل) أي وتكشف ترشيح ويصح أن تكون الاستعارة تصريحية في العطاء بأن شبه انطاس القلوب بالذنوب بالعطاء بجامع المنع في كل وتكشف ترشيح (قوله بجنة العلا) أي بجنة العرف والعلا وهذا أولى من جعل شيخنا العدوى الإضافية من إضافة الموصوف إلى الصفة كما لا يخفى وقوله جمع عليها خلاف الدنيا (قوله بل التفضل في الحقيقة الخ) يشير إلى أن ما اقتضاه كلام المصنف من أن هناك متفضلا غيره تعالى إنما هو بحسب الظاهر (قوله وكن أخى) أي في الاسلام (قوله بمعنى الباء) أي السببية أو التي لتصور النصيح (قوله الفساد) هو خروج الشيء عن الاستقامة والصالح ضده كما في البيضاوى (قوله بأن نكتب الخ) تصور للإصلاح على أن اللام بمعنى الباء وللنصح في الإصلاح على أنها بمعنى في ومحل الإصلاح قوله نكتب ومحل النصيح قوله بعد إمعان النظر (قوله فلا تهجم) بضم الجيم (قوله والتبجيل) عطف مرادف (قوله ثم هذا تواضع الخ) دفعه ما يقال حيث كان المصنف مبتدئا فما الحمل له على التأليف. وحاصل الجواب أن وصفه نفسه بذلك من باب التواضع مع أنه إنما صنفه لمن هو مثله (قوله ولم يأمن) أي وبكونه لم يأمن (قوله بالتأمل) الباء للإبادة قاله في الكبير (قوله أن يصلح) أي في صلب المتن ويحمل هذا على الإذن بالإصلاح في صلب المتن وقوله * وكن لإصلاح الفساد ناسحا * على الإذن في الإصلاح على الهامش اندفع توهم التكرار في كلامه (قوله وإن كان الإصلاح بدية) فيه

الباء أوفى (الفساد) الذي يظهر لك (ناسحا) بأن نكتب بعد إمعان النظر على الهامش له كذا إذ ربما يكون ما جعلته موابا هو الخطأ فلا تهجم بيادى الرأى على التخطئة ولا تأت بعبارة فيها سوء أدب بل اثبت التعظيم والتبجيل ثم هذا تواضع من المصنف حيث وصف نفسه بكونه مبتدئا ولم يأمن وقوع الخطأ (وأصلح الفساد بالتأمل) هذا إذن من المؤلف لمن يكون أهلا أن يصلح إن رأى خلا (وإن كان الإصلاح بدية) أي ذا بدية بأن كان بيادى الرأى (ولا تبديل)

ع حذوف

في الصواب خلاف

مذكر (إذ قيل كم

مزيف) قولاً (صحيحاً)

أي جعل الصحيح

وهو شافداً وكم مبتدأ

خبره محذوف أي

موجود والأولى تقديره

بعد قوله (لأجل كون

فهمه قبيحاً) الجار

والجور متعلقان

بمزيف وهذا إشارة

إلى قول الشاعر :

وكم من عائب قولاً صحيحاً

وآفته من الفهم السقيم

(وقل لمن لم يتصف

للقصدي) بل لامي

(المذبح واجب

للبتدي، ولبي إحدى

وشرين سنة *

معذرة) أي عذر

(مقبولة مستحسنة)

لكون هذا السن يقل

فيه من يحصل فيه العلم

وهذا أيضاً تواضع من

المؤلف رحمه الله تعالى

(لاسيا) أي لأمثل

الشخص الذي (في

عشر القرون) من

الهجرة موجود . قال

للؤا ، وفي القرن أحد

عشر فولا قيل لكل

عقد من العشرة إلى

ثمانين فتلك ثمانية

أقوال وقيل مائة وإياه

أعني وقيل مائة وعشرون

إشارة إلى أن المصنف حذف كان مع اسمها . وأقول: جعله الاسم الاصلاح يقع في الركابة لأن المركب
بالاصلاح هنا تبديل الخطأ بغيره في صلب المتن فيصير المعنى وإن كان ذلك التبديل بديهة فلا يتبدل
ويمكن دفعه بأن يراد الاصلاح الواقع اسمها لكان التبديل الذهني لا الخارج أي وإن كان التبديل الحاصل
في ذهنك المعزوم عليه بديهة فلا يتبدل في الخارج أي فلا توقع ذلك التبديل الذهني في الخارج وأسهل من
ذلك جعل اسمها الفساد بتقدير مضاف أي وإن كان ظهور الفساد الخ (قوله) ولا تأت ببايدل الخ) فيه
إشارة إلى أن كلام المصنف فيه اكتفاء وأن قوله * وإن بديهة فلا يتبدل * راجع لكل من قوله :
* وكمن لاصلاح الفساد ناعما * وقوله * وأصلح الفساد بالتأمل * (قوله) إذ تعليلية
(قوله كم) هي لانشاء التكثير مبنية على السكون لتضمنها معنى رب التي للتكثير وتسمى خبرية لأن
إنشاء التكثير يستلزم الإخبار بالكثرة بخلاف الاستفهامية (قوله مزيف) بالجر تمييز لكم وجره
بإضافة كم إليه على الصحيح وقيل بمعنى الباء المقترنة أو بالرفع على أنه خبركم ويميزها محذوف أي كم شخص
مزيف أو بالنصب على لغة من ينصب تمييزكم الخبرية وإلى جوارزه ذهب سيبويه والمبرد والقاسري والسيدي
والشلوبين لكن الرسم لا يناسب النسب والخبر على الأول والثالث محذوف أي موجود وقدرى الثلاثة
قول الفرزدق : كم حمة البيت لكن الخبر فيه على الأول والثالث ليس محذوفاً بل هو قد حلت (قوله)
والأولى تقديره بعد قوله (لأجل الخ) أي تكون العلة متصلة بالمعول أي غير مفصول بينهما بالخبر (قوله)
لمن لم يتصف لمقصدي) أي يعدل فيها قصدته الذي هو هذا النظم بأن اعترض على فيه فاللام بمعنى في
ومقصده مصدر ميمي بمعنى اسم المفعول أو اسم مكان أي مكان قصدي يجعل السائل طرفاً للقصد (قوله)
العذر) مصدر عذره يعذره كضربه يضربه كما أفاده صاحب القاموس ويطلق كثيراً بمعنى ما يعذر به
والمعنى المصدرى هو المراد هنا ولهذا قال في الكبير بمعنى الاعتذار (قوله واجب) أي متأكد أو بمعنى
ما يثبت على فعله ويعاقب على تركه فإن من سمع اعتراضاً على أحد في فعل وعلم أن له عذراً وجب عليه
رد الاعتراض والاعتذار عنه إن لم ينحس ضرراً قاله في الكبير (قوله للبتدي) ليس للتخصيص لأن
الاعتذار مطلوب للغير للبتدي أيضاً لكن اقتصر على البتدي لأن طلبه له أشد (قوله ولبي) جمع ابن
كافي الكبير . واعلم أن قوله ولبي الخ مغاير لما مر من طلب العذر للبتدي المستفاد من قوله :
* العذر حق واجب للبتدي * لأنه ليس كل مبتدي صغير في السن وليس كل صغير في السن مبتدئاً وأغرب
مما وقع للمصنف بكثير ما وقع لابن مرزوق فإنه نظم حمل الخونجي وهو ابن نحوست سنين كاصرح بذلك
في نظمه (قوله معذرة) أي عذر قال في الكبير: مصدر ميمي بمعنى اعتذار والتأنيب أي مقبولة مستحسنة
باعتبار لفظ معذرة اهـ والمعذرة إذا كانت مصدراً كانت بكسر الهمزة وفتحها وإذا كانت اسماً كانت مثناة
الهمزة أفاده في القاموس (قوله لاسيا) ليست من كلمات الاستثناء حقيقة لكن ذكر كروها في بابها لأن ما بعدها
خبر محذوف وجوباً لمشابهة لاسيا ألا وهي لا تقع بعدها الجملة ولهذا المشابهة جاز حذف صدر جملة ما هنا ولولم
تطأ أو نكرة موصوفة وخبر لا محذوف فإذا قلت: جاءني القوم ولاسيا زيد فالعنى ولا مثل الذي أورد رجل هو
زيد موجود بين القوم الذين جاءوني أي بل هو أخصني وأشد إخلاصاً في الحمى إلى ويحذف جعل ما زائدة
وجراً ما بعدها بإضافة سى إليه وجعلها نكرة تامة ونصب ما بعدها تمييزاً لها إن كان نكرة وكذا إن كان
معرفة على مذهبه من يجوز تعريف التمييز أو مفعولاً للفعل محذوف وجوباً بتقديره أي قال في الكبير: والواو
الداخل عليها في بعض المواضع اعتراضية إذ لاسيا مع ما بعدها جملة مستقلة وتصرف في هذه اللفظة تصرفات
كثيرة لكثرة استعمالها فقليل سها محذوف ولاسيا تخفيف الباء مع وجود لا وحذفها وقد يحذف ما بعد

لاسيا على جعلها بمعنى خصوصا فتكون منصوبة اهل على أنها مفعول مطلق مع بقاء معنى حتى نصبت لها
 فاذا قلت: أحجز يدا لاسيا راكبا أو لاسيا على الفرس فهو بمعنى خصوصا راكبا أو خصوصا على
 الفرس حال من مفعول الفعل المقدر: أي وأخيه بزيادة المحبة خصوصا راكبا أو على الفرس وكذا نحو
 أحبه و لاسيا وهو راكب أو لاسيا إن ركب وجواب الشرط مدلول لاسيا أي إن ركب أخضه بزيادة المحبة
 ويجوز نحي الواء وعدم جبرها في هذه الحالة أيضا أعني إذا جعلت بمعنى المصدر إلا أن جبرها أكثر وهي
 اعتراضية أيضا ويجوز أن تكون للعطف والأول أولى هذا ملخص ما ذكره الرضي وعلى الحالة الثانية
 تنزل عبارة المصنف فانه لم يذكر عقب لاسيا ما بل ما بعده جار مجتزوز وهو قوله في عاشر القرون فهو
 نظير أحجز يدا لاسيا على الفرس فهو بمعنى خصوصا في عاشر القرون ففي عاشر القرون حال من مفعول
 الفعل المقدر أي أخض بني إحدى وعشرين سنة بزيادة الاعتذار خصوصا في عاشر القرون ويصح أن
 تنزل على الحالة الأولى على معنى لا مثل الذي هو أولا مثل شخص في عاشر القرون موجود بينهم أي هو
 أولي منهم بالاعتذار وإذا كان هذا في عاشر القرون فما بالك بهذا القرن الثاني عشر الذي ذهب فيه
 العلماء الأعلام وكسفت فيه شمس العلم وانتشرت فيه ظلمات الجهل العام:

هذا الزمان الذي كنا نحافره في قول كعب وفي قول ابن مسعود

إن دام هذا ولم يتحدث له غير لم يبك ميت ولم يخرج بمولود

اه ببعض اختصار (قوله) وقيل من عشرة إلى مائة وعشرين) صاحب هذا القول يصحى كلام من
 العشرة والثلاثة والعشرين وما بينهما قرنا (قوله) أكثر من كان قبله مفعول مطلق أي عذرا أكثر من
 كان قبله أي من عذر الشخص الذي كان قبله وفي بعض النسخ مما كان قبله فواقعة على القرن والماء
 راجعة إليه أي عذرا أكثر من عذر القرن الذي كان قبله أي من العذر في القرن الذي كان قبله ويجوز
 غير ذلك (قوله ذي الجهل) قال في الكبير وهو اتقاء العلم بالمقصود فيشغل الجمل البسيط والجهل
 المركب لأنه إن لم يكن مع اعتقاد أنه عالم ببسيط وإلا فركب اه ملخصا ومقتضاه أن المركب عديم
 والمشهور أنه وجودي وأنه اعتقاد الشيء على خلاف ما هو عليه (قوله إحدى وأربعين) بدل من سنة
 أو عطف بيان لكن لابد من أن يراد أول سن إحدى وأربعين إذ ليس مجموع إحدى وأربعين نفس السنة
 التي وقع فيها التأليف. نعم على القول بآيات بدل الكل من البعض لا يحتاج إلى تقدير ويجوز في نون أربعين
 والمئين الفتح والكسر قاله في الكبير (قوله) حال من أوائل أومن الهرم) أي قول المصنف من سنة حال الخ
 فكان المناسب ذكره قبل قوله إحدى وأربعين كإص في الكبير لما في صنيعه هنا من الإيهام (قوله)
 الثقات) جمع ثقة بمعنى الوثوق به (قوله) جمع سبيل وهو الطريق) كل من السبيل والطريق يذكر
 ويؤتى كما في القاموس (قوله) وسبيلها امتثال الخ) فشيء امتثال للأمورات واجتناب للنهيات بالسبيل
 الحسية واستيعابها لفظ السبل استعارة نصر بجهة أو شبهة النجاة بمسبيل حسي على طريق الاستعارة
 بالكناية والسبل تخيل والسلوك على كل حال ترشيع (قوله) ما قطعت شمس النهار) أي سيرها الثاني
 لها الذي هو إلى جهة المشرق أما مظهر لنا من سيرها إلى جهة المغرب فليس من ذاتها بل عارض لها من حركة
 الفلك الأعظم إلى جهة المغرب لأنه يحرك بحركته هذه جميع ما احتوى عليه من الأفلاك وما فيها من
 الكواكب ولا يخفى أن التبدل غير مراد وأن قصد التعميم في جميع الأوقات على طريق الكناية (قوله)
 وهي الثنا عشر) اعلم أن الحكماء قسموا منقطة الفلك الثامن الذي هو فلك الثواب اثني عشر قسما وسما
 كل قسم منها برجا وقسموا كل برج ثلاثين قسما وسما كل قسم منها درجة وقسموا كل درجة ستين قسما
 وسما كل قسم دقيقة وقسموا كل دقيقة ستين قسما وسما كل قسم ثانية وقسموا كل ثانية ستين قسما

وهو اتقاء العلم بالمقصود (والفساد
 والقنوت) جمع قننة
 وكان في أوائل
 الهرم * تأليف هذا
 الرجز الذي وزنه
 مستعملت ست مرات
 (النظم من سنة)
 بالتسوين للوزن
 (إحدى وأربعين) حالة
 من أوائل أومن الهرم
 (من بسطة من
 الشين) من الهجرة
 النبوية على صاحبها
 أفضل الصلاة والسلام
 ثم العتلة) تقدم
 معناها (والسلام) أي
 زيادة طيب التحية
 والإعظام (مرمدا)
 على رسول الله خرم
 هدى و) على (آله
 ومحبه الثقات
 السالكين سبل) جمع
 سبيل وهو الطريق أي
 طرق (النجاة) وسبيلها
 امتثال للأمورات
 واجتناب النهيات
 (ما قطعت شمس النهار)
 ما ظرفية مصدرية أي
 مدة قطع شمس النهار
 (أبرجا) جمع قلة والمراد
 هنا الكثرة وهي اثنا
 عشر الحمل والثور
 والجوزاء والسرطان
 والأسد والسنبلة

وبمواكل قسم ثالثة وهكذا ولا تفارق الشمس مسامتة هذه المنطقة أصلا فتد مسامتة الشمس وهي في فلسها قسما من تلك الأقسام الاثنى عشر قيل : حلت في البرج الغلاتي وإذا فارت مسامتته وابتدأت في مسامتة ما يليه قيل قطعت وحلت في ما يليه ومنطقة كل فلك دائرة عظيمة بعدها عن قطبيه على حد سواء (قوله والبلو) وفي بعض النسخ أو الدالي وكلاهما صحيح لأنه يسمى بالاسمين لأن كواكب هذا البرج على صورة شخص معه دلو يملأ به فتارة يسمى باسم الدلو وتارة يسمى باسم صاحب الدلو والسكلام على هذه البروج مقام آخر (قوله في سنة) شمسية وهي من انتقال الشمس إلى أول جزء من الحمل إلى انتقالها إليه ومقدار أيامها ثلثائة وخمسة وستون وربع يوم (قوله وتقطع كل يوم) أي وليلة وقوله درجة أي تقريبا وإلا فقد ينقص ما تقطعه في اليوم واللييلة عن الدرجة بدقيقة وبدقيقتين وثلث دقائق وقد يزيد بدقيقة وبدقيقتين فقط لجانِب النقص أكثر وكذا الحكم بأنها تقيم في كل برج ثلاثين يوما تقريبا أيضا وإلا فالغالب أنها تقطعه في أكثر من ثلاثين يوما بكسر ولهذا سلكه زادت السنة الشمسية على ثلثائة وستين يوما بخمسة أيام وربع فاحفظه (قوله وتقيم في كل برج ثلاثين يوما) أي مقدار ثلاثين يوما لأنها كثيرا ما تنتقل لأول البرج في أثناء اليوم أو اللييلة وتنتقل عن آخره كذلك (قوله البدر) هو القمر ليلية تمام نوره عند استقباله لنا بجميع نصفه النير وذلك عند مقابلته للشمس بأن يكون بينه وبينها ستة بروج ولا يلزم أن يكون ليلية أربعة عشر كما يعرف من له أدنى إلمام بالهيئة فقولهم هو القمر ليلية أربعة عشر تقريبي والنيير صفة لازمة إذ البدر لا يكون إلا منيرا والمخسوف لا يسمى بدرا (قوله في الدجى) جمع دجبة بضم الدال وسكون الجيم وهي الظلمة كذا في القاموس (قوله وتقطع الفلك في شهر) اعلم أن الشهر هو من اجتماع القمر بالشمس إلى اجتماعه بها فهو يقطع الفلك في أقل من شهر لأنه إنما يجتمع بها ثانيا بعد أن يقطع الفلك ويقطع ما تقطعته الشمس في تلك المدة التي بين الاجتماعين من الدورة الثانية وهو برج الاقربيا من نصف درجة من درجاته الثلاثين ولما كانت المدة التي بين الاجتماعين أقل من ثلاثين يوما بأقل من نصف يوم بشيء يسير نقصت السنة القمرية عن ثلثائة وستين فكانت ثلثائة وأربعة وخمسين يوما وخمس وسدس يوم كما يعلم تفصيل ذلك من رسالة العلامة أنى الفتح الصوفى في التواريخ (قوله وتقيم في كل برج ليلتين وثلاثا) هذا أيضا تقريبي لأنه مبنى على أن مسيره في اليوم واللييلة ثلاث عشرة درجة إلا شيئا يسيرا وهو تقريبي فإنه قد ينقص مسيره في اليوم واللييلة عن ذلك وقد يزيد وينتهى النقص إحدى عشر درجة وكسر ومنتهى الزيادة أربع عشر درجة وكسر هكذا ينبغي تقرير هذه المواضع فاحفظه ولا تنظر إلى ما يخالفه مما يقع في حاشية شيخنا العلوى على شرح الناطم خلى من لا يخطئ (قوله فسبحان مكوّن الأكوان) أي موجد الموجودات فالأكوان جمع كون بمعنى الكائن أو بمعنى السكّون بفتح الواو أي الموجد بفتح الجيم والله تعالى أعلم.

قال المؤلف : تم تبليص هذه الحاشية على يد مؤلفها الفقير إلى رحمة مولاه محمد بن على الصبان عامه الله تعالى بالفقران والاحسان وكان تمام تبليصها يوم الأربعاء لأربع ليل بقيت من شهر محرم الحرام افتتاح سنة ١١٩٧ سبع وتسعين ومائة وألف من الهجرة النبوية بلى صاحبها أفضل الصلاة والسلام ، وكان تمام تسويدها يوم الخميس ثلاث عشر ليلية خلت من رمضان سنة ١١٨٠ ثمانين ومائة وألف .

والبلو والحوت وتقطع الشمس الفلك في سنة وتقطع كل يوم درجة وتقيم في كل برج ثلاثين يوما (و) ما (طلع) أي مدة طلوع (البدر النير في الدجى) ويقطع الفلك في كل شهر وتقيم في كل برج ليلتين وثلاثا فسبحان مكوّن الأكوان .

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين .

فهرس

حاشية الصبيان على شرح القارى على متن السلم

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٦٢	مطلب في الكلى النطق والطبيس والتقى	٢	خطبة الكتاب
٦٨	تعريف الجنس	٧	مطلب أما بعد
٦٩	تعريف الفصل	١٢	حل المجل للجرور أول الجار والجرور
٧٠	تعريف العرض	١٣	دخول الماء في خير للبند إذا أشبه
	تعريف النوع		اسم الشرط
٧١	تعريف الخاصة	١٤	تعريف المجد
٧٢	بحث القول العشرة	٢٠	تعريف العقل
٧٣	فصل في نسبة المفظ إلى معناه	٢٤	الفرق بين الأيمان والاسلام
٧٨	د في الكل والكلية والجزء والجزئية	٢٧	حل الصلاة من الشترك المفظى أو
٨٠	مطلب في إعراب لا إله إلا الله وأنهم من		اللعوى
	مهم السلب وأنهم من العام الذى أريد	٢٨	الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم
	به الخصوص		الجنس وبين جمع للكلمة والكلمة
	قائمة النسبة بين الكلى والجزئى	٣٠	مهما يكن من شيء
	فصل في العرفات	٣٢	في تعريف النفس
٨٤	التعريف المفظى	٣٥	مبادئ علم النطق
٨٨	باب في التضايا	٣٦	الفرق بين الفائدة والغاية والفرض
٩٠	تقسيم السور		والعلم الثانية
٩٢	الفرق بين ليس بعض و بعض ليس	٣٧	أسماء الكتب من علم الشخص
٩٤	بيان الرابطة	٣٩	فصل في جواز الاشتغال به
٩٥	التضية المدولة والمصلحة	٤٢	أنواع العلم الحادث
٩٦	الوجهات وتقسيمها وتعاريفها	٤٣	مطلب العلم من أى المقولات
٩٩	تقسيم الشرطية إلى متصلة ومنفصلة	٤٤	تعريف التصور والتصديق
١٠٤	تقسيم الشرطية إلى شخصية وكلمية	٤٩	أنواع الدلالة المفظية الوضعية
	وجزئية ومهمة	٥٢	مطلب انتقاض كل من الدلالات بالأخرين
١٠٦	تركيب الشرطية من حملتين أو شرطيتين		في لفظ الشمس
	أو مختلفتين	٥٣	دلالة العام على بعض أفرادها
١٠٧	فصل في أحكام التناقض وتعريفه	٥٥	في إعراب فضلا عن كذا
١١٠	اشقراط الوحدات الثانية في التناقض	٥٨	فصل في مباحث الألفاظ

صفحة	صفحة
١١٢	فصل في تعريف وأحكام العكس المستوي
١١٦	عكس التقبض للموافق والمخالف
١١٦	باب في القياس
١١٩	قياس المسلوقة
١٢١	القياس الاقتراني
١٢٦	فصل في الأشكال وشروطها الخ
١٢٩	شرط الشكل الأول
١٣٠	شرط الشكل الثاني
١٣٢	شرط الشكل الثالث
١٣٣	شرط الشكل الرابع
١٣٧	الرمز إلى الضرب المنتجة
١٣٨	حكم المنتجة
١٤١	فصل في القياس الاستثنائي
١٤٤	فصل في لواحق القياس
١٤٦	قياس الاستقراء
١٤٧	القياس المنطقي
	قياس التخييل
١٤٨	أقسام الحجة
١٥٢	القياس إلى والآخر
١٥٩	خاتمة في بيان خطأ البرهان
١٦١	مبحث مرجع اسم الإشارة للتأليف
	يحتمل احتمالات سبعة إجمالاً وثمانية
	وعشرين تفصيلاً
١٦٤	إعجاب لاسيا

قدم محمد الله طبع خاتمة الشيخ « محمد بن علي الشافعي » على شرح [العلم]
 الشيخ « محمد بن علي » مصنفه بمصر في

أحمد سعد علي

من علماء الأزهر الشريف ورئيس التصحيح

[الطبعة في يوم الاثنين ١٠ رجب ١٣٥٧ هـ الموافق ٥ سبتمبر سنة ١٩٣٨ م]

مدير الطبعة

رستم مصطفى الحلبي

ملاحظ الطبعة

محمد أمين عمران